

الحرب الاسرائيلية في لبنان

الاحتلال والمواجهة ـ ١٩٨٢

من صعود المقاومة الوطنية الى إلغاء اتفاق ايار/مايو

وجهات نظر اسرائيلية من مصادر عبرية

إعداد رضى سلمان
إشراف محمود سويد

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية، والصراع العربي – الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي او تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن قناعات مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة حكم المؤسسة او وجهة نظرها.

شارع انيس النصولي – متفرع من شارع فردان
ص.ب ٧١٦٤–١١. بيروت – لبنان
برقيا: دراسات. تلكس: ماداف ٢٣٣١٧
تلفون: ٨١٤١٧٤

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164. Beirut, Lebanon
Telex: MADAF 23317 LE
Cable: DIRASAT. Tel: 814174

الاحتلال والمواجهة - ١٩٨٣

من صعود المقاومة الوطنية إلى إلغاء اتفاق ١٧ أيار/مايو

ملف محدود التوزيع

الحرب الإسرائيلية في لبنان

الاحتلال والمواجهة - ١٩٨٣

من صعود المقاومة الوطنية إلى إلغاء اتفاق ١٧ أيار/مايو

وجهات نظر إسرائيلية من مصادر عبرية

إعداد
رضى سلمان

إشراف
محمود سويد

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

al-Ḥarb al-Isrāʾīlīyah fī Lubnān, al-Iḥtilāl wa-al-muwājahah — 1983: min ṣuʿūd al-muqāwamah al-waṭanīyah ilá ilghāʾ ittifāq 17 ayyār/māyu: wujhāt naẓar Isrāʾīlīyah min maṣādir ʿibrīyah.
iʿdād: Riḍá Salmān
ishrāf: Maḥmūd Suwayd

Israel's War in Lebanon, Occupation and Confrontation — 1983: From the Emergence of National Resistance to the Abrogation of the May 17 Agreement: Israeli Views from the Hebrew Press.
Compiled by Rida Salman
Edited by Mahmoud Soueid

ملفات محدودة التوزيع ـ ٧

ص.ب ٥٦٥٨، نيقوسيا ـ قبرص
الطبعة الاولى، ١٩٨٥

المحتويات

تقديم xi

القسم الاول: المفاوضات الاسرائيلية ــ اللبنانية واتفاق ١٧ ايار/مايو ١

اولا: المفاوضات الاسرائيلية ــ اللبنانية ٣

أ ــ الجولة الثانية ٣

ب ــ دعوة الى تفكيك «الصفقة الشاملة» ٤

ج ــ الطريق المسدود ٦

د ــ اجماع الائتلاف والمعارضة ٨

هـ ــ مهمة شولتس ١٠

و ــ آراء في نتائج الغزو ١٣

ثانيا: العلاقات الاسرائيلية ــ الاميركية ١٥

أ ــ ازمة ثقة ١٦

ب ــ العلاقة الخاصة ١٧

ج ــ التعاون الاستراتيجي ٢٠

ثالثا: الاتفاق الاسرائيلي ــ اللبناني ٢٣

أ ــ اقرار الاتفاق ٢٣

ب ــ الاتفاق والمعارضة ٢٥

ج ــ مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة ٢٨

د ــ الاتفاق: نحو لبنان «مختلف» ٢٩

هـ ــ آراء في الاتفاق ٣٣

و ــ الاتفاق وثروة لبنان المائية ٣٦

رابعا: الدور السوري ٣٨

أ ــ سورية والتورط الاسرائيلي في لبنان ٣٩

ب ــ سورية / العامل السوفياتي ٤١

ج ــ قوة سورية وأهدافها في لبنان ٤٤

القسم الثاني: المقاومة الوطنية اللبنانية وإلغاء اتفاق ١٧ ايار/مايو ٤٩

اولا: المقاومة الوطنية ٥١

أ ــ الجيش الاسرائيلي في حرب استنزاف ٥١

ب ــ المقاومة الوطنية والانسحاب الى خط الاولي ٥٩

ج ــ الجنوب اللبناني وخطر الضم ٦٤

ثانيا: سقوط اتفاق ١٧ ايار/مايو ٦٨

أ ــ تصاعد المقاومة الوطنية ٦٨
ب ــ تراجع عن شرط الانسحاب المتزامن ٧١
ج ــ أحداث ٦ شباط / فبراير اللبنانية ٧٥
د ــ إلغاء اتفاق ١٧ ايار / مايو ٨٠

القسم الثالث: الانسحاب الجزئي ٨٥
اولا: الموقف الرسمي ٨٨
ثانيا: آراء في خطة الانسحاب الجزئي ٩٤
ثالثا: قرار اعادة الانتشار في لبنان وتنفيذه ٩٧
رابعا: تنفيذ قرار اعادة الانتشار ١٠٢
أ ــ آراء في الحدث ١٠٣
ب ــ موقف المعارضة ١٠٦
ج ــ الموقف الاميركي ١١٥

تقديم

يكمل هذا الملف ملفين آخرين محدودي التوزيع، احدهما يتناول وقائع الاجتياح الاسرائيلي للبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢ حتى نهاية العام، والثاني يتناول وقائع الغزو من الناحية الاقتصادية*.

ويغطي هذا الملف فترة المفاوضات اللبنانية ــ الاسرائيلية التي انتهت بتوقيع اتفاق ١٧ ايار/مايو ١٩٨٣، والأحداث التي تلت وتُوجت بالغاء هذا الاتفاق. كما يغطي نشاطات المقاومة الوطنية، وممارسات سلطات الاحتلال، والانسحاب الجزئي الى نهر الأولي، ومختلف وجهات النظر الاسرائيلية المتعلقة بحجم الانسحاب، والتي ذهبت الى مناقشة نتائج الاجتياح وتقويم فوائد البقاء في لبنان او الانسحاب منه. كل ذلك من المصادر الصحافية الاسرائيلية وحدها من دون سواها من مصادر.

وليست هذه الملفات تأريخا. فالجنوب اللبناني لا يزال في وهج الدم الذي يصنع هزيمة المحتل، ويحرر الارض والانسان، لكنها قراءة للاتجاهات الاسرائيلية على تنوعها واختلافها، من موضوع الاجتياح وأهدافه ووسائله، ومدى ما حققه من نجاح او فشل. ولا شك في ان هذه القراءة، مقابلة بما يجري على الارض من أحداث، تساعد على فهم طرائق التفكير الاسرائيلي، وعلى استطلاع مخططاته وتحركاته، والتبصر في مواقع قوتها او ضعفها.

وفي هذا الملف بالذات نقرأ آراء الذين كانوا في السلطة في تلك الفترة، والذين كانوا في المعارضة، وأصبحوا حكام اسرائيل بعد ذلك بنحو سنة، ونقرأ تحليلات المعلقين في الصحافة الاسرائيلية، وأخبار كواليس السياسة، وأسرارها احيانا. نقرأ عن اساليب المفاوض الاسرائيلي (ص ٥)، وعن حدود القوة العسكرية في تغيير وضع سياسي (ص ٣١). واذا كانت اسرائيل تسعى الآن، لدى نشر هذا الملف، لاشعال نار فتنة تؤدي الى تهجير طائفي الى الشريط الحدودي، فان في امكاننا ان نقرأ في ملف ١٩٨٣، عن مشاريع مثل هذا التوطين على الحدود الشمالية (ص ٦٩)، وافتعال فوضى في بيروت لتغطية اقامة «الدولة المصغرة» في الجنوب (ص ٧٤)، او اقامة منطقة عازلة وتسييجها وتحديد الدخول اليها والخروج منها ونزع السلاح فيها (ص ٥٨). نقرأ عن طموحات اسرائيل من هذه الحرب العدوانية، وبينها اقامة «مثلث السلام ــ مصر واسرائيل ولبنان». ونقرأ في المقابل عن فشل الحملة العسكرية واهتزاز سلاح الردع الاسرائيلي وتحول الانتشار في لبنان الى ورطة ومأزق (ص ٣٩ ــ ٤٠)، وانهيار الجانب الاستراتيجي من الاجتياح بالنزول عن جبل الباروك والابتعاد عن أبواب دمشق في البقاع (ص ٩٢ ــ ٩٧)، وتأثر معنويات الجنود الاسرائيليين نتيجة قناعاتهم بأن هذه الحرب عدوانية ولا مبرر لها (ص ٦٤). ونقرأ عن الاطماع الاسرائيلية في المياه اللبنانية (ص ٦٨)، وعن الفشل في انشاء ميليشيا شيعية موالية لاسرائيل في الجنوب، والفشل في نقل تجربة «روابط القرى» الى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فيه (ص ٥٨).

وفي هذا الملف نقرأ ايضا كلام الاسرائيليين انفسهم على كفاح المقاومة الوطنية وخصوصية تجربتها النضالية: انها حرب تختلف عن سابقاتها، فالجيش الاسرائيلي لا يملك الجواب عن المشكلات التي يواجهها، واسرائيل تخوض للمرة الاولى حرب استنزاف تكون خسائرها فيها اكبر من خسائر المقاومة الوطنية (المعلق العسكري زئيف شيف ــ ص ٥١).

هذه بعض عناوين النقاشات التي يديرها سياسيون وكتاب وصحافيون اسرائيليون بأنفسهم، نضعها بين ايدي المسؤولين والمختصين والمعنيين، لعل في قراءتها وتمحيصها ما يضيف الى فهمنا لحقائق صراعنا الطويل مع العدو الاسرائيلي.

بيروت، ١ نيسان/ابريل ١٩٨٥

* انظر: «يوميات الحرب الاسرائيلية في لبنان (حزيران/يونيو ــ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢)»؛ وأيضا: «الغزو الاقتصادي الاسرائيلي للبنان ــ ١٩٨٢».

القِسمُ الأول

المفاوَضات الإسرائيليّة - اللبْنانيّة
وَاتفاق ١٧ أيار / مايو

اولا: المفاوضات الاسرائيلية ــ اللبنانية

أ ــ الجولة الثانية*

بدأت الجولة الثانية من المفاوضات بين اسرائيل ولبنان في مطلع سنة ١٩٨٣، فانعقدت اولى جلساتها في خلدة في ٣ كانون الثاني/يناير. وقد راوحت توقعات الاوساط السياسية في اسرائيل بين التنبيه الى المراهنة على سرعة هذه المفاوضات وبين تأكيد ان تقدما معينا سيتحقق مثلما سبق ان تحقق تقدم معين في الجلسات الثلاث التي انعقدت منذ بداية المفاوضات الرسمية.(١) وقد اقر وزير خارجية اسرائيل، يتسحاق شمير، بصعوبة المفاوضات وتعقيداتها،(٢) وبوجود خلافات في الرأي مع الولايات المتحدة،(٣) في الوقت الذي كانت فيه هذه المفاوضات تثير انقساما في الرأي داخل الحكومة الاسرائيلية نفسها، وتقويمات مختلفة خارجها.

برز الانقسام في الرأي خلال جلسة الحكومة الاسرائيلية التي عقدت في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٣، لتداول وسيلة انهاء الحرب في لبنان، وتحقيق أهدافها السياسية.(٤) ففي اعقاب تقرير قدمه وزير الدفاع آرنس، وعرض قدمه كل من وزير الخارجية شمير، ورئيس الوفد الاسرائيلي الى المفاوضات مع لبنان دافيد كمحي، وتناول «الانجازات في بعض المجالات اضافة الى الصعوبات الجوهرية في مجال الترتيبات الامنية والتطبيع، وخصوصا وضع الرائد سعد حداد، والتي يتوقف عليها نجاح المفاوضات او انهيارها»،(٥) شن الوزير من دون حقيبة، اريئيل شارون، حملة على نهج الحكومة في المفاوضات التي لن تؤدي، في رأيه، «الى اية انجازات».(٦) وحمل شارون على ما وصفه بالتنازلات الاسرائيلية في مجال الامن، وتحديدا التراجع عن مطلب الوجود الاسرائيلي الدائم على الاراضي اللبنانية بواسطة محطات الانذار والدوريات، كما حمل على تخلي الحكومة «عن الوسائل والاهداف التي شُنت حرب سلامة الجليل من اجلها.»(٧)

وأيد وزير العلوم البروفسور يوفال نئمان، ووزير الطاقة يتسحاق موداعي، موقف شارون. واقترح نئمان تنفيذ انسحاب الجيش الاسرائيلي من طرف واحد الى منطقة نهر الاولي من دون التخلي عن الجهود السياسية. وأيد الوزير من دون حقيبة، مردخاي بن بورات، هذا الاقتراح كما ايده موداعي، الذي زعم ان اسرائيل تنازلت في الموضوعات الجوهرية. وعارض الوزراء بورغ وتسيبوري وهامر وليفي مزاعم شارون بشأن مصير انجازات اسرائيل، في حال استمرار نهج شمير وآرنس، فقال هامر وزير التربية والثقافة: «كان للحرب هدفان: ضمان سلامة الجليل ضد خطر الارهاب والكاتيوشا، والحؤول دون وضع يتيح قيام بنية متجددة لمنظمات التخريب في لبنان. ويجب التوصل الى اتفاق لحماية ما تم تحقيقه وبلورته.»(٨)

وهاجم دافيد ليفي، نائب رئيس الحكومة، «خط شارون» وقال: «ان الاقتراح بوقف المفاوضات لا ينطوي على اية حكمة سياسية، بل يؤدي الى الجمود والى طريق مسدود. والزملاء الذين يتحدثون عن الحائط المسدود يوجدون جوا وكأن مواقفنا رفضت الواحد تلو الآخر، والوضع لم يكن كذلك. ولا بد من العودة الى التذكير بأن الاميركيين واللبنانيين قبلوا معظم مقترحاتنا، مثل الحدود المفتوحة بين لبنان واسرائيل».

---

* للاطلاع على تفاصيل الجولة الاولى، انظر: «يوميات الحرب الاسرائيلية في لبنان (حزيران/يونيو ــ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢) ــ وقائع ووثائق ومقالات مختارة من مصادر عبرية» (قبرص ــ نيقوسيا: شركة الخدمات النشرية المستقلة/المحدودة، ١٩٨٥).

(١) طوبيا مندلسون، «دافار»، ١٩٨٣/١/٤.

(٢) «دافار»، ١٩٨٣/١/٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/٢.

(٤) ايلان كفير، «معاريف»، ١٩٨٣/٣/٢٨.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

«وأكد نائب رئيس الحكومة: «لقد تم الاتفاق في المفاوضات على عدم تمركز اية اسلحة ثقيلة على مسافة ٥٠ كيلومترا من الحدود الاسرائيلية، وأن حكومة لبنان لن تسمح بوجود قوات معادية او بأي نشاط ضد اسرائيل من أراضيها».

«وفي قائمة الانجازات التي تحققت في المفاوضات، اشار الوزير ليفي الى اقامة الفريق المشترك بين اسرائيل ولبنان للمراقبة، وتطبيق الترتيبات الامنية، والرقابة الجوية والبحرية، والتفاهم الاميركي ــ اللبناني على عدم جواز خروج الجيش الاسرائيلي من لبنان من دون جلاء القوات الاجنبية الأخرى: الجيش السوري و م. ت. ف.

«وأعرب الوزير ليفي عن اعتقاده انه سوف يتوفر في نهاية الامر حل مشترك لمشكلة وجود حداد ورجاله في المنطقة الامنية العازلة.

«وكانت رسالة ليفي في ختام كلامه: ان اسرائيل لن تتخلى عن الامور الحيوية لأمنها. ويجب تمكين المفاوضين من ايجاد حل للنقاط التي بقيت موضوع خلاف.»[٩]

وأجمل مناحم بيغن، رئيس الوزراء، النقاش قائلا: «ذهبنا الى لبنان من اجل تحقيق انجازات معينة. وقد استطعنا تحقيق قسم منها في المفاوضات السياسية، والقسم الآخر من مطالبنا مرفوض من الولايات المتحدة ولبنان. وبالنسبة الى مشكلة وضع حداد واستمرار وجود رجاله في الجنوب اللبناني، هناك اجماع واسع يتجاوز موقف الائتلاف [الحاكم]: لن نتخلى عن حداد.

«وقال بيغن: اننا نقترب من لحظة الحسم في المفاوضات. وعلينا اظهار الصبر وطول الاناة كي تستطيع اسرائيل المحافظة على انجازاتها في الحرب وعدم التفريط بها.»[١٠]

ب ــ دعوة الى تفكيك «الصفقة الشاملة»

كان نهج الحكومة الاسرائيلية في المفاوضات موضوع نقد احد ابرز دبلوماسيي اسرائيل السابقين، عضو الكنيست حاييم هيرتسوغ، الذي دعا الى ضرورة تفكيك «الصفقة الشاملة» التي ترغب اسرائيل في تحقيقها بالمفاوضات مع لبنان، وانتهاج الدبلوماسية السرية في معالجة كل عنصر من عناصرها. فقد اعتبر هيرتسوغ ان «تحويل عملية ‹التطبيع› بين اسرائيل ولبنان الى موضوع معلن للتفاوض ومرتبط في صفقة واحدة بموضوع انسحاب القوات السورية، امر مغلوط فيه من الاساس. فقد اعطى ذلك السوريين رأيا وتأثيرا على طابع العلاقات بين اسرائيل ولبنان. لقد كان من الواجب تناول موضوع تطبيع العلاقات في مفاوضات دبلوماسية هادئة، بعيدا عن اسلوب الضجيج الاعلامي (كالثور في حانوت الادوات الصينية) الذي يميز التكتيك الاسرائيلي حتى الآن.»[١١]

وأضاف هيرتسوغ: «من الواضح ان على اسرائيل التفاوض بشأن الترتيبات الامنية في الجنوب اللبناني التي ستضمن امنها. وهذا الموضوع مرتبط مباشرة بالمفاوضات المتعلقة بانسحاب القوات، وخصوصا القوات السورية. ومن الضروري ان تجرى في هذا الشأن مفاوضات منفردة مع سورية، بواسطة الولايات المتحدة التي يجب ان يكون دورها مركزيا في هذه الاتصالات. . . .

«وفي هذا المجال، ومن الزاوية الاسرائيلية، يطرح السؤال المتعلق بما اذا كان ثمة فائدة استراتيجية في تشتيت القوات السورية على جبهتين: البقاع اللبناني، وهضبة الجولان، اذ ان انسحابا سوريا من البقاع سوف يعني تعزيز القوات السورية في مواجهة هضبة الجولان بنحو ألف دبابة. وبالاضافة الى ذلك، فان عدم انسحاب سورية من البقاع يعني ان دمشق ستبقى في مرمى المدافع الاسرائيلية.

«ولهذا، فان مسألة الانسحاب معقدة اكثر كثيرا مما كانت تبدو ظاهريا. فثمة اعتبارات استراتيجية في الخفاء تؤثر في تقديرات الطرفين وتفكيرهما. ولا يوجد ادنى شك في ان المسارات السورية تخضع للحسابات الاستراتيجية، الامر الذي قد يؤدي بهم الى استنتاجات تتناقض مع ما نتوخاه نحن، مثلا.

«ولهذا، فان من المهم ان تصلح اسرائيل هذا الخطأ الجسيم المتمثل في ‹الصفقة الشاملة›. ان قضية ‹التطبيع›، او ‹حسن الجوار›، تحتاج الى معالجة دبلوماسية هادئة وترتيبات عملية على الارض ــ بلا وثائق غير ضرورية او نشاط استعراضي او طقوس زاهية. ومن ناحية اخرى، فان انسحاب القوات او المسألة السورية هي بالتأكيد موضوع لمفاوضات مباشرة يقوم الاميركيون فيها بالدور الاساسي.

(٩) المصدر نفسه.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) «معاريف»، ١٩٨٣/١/٧.

«وفيما يتعلق بالترتيبات الامنية التي تطالب بها اسرائيل في مدى نحو ٤٥ كيلومترا، فانه يبدو ان تصرف حكومة لبنان وتصريحات الرئيس اللبناني ورئيس حكومته وعجز الجيش اللبناني الواضح، تملي على اسرائيل ضرورة المطالبة بترتيبات معينة في منطقة تسيطر عليها لمدة طويلة. وتخطىء حكومة اسرائيل اذا اعتمدت على اتفاقات مع حكومة لبنان. بل عليها ان تكون في وضع يمكنها من ضمان تنفيذ الاتفاقات التي ستتوصل الى عقدها.

«وفي هذا المجال، يبدو لي ان ثمة اهمية بالغة لقوات الرائد حداد وميليشيات الشيعة، وذلك فيما يتعلق بأمن حدود اسرائيل الشمالية. ففي نهاية الامر، نشبت الحرب في لبنان بسبب موضوع الامن على تلك الحدود. وثمة اهمية كبيرة ايضا لمحطات المراقبة والانذار الاسرائيلية.

«ويمكن الافتراض ان سورية ستطالب بترتيبات في البقاع مشابهة لتلك التي تطالب بها اسرائيل في الجنوب. لكن، وحتى يصبح اللبنانيون قادرين على ضمان سلطة مركزية قوية للدولة ــ وهو احتمال ضعيف ــ فان من الصعب اعتبار المطالب الاسرائيلية (وبالتالي السورية ايضا)، في هذا المجال، مبالغا فيها.»

وخلص هيرتسوغ الى القول ان «امكان التقدم الحقيقي يكمن، على ما يبدو، في تفكيك ‹الصفقة› ومعالجة عناصرها المختلفة كل على حدة، وذلك بعيدا عن وسائل الاعلام وعدسات التلفزيون.»[١٢]

ودعا المندوب السابق لدى الامم المتحدة، يوسف تكواع، الى عدم اثارة الشكوك إزاء قدرة اسرائيل على تحقيق أهدافها «في ظرف الاختبار الوطني المصيري»، معتبرا ان المفاوضات التي بدأت مع لبنان «تشكل مفترق طرق تاريخيا»، لأنها «تنطوي على فرصة قيام عهد جديد من العلاقات بين اسرائيل وجارتها في الشمال.»[١٣] وأشار تكواع الى صعوبة المفاوضات مع لبنان وتعقيداتها بسبب الضغوط التي يواجهها من الدول العربية، ومشاركة الولايات المتحدة، وقال:

«سوف يضطر الوفد الاسرائيلي الى شق طريقه بين هذه العوامل المختلفة، وتحييد الضغوط، واظهار الصلابة والقدرة على المناورة في الوقت نفسه، والقتال على كل نقطة بحد ذاتها، والامتناع ــ قدر الامكان ــ عن تقديم التنازلات، والحصول على اقصى ما يمكن منها من جانب اللبنانيين. كما انه سوف يضطر، احيانا، الى المطالبة بما يتجاوز كثيرا ما يبدو معقولا، وذلك لضمان الحصول على الحد الادنى من المطلوب والممكن. وسوف يلجأ الوفد الى التسبب بأزمات خلال المفاوضات، والى الجمود، والى فترات من توقف المحادثات، وذلك كله من اجل التوصل الى الاهداف المحددة.

«وهذه الاهداف ــ اخراج جميع القوات الاجنبية من لبنان، وترتيبات امنية على حدودنا الشمالية، وتطبيع العلاقات بين البلدين ــ يتفق عليها، كما اعتقد، جميع مواطني اسرائيل، بغض النظر عن اية فوارق في وجهات النظر السياسية، باستثناء بعض الفئات الهامشية. وهذه الاهداف ليست غير واقعية. اذ ان هناك، بالتأكيد، احتمالا لتحقيق كل منها. ولا داعي الى عدم التطلع الى تحقيقها جميعا فعلا، بل ان محاولة الوصول ــ على الاقل ــ اليها جميعا هي امر له ما يبرره.»[١٤]

وتساءل المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس»، زئيف شيف، عما اذا كان اصرار اسرائيل المتواصل على كل مطالبها سيؤدي الى «التوصل الى شروط افضل» او الى «المزيد من التقهقر، ان على صعيد الفرص او على صعيد الانجازات. . . .»[١٥] ولاحظ شيف انه «على الرغم من ان ثمار المفاوضات لا تزال بعيدة عما كان شارون قد فكر في انجازه عندما خرج بنا الى الحرب، فقد نجح الوفد المفاوض برئاسة مدير عام وزارة الخارجية، دافيد كمحي، في التوصل الى انجازات معينة.»[١٦] وأشار شيف الى رغبة اسرائيل في استمرار وجود عسكري محدد لها في الجنوب اللبناني، تحت غطاء محطات انذار او نقاط مراقبة، وقال:

«ان الوجود الذي نحتاج اليه من اجل مكافحة الارهاب لن يكون بالضرورة في نقاط مراقبة وداخل قواعد كبيرة. ان حكومة لبنان لا تريد اي وجود اسرائيلي دائم في حربها ضد الارهاب. انها، في احسن الاحوال، مستعدة للموافقة على دوريات مشتركة بين الجيش

(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) «هآرتس»، ١٩٨٣/٣/٣.
(١٦) المصدر نفسه.

الاسرائيلي والجيش اللبناني في جنوب البلد. ان الاميركيين ايضا يريدون ابعادنا عن الجنوب اللبناني، ان من اجل اعادة السيادة الكاملة الى لبنان او لأن من الواضح لهم انه من دون اخراجنا لا يوجد فرصة لاخراج السوريين وما تبقى من وحدات م. ت. ف. من لبنان.»[١٧]

وخلص شيف الى القول ان لدى وزير الدفاع، موشيه آرنس، «فرصة لتعجيل المفاوضات والخروج بسرعة اكبر من المناطق المثيرة للمشكلات في لبنان.» ولاحظ ان «مفترق الطرق الذي وصلنا اليه في مفاوضاتنا مع لبنان يدل على ان الطريق لا تزال طويلة امام تحقيق ولو جزء من أهدافِ الحرب، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالدفاع عن حدود اسرائيل الشمالية. كذلك، فان ما سيتم التوصل اليه يجب ان يجتاز امتحان الزمن، ولن يكون في الامكان الحكم عليه كما يجب إلا بعد عام او عامين.»[١٨]

ج ــ الطريق المسدود

وبينما بدا ان الجمود يسود المفاوضات اللبنانية ــ الاسرائيلية، ويهدد باشتداد الضغوط داخل الحكومة من اجل مبادرة اسرائيل «الى تنفيذ انسحاب جزئي من جانب واحد حتى مسافة ٤٥ كلم التي تشكل حزام الامن»،[١٩] وبينما بدا ان التوتر يسود العلاقات بين واشنطن وتل ابيب بسبب ضيق اسرائيل من نشاطات المبعوث الاميركي الخاص فيليب حبيب،[٢٠] كان وزير خارجية اسرائيل، يتسحاق شمير، ينتقد سياسة الادارة الاميركية في المنطقة فيهاجم الرئيس ريغان وحبيب، ويزعم ان «الوسيط الاميركي ينبه اللبنانيين الى عدم الاقتراب كثيرا من مواقف اسرائيل»، ويدعو الوفد اللبناني الى المفاوضات، الى توقيع اتفاق زعم انه «يقوم على اساس مطالب الحد الادنى الاسرائيلية.»[٢١] وأبلغ الوفد الاسرائيلي الوفد اللبناني، خلال جلسة المفاوضات السادسة والعشرين، بأن اسرائيل ترفض تدخل سورية في تفاصيل الاتفاق، وبأنه في كل مرة تبدو فيها المفاوضات وقد قاربت على الانتهاء، ينشأ الخوف من ان يطلب السوريون إحداث تغييرات في الاتفاق كشرط لانسحابهم، وذلك على الرغم من ان اللبنانيين وفيليب حبيب يعودون، في كل مرة، فيعربون عن تأكدهم من ان الجيش السوري سينسحب مع انسحاب الجيش الاسرائيلي.[٢٢] وشدد رئيس الوفد، دافيد كمحي، على نقطتين: الاولى، ان اسرائيل ومن منطلق اهمية الجنوب اللبناني لأمنها، تولي ربط الرائد سعد حداد بترتيبات الامن في الجنوب اهمية قصوى. والثانية، ان الاتفاق لن يطبق أبدا اذا لم يخرج الجيش السوري من لبنان.[٢٣]

وعكس حغاي ايشد، المعلق في صحيفة «دافار»، شعور الاحباط في تل ابيب من المفاوضات، في تلك المرحلة، عندما رسم «صورة وضع» من واشنطن، تحوّل فيها الرئيس الاميركي «الذي يتخذ مواقف حازمة جدا معادية للسوفيات، الى أداة في يدهم ضد اسرائيل»، وتحوّل فيها فيليب حبيب «من وسيط اميركي بين اسرائيل وسورية الى مبعوث سوري الى اسرائيل.» كما تحولت فيها أهداف اسرائيل «المشروعة» الى «كلمات مبتذلة لا تستحق الطرح على طاولة المحادثات، لأن السوريين لن يوافقوا على اية اتفاقية تنبعث منها رائحة سلام اسرائيل وأمنها.»[٢٤]

وقال ايشد انه خلافا لما يقال بصورة علنية ورسمية، فان «المفاوضات في شأن تسوية في لبنان لا تجرى مع اسرائيل فقط. فالمفاوضات تجرى بشكل متواز ايضا مع سورية. ولمزيد من الدقة، في البداية يستوضح الاميركيون ــ بواسطة اللبنانيين، وكذلك بصورة مباشرة ــ موقف سورية في كل موضوع سيطرح للبحث فيه مع اسرائيل. ويصبح موقف سورية المسبق املاء، يقرر في الواقع مواقف الولايات المتحدة ولبنان في كل تفاصيل التسوية التي ستتم في المستقبل بين اسرائيل ولبنان.»[٢٥]

---

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) طوبيا مندلسون، «دافار»، ١٩٨٣/٣/٣.

(٢٠) «دافار»، ١٩٨٣/٤/١٠.

(٢١) المصدر نفسه، ١٩٨٣/٤/٧.

(٢٢) داني روبشتاين، «دافار»، ١٩٨٣/٤/٨.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) «دافار»، ١٩٨٣/٤/٧.

(٢٥) المصدر نفسه.

وأضاف ايشد: «يقول الاميركيون لاسرائيل انهم مقتنعون بأن السوريين سيوافقون على الانسحاب من لبنان (ومعهم ستنسحب ايضا م. ت. ف.)، اذا وافقت اسرائيل على الانسحاب. ويدعي الاميركيون ان لديهم تأكيدات سورية صريحة في هذا الشأن، ويقولون ان التأكيدات قد اعطيت للبنانيين وللسعوديين وللفرنسيين ولكل من زار دمشق. غير ان هذه التأكيدات السورية ليست بمثابة شيك على بياض. فهي مشروطة بأن تتم التسوية مع اسرائيل بالتنسيق المسبق معهم، قبل حدوثها، وألا يضعوهم بعد اتمام ذلك امام حقيقة منتهية، اي اتفاقية مكتوبة وموقعة بين اسرائيل ولبنان والولايات المتحدة، يضطرون الى قبولها او رفضها كما هي.»[٢٦]

غير ان المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس»، زئيف شيف، تناول المسألة من زاوية اخرى في محاولة للرد على السؤال عمن يهدد من، فقال:

«اننا نميل دائما الى رؤية جانبنا، والتفكير في ان الخطر يتربص بنا دائما من الجانب الثاني: العدو. بيد ان للسوريين مخاوفهم وهي مبررة جدا، اذ ان لهم تجربة سيئة جدا مع اسرائيل. ما الذي يخشاه السوريون؟ ان دمشق تشهد ان أهداف اسرائيل في لبنان قد تعثرت كثيرا. فاسرائيل لم تحقق الاهداف التي حددتها لنفسها في الحرب، ولم تستطع استكمال الخطوات العسكرية. والمفاوضات بين اسرائيل ولبنان تصطدم بصعوبات جـمّة، ومن المنتظر ان تواجه اسرائيل المزيد من المشكلات عندما تبدأ المرحلة الثانية من المفاوضات بينها وبين لبنان. وتتخوف دمشق من ان تقرر اسرائيل انها تستطيع استكمال الاهداف التي لم تحققها في الحرب، وذلك بخطوة عسكرية اخرى تهدف الى طرد الجيش السوري من شمال البقاع اللبناني.»[٢٧]

وأضاف شيف يقول: «واشتد هذا التخوف، بصورة خاصة، عندما كان شارون لا يزال وزيرا للدفاع، لأن الفشل العسكري كان مرتبطا باسمه. وفي اعقاب تغير الاشخاص في المؤسسة الامنية، من الجائز ان يتخوف السوريون من ان اسرائيل تستطيع، بخطوة عسكرية كهذه، محاولة انتشال نفسها من لبنان، والانسحاب بصورة مشرفة، وأيضا بانجازات اكبر مما كانت ستحققه في المفاوضات المستمرة بلا نهاية. ويعتري نفوس السوريين الشك ايضا في انه بخطوة عسكرية كهذه سوف تتوفر لاسرائيل ذريعة لمهاجمة بطاريات صواريخ سام الروسية، وبالتالي حمل الولايات المتحدة على الوقوف الى جانب اسرائيل بقوة اكبر.

«رُبَّ من يزعم بيننا ان لا اساس لمثل هذه المخاوف والشكوك، بيد ان الظروف الموضوعية تشير الى غير ذلك: ان دمشق واقعة ضمن مدى مدافع الجيش الاسرائيلي، فلا القدس ولا تل ابيب واقعتان في مدى المدافع السورية. ولو كان الوضع معكوسا، وكانت سورية تغرز اصبعها في حلقنا، لرد الجيش الاسرائيلي بهجوم مضاد منذ وقت طويل. وقد كرر رئيس الوزراء بيغن، ورئيس هيئة الاركان ايتان، تصريحاتها بأنه ليس لدى اسرائيل النية في مهاجمة سورية، لكن للأسد تجربة سيئة جدا مع مثل هذه التصريحات. وتوخيا للحقيقة، ليس لديه اي سبب لتصديقها. ففي ٨ حزيران/يونيو [١٩٨٢]، عندما اعلن بيغن في الكنيست اننا لا ننوي مهاجمة السوريين، اصدر شارون ورفول في الوقت ذاتـه التعليمات بمهاجمة السوريين في جزين، وحتى انهما كانا ينويان مهاجمة بطاريات الصواريخ السورية في البقاع في اليوم ذاته، غير ان هذه هوجمت في اليوم التالي، عندما كان فيليب حبيب في دمشق موفدا من قبل اسرائيل، وحاملا اقتراحا بحل العقدة بلا نيران. وبعد كل ذلك، لماذا سيصدق الاسد وعود اسرائيل بأنها لا تنوي مهاجمته، وأنها لا تنصب له الفخ؟ ولو كنا في مكانه لفقدنا اعصابنا منذ وقت طويل، وبادرنا الى الهجوم. وحسنا حقا ان للأسد الذي يواجهنا اعصابا قوية.»[٢٨]

وتوقعت الاوساط السياسية في اسرائيل، في ضوء عودة فيليب حبيب للقيام بجولة جديدة من المفاوضات، فشل الوسيط الاميركي في معالجة المسائل موضوع الخلافات. وأعربت عن شكها في امكان «اختتام المفاوضات في نهاية هذا الشهر.»[٢٩] وما لبثت هذه الاوساط ان اعلنت، عمليا، وصول المفاوضات الى «الطريق المسدود» عندما قالت انه «سيكون من الضروري اتخاذ قرارات» او ان يقدم الوسيط الاميركي «على طرح مقترحات جديدة لدفع المفاوضات الى الامام، والتغلب على الخلافات.»[٣٠] وأشارت هذه الجهات الى عجز

---

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) «هآرتس»، ١٩٨٣/٤/٧.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) «دافار»، ١٩٨٣/٤/١٣.

(٣٠) طوبيا مندلسون، «دافار»، ١٩٨٣/٤/٢٢.

الاطراف المتفاوضة «عن التوصل أبدا الى اتفاق على صيغ للمواد المتعلقة بالمسائل الثلاث موضوع الخلافات: مكانة حداد؛ ودور يونيفيل في الترتيبات الامنية في الجنوب اللبناني؛ والدوريات المشتركة في اطار وسائط مراقبة الترتيبات الامنية.»(٣١)

وكان وزير الدفاع موشيه آرنس، الذي زعم ان «تقدما كبيرا» قد احرز في المفاوضات، قد اكد إصرار حكومته على موقفها من هذه المسائل عندما اعلن ان «الرائد حداد يجب ان يكون قائد اللواء اللبناني الذي سوف يقام في الجنوب اللبناني، وسنستمر في الاصرار على هذا المطلب، ولن نتخلى عنه... ان الرائد حداد اثبت قدرته، ولنا ثقة كاملة بامكان التعاون معه. وينبغي لنا ان نأخذ في الحسبان ان لبنان ليس دولة كسائر الدول، وجيشه ليس ككل جيش، ولذا فان من الحيوي في هذه المرحلة اقامة ترتيبات، قد لا تجد قبولا كبيرا، من اجل عدم عودة م. ت. ف.»(٣٢)

د ــ اجماع الائتلاف والمعارضة

اجمع الائتلاف والمعارضة، في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، «على عدم الغدر بالرائد سعد حداد» بحجة انه سوف يكون الجهة الوحيدة في المنطقة القادرة على صون «مصالح اسرائيل الامنية».(٣٣) وقد اكد رئيس حزب العمل، شمعون بيريس، ان «ليس هناك اي تغيير في موقف المعراخ من حداد»، وأنه «لا يوجد بديل لقوات حداد في الجنوب اللبناني»، مشيرا الى ضرورة الاخذ في الحسبان ما وصفه بـ «الفارق الجوهري بين الوضع الراهن الذي يعمل فيه حداد تحت مظلة اسرائيلية وبين الوضع الجديد الذي سوف يجد نفسه فيه مكشوفا في الجنوب اللبناني.»(٣٤)

واستطرد بيريس فزعم وجود أعداد كبيرة من قوات م. ت. ف. في انحاء لبنان «تكفي لخوض حرب استنزاف» من شأنها ان تودي بحياة الكثيرين في الجيش الاسرائيلي. وأعرب عن معارضته انسحاب اسرائيل من جانب واحد، «لأن من شأن هذا ان يكرس وجودنا ووجود السوريين في لبنان»، وطالب بانهاء المفاوضات مع لبنان بسرعة واعادة الجنود الاسرائيليين الى بلدهم.(٣٥)

وأكد احد زعماء حزب العمل، عضو الكنيست يتسحاق رابين، ان «ليس هناك من طريق آخر غير تولي حداد المحافظة على الترتيبات الامنية في الجنوب اللبناني، وكل ما عدا ذلك ثانوي.» ودعا الى ان يكون الامن اعتبار اسرائيل الرئيسي، لكنه اختلف مع بيريس في الجزم بعدم جدوى المفاوضات، «لأن السوريين يتمتعون حاليا بحق النقض ازاء اي اتفاق نتوصل اليه مع لبنان.» واقترح عدم متابعة المفاوضات لأن «الشريكين الحقيقيين في لبنان هما اسرائيل وسورية، وليس لبنان»، وان «احتمالات التوصل الى تسوية مع السوريين فيما يتعلق بالانسحاب من لبنان ضعيفة»، وان «السوريين والروس لن يسمحوا بقيام سلام اميركي هنا.»(٣٦)

وقالت عضو الكنيست غيئولا كوهين (حركة هتحيا) انه «يجب عدم الاكتفاء بابقاء قوات حداد في الجنوب اللبناني، وانما يجب الاصرار على وجود الجيش الاسرائيلي فيه، بهذا الشكل او ذاك.»(٣٧)

وفي ضوء الموافقة الواسعة في شأن مسألة حداد لخص رئيس الحكومة، مناحم بيغن، الموقف فقال: «نظرا الى ان قضية حداد تحظى بموافقة المعراخ ايضا، فان علينا ان نتذكر ان المقصود هو نظام متكامل من الترتيبات الامنية»، وزعم ان اسرائيل لا تفعل ما يبرر تعزيز مخاوف السوريين من قيامها بشن هجوم عليهم.(٣٨)

وحمل تسفي تيمور، المعلق في صحيفة «عال همشمار»، على مطلب اسرائيل تعيين الرائد حداد «قائدا للمنطقة الجنوبية» من لبنان، فقال:

---

(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) «معاريف»، ١٩٨٣/٤/١٤.
(٣٣) يهوشواع بيتسور، «معاريف»، ١٩٨٣/٤/٢٨.
(٣٤) المصدر نفسه.
(٣٥) المصدر نفسه.
(٣٦) المصدر نفسه.
(٣٧) المصدر نفسه.
(٣٨) المصدر نفسه.

«ان من يعين رئيس الجيش في منطقة محددة هو من يملك السيادة في تلك المنطقة. ومعنى الطلب الاسرائيلي هو نشر السيادة الاسرائيلية على الجنوب اللبناني حتى صيدا.

«عندما احتلت اسرائيل القسم الجنوبي من لبنان، اكدت حكومتها انه ليس لديها مطالب اقليمية ازاء لبنان. لكن يتضح اكثر فأكثر ان الحكومة تعتقد انه لا يمكن ضمان امن اسرائيل إلا باحتلال مناطق في الدول المجاورة وضمها فعلا.

«ومما لا شك فيه ان اسرائيل تصر على تعيين حداد قائدا عسكريا لمنطقة الجنوب اللبناني، لأن هذا التعيين يضمن سيطرة اسرائيلية على المنطقة. ان حداد هو حقا في خدمة اسرائيل؛ انه ذراع الجيش الاسرائيلي في منطقة الجنوب اللبناني. ومعنى ذلك: ان ما تطالب به حكومة اسرائيل هو اعتراف قانوني بضم هذه المنطقة الى اسرائيل؛ فهي ليست بحاجة الى اعتراف واقعي، لأن الجيش الاسرائيلي احتل المنطقة، وليس لدى الحكومة اللبنانية قوات عسكرية لاخراجه منها. بيد ان اسرائيل لا تكتفي بالاحتلال الواقعي للجنوب اللبناني بل تطالب باحتلال قانوني، لكن ربما مع منح المنطقة ادارة مدنية معينة، على غرار الضفة الغربية. واذا لم توافق حكومة لبنان على ذلك، فسوف تقرر اسرائيل ــ من جانب واحد ــ البقاء في المنطقة او الانسحاب الجزئي او ترك حداد حاكما عميلا من قبلها.»(٣٩)

وتعرض تيمور للسياسة التي تنتهجها حكومة اسرائيل، فقال انه عندما بادرت اسرائيل الى العملية العسكرية قبل نحو عام، تكهنت اوساط سياسية كثيرة بأن «المشكلة الاساسية لا تكمن في دخول لبنان، وانما في الخروج منه. ويتضح الآن ان الامر لم يتوقف عند حد ان العملية العسكرية المرموقة لم تحل اية مشكلة فحسب، بل ان الحكومة تعترف ايضا بأن جلاء الجيش الاسرائيلي سوف يعيد الوضع الى ما كان عليه، على الاقل، او الى وضع اسوأ مما كان قبل بدء الحرب. ويتضح، اذن، ان حرب لبنان ليس انها لم تحل المشكلة الفلسطينية ومشكلة المفاوضات مع م. ت. ف. فحسب، وانما اوجدت مشكلة جديدة: احتلال نصف الاراضي اللبنانية. ان استمرار هذه المشكلة ينطوي على نزف يومي للدماء، ويكلف أموالا طائلة. ان مئات الضحايا الاسرائيليين، الى جانب آلاف الضحايا الفلسطينيين واللبنانيين، فاقت كل تصور كان قائما قبل هذه الحرب المغامرة.

«ولما كان من الواضح انه يستحيل الاستمرار في الوضع الراهن مدة طويلة، لأن معناه أستنزاف مستمر، فثمة اوساط تعتقد انه يمكن حل مشكلة حرب لبنان بحرب اخرى، ضد سورية. ان هذه الحرب تدفع باسرائيل الى حافة حرب كونية. وبغض النظر عن الاخطار الكامنة لاسرائيل من هذه الحرب، فلا بد من الافتراض انه حتى الجنرال رفائيل ايتان يدرك انه لن يسمح لاسرائيل بانهاء هذه الحرب بانتصار مطلق، وسوف تعمل الدولتان العظميان على وقف الحرب قبل ان تصلا الى صدام عالمي.»(٤٠)

وخلص تيمور الى اتهام حكومة اسرائيل بالتصرف «مثل كل مراهن خاسر. فهي تحاول استعادة ما خسرته برفع قيمة الرهان، بينما لم يبق سوى خيار استخلاص العبر من هذه المغامرة الفاشلة في لبنان.»(٤١)

وسخر المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس»، زئيف شيف، مما وصلت اليه الامور في المفاوضات الدائرة بين اسرائيل ولبنان، فقال:

«لقد وصلت حرب اسرائيل في لبنان الى حالة مثيرة جدا للسخرية: فنتائج الحرب تركزت مؤخرا في الرائد سعد حداد. ويُكرَّر القول للجمهور الاسرائيلي ان مستقبل المفاوضات بشأن انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، وكذلك امن اسرائيل في الجنوب اللبناني، معلقان الآن بشخص واحد، بضابط لبناني ربط مصيره باسرائيل. والسؤال هو، اذا جاز التعبير، هل سيستمر الرائد حداد في تولي قيادة القوات التي شكلتها اسرائيل، وهي توسعها الآن؟ هذا طرح للأمور مشوه وغير صحيح. فهذه الحرب، بالصورة التي اديرت بها، هي التي تعرض الآن حداد ومستقبله للخطر، وهي التي قررت فعلا مصيره كقائد الميليشيات في الجنوب اللبناني، ان لم يكن اكثر من ذلك.

«لنفترض ان اللبنانيين، ومعهم الوسطاء الاميركيون، سيوافقون على ان يستمر حداد في قيادة قواته في الجنوب اللبناني ايضا بعد ان تنسحب اسرائيل من لبنان. سيبقى حداد، ولن يحدث له اي مكروه، لكن اللبنانيين والاميركيين سيصرون على شرطهم الآخر، وهو ألا يتاح لقوات الجيش الاسرائيلي اجتياز الحدود الى لبنان، او يُسمح لاسرائيل بالاحتفاظ بوجود عسكري في الجنوب اللبناني، او يتاح للجيش الاسرائيلي الاستمرار في اقامة علاقات مباشرة بالميليشيات في الجنوب. اي: لن يسمح لنا بتزويد ميليشيات حداد بالسلاح والتدريب،

---

(٣٩) «عال همشمار»، ١٩٨٣/٣/٣١.
(٤٠) المصدر نفسه.
(٤١) المصدر نفسه.

او بابقاء ضباط اتصال ومستشارين الى جانبها. هذا في الواقع ما سيحدث. ستدمج الميليشيات في الجيش اللبناني. وسيسمح للجيش الاسرائيلي، بمقتضى الاتفاق، بالقيام فقط بمراقبة مشتركة مع لبنان (لكن لا دوريات مشتركة في المنطقة) كي لا تقوم مجددا بنية تحتية مكشوفة للمخربين. وفي وضع كهذا، لن ينقذ حداد الوضع ولا حتى ثلاثة من امثاله. ولن يمر وقت طويل حتى تتفسخ هذه الميليشيات. فمن دون وجود اسرائيلي دائم الى جانبها ستتفكك هذه القوة بمرور الوقت، وتصبح لبنانية بكل معنى الكلمة. وستصبح مصالح رجال الميليشيات مختلفة، وستبقى لاسرائيل الذكريات فقط ـ حتى لو استمر حداد في قيادة قواته لفترة معينة.

«وعلى ذلك، فان المسألة ليست فقط مسألة حداد ومستقبله، وهي مسألة هيبة ومسألة سيكولوجية في اساسها، بل يجب ان تجد اسرائيل الترتيب الافضل لحداد، وعلينا ان نتذكر ان الدولة لا تقف على شخص واحد. فاسرائيل لم تتقوض عندما غاب بن ـ غوريون، وعلينا ان نعد انفسنا لأن يجد الجليل سلامته وأمنه ايضا من دون حداد، كما كان قبل ذلك. ولا يجوز ان نأخذ بالرواية التي تقول ان «كل شيء» معلق بحداد، مثلما كان ذلك خطأ موضوعيا، ان نعلق «كل شيء» ببشير الجميل. ان نتائج الحرب في لبنان لم تكن لتبدو مختلفة كثيرا حتى ولو لم يقتل بشير الجميل.

«تواجهنا، اولا وقبل كل شيء، مسألة امنية فيما يتعلق بالجنوب اللبناني: هل سنستطيع الاحتفاظ بعلاقات دائمة بميليشيات الرائد حداد، في حين ان الاتفاق لا يسمح لنا بذلك. ان الصراع الامني لا يدور على مستقبل حداد، بل على مستقبل «الجدار الطيب». هذا هو جوهر الحقيقة. اننا لا نناضل الآن من اجل الحفاظ على الجيب [الشريط الحدودي]، كقطعة ارض تشكل منطقة عازلة بالنسبة الى اسرائيل ستتلاشى يوما ما، بل ما اذا كان علينا ان نعود الى الوضع الذي ساد قبل اقامة الجدار الطيب سنة ١٩٧٥ الذي مكن الجيش الاسرائيلي من دخول الجنوب اللبناني بحرية، ام لا.

«هذه هي احدى نتائج هذه الحرب ونتائج استراتيجية شارون الكبيرة؛ الحرب التي عرضت للخطر ما هو موجود، وانجازات الامس التي ترسخت بالذات بعد عملية الليطاني التي وجه اليها انتقاد شديد. ومثلما يحاولون الآن اعادتنا الى فترة ما قبل «الجدار الطيب» على حدود لبنان، كذلك عرضت هذه الحرب للخطر ما هو قائم ايضا في يهودا والسامرة بتركيزها الاهتمام الدولي على هذه المنطقة. لذلك ينبغي لنا ان نرفض على الفور انتقاد شارون في الحكومة لادارة المفاوضات مع لبنان. فالشخص الذي ادخلنا المستنقع لا يستطيع ان يقدم النصح في شأن كيفية الخروج منه.

«ان استعداد واشنطن لتأييد مطالبة لبنان بابعاد حداد، لا يعود الى النفور الذي أبداه ممثلوها تجاهه منذ زمن، بل ـ اولا وقبل كل شيء ـ الى رغبتها في ان تعيد الى لبنان سيادته وابعاد «امتداد» اسرائيلي موجود في لبنان بلا موافقة حكومته. لكن موقف واشنطن يفرضه ايضا التكتيك الذي تدير به الوساطة والمفاوضات. واذا لم تنجح واشنطن في إخراج اسرائيل من الجنوب اللبناني، فليس لديها احتمال في الحصول على موافقة سورية و م. ت. ف. على الانسحاب، في المقابل، من أجزاء اخرى من لبنان. ان موافقة اسرائيل على الانسحاب الى ما وراء «الجدار الطيب» هي شرط لتقدم المفاوضات في نظر واشنطن. هذا ايضا هو السبب في رفض اقتراح وزير الخارجية، يتسحاق شمير، خلال زيارته الاخيرة لواشنطن، ومؤداه ان على الاميركيين ان يتوجهوا الآن الى سورية، وألا يصروا على ان تلتزم اسرائيل كل شيء الآن وفي هذه المرحلة.»(٤٢)

هـ ـ مهمة شولتس

عندما قررت الادارة الاميركية ايفاد وزير الخارجية، جورج شولتس، الى الشرق الاوسط لتذليل العقبات في طريق اتفاق اسرائيلي ـ لبناني، كتب ايلان كفير، احد معلقي صحيفة «معاريف»، يقول ان القرار «ربما منع خطوة اسرائيلية كانت تنطوي على ما يعرض للخطر انجازات الولايات المتحدة في لبنان، مع كل ما لذلك من أبعاد على مكانتها في الشرق الاوسط.»(٤٣) والخطوة، بحسب كفير، هي احتمال انسحاب الجيش الاسرائيلي من جانب واحد الى خط نهر الاولي، والذي بات يناقَش صراحة في جلسات

(٤٢) «هآرتس»، ١٩٨٣/٤/١.
(٤٣) «معاريف»، ١٩٨٣/٤/٢٧.

الحكومة الاسرائيلية.(٤٤)

وتناول كفير الاهداف الاميركية المتوخاة في مهمة الوزير الاميركي، فقال:

«سيبذل جورج شولتس جهدا للتوصل الى انجاز سياسي سريع لاعطاء الادارة في واشنطن، وأولا وقبل كل شيء الرئيس ريغان، مكسبا يساعده في بلورة قرار بشأن (خوض) الانتخابات لفترة ولاية ثانية.

«وسيضطر شولتس في الطريق نحو انجاز في لبنان الى التغلب على سلسلة عقبات، وربما ايضا مفاجآت غير متوقعة من النوع الذي تتمخض عنه منطقة مثل الشرق الاوسط.

«يبدو، ظاهريا، ان المفاوضات بين اسرائيل ولبنان قد استكملت. فلدى الطرفين مسودة معاهدة تحتوي على عشرات البنود والبنود الفرعية في مجالات انهاء حالة الحرب، وترتيبات الامن، والعلاقات المتبادلة.

«ومسودة المعاهدة هي نتيجة عمل شاق قامت به اطقم المفاوضات طوال اشهر كثيرة. ويتضح من تقارير رئيس الوفد الاسرائيلي، دافيد كمحي، الذي قام هو ورجاله ـ بحسب مصدر سياسي كبير في القدس ـ بعمل رائع في صوغ المعاهدة بين اسرائيل ولبنان اللذين لم يكن بينهما قبل ذلك اي اتفاق ـ يتضح ان ٩٠٪ من الاتفاق قد استكمل. لكن الصراع يدور على نسبة الـ ١٠٪ الباقية ـ ونسبة الـ ١٠٪ الاخيرة هي الاصعب، وهي التي تكتنفها المشكلات، وتحتوي على (الالغام) الاخيرة الموجودة في الطريق.»(٤٥)

وقال كفير ان الترتيبات الامنية هي التي تثير العقبات في طريق الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني، وفي طريق شولتس الساعي لتحقيق انجاز في المفاوضات بشأنه. وحدد كفير العقبات كالتالي: وضع الرائد حداد الذي تصر اسرائيل على ان يسند اليه منصب قيادي في الجنوب اللبناني؛ وتسيير دوريات مشتركة من الجيش الاسرائيلي والجيش اللبناني في المنطقة العازلة، مما يعني وجود ضباط ارتباط اسرائيليين في مراكز السيطرة في المنطقة؛ ومعارضة اسرائيل وضع قوات الامم المتحدة في الجنوب اللبناني؛ وأخيرا وليس آخرا، العلاقات المستقبلية بين اسرائيل ولبنان، وما اذا كانت البعثة الاسرائيلية في بيروت ستتحول ـ في المدى المنظور ـ الى سفارة اسرائيل في لبنان.(٤٦) وأضاف كفير:

«يوجد في اسرائيل اعياء نفساني من الحرب، ورغبة في التوصل الى تسوية سريعة في لبنان تتيح عودة جنود الجيش الاسرائيلي الى بلدهم. وحتى هذه اللحظة، ليس لدى اسرائيل او الولايات المتحدة اي يقين فيما يتعلق بمسارات السوريين. والاستعداد السوري للاجتماع بشولتس هو اول تلميح من دمشق الى امكان الحوار. وينطوي ذلك على ما يعتبر مشجعا، على خلفية تجاهل الرئيس السوري للمبعوث الخاص فيليب حبيب.

«ان المجهول السوري ربما هو المشكلة رقم واحد التي سيضطر شولتس الى مواجهتها في زيارته للمنطقة. فمن دون انسحاب القوة السورية من لبنان لن يساوي الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني الورقة التي سيتم توقيعها.

«لقد كانت دمشق على الدوام جوزة صعبة الكسر، وخصوصا الآن، على ارضية ذروة تدخل السوفيات في أراضيها. وتدعي اسرائيل ان اخطاء السياسة الاميركية، وخصوصا التوقيت غير الناجح لبيان الرئيس ريغان بشأن مبادرته في اليوم الذي بدأ فيه المخربون مغادرة بيروت، حالت دون التوصل الى تسوية في لبنان.

«ان السياسة السورية ستتحدد الى حد ليس قليلا كنتيجة لاعتبارات الكرملين. والسؤال الذي لا جواب عنه هو: هل للسوفيات مصلحة في اجلاء السوريين عن لبنان، وبذلك يمنحون واشنطن مكسبا سياسيا. واذا كان الجواب بالنفي، ماذا سيكون الثمن الذي سيطلبه السوريون والسوفيات في مقابل استعدادهم للتسوية، ومن الذي سيضطر الى دفعه؟ وهل ستكون اسرائيل؟»(٤٧)

ونقل يهودا ليطاني في «هآرتس» عن المبعوث الاميركي قوله، في احدى الجلسات الخاصة، ان مهمته تقررت في ضوء شعور يسود واشنطن «بأن مفتاح تقدم كل مسار سلمي في الشرق الاوسط يتوقف على نجاح المفاوضات في لبنان، ومن دون حل المشكلات في لبنان لا يمكن احراز تقدم في مجالات اخرى»، وأن الرئيس ريغان خوله اقتراح جميع أنواع الحلول من اجل ردم الهوة بين

(٤٤) المصدر نفسه.
(٤٥) المصدر نفسه.
(٤٦) المصدر نفسه.
(٤٧) المصدر نفسه.

الفريقين المتفاوضين.[٤٨]

وقال ليطاني ان «احد المشاريع الاميركية البديلة الـذي كان سيطرح على الفريقين، هو ضمانات اميركية لمنع الارهاب والتخريب على حدود اسرائيل الشمالية، بالاضافة الى مراقبة اميركية على الارض بواسطة محطات مراقبة يشغلها اميركيون، بينهم ضباط وجنود من جيش الولايات المتحدة.»[٤٩] لكن اسرائيل عارضت المشروع معارضة تامة قبل ان يطرح رسميا. ونقل عن احد الوزراء الاسرائيليين، مطلع على خفايا المفاوضات مع لبنان، قوله ان اسرائيل تؤمن بأن عليها ان تتولى بنفسها معالجة كل ما يتعلق بأمنها، وهي لا توافق على «ترتيبات امنية من قبل الولايات المتحدة تنطوي على مزيد من التدخل في الحدود المشتركة بيننا وبين لبنان، او ضمانات اميركية اكثر وضوحا لمنع دخول المخربين الى أراضينا.»[٥٠]

وأضاف ليطاني ان لبنان سيرفض، «في مطلق الاحوال، تعيين حداد رسميا قائدا لمنطقة الامن، كما انه سوف يضع المزيد من العراقيل امام انتقال الاشخاص والبضائع، لأن اقتصاده مرتبط بكامله، تقريبا، بالتجارة مع الدول العربية. لكننا مصرون على ذلك، ولا نستطيع التنازل.»[٥١]

ونقل ليطاني عن الوزير قوله ان «الحل الوحيد البادي للعيان هو انسحابنا من جانب واحد حتى نهر الاولي، وهذا معناه تقسيم لبنان بصورة واقعية بين اسرائيل وسورية. علينا ان نكون واقعيين. وحتى لو توصلنا الى حل ما مع لبنان، فستواصل سورية معارضته، ولن تسحب قواتها. وهذا ما سيحدث ــ اننا لن نسحب الجيش الاسرائيلي. وهكذا تستمر الحلقة المفرغة التي لا يمكن ان نرى مخرجا منها في المستقبل المنظور. . . . علينا ألا نلهو بالأوهام. وما يجب ان يحظى باهتمامنا هو امن اسرائيل. واذا بقينا في لبنان، في المناطق التي نوجد فيها الآن، فسوف يستمر سقوط ضحايانا هناك ــ وفي رأيي من دون اي مبرر. وكل مفاوضات جديدة ستعرضنا لابتزازات سورية والاتحاد السوفياتي الذي يقف وراءها.»[٥٢]

غير ان وزير الدفاع، موشيه آرنس، اعرب عن رأي مغاير داخل الحكومة، في مقابلة أجراها معه افيعازر غولان ويائير عميكام، اذ قال ان «مجرد توقيع الاتفاق بيننا وبين اللبنانيين هو اكثر اهمية»، وان «الدول الثلاث المشتركة في الاتفاق ــ اسرائيل والولايات المتحدة ولبنان ــ سوف تضطر الى الاجتماع والتشاور فيما بينها لحل المشكلة المشتركة»،[٥٣] اذا لم يخرج السوريون من لبنان. ورفض آرنس وصف ما تتعرض له اسرائيل في لبنان بحرب استنزاف، وقال ان الامر هو مجرد «اعتداءات على نطاق واسع» على الجنود الاسرائيليين. لكنه اعترف، في الوقت نفسه، بأن «مستوى المخاطر (على الجندي الاسرائيلي) في لبنان هو اكبر اليوم.»[٥٤]

وكان آرنس قد صرح، قبل فترة وجيزة، ان «عملية سلامة الجليل» التي كانت حتمية، في نظره، «ادت الى تغيير جيوبوليتي»، وحسنت وضع اسرائيل في الشرق الاوسط، وأضعفت وضع السوفيات في المنطقة.[٥٥]

وتعرض زئيف شيف لاشادة آرنس بنتائج الحرب، فقال:

«ان وزير الدفاع نفسه يزودنا بمعطيات عن الاخطار الجديدة التي تتربص باسرائيل في اعقاب الحرب. والى جانب إبعاد مدفعية م. ت. ف. عن الجنوب اللبناني ــ وهذا انجاز لا يستهان به ــ فاننا نجد انفسنا امام نظام عسكري روسي جديد في دولة مجاورة، معناه تقييد قدرتنا على الرد وخطر الاصطدام مع دولة عظمى. فكيف تحسّن وضع اسرائيل الامني نتيجة تعاظم الجيش السوري، عدة وعددا وأسلحة حديثة؟ ولم يتوقف الامر عند حد اننا دفعنا الى سباق تسلح جديد، بكل ما يترتب عليه من مدلولات اقتصادية وسياسية، وانما ساعدنا على زيادة خطر الصدام بيننا وبين الروس.

---

(٤٨) «هآرتس»، ١٩٨٣/٤/٢٩.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) «يديعوت احرونوت» (ملحق السبت)، ١٩٨٣/٥/١٣.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) «معاريف»، ١٩٨٣/٤/١٤.

«ان على من يتحدث عن تحسين مكانة اسرائيل في اعقاب حرب لبنان، ان يتذكر ما فعلته هذه الحرب بالشعب، بما في ذلك الجيش. فهذه الحرب سببت الانشقاق، الذي اضر بالمناعة القومية وسبب قضما في الحوافز. وينبغي لنا ان نضيف الى ذلك حرب الاستنزاف التي نواجهها، وثمن الدماء لمئات القتلى وآلاف الجرحى. وهذا كله مجرد جزء من الحقائق. ولم نتطرق بعد الى ما فعلته هذه الحرب ازاء «تحسين» مكانة اسرائيل في اوساط الرأي العام العالمي وبين يهود العالم، وكيف حفّزت مسار العداء للسامية.»[٥٦]

وكان يهودا ليطاني، المعلق في صحيفة «هآرتس»، قد كتب عن «طاولة المراهنات اللبنانية»، مع بداية الجولة الثانية من المفاوضات، منبها الى ما يمكن ان ينتهي اليه اي اتفاق مع لبنان:

«لقد تردد في القدس، مباشرة في اثر التوصل الى ورقة العمل مع لبنان، ان كل من تنبأ بأن لبنان سيكون الدولة الاخيرة بين الدول العربية التي سنوقع معها معاهدة سلام، قد اخطأ. لكن من قال ذلك لم يكن مخطئا. ان لبنان ما زال ضعيفا وممزقا. وحتى في حال التوصل مع مندوبيه الى اتفاق ما بشأن الترتيبات الامنية وربما ايضا بشأن التطبيع، فان هذا الاتفاق سيكون مفروضا بالقوة وبحكم الواقع، ومن شأنه ان يتحول الى قصاصة من الورق مع تغيّـر الظروف.»[٥٧]

و ــ آراء في نتائج الغزو

جرت المفاوضات بين اسرائيل ولبنان، وبمشاركة الولايات المتحدة، على خلفية استمرار انقسام الجمهور الاسرائيلي في آرائه بشأن الغزو الاسرائيلي للبنان. وأظهر استطلاع للرأي اعده معهد بوري، بناء على طلب من صحيفة «هآرتس»، «ان نسبة الذين يبررون جميع خطوات الحرب متماثلة تقريبا مع نسبة الذين يبررون فقط الهدف المحدد للعملية، اي ابعاد المخربين حتى مسافة ٤٠ كيلومترا عن الحدود الشمالية. ومع ذلك، فان ١١,٢ ٪ يعارضون حرب لبنان كليا.

«ان ٤٠,٩ ٪ من مجمل الجمهور يبرر جميع مراحل الحرب، وفي المقابل فان ٣٩,٥ ٪ يبررون ابعاد المخربين حتى مسافة ٤٠ كيلومترا عن الحدود. وفي استطلاع الرأي السابق («هآرتس»، ١٩٨٣/٢/١٠) برر ٤٠,٧ ٪ جميع مراحل الحرب، و٣٨,٥ ٪ برروا فقط ابعاد المخربين عن الحدود.

«ويقول رفائيل غيل، مدير معهد بوري الذي اشرف على استطلاع الرأي، انه خلال حزيران/يونيو عندما كانت عملية الجيش الاسرائيلي في لبنان في أوجها، برر ٦٥,٩ ٪ جميع مراحل الحرب.

«ويبرز بين الذين يربطون حرب لبنان فقط بهدف ابعاد المخربين عن الحدود الشمالية: مثقفون، وأصحاب مهن حرة، واداريون، وأصحاب الدخل المرتفع، والمتحدرون من اصل اوروبي، ونساء.

«ومن الذين يبررون جميع مراحل الحرب، يبرز اصحاب الدخل المنخفض، والعمال اليدويون، وذوو المستوى الثقافي المنخفض، والمتحدرون من اصل افريقي وآسيوي، والرجال.

«وكما كان في الماضي، فان ١١,٢ ٪ لا يبررون كما ذكرنا الحرب أبدا. أما بالنسبة الى سائر المستفتين، فلم يكن لهم اي رأي.

«ويشمل استطلاع الرأي نموذجا يمثل ١٢٠٠ رجل وامرأة، أُخذت آراؤهم شخصيا في انحاء البلد كافة.»[٥٨]

واعتبر يوئيل ماركوس، احد معلقي صحيفة «هآرتس»، ان اسرائيل «تعيش حرب استنزاف في لبنان»، وأن «الانتصار الكبير» الذي تحقق في الحرب «آخذ في التلاشي»، كما ان المفهوم الكامن وراء ما سعى له كل من بيغن وشارون وايتان في لبنان «قد انهار كبنيان من ورق. وكل البهرجات عن نظام جديد، وسلام مع لبنان، و «الاتفاق التفصيلي» الذي توصل اليه شارون في زيارة ليلية لبيروت، تقرأ اليوم كصفحات تسلية، وأصبحت ــ وبحق ــ جزءا من الكلام المسلي لدى شلومو نيتسات في برنامج «حظا سعيدا». وأصبح استمرار بقائنا هناك عبئا اقتصاديا وعسكريا صعبا، وأصبحنا من غير قصد أسرى في يد سورية والمخربين، (اسرى)، يطيلون ويقصرون بقاءنا بحسب مشيئتهم.»[٥٩]

---

(٥٦) «هآرتس»، ١٩٨٣/٤/٢٩.

(٥٧) المصدر نفسه، ١٩٨٣/١/٢.

(٥٨) المصدر نفسه، ١٩٨٣/٣/٣٠.

(٥٩) المصدر نفسه، ١٩٨٣/٤/١.

ودعا عضو الكنيست جاد يعقوبي (المعراخ) الى «انسحاب من جانب واحد حتى نهر الاولي، ومتابعة المفاوضات الحثيثة بشأن الترتيبات الامنية في الجنوب اللبناني»، محذرا من الوقوع فيما سماه «فخ اتفاق سلام»، وقال:

«امس يكون قد مضى عشرة اشهر على حرب لبنان. ولا يزال هناك جنود يقتلون ويجرحون، ولا يزال الحظر على تزويد [اسرائيل] بالطائرات ووسائل قتالية اخرى مستمرا، ونصبت صواريخ «سام ــ ٥» في سورية، وازداد التورط السوفياتي الحالي فيها، ومكانة اسرائيل الدولية مسحوقة، والثمن الاقتصادي الباهظ للحرب ــ نحو ملياري دولار ــ سيستمر المواطنون والدولة في دفعه، في مطلق الأحوال.

«ان هذه الحرب التي خطط لها ان تستمر «٢٤ او ٤٨ ساعة» ــ مستمرة منذ نحو ثلاثمائة يوم او ٧٢٠٠ ساعة. وقتل فيها نحو خمسمائة جندي، وجرح الآلاف. ان هذه الحرب التي هدفت الى «عقد اتفاق سلام بيننا وبين لبنان حتى آخر سنة ١٩٨٢»، على حد قول رئيس الحكومة، و«القضاء على م. ت. ف. عسكريا وسياسيا»، كما قال رئيس هيئة الاركان، و«شفائنا من محنة حرب يوم الغفران» على حد قول رئيس الحكومة ــ اصبحت هي نفسها محنة قاسية سنبقى ندفع ثمنها سنوات عديدة. فالسلام لم يتحقق فيها، ولن يتحقق. ولم تتم تصفية م. ت. ف.، والموضوع الفلسطيني ازداد حدة. وأصبحت معضلة مكانتنا في يهودا والسامرة اكثر إشكالا، خلافا لتوقعات مدبري هذه الحرب.»[٦٠]

وتناول عضو الكنيست أبراهام كاتس عوز (المعراخ) موضوع خروج جميع القوات الاجنبية من لبنان، فتساءل عن ماهية اعتبار المعراخ في تأييده مطلب خروج السوريين من لبنان الذي يعني «تعزيز موقف سورية على الجبهات الاخرى المشتركة بينها وبين اسرائيل، ونقل الفرق المدرعة من قطاع لبنان الى قطاع الجولان، بما في ذلك استخدام اشمل للجيش السوري لحماية النظام....»[٦١]

وعلى الرغم من تسليم كاتس عوز بكون المطالبة بخروج قوات م. ت. ف. من لبنان «لا تقبل المهادنة»، فقد سخر من الذين يعتبرون «خروج قوات م. ت. ف. انجازا سياسيا لاسرائيل» لأن م. ت. ف. «تجند قواتها من بين ٢٥٠ ــ ٣٠٠ ألف لاجىء فلسطيني يقيمون في لبنان بصورة ثابتة. فهل هناك من يعتقد أن خروج هذه القوات، ثم خروج القوات الاسرائيلية، سيحولان دون استئناف تعبئة «متطوعين» لـ م. ت. ف. بعد خروجنا؟ ام ان هناك من هو على هذه الدرجة من السذاجة كي يصدق ان المارينز او القوة المتعددة الجنسيات او قوات الجيش اللبناني سوف يمنعون ذلك.»[٦٢]

وزعم كاتس عوز ان «اسرائيل نفسها ليست لها مصلحة في البقاء في لبنان ولا حاجة بها الى ذلك. وعليها الخروج منه على مرحلتين: الاولى تتم على الفور، أما الثانية المتعلقة بالخروج من تخوم الـ ٤٥ كيلومترا، فهي المرحلة التي ينبغي لاسرائيل ان تركز عليها، وتطالب بضمان سلامة حدودها الشمالية ضد اية مكائد في المستقبل.... ويجب تركيز النقاش على المشكلة الحقيقية ــ مصير الترتيبات الامنية في منطقة الـ ٤٥ كيلومترا. ولا يهمنا كثيرا ان تخرج سورية ايضا او لا تخرج من لبنان. فمن المفضل ان يعالج الاميركيون واللبنانيون هذا الموضوع وليس اسرائيل.»[٦٣]

وهاجم كاتس عوز أهداف حكومة الليكود التي وصفها بالأوهام العابثة، وقال ان هذه الحكومة «انصرفت الى معالجة افكار جنونية تتعلق بفرض نظام جديد في دول مجاورة. بعد عام من بدء الحرب يمكن ان نرى كم كانت عقيمة تلك الافكار، وأي حل من شأننا ان نغوص فيه اذا لم نعد على الفور الى موقف واضح وحازم، يتجلى بالدفاع عن امن اسرائيل والحفاظ على «تهديد مسلح» ورادع، من دون تورط داخلي في الدول المجاورة. ولا يتمثل «التهديد المسلح» في الحروب مثل حرب «سلامة الجليل»، وانما في عمليات انتقامية محددة، وأهداف محددة وقابلة للتنفيذ، وليس تورطا شاملا.

«ان معنى التهديد المسلح هو القدرة على الرد عسكريا بعد التفاوض والتهديد السياسي ازاء المسائل المتعلقة، بوضوح، بأمن اسرائيل.»[٦٤]

(٦٠) «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/٤/٧.
(٦١) «دافار»، ١٩٨٣/٥/٤.
(٦٢) المصدر نفسه.
(٦٣) المصدر نفسه.
(٦٤) المصدر نفسه.

وتطرق كاتس عوز الى موقف المعراخ الذي لا يتسم ــ في رأيه ــ بالوضوح الكافي، فقال انه «يجب ألا يوافق على اتفاق يبرم مع قسم من لبنان، اي مع الكتائب. وعلينا ان نستنفد ما يمكن من اتفاق مع حكومة لبنان التي تمثل، على الرغم من ضعفها، كل التيارات المتنازعة والمنقسمة في هذا البلد التعيس. ويجب عدم السعي لاتفاقات تبرم مع اقلية، حتى لو كانت تتمتع اليوم بقوة، لأننا لا نعرف ماذا سيكون مصيرها ومصير علاقاتها بنا في المستقبل، ناهيك بأن اغلبيتها تقيم في شمال بيروت لا على مقربة من حدودنا.»[٦٥]

وبينما ايد كاتس عوز مطالبة اسرائيل «بالابقاء على قوة حداد في اطار الجيش اللبناني، باشراف ومراقبة اسرائيليين لفترة بضعة أعوام»، على الرغم مما ينطوي عليه ذلك من «مساس بسيادة لبنان واستقلاله»، فانه وصف باللاواقعية المداولات بين اسرائيل ولبنان في شأن تطبيع العلاقات من دون الحصول على موافقة السوريين، لأن لبنان «مرتبط اولا وقبل كل شيء بسورية والعالم العربي. وكل تطبيع نعمل له سيبقى على الورق فقط، اذا ما اعلنت سورية اغلاق حدودها معه الى ان يتوقف مسار التطبيع مع اسرائيل ولو بصورة واقعية، وليس هناك شك فيما ستفعله الحكومة اللبنانية.»[٦٦]

وخلص كاتس عوز الى القول ان حرب «سلامة الجليل» ساهمت «في إلحاق الضرر بأمن اسرائيل اكثر مما عززته، اذ ان امننا يتوقف على قدرتنا على الردع، والردع ليس عسكريا فحسب وانما هو خلقي وسياسي، وهذا الاخير يفلت من ايدينا.

«ولذا، اذا بقيت قدرة المعراخ على التأثير، فانه يفعل حسنا لو «يعيد» حرب «سلامة الجليل» الى اطار مفهوم عملية انتقامية موسعة، ويؤيد التشديد على قدرة اسرائيل الردعية بتعزيز قدرتها السياسية والخلقية من دون الانتقاص من قوة الجيش الاسرائيلي العسكرية.»[٦٧]

ثانيا: العلاقات الاسرائيلية ــ الاميركية

عندما بدأت الجولة الثانية من المفاوضات بدا واضحا ان الولايات المتحدة كانت تستعجل التوصل الى اتفاق اسرائيلي ــ لبناني. فقد كان الرئيس الاميركي «يرغب في التوصل بسرعة الى سحب القوات الغريبة من لبنان من جهة، وفي تثبيت حكم الرئيس امين الجميل، الذي يعتبره صديقا للولايات المتحدة وجزءا من منظومة الدول المؤيدة للأميركيين في الشرق الاوسط من جهة اخرى.»[٦٨]

وبدا واضحا آنذاك، ايضا، ان الاميركيين سوف يتدخلون بنشاط، مستخدمين ضغوطهم على الطرفين ــ «وخصوصا على اسرائيل» ــ في حال لم يتحقق اي تقدم في المفاوضات بينها وبين لبنان خلال اسبوعين او ثلاثة اسابيع.[٦٩]

هذا التدخل الاميركي الذي نشط مع تعثر المفاوضات، اثار حفيظة اسرائيل. وزعم وزير الخارجية يتسحاق شمير، في معرض تهجمه على الرئيس الاميركي ومبعوثه الخاص فيليب حبيب، ان حبيب هو الذي يكبح الطرف اللبناني عن الاندفاع نحو المواقف الاسرائيلية.[٧٠] ودأبت الصحافة الاسرائيلية على تداول ما وصف بأزمة ثقة بين واشنطن وتل ابيب، خصوصا في اثر قرار الرئيس ريغان ايفاد وزير خارجيته جورج شولتس الى المنطقة، وهو الذي تعتبره اسرائيل «صديقا وشخصا ساهم، في الفترة الاخيرة، في تحسين أجواء العلاقات بين الدولتين.»[٧١] كما انه «لا يزال يعتبر اسرائيل الرصيد الاميركي المهم في الشرق الاوسط، على الرغم من الانتقاد الموجه الى سياستها.»[٧٢]

(٦٥) المصدر نفسه.
(٦٦) المصدر نفسه.
(٦٧) المصدر نفسه.
(٦٨) يهودا ليطاني، «هآرتس»، ١٩٨٣/١/٢.
(٦٩) المصدر نفسه.
(٧٠) «دافار»، ١٩٨٣/٤/٧.
(٧١) ايلان كفير، «معاريف»، ١٩٨٣/٤/٢٧.
(٧٢) المصدر نفسه.

أ ــ ازمة ثقة

لقد نشأت ازمة الثقة بين واشنطن وتل ابيب في وضع جديد تماما في المنطقة. ولهذا أُعطي الاجتماع الاول، بين رئيس الحكومة مناحم بيغن ووزير الخارجية الاميركي شولتس، خلال زيارة الاخير لاسرائيل، اهمية رئيسية. واعتُبرت نتيجته حاسمة، ان بالنسبة الى العلاقات بين الدولتين او بالنسبة الى تجدد «علاقات الثقة الشخصية بين الرئيس ريغان ورئيس الحكومة مناحم بيغن.»[٧٣]

وفي هذا الصدد، قال حغاي ايشد:

«هناك ازمة ثقة في الوقت الحاضر من ناحية الرئيس ريغان تجاه مناحم بيغن. واذا لم تتجدد هذه الثقة الشخصية يتوقع ان تتعرض اسرائيل لضغوط متزايدة من جانب الولايات المتحدة، بل تتعرض ايضا لعدم تنسيق معها ازاء التهديد العسكري الخطر، سواء من جانب السوريين المنهمكين في الاستعداد للقتال او من جانب السوفيات، الذين عززوا وعمقوا وجودهم العسكري المباشر في ساحة المعركة العسكرية. لقد تسببت ازمة الثقة وعدم التنسيق بين ريغان وبيغن بالحاق أضرار جسيمة باسرائيل في المجال السياسي («مشروع ريغان» وتوقيت اعلانه)، من شأنها ان تسبب مخاطرة عسكرية لا تحتمل ازاء مناورات السوريين والسوفيات.

«لقد اوجد مناحم بيغن ازمة ثقة تجاهه من جانب المعارضة والرأي العام في اسرائيل، وكذلك من جانب رئيس الولايات المتحدة، لأنه ضللهم جميعا، من غير داع، عندما اعلن مقسما بأغلظ الايمان، في اليوم الاول لحرب لبنان، انها تهدف فقط الى احتلال قطاع ٤٠ كيلومترا، وأنها ستنتهي خلال يومين او ثلاثة ايام على الاكثر. ولم يطلب احد من بيغن ان يعطي وعدا رسميا كهذا؛ كان في امكانه ان يقول ان هدف العملية هو اقتلاع م. ت. ف. من جذور وجودها وقوتها في لبنان، او ان هذا على الاقل احد الاحتمالات. ولم يكن مضطرا الى استبعاد هذا الهدف، مثلما فعل ايضا في اليوم الاول من الحرب وكذلك بعد وقف اطلاق النار.»[٧٤]

وأعطى ايشد الرئيس الاميركي حق الرد السلبي على تصرف مناحم بيغن، باستبعاده التنسيق المسبق مع تل ابيب، وحمل بيغن مسؤولية هذه السلبية التي نشأت وقال: «وتمثلت هذه السلبية المتبادلة في العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل، بصورة عملية، في مشروع ريغان ــ في مضمونه، وفي توقيت اعلانه، وكذلك في عدم التنسيق مع اسرائيل في هذين الامرين؛ مفاجأة في مقابل مفاجأة (يمكن القول: خداع في مقابل خداع). حقيقة منتهية او شبه منتهية، في مقابل حقيقة منتهية او شبه منتهية.»[٧٥]

ولاحظ ايشد ان مثل هذه المعاملة بالمثل هي اشد خطرا على اسرائيل منها على الولايات المتحدة، لأن الضرر الذي يمكن ان يلحقه ذلك من جانب دولة كبرى، مثل الولايات المتحدة، هو اكبر من الضرر الذي يمكن ان تلحقه دولة تابعة مثل اسرائيل التي «تحتاج الى الثقة المتبادلة اكثر مما يحتاج اليها الاميركيون.»[٧٦]

وأضاف ايشد:

«وهذه المخاطرة لا تحتمل فعلا ازاء التدخل العسكري الاميركي المباشر في لبنان، في مواجهة التدخل السوفياتي في سورية. اذ ان الدولتين العظميين تقفان هنا في مواجهة بعضهما البعض. في الجانب الاميركي، يتعلق التدخل بالمجال الرئاسي. وأي استفزاز سوفياتي، مباشر او غير مباشر، سيكون موجها هنا نحو الرئيس ريغان مباشرة. وسيكون هجوم سوري على اسرائيل بمثابة استفزاز سوفياتي للرئيس ريغان. على اية حال، سيكون لزاما على السوفيات تقديم البينة على ان الامر ليس كذلك. ذلك بأن لدى الاميركيين والسوفيات، على حد سواء، اجهزة متابعة ومراقبة محكمة جدا في هذه الساحة. ولن يكونوا بحاجة الى شهادات سورية او اسرائيلية بشأن من الذي بدأ اطلاق النار.

«هذا وضع جديد يختلف عن الماضي.... حين لم يكن هناك وجود عسكري اميركي مباشر على مرمى قوس من الوجود العسكري السوفياتي.... والمسألة هذه المرة عالمية محض....

«هذا هو الانجاز الرئيسي لحرب لبنان وهذا هو ايضا اكبر خطر اوجدته: تدخل عسكري مباشر للدولتين العظميين في ساحة مزدحمة

(٧٣) حغاي ايشد، «دافار»، ١٩٨٣/٤/٢٧.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) المصدر نفسه.

وخطرة، مثل مثلث العلاقات لبنان ــ سورية ــ اسرائيل.»[٧٧]

ب ــ العلاقة الخاصة

على الرغم مما وصف بأزمة الثقة العاصفة التي هبت بين تل ابيب وواشنطن بسبب ضغوط اميركية معينة خلال المفاوضات بين لبنان واسرائيل، التي شاركت فيها الولايات المتحدة كطرف ثالث، فان العلاقة الخاصة بين اسرائيل وهذه الدولة الكبرى لم تتأثر. وكان وزير الدفاع الاسرائيلي، موشيه آرنس، صريحا بما فيه الكفاية عندما اعلن في تل ابيب، امام اعضاء وسط «تيغر» (نشيطو «اتسل» سابقا)، ان «حرب» سلامة الجليل «كانت اول حرب، بين حروب اسرائيل، لم نرغم فيها على وقف المعارك بعد ٤٨ ساعة او ٧٢ ساعة بناء على طلب الدول الكبرى. ويعود الامر الى تفهم الادارة الاميركية لحقيقة خوضنا هذه الحرب.»[٧٨]

وحقيقة خوض اسرائيل هذه الحرب التي تفهمتها الولايات المتحدة هي، وكما قال آرنس، من اجل إحداث «تغيير سياسي في لبنان وليس من اجل عملية عسكرية قصيرة الاجل ــ وهذا كي ندمر بنية م. ت. ف. التحتية والمظلة الجوية السورية، وكذلك من اجل العمل على تأليف حكومة مستقرة في لبنان بدلا من حكومة الدمى، والتوصل الى تفاهم للحفاظ المشترك على النظام في شمال اسرائيل الذي يقع على حدود لبنان.»[٧٩]

وتناول زعيم حزب العمل شمعون بيريس، في مقال له، خصوصية العلاقة التي تربط بين الدولتين، والتي تتميز في رأيه بحالة من التفاهم العميق والخلافات الحادة في آن. فقال:

«لو كانت اسرائيل خاسرة في حروبها لأصبح الشرق الأوسط في معظمه احمر. لكن على الرغم من هزائم الدول التي حظيت سياستها الحربية بدعم روسي، فان الروس يستطيعون ان يقدروا انه لا تزال تنتظرهم فرص من اجل دفع سياستهم. ومع كل ذلك، فان نتائج الحرب منحت الولايات المتحدة مزايا عديدة. ونظرا الى ان النزاع هو على حافة المواجهة العسكرية، فان للتفوق التكنولوجي والاسلحة الاميركية قوة جاذبة.

«لقد ثبت، المرة تلو الاخرى، ان الاسلحة الغربية في ايد اسرائيلية توفر النصر. ولهذا السبب، فان المزيد من الدول العربية يريد شراء معدات اميركية. وتزود هذه الدول بالأسلحة الاميركية يُلزمها مراعاة رأي الولايات المتحدة، وعلى قدر ما يتماثل هذا الرأي مع ضرورة مواصلة الجهود السلمية، فان سياسة السلام الاميركية تحظى بأهمية متزايدة.

«ان افضل مثل لذلك هو مصر. فقد كان فيها عتاد سوفياتي وخبراء سوفيات، لكن لما خسرت في حروبها قررت التخلص من الروس. وهكذا حظيت الولايات المتحدة بمكانة مرموقة في مصر، واستطاعت ممارسة دور رئيسي في تنفيذ سياستها السلمية.

«وينبغي لنا ان نتذكر، طبعا، ان المواجهة بين الدولتين العظميين في الشرق الاوسط ليست مواجهة مباشرة وانما غير مباشرة. ولا يلوح هنا خطر المواجهة العسكرية المباشرة بينهما، وانما جهد متواصل لكسب ود «الزبائن» وجذبهم الى جانبهما. وبالتالي، فان الخطر على دول المنطقة ليس خطر مواجهة بين الدولتين العظميين على أراضيها، وانما تقاسم المنطقة بينهما وابقاء النزاع.

«ان الشرق الاوسط ليس مقسما بين الدولتين العظميين فحسب، بل هو ممزق من الداخل ايضا. وليس بسبب النزاع الاسرائيلي ــ العربي فحسب، وانما بسبب النزاعات العربية ايضا. وأضيف قائلا ان الانقسام بين العرب هو السبب الاساسي لعدم تسوية النزاع مع اسرائيل، اكثر مما يشكل النزاع معها سببا لتمزق العالم العربي. كما ان قسما من النزاعات الداخلية العربية غير قابل للتسوية لا بواسطة الولايات المتحدة ولا حتى بواسطة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مجتمعين، مثل النزاع الايراني ــ العراقي. وعلى الرغم من ذلك، لو كان في الامكان تسوية النزاع بين اسرائيل والعرب بالطرائق السلمية، لساهم ذلك في توحيد المنطقة وتطويرها.

«وهذا يقودنا الى الامر الثاني: علاقات الولايات المتحدة بكل واحدة من دول الشرق الاوسط. ونظرا الى ان هذه الدول ليست من جبلة واحدة، فليس في الامكان صوغ سياسة اميركية موحدة تجاهها جميعا. لقد رأينا، مثلا، هيئات مثل جامعة الدول العربية قد تحولت الى هيئات عقيمة لأنها حاولت وضع سياسة موحدة. وكل ما نجحت فيه هو الامتناع عن تحديد سياسة، او ارساء هذه السياسة على

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) يشعياهو احيعام، «معاريف»، ١٩٨٣/٥/٢٢.

(٧٩) المصدر نفسه.

موضوع واحد، وهذا ايضا عامل مشترك ضعيف جدا: مقاومة اسرائيل. وليست م.ت.ف. جامعة دول عربية مصغرة.

«لذا، فان على الولايات المتحدة انتهاج سياسة التدرج والتنوع من دون التخلي عن أهدافها الرئيسية، ومن الصعب عليها ان تحدد ما هو اكثر اهمية: النفط السعودي، ام الديمقراطية الاسرائيلية، ام الحجم المصري، ام الاستقرار في الاردن. وهي مضطرة الى مراعاة حساسية كل واحدة من هذه الدول، وردة فعلها المحتملة في حال اتخاذ خطوة تفضيلية ازاء واحدة منها. انها مضطرة الى انتهاج سياسة خطوة فخطوة، وموضوع في اثر آخر، ودولة بعد اخرى، من دون ان تشوه الاتجاه العام. ان النفط السعودي غير قادر على ضمان السلام. لكن غياب السلام يهدد عملية التزويد بالنفط السعودي. كما ان الديمقراطية الاسرائيلية ومركزية مصر، او الاستقرار في الاردن، غير قادرتين هما ايضا على تحقيق السلام. لكن غياب السلام معضلة جاثمة عليها جميعا. لذا، وعلى الرغم من تنوع السياسة الاميركية، فانها قادرة على ان تعتمد في موقع ما على المصلحة الحقيقية لهذه الدول جميعا: تصفية النزاع، وارساء وضع من التعايش الفعلي، والتوصل في نهاية المطاف الى سلام كامل. وبالتالي، وعلى الرغم من الاهتمامات المختلفة، فان الولايات المتحدة تستطيع ان تتحرك بتمييز واضح: تأييد الدول التي تتطلع الى السلام، ونبذ الدول التي تنتهج سياسة رفض السلام.

«وطبعا ان قول هذا الكلام اسهل من تنفيذه. انني لا ارى نقاط التقارب في العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل فحسب، بل ارى ما يعتريها من صعوبات ايضا. وتبدأ الصعوبات بالتمايز القائم بين صوغ السياسة الاميركية وطريقة تحديد السياسة الاسرائيلية.

«ان سياسة الولايات المتحدة الخارجية ناجمة عن علاقات داخلية وأوضاع خارجية. أما سياسة اسرائيل الخارجية فانها ناجمة عن علاقات خارجية وأوضاع داخلية. فالولايات المتحدة، بفضل ما تتمتع به من قوة، اكثر حرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الخارجية. لكن عليها مراعاة ردة فعل الرأي العام الداخلي فيها. أما اسرائيل فانها تتمتع بحرية اكبر لاختيار مواقفها في الداخل، لأن هذه تعتبر مشكلة تتعلق بوجودها، لكنها مقيدة جدا بسبب ضغط الواقع الخارجي. والولايات المتحدة كبيرة وقوية بما فيه الكفاية كي تتحرك ببطء في سياستها الخارجية، وعلى الرغم مما يعتريها من صعود وهبوط فانها تستطيع ان تختار لنفسها الوتيرة التي تستسيغها. أما اسرائيل فهي مضطرة، بسبب همومها الكيانية، الى التحرك بتوتر عال وبسرعة.

«تتميز العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة بعمق كبير من التفاهم، وبحدة كبيرة من الخلافات في الرأي. اذ ان هذه علاقات حساسة لا تتوقف عند أبواب وزارتي الخارجية، وهي تجرف معها مشاعر شديدة لمجموع السكان. وتساهم في تشكيل هذه العلاقات: وسائل الاعلام، والعالم الاكاديمي، ومنظمات عمالية، ومؤسسات دينية، وعدد كبير من الاشخاص تثقفوا بالتوراة. انها تتعلق بجذور الحياة الفكرية والمدنية لهذين البلدين. وهي، في الوقت ذاته، مشحونة باعتبارات عملية ناجمة عن مجمل المصالح التي لكل واحدة منهما في المنطقة، وهذه المصالح ليست متماثلة بالضرورة.

«ان معالجة العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل تقتضي ادارة مزدوجة: ادارة «حالة صداقة»، وادارة «حالة ازمة». والصداقة تدار، الى حد بعيد، من قبل الشعبين نفسيهما. ففي الجانب الاميركي نظرة عميقة حتى الى الحزم الاسرائيلي، وحتى الى الروح الريادية، في مجتمع منفتح بصورة عامة وقادر على الاتحاد وقت الطوارىء. ان صمود اسرائيل، الذي ربما كان يغضب دولة عظمى اخرى، يحظى بتفهم في الولايات المتحدة، ربما لأن هذا الصمود نابع عن حاجة حقيقية، لا عن رغبة في اهانة احد او المساس به.

«....وفي اسرائيل تعاطف عميق وطبيعي مع اميركا لدى جميع شرائح الشعب. وحتى عندما تكون قائمة مطالب اسرائيل من الولايات المتحدة طويلة، فانه يبقى شيء واحد غائب عنها: المطلب الخاص بأن يتولى الشباب الاميركي القتال بدلا منا. ان العطف الحقيقي من جهة، الى جانب عدم الرغبة في توريط الامهات الاميركيات في حروبنا من جهة اخرى، هما اللذان يضفيان خاصية على العلاقات بين بلدينا.

«تتخلل هذه الصداقة، كما ذكرنا، ازمات متلاحقة وجدية. وقد بدأت تظهر مع قرار اسرائيل باعلان استقلالها ولم تنته بعملية سلامة الجليل. ونظرا الى ان اسرائيل والولايات المتحدة غير قادرتين على ممارسة دبلوماسية سرية، بل هناك شك فيما اذا كانتا ترغبان في ذلك، فان جميع حالات سوء التفاهم وعدم الاتفاق هي ملك للجمهور بأسره. ان التسريب المتواتر، والتوجه المباشر الى الرأي العام من وراء ظهري رئيسي الحكومتين، هما جزء لا يتجزأ من شبكة الازمات التي تلازم هذه الصداقة.»[٨٠]

(٨٠) «معاريف»، ١٩٨٣/٤/٢٩.

وخلص بيريس الى القول:

«انني شخصيا لست مقتنعا بأن الولايات المتحدة التزمت حلا معينا للمشكلة الفلسطينية. انني اؤمن بأن كل حل ممكن سوف يكون في نظرها، في نهاية المطاف، مقبولا. أما اسرائيل، في المقابل، فمضطرة الى الاصرار على حل ذي طابع معين، كي تضمن عدم المساس بأمنها وبقاءها دولة يهودية وديمقراطية. ان هاتين المقاربتين على الرغم من الاختلاف بينهما، تمكنان ايضا من إجراء حوار دائم.

«انني اؤمن بأنه لا يجوز لنا ان نستبعد او نيأس من ايجاد حل شامل للنزاع القائم بيننا وبين العرب. ان من شأن ايجاد حل لا يتعارض والمصلحة الاميركية ان يعزز الصداقة بيننا. في تقديري: ان اسرائيل تدرك ان نزاعا مستمرا مع لبنان سوف يشكل بابا مفتوحا للتسلل السوفياتي. وفي تقديري ايضا: ان اسرائيل تدرك ان الفشل الاميركي في الاردن يعتبر نجاحا روسيا في الشرق الاوسط.

«انني اؤمن بأن عدم حل المشكلة الفلسطينية لا يتعارض والمصلحة الاميركية فحسب، بل يتعارض ايضا مع المصلحة الاسرائيلية.

«ان حلا اميركيا مفروضا سوف يثير اسرائيل. لكن حلا اسرائيليا مفروضا يشوه ايضا صورة اسرائيل في نظر نفسها، وفي نظر يهود العالم، وفي نظر الرأي العام العالمي.

«لذا فان علينا ألا ننسى، حتى وقت الازمة، ان ما يميز العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل هو — في نهاية الامر — ما يجمع بينهما لا ما يفرق.»[٨١]

وفي مقال بعنوان «هل نموت من اجل الآخرين؟»، دعا يوئيل ماركوس الى وضع حد لتلك العلاقة التي تفرض سفك الدم الاسرائيلي «بناء على طلب اميركي». استهل ماركوس مقاله بابداء اعجابه بشعار «اسرائيل لا تريد ان يسفك جندي اميركي واحد دمه لحمايتها»، لأن هذا الشعار، في رأيه، يؤكد للأمة الاميركية ان تورط الولايات المتحدة في قضايا اسرائيل «يبدأ وينتهي بتقديم خدمات جيدة ومعونة مالية، لكنه غير مرتبط ولن يكون مرتبطا بسفك الدماء.»[٨٢]

وقال ماركوس:

«لكن اذا كان هناك منطق في طمأنة الام الاميركية، فالمؤكد ان هناك مجالا لطمأنة الام الاسرائيلية: اذا كنا لا نريد ان يُقتل الجنود الاميركيون من اجلنا، فمن باب أولى انه لا معنى لأن يسفك شبان اسرائيليون دمهم من اجل الاميركيين — لا معنى، ولا منطق، ولا يمكن التصور ان يسفك دم اسرائيلي، سواء من اجل الدروز، او من اجل المسيحيين، او من اجل كل من وما لا يرتبط مباشرة بأمن اسرائيل.

«لقد اكثروا فعلا من دوس مسألة وجودنا المستمر في جبال الشوف بمهمة حجّاب على خط النار. ان الكثير من الامهات لا تعرف عيونهن النوم. ففي الليالي التي يخدم فيها ابناؤهن في لبنان يرنمون لهم اغاني ساخرة تغطي وجه كل ام بالدموع، مثل «سنلتقي في معاريف يوم الجمعة»، حيث المقصود صفحة اخبار الوفيات. وعلى الرغم من انهم يدوسون هذا الموضوع، فانه لا تظهر درجة إلحاح عليا لانسحابنا من هناك. والسبب في ذلك هو ان مسألة وجودنا في جبال الشوف هي جزء من عقدة واسعة تفاقم السؤال: من اجل من مات ويموت جنودنا في لبنان؟»[٨٣]

وانتقد ماركوس اللعبة المزدوجة التي تلعبها الادارة الاميركية، وكونها تطالب في العلن اسرائيل بوضع جدول زمني لاجلاء قواتها عن لبنان، بينما تضغط عليها وراء الكواليس «كي لا تتحرك سنتيمترا واحدا عن الخط الذي تقف عنده.»[٨٤] وأضاف ماركوس:

«وكأنه لا يكفي ذلك؛ فقد علمت انه في الاتصالات التي اجريت في واشنطن من اجل زيارة بيغن المرتقبة، طرح اقتراح اسرائيلي بأن تتفق الدولتان على اتفاق ضخم للتعاون الاستراتيجي يكون بمثابة انجاز، سواء لحكومة بيغن او لادارة ريغان، قبل الانتخابات. ليس المقصود تجديد مذكرة التفاهم، التي فترت الحماسة لها حتى في اسرائيل، بل تنفيذ مناورات مشتركة بهدف اندماج اسرائيل، بأي شكل، في «قوة التدخل السريع» الاميركية التي هي في قيد البناء. بكلمات اخرى: اذا ما طبق فعلا هذا «الانجاز» فقد نُطلَب، بموجب الاتفاق، لتأدية مهمات معينة في لبنان او في اي مكان آخر. في هذه الظروف، من سيطمئن الام الاسرائيلية الى ان عدم سفك دم اي جندي

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) «هآرتس»، ١٩٨٣/٧/٤.

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) المصدر نفسه.

اسرائيلي من اجل الولايات المتحدة؟»[٨٥]

وخلص ماركوس الى القول بضرورة ان تتراجع اسرائيل «الى خط جديد قريب من حدودنا يمكن السيطرة عليه، وأن نهتم بأنفسنا وبأمننا فقط. فنحن اقل من ان نتطوع لنكون متبرعي دم للمنطقة.»[٨٦]

ج ـ التعاون الاستراتيجي

في اعقاب عملية تفجير مقر مشاة البحرية الاميركية في بيروت، تجدد الحديث عن إحياء بنود مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل التي كان قد عُلِّق العمل بها كرد اميركي على قانون هضبة الجولان.[٨٧] وجرت مناقشات اميركية ـ اسرائيلية في شأن «التهديد السوفياتي» في الشرق الاوسط، خلال زيارة نائب وزير الخارجية الاميركي، لورنس ايغلبرغر، لاسرائيل في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.[٨٨]

وأبلغ الموفد الاميركي، ايغلبرغر، الاسرائيليين بأن الرئيس ريغان «قرر بنفسه توثيق التعاون»، كما ابلغ وزير الدفاع الاسرائيلي، موشيه آرنس، بموافقة الرئيس الاميركي على طلب استخدام اسرائيل أموال المعونة الاميركية في تطوير طائرة «لافي» الاسرائيلية.[٨٩] وكان هذا الامر، بالنسبة الى آرنس، بمثابة تلقي «قطعة حلوى» من واشنطن قبيل سفره اليها من اجل مناقشة مسألة استئناف التعاون الاستراتيجي بين البلدين.[٩٠]

لقد كانت الرسالة الرئيسية التي حملها الموفد الاميركي، ايغلبرغر، معه الى اسرائيل تقول ان «التهديد السوفياتي زاد، من وجهة نظر الولايات المتحدة، في ضرورة تعاون استراتيجي مع اسرائيل.»[٩١] وحمَّل وزير الدفاع، آرنس، ايغلبرغر رده بأن طرح عليه «حاجات اسرائيل العسكرية، وضرورة الدعم الاميركي في ضوء الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي في الوقت الحاضر.»[٩٢]

وذكر عكيفا إلدار في «هآرتس» استنادا الى احاديث أجراها مع مصادر موثوق بها، ان اسرائيل فهمت ان «الوقت ملائم» لبيع افضالها بثمن باهظ، وقال: «ان آرنس لن يشدد في واشنطن على مفاهيم شارون، الذي اثنى قبل الاوان على المذكرة الاستراتيجية. فسيترك آرنس الولايات المتحدة تتعب قليلا في التودد الى ما سمّاه ايغلبرغر هنا «حليفا تاريخيا اقرب». ان التوتر المتزايد بين الدولتين العظميين يُفهم، في القدس، انه وقت ملائم للحصول في واشنطن على اسعار جيدة.»[٩٣]

وفعلا، لم يطل امر ازمة الثقة التي طرأت على العلاقة بين ادارة ريغان وحكومة اسرائيل، اذ تمكن شمير من قطف ثمار مهمة لاسرائيل في المحادثات التي أجراها في واشنطن، وشكلت «في اساسها استعادة تعهدات اميركية اعطيت لاسرائيل في الماضي لكن لم يعمل بها حتى الآن.»[٩٤]

ولم ينشب اي خلاف بين الطرفين على المسائل السياسية التي طرحت في مناقشات شمير مع مسؤولي الادارة الاميركية، وأعلن رئيس حكومة اسرائيل ان «تقدما كبيرا قد حدث في عمق العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل، وفي سعتها.»[٩٥]

وتم التوصل في محادثات الطرفين الى ما يلي:

---

(٨٥) المصدر نفسه.
(٨٦) المصدر نفسه.
(٨٧) عكيفا إلدار، «هآرتس»، ١٩٨٣/١١/٤.
(٨٨) يوسف بريئال، «دافار»، ١٩٨٣/١١/٨.
(٨٩) جدعون سامت، «هآرتس»، ١٩٨٣/١١/٦.
(٩٠) طوبيا مندلسون، «دافار»، ١٩٨٣/١١/٣.
(٩١) عكيفا إلدار، «هآرتس»، ١٩٨٣/١١/٤.
(٩٢) المصدر نفسه.
(٩٣) المصدر نفسه.
(٩٤) يوسف بريئال، «دافار»، ١٩٨٣/١١/٣٠.
(٩٥) المصدر نفسه.

«● تقرر الدخول في محادثات رسمية بين الدولتين بشأن اقامة منطقة تجارية حرة بينهما. ويدور الحديث حول انشاء شبكة علاقات اقتصادية بين اسرائيل والولايات المتحدة، شبيهة بالاتفاق القائم بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة. وتكمن اهمية انشاء منطقة تجارة حرة في رفع القيود الجمركية بين الدولتين. ولا يوجد للولايات المتحدة اتفاق من هذا النوع مع اية دولة في العالم. وسيؤدي الدخول مع اسرائيل في اتفاق من هذا النوع الى عقد اتفاقات مماثلة مع دول اخرى. وكانت قد جرت محادثات غير رسمية في شأن الموضوع خلال السنتين الماضيتين، لكنها ستأخذ الآن طابعا رسميا. وتبدأ المفاوضات في الشهر المقبل.

«● اتفق على تأليف لجنة سياسية عسكرية مشتركة على مستوى موظفين، تعقد لقاءات ثابتة كل ستة اشهر، لتبادل معلومات وتقويمات لمسائل عسكرية وسياسية مشتركة بين البلدين. وستجتمع اللجنة اول مرة في الاسبوع الاول من كانون الثاني/يناير، وستناقش ـ بين ما تناقشه ـ وضع احتياطي الطوارىء التابع للجيش الاميركي في اسرائيل، واجراء مناورات مشتركة بين وحدات اميركية والجيش الاسرائيلي، وخطط الطوارىء ذات الصلة.

«● استجابت الولايات المتحدة لطلب اسرائيل، وتعهدت بشراء منتوجات اسرائيلية بصورة تبادلية، وبقيمة تصل الى ١٥ ٪ من المساعدة العسكرية التي تتلقاها اسرائيل خلال سنة. واذا نُفذ هذا القرار فستكون اهميته مضاعفة التصدير الاسرائيلي بما قيمته نحو ٢٥٠ مليون دولار في السنة.

«● اعادت الادارة الاميركية تأكيد تعهدها بأن تشتري من اسرائيل منتوجات وخدمات للجيش الاميركي بما قيمته ٢٠٠ مليون دولار، وذلك لمرة واحدة. وكان هذا التعهد قد قُطع سنة ١٩٧٩، لكنه لم ينفذ.

«● يميل الرئيس ريغان الى عدم الموافقة، في المرحلة الحالية، على طلب اسرائيل نقل التكنولوجيا لانتاج طائرة «لافي» في اسرائيل، حتى يتم تركيب النموذج الاصلي للطائرة في الولايات المتحدة. لقد قرر الرئيس عدم اتخاذ قرار في هذا الموضوع، في الوقت الحاضر، واكتفى بالموافقة على قرار الكونغرس برصد مبالغ تصل في مجموعها الى ٥٥٠ مليون دولار، من اجل تمويل دراسة تطوير طائرة «لافي» في الولايات المتحدة وفي اسرائيل.

«● ابدت الادارة الاميركية استعدادها لالغاء الحظر على بيع الذخائر التي تنتج لاسرائيل، اذا وقعت اسرائيل اتفاقا يحدد بدقة حدود استخدام هذه الذخائر. وكان هذا الحظر قد فرض على اسرائيل بعد قصف بيروت في بداية الحرب.

«● رفضت الادارة الاميركية طلب اسرائيل السماح لدول ثالثة باستخدام المساعدات الاميركية لها من اجل شراء اسلحة من اسرائيل بأموال اميركية.

«● قررت الادارة الاميركية الاستمرار في التسويات القائمة، وعدم السماح لاسرائيل بالتقدم بعروض في المناقصات التي يجريها الجيش الاميركي، كما يحق لدول حلف شمال الاطلسي ان تفعل. ويوجد اختلافات في الرأي بشأن هذا الموضوع بين الصيغ الرسمية المقدمة امس من الادارة [الاميركية] ومن رئيس الحكومة [الاسرائيلية]، الذي قال انه سيكون لاسرائيل قدرة اكبر كثيرا مما لها الآن، على الوصول الى [حق تقديم العروض في] مناقصات الجيش الاميركي، وهو امر يمكن ان يفتح منفذا جديدا للتصدير.»[٩٦]

* * *

وكان عضو الكنيست ومنافس شمعون بيريس المزمن في زعامة حزب العمل، يتسحاق رابين، قد تعرض للامكانات المتوفرة لاسرائيل والولايات المتحدة لتحقيق أهدافهما في لبنان في ضوء «المأزق الصعب» الذي وصلنا اليه فيه، وذلك عشية وصول الوفد الاميركي برئاسة مساعد وزير الخارجية، لورنس ايغلبرغر، الى تل ابيب. فقد قال رابين، في مقال عن هذه الامكانات:

«**الامكان الاول**: هو امكان متطرف لجهة تحديد أهدافه وبما يترتب عليه. ولقد اشار اليه مؤخرا د. كيسنجر. واذا ما فهمت جيدا كلام كيسنجر، فان استنتاجه هو ان الوضع العسكري الحالي في لبنان يشهد بتفوق سورية نتيجة دعم الاتحاد السوفياتي، وكذلك بتفوق القوات الدرزية والمخربين العاملين في صفوفهم. ويعتقد كيسنجر ان الولايات المتحدة واسرائيل لن تتمكنا من تحقيق اي هدف سياسي مهم في لبنان ما دام هذا الوضع العسكري قائما. لذلك، فقبل مواصلة المسار السياسي يجب القيام بعملية عسكرية كبيرة ضد القوات السورية في لبنان، وانزال ضربة عسكرية قاضية بها، تغير الوضع العسكري في لبنان لمصلحة الولايات المتحدة واسرائيل، وطبعا لمصلحة حكم الجميل.

---

(٩٦) المصدر نفسه.

«ومن معرفتي لطريقة تفكير د. كيسنجر، أفترض انه يعتقد ان احتمال التوصل الى اية مفاوضات سياسية لن يتوفر إلا بعد تغيير الوضع العسكري. وسيكون هدف مثل هذه المفاوضات السياسية قيام حكم لبناني مركزي يستطيع، بمساندة الولايات المتحدة واسرائيل، السيطرة على معظم أراضي لبنان، وبالتالي انقاذ حكم الجميل من الانهيار.

«**الامكان الثاني** معاكس للأول تماما. وهو امكان قيام الولايات المتحدة والقوة المتعددة الجنسيات بالانسحاب من لبنان بعد فترة قصيرة من الزمن، مهما يكن عليه الوضع في لبنان وبيروت. وذلك انطلاقا من افتراض انه لن يكون في الامكان القيام بعملية عسكرية مهمة كالتي وصفناها سابقا، وبالتالي لا فائدة من زيادة اودعم القوة المتعددة الجنسيات في بيروت، التي تشكل هدفا ثابتا للاعتداءات وللمدفعية الدرزية وعمليات الارهاب كالتي حدثت هذا الاسبوع.

«**الامكان الثالث**: ان تبقى الولايات المتحدة واسرائيل في لبنان، وذلك بالتنسيق فيما بينهما، ولفترة غير محدودة، في الوضع الحالي. وذلك في ضوء الاستعداد لتكبد الخسائر، وخصوصا في صفوف القوة المتعددة الجنسيات، وفي الوقت نفسه تبذل الجهود لتعزيز قدرة الجيش اللبناني على امل ان تقوم خلال عام او عامين قوة عسكرية لبنانية قادرة على السيطرة على بيروت، ودعم سلطة الجميل من دون الحاجة الى وجود القوة المتعددة الجنسيات. عندها، وبعد انسحاب القوة المتعددة الجنسيات، يستطيع الجميع ان يقولوا: لقد بذلنا كل ما في وسعنا لنمكّن الحكم الشرعي في لبنان من النضال من اجل مستقبله.

«**الامكان الرابع**: ان تقول الولايات المتحدة للرئيس الجميل، بصورة غير علنية، ان امامه مهلة ٤ الى ٦ اشهر، ستبقى خلالها القوة المتعددة الجنسيات على حالها، بقواتها وبأساليب عملها. اي ان يعطى الجميل مهلة زمنية محدودة من اجل التوصل الى حل عبر قرارات مؤتمر الحوار، ولن يكون هذا الحل طبعا مثاليا، كونه بعيدا عن هدف الولايات المتحدة السياسي في لبنان. وبكلام اوضح: القبول بالوجود السوري في لبنان، وتغيير تركيبة الحكومة بحيث ترضي المؤيدين لسورية في لبنان، وعمليا ــ اعطاء سورية مكانا مركزيا ازاء كل ما يتعلق بما يجري في لبنان.

«ويجب القول، انطلاقا من الظروف القائمة اليوم، انه من دون عملية عسكرية كبيرة وشاملة ــ اسرائيلية او اميركية او مشتركة ــ تنزل ضربة موجعة بالجيش السوري في لبنان، يستحيل حتى الاستسلام للأوهام بأن في الامكان تحقيق الاهداف السياسية البعيدة المدى لواشنطن والقدس. لكن حتى بعد ذلك، فاني لا ارى ان هناك املا كبيرا بتحقيق هذه الاهداف، إلا اذا بقيت بعد ذلك قوات الجيش الاسرائيلي والقوات الاميركية، بأعداد كبيرة، على مجمل أراضي لبنان، وذلك لفترة سنوات عديدة. وفي الظروف الحالية، يجب ألا يخطر على البال ان حكومة اسرائيل ستشن حربا جديدة وواسعة ضد سورية. كذلك انا لا ارى احتمال ان تأخذ الولايات المتحدة على عاتقها دورا رئيسيا في عملية عسكرية كهذه. اذ ان هذا لا يعدو كونه احتمالا نظريا فقط.

«وبناء على ذلك، على كل من يتوصل الى هذا الاستنتاج ان يتخلى عن تحقيق الهدف السياسي بشأن لبنان ذي سيادة تحكمه حكومة مركزية عندما تخرج كل القوات الاجنبية من أراضيه. فعلى ما يبدو ان أمرا كهذا لن يحدث.

«أما الامكان الثاني الذي كتبنا عنه، اي «الانكفاء» الاميركي، فانني لا اعتقد ان الولايات المتحدة ستقوم في يوم قريب بسحب كل قواتها من لبنان. لأن انسحابا كهذا سيكون بمثابة اعتراف علني بفشل الولايات المتحدة الكامل في لبنان، مع كل ما سيترتب على ذلك.

«وبحسب تقديراتي، بقي هناك امكانان: الاول، البقاء في الوضع الحالي لوقت طويل؛ والثاني، اعطاء الجميل مهلة زمنية لاعادة تنظيم صفوفه. وبين هذين الامكانين افضل الثاني بالتأكيد.

«ان اتخاذ موقف من هذا النوع، بالتنسيق بين اسرائيل والولايات المتحدة، سوف يسمح لاسرائيل بأن تركز جهودها على تحقيق الهدف الاساسي المنسي لعملية سلامة الجليل، وهو: ضمان سلامة مستعمرات الشمال. وذلك بتطبيق اتفاقات امنية معقولة لكن غير نهائية، ومن دون اي ارتباط ــ او اشتراط ــ بخروج القوات السورية من لبنان، ولا بقدرة حكومة لبنان على اقامة جيش قادر على السيطرة على جنوب الدولة والدفاع عنه في وجه المخربين. واقتراحي هو: ان تقيم اسرائيل قطاعا امنيا، من قوات سعد حداد وميليشيات شيعية، على ان تنتشر قوات الطوارىء الدولية من جديد بين قطاع حداد والشمال البعيد، بحيث تفصل بين السوريين والمخربين وبين هؤلاء الذين سيكونون شمالي القطاع.

«أما فيما يتعلق بمستقبل لبنان السياسي، فينبغي للولايات المتحدة ان تقول للجميل ان عليه ان يقدم للدروز تنازلات ضخمة بشأن

اقامة ما يشبه حكم ذاتي في جبال الشوف، وربما اعطاء منطقة طرابلس ايضا حكما ذاتيا، وذلك ضمن اعتراف كل الاطراف برئاسته، كما يجب التسليم بالواقع المؤلم ان لبنان لن يتمكن من ان يصبح في المستقبل القريب دولة موحدة ومستقلة تحكمها سلطة مركزية.»(٩٧)

ثالثا: الاتفاق الاسرائيلي ــ اللبناني

أ ــ اقرار الاتفاق

اقر الكنيست امس، بعد نقاش دام ثماني ساعات، الاتفاق الاسرائيلي ــ اللبناني بالاكثرية. وقد صوت الى جانب الاتفاق ٥٧ من ممثلي الائتلاف، باستثناء ممثلي «هتحيا» و«شينوي». وصوت ضده ستة من اعضاء الكنيست من «هتحيا» و«حداش»، بالاضافة الى رعنان نعيم (من صقور المعراخ)، في حين امتنع ممثلو المعراخ والحاخام دروكمان عن التصويت.(٩٨)

افتتحت المناقشة السياسية فيما يتعلق بالاتفاق مع لبنان في ١١ ايار/مايو ١٩٨٣، ببيان للحكومة الاسرائيلية تلاه وزير الخارجية يتسحاق شمير، وعدد فيه «الانجازات السياسية» التي يحققها الاتفاق، مشددا على ان اسرائيل «لن تسلم بسيطرة عناصر غريبة على لبنان لتحاول، مرة اخرى، تحويله الى قاعدة ضد اسرائيل.» وقال: «ان هذه مصلحة مشتركة بين لبنان واسرائيل، ويقتضي الدفاع عنها تعاونا بين الدولتين والشعبين.»(٩٩)

وأكد شمير ان الاتفاق بين اسرائيل ولبنان «يضمن بطلان الاسباب التي فرضت عملية «سلامة الجليل»، وهو «ليس معاهدة سلام رسمية بين اسرائيل ولبنان لكنه يحدد، اولا وقبل كل شيء، نهاية حالة الحرب بينهما. ان ترتيبات الامن التي اتفق عليها بيننا وبين لبنان، تقوم على اساس اخلاء لبنان كله من المخربين ومن الجيش السوري، والتعاون الدائم واليومي بين لبنان واسرائيل.

«ان انسحاب قوات اسرائيل الى الحدود الدولية مشروط باعادة كل الاسرى والمفقودين وجثث القتلى الاسرائيليين لدى م. ت. ف. والسوريين، وبانسحاب السوريين والمخربين. واذا لم تتحقق هذه الشروط فسيعتبر الاتفاق معلقا، وستكون اسرائيل حرة في التصرف بحسب ما تراه ملائما وبما يتفق مع مصالحها.»(١٠٠)

وأشار شمير الى «اننا لا نزال نجري مناقشات اليوم في شأن بعض البنود التي تتطلب التوضيح، واننا نأمل بأن يتم توقيع الاتفاق في ايام قريبة جدا. حتى اننا نأمل بأن تختار سورية، وعلى الرغم من الكلام التحريضي والتدميري، طريق الاستقرار وتنفذ التزامها بسحب جيشها من ارض لبنان.»(١٠١)

وادعى اللواء أبراهام تامير ان «الاتفاق مع لبنان مماثل للوثيقة التي كان قد توصل اليها في حينه اريئيل شارون مع ممثل كبير في بيروت، باستثناء حذف محطات الانذار. وفي مقابل تلك الوثيقة، هناك تحسين في الاتفاق الحالي: اللواء المحلي الذي سيزداد من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ جندي، سيشغله جنود من سكان الجنوب اللبناني.» وواصل تامير دفاعه عن الاتفاق فعدّد «صمامات الامن» فيه كالتالي: «انتشار قوة متعددة الجنسيات شمالي حزام الامن، وسيطرة قوة الرائد سعد حداد حتى مسافة ٣٠ كيلومترا شمالي حدود اسرائيل، في اطار اللواءين اللبنانيين اللذين سيعملان في المنطقة. كما تم الاتفاق على اعادة الاسرى المفقودين وجثة ايلي كوهين.»(١٠٢)

وأكد تامير «التعهد بتجريد لبنان من القوى المعادية لاسرائيل»، وأشار الى قدرة اي طرف ــ اسرائيل او لبنان ــ على «طلب اجراء تغييرات في ترتيبات الامن بعد عامين، لكن هذا يتم فقط بعد الموافقة بالاجماع.»(١٠٣)

---

(٩٧) «يديعوت احرونوت» (ملحق السبت)، ١٩٨٣/١٠/٢٨.
(٩٨) طوبيا تسيموكي، «دافار»، ١٩٨٣/٥/١٧.
(٩٩) طوبيا تسيموكي، المصدر نفسه، ١٩٨٣/٥/١٢.
(١٠٠) جدعون رايخر، «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/٥/١٢.
(١٠١) طوبيا تسيموكي، «دافار»، ١٩٨٣/٥/١٧.
(١٠٢) دان مرغليت، «هآرتس»، ١٩٨٣/٥/١١.
(١٠٣) المصدر نفسه.

ودافع وزير الخارجية، شمير، عن الاتفاق امام لجنة الخارجية والامن في الكنيست، فقال ان«لهذا الاتفاق اهمية كبيرة من الناحيتين التاريخية والسياسية في تاريخ العلاقات بيننا وبين الدول المجاورة. فالشرق الاوسط منطقة تعطي وزنا كبيرا للكلام والاتفاقات، حتى لو كانت اتفاقات لا تنفذ في اغلبها.» ولقد اعرب وزير الخارجية عن ثقته بأن الاتفاق لا بد من ان ينفذ في نهاية الامر. كما قال: «نحن راضون في كل الاحوال لأننا وقعناه، فثمة جدوى كبيرة في حقيقة الواقع الذي اعطي لانجازاته.»(١٠٤)

وأيد وزير الدفاع، موشيه آرنس، هذا التقويم للاتفاق فقال:

«يجب ألا يُنظر الى هذا الامر بهذه الصورة. ان مجرد توقيع الاتفاق بيننا وبين اللبنانيين اكثر اهمية. اولا، المقصود هنا تفاهم اسرائيلي ـ اميركي، وهذا يشكل تحسنا في علاقاتنا بالولايات المتحدة. ثانيا، ويوجد هنا تفاهم بين اسرائيل ودولة عربية ـ لبنان. . . .

«ان لبنان دولة تعددية ذات طوائف كثيرة، ولهذا السبب بالذات فان احتمالات التوصل الى علاقات سلمية وودية بلبنان هي افضل من احتمالات العلاقات بأية دولة عربية اخرى. كنا نقول دائما ان لبنان هو الدولة العربية الثانية التي ستوقع معاهدة سلام معنا، ومن الجائز ان يكون الامر كذلك. ان لبنان هو من الدول الاصغر، لكنه ليس الاقل اهمية على الاطلاق. ومن نواح عديدة، فان لبنان اهم من الدول العربية الاخرى؛ انه جسر الى العالم العربي.

«. . . . ولا تنسوا ايضا ان مطالبنا لم تكن بسيطة، مما استلزم وقتا للبنانيين للموافقة عليها. وقد عاشوا، في فترة معينة، في وهم ان الاميركيين قادرون على تليين مطالبنا. ومن الجائز ايضا ان يكونوا قد اعتقدوا، خلال جزء من هذا الوقت، ان لا ضرورة للتعاون معنا من اجل حل مشكلة المخربين. ولهذه الاسباب جميعا طال امد المفاوضات. ومن يتجاهل هذه الصعوبات يتجاهل فرضية اساسية تقوم عليها المفاوضات عامة، وفي الشرق الاوسط خاصة.»(١٠٥)

وتحدث آرنس عن «الهدف الاساسي» من الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني، فقال انه«ضمان واحد من الامور المهمة في نظرنا: المراقبة. فكل عملية احباط تبدأ بتوفير معلومات استخباراتية جيدة ودقيقة. ينبغي لنا ان نعرف ماذا سيجري في المنطقة الامنية. واذا ما حدث تدهور معين ـ حتى لو ملامح اولى لتنظيم صفوف المخربين، او ادخال اسلحة الى المنطقة ـ فسنعرف ذلك على الفور. لا اريد الوصول الى وضع ننهض فيه ذات صباح ونلاحظ وجود مئات المخربين وعشرات المدافع. ان مراكز المراقبة والدوريات المشتركة هي التي تضمن حصولنا على المعلومات، لا في كل يوم بل في كل ساعة، بشأن ما يجري في المنطقة. وليس هناك ما هو اهم من ذلك. ومتى عرفنا ان ثمة أمرا يجري هنا نعرف ما يجب فعله.»(١٠٦)

وردا على سؤال عما اذا كان الاتفاق يعكس أهداف اسرائيل في حرب «سلامة الجليل»، قال آرنس:

«اعتقد ان من غير الممكن اعطاء جواب مطلق، لأن الهدف الشامل لعملية سلامة الجليل كان تأمين سلامة الجليل لمدى طويل نسبيا، لا ان ينعم بالهدوء يومين او ثلاثة ايام فقط، وانما ايجاد وضع لا يسمح بعودة الظروف التي كانت سائدة عشية حرب سلامة الجليل: تراكم اسلحة، ورجال مسلحون كانوا مستعدين وقادرين على الاعتداء على السكان المدنيين في الجليل. سعينا لايجاد وضع يحول دون الاعتداء على سكان الجليل لفترة طويلة. ويستحيل القول «الى الابد». ولا نستطيع ان نرى ما اذا كان ذلك قد تحقق إلا بعد مرور فترة طويلة وفق هذا التحديد. وسننتظر عامين او ثلاثة أعوام حتى نرى الشمال ينعم بالهدوء، والمخربين لم يشكلوا مرة اخرى مثل هذا التهديد في مواجهة اسرائيل في الشمال، وعندها نقول اننا توصلنا الى ما توقعناه.

«انني اعتقد انه كان من الواضح لنا، عندما نفذنا عملية سلامة الجليل، ان الحل لا يكمن في توسيع منطقة حداد. وينبغي لنا ان نتذكر بضع صيغ قد وضعت لمنطقة حداد قبل عملية الليطاني وبعدها. انني اعتقد، على الرغم من انني لم اشترك في مداولات الحكومة آنذاك، انه كان من الواضح ان سعينا الاساسي ليس نحو توسيع هذه المنطقة وانما لتغيير سياسي في الوضع. وقد حققنا هذا التغيير السياسي: تغيير سياسي داخلي في لبنان. . . .

«. . . . ونتيجة للاتفاق الذي سنوقعه تغيرت العلاقات بين اسرائيل ولبنان: لم يعد هناك وضع يكون فيه لبنان في حالة حرب مع

(١٠٤) يهوشواع بيتسور، «معاريف»، ١٩٨٣/٧/١٢.

(١٠٥) افيعازر غولان ويائير عميكام، «يديعوت احرونوت» (ملحق السبت)، ١٩٨٣/٥/١٣.

(١٠٦) المصدر نفسه.

اسرائيل ومستعدا لتوقيع اتفاق كاتفاق القاهرة، الذي سمح لقوات معادية بالعمل من أراضيه ضد اسرائيل، وانما اصبح هناك الآن التزام من قبل حكومة لبنان انها لن تسمح لعناصر معادية بالعمل من أراضيها ضد اسرائيل. واذا حدث مثل هذا الامر على الرغم من كل ذلك ـ حتى لو لم يحدث اعتداء وانما تنظيم ـ فسيشكل خرقا للاتفاق. ان الشكوك هي طبعا في مجال القدرة. ولنفترض ان الحكومة اللبنانية ستكون راغبة في تطبيق التزامها، وليس هناك سبب للاعتقاد انها لن تكون راغبة في ذلك، فهل تستطيع الوفاء به. الرغبة موجودة، وهناك استعداد لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها ومواجهة الضغط. والاميركيون سيساعدونها ونحن نساعد. لقد اوجدنا هنا اساسا يوفر فرصا لاحتمال تحقيق ما نسعى حقا لتحقيقه.»(١٠٧)

وفيما يتعلق بالصراع على مكانة الرائد سعد حداد، قال آرنس: «اننا مهتمون، في نهاية المطاف، بأن يكون في كل الجهاز السياسي والعسكري في لبنان اكبر عدد ممكن من الاشخاص الذين نعرفهم، ونعتمد عليهم، ويراعون المصالح المشتركة مع اسرائيل. وأقول، بصورة عامة، انه اذا عين اللبنانيون رئيس هيئة اركان، يهمنا ان نعرف من هو رئيس الاركان هذا. فاذا ما علمنا انه شخص يعارض دخول م. ت. ف. الى لبنان فهذا جيد جدا، واذا ما علمنا ان هذا رجل يعارض التعاون مع السوريين نقول هذا جيد جدا، واذا كان على عكس ذلك، نقول «سيئا جدا». وهذا بالتأكيد ينطبق على الجنوب اللبناني. وكلما كانت وظيفة حداد اكثر مركزية في الجنوب اللبناني، شعرنا في قرارة نفوسنا باطمئنان اكبر. وهذا لا يعني ان ما تبقى غير مهم ـ اي [يهمنا] من يكون في صفوف القوات الكبيرة وكبار القادة الذين سيعينون في الجنوب، لكن حداد رجل نعرفه، ونعتمد عليه، ونعمل معه منذ سنوات عديدة، وفي كل مكان يعمل فيه لنا ثقة كبيرة بأن الامر سيكون على ما يرام.»(١٠٨)

وخلص آرنس الى القول ان وجود اسرائيل متوقف على قوتها، «واذا أراد احد ان يرى ما حدث لدولة تفتقر الى القوة، فما عليه سوى النظر الى لبنان. ماذا كانت المطالب الشرعية ضد لبنان؟ ما السبب الذي ادى الى مقتل مائة ألف شخص خلال سبع سنوات، واضطرار مليون ونصف مليون لبناني الى الهروب منه ليصبحوا لاجئين؟ لأنهم ببساطة كانوا ضعفاء، وكانوا عاجزين عن التصدي لظروف هذه البيئة. أما نحن، فاننا صامدون لأننا نجحنا في التصدي لها ـ بثمن باهظ جدا، لكن هذا هو ثمن الحياة في الشرق الاوسط. وما دامت هذه هي ظروف البيئة، فان كوننا اقوياء هو شرط للبقاء والامن والسلام في نهاية الامر.»(١٠٩)

ب ـ الاتفاق والمعارضة

وكان حزب العمل قد قرر عدم التصويت الى جانب الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي في جلسة خاصة لأعضاء المعراخ في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، عقدت في مركز الحزب بتل ابيب.(١١٠) وشرح عضو الكنيست، آبا ايبن، اسباب امتناع كتلة المعراخ عن التصويت فقال: «لم نصوت ضد اقرار الاتفاق لأن الوضع سيىء الى حد انه لا يمكن ان نتصور وضعا اسوأ منه. وبالتالي، فان نتائج الغاء الاتفاق هي اكثر خطورة من نتائج تطبيقه.» وأشار ايبن الى العلاقات بين اسرائيل ولبنان، فقال انها «بدأت منذ **٣٤** عاما باتفاق الهدنة الذي اشتمل على بنود الاتفاق الجديد. والتحسينات اللفظية في الاتفاق لا توازي خطر جرح بسيط قد يصاب به احد جنودنا. فلقد كلفتنا هذه الحرب مئات الضحايا، وورطتنا ضميريا وسياسيا، وأدت الى نشوء خطر وقوع حرب جديدة مع سورية، وزادت في تدخل الاتحاد السوفياتي، وحركت روح الانقسام داخل الشعب في البلد وفي العالم ـ هذه الحرب تمخضت عن انجازات زهيدة للغاية بحيث لا يمكن رؤيتها من دون الاحساس بالأسى والاحباط.»(١١١)

وشارك اعضاء بارزون من المعراخ في ابداء الآراء المعارضة للاتفاق، فأعلن يوسي ساريد (من حمائم حزب العمل) ان «الاتفاق هراء. وعلى من يرغب في وقف المغامرة في لبنان واعادة جنود الجيش الاسرائيلي الى البلد، ان يتخلى عن المطالبة باخراج جميع القوات

(١٠٧) تيلي زلينغر وطوبيا مندلسون، «دافار»، ١٩٨٣/٥/١٧.

(١٠٨) المصدر نفسه.

(١٠٩) المصدر نفسه.

(١١٠) امنون برزيلاي، «هآرتس»، ١٩٨٣/٥/٨.

(١١١) طوبيا تسيموكي، «دافار»، ١٩٨٣/٥/١٧.

الاجنبية، هذه المطالبة التي توفر لسورية حق الفيتو.»[١١٢] وأكد رئيس الحكومة السابق، يتسحاق رابين، ان «الفيتو الآن في يد سورية ـ سوفياتية»، وأن سورية حصلت اليوم على «انجاز استراتيجي»، فقد بات وجود السوريين اليوم «يشكل مفتاحا لمشكلة الشرق الاوسط بصورة عامة.»[١١٣] وتساءل عضو الكنيست شلومو هيلل (المعراخ) عما ستفعله الحكومة لو رفضت سورية و م. ت. ف. الخروج من لبنان، و «هل معنى ذلك أن الجيش الاسرائيلي سيبقى في لبنان؟ ولماذا سنحتاج الى اتفاق عندئذ؟ ام ان في نيتنا اجبار السوريين على الخروج من لبنان، ومعنى ذلك حرب جديدة مع سورية؟»[١١٤]

وكانت اوساط المعراخ قد اشارت، في وقت سابق، الى ان حزب العمل «لا يرفض استمرار الوجود السوري في لبنان، لأن هذا يقسم القوات السورية ويمنع زيادة وجودها العسكري على طول مرتفعات الجولان.»[١١٥] وكان رئيس حزب العمل، شمعون بيريس، قد اوضح امام الكنيست ان المعراخ لن يؤيد الاتفاق مع لبنان لأنه «سيبقي الجيش الاسرائيلي على ارض لبنان الى اجل غير مسمى.» وأكد انه سيؤيد الاتفاق «اذا اتضح ان السوريين و م. ت. ف. لن يؤجلا ردهما اكثر من ذلك، لأن ردهما الايجابي يعتبر تأييدا لخروج الجيش الاسرائيلي. اننا لن نسقط اتفاقا كهذا.»[١١٦]

وانتقد بيريس بشدة سبب الحرب وامتناع الحكومة عن تحمل مسؤولية الفشل ونتائجه، وروى كيف تظاهر اعضاء الحكومة «بالندم» يوم قررت هذه الحكومة تبني الاتفاق، وقال: «لقد زعموا انهم لو عرفوا منذ البداية ان هذه ستكون نتائج الحرب فمن المشكوك فيه انهم كانوا سيؤيدونها.»[١١٧]

واستشهد بيريس بالوزير من دون حقيبة اريئيل شارون، لاثبات صحة ما يقوله بشأن المشكلات التي ينطوي عليها الاتفاق، فقال: «وزير واحد، وهو وزير غير عادي، وكان مسؤولا باسم الحكومة عن المبادرة الى الحرب وادارتها، وأبلغ صحافية ايطالية «حصلتُ في لبنان على كل ما اردت»، اعلن للشعب اليهودي ولدولة اسرائيل ان الاتفاق لا يضمن امن اسرائيل.»[١١٨] وسخر بيريس من اعلان الحكومة في بداية الحرب، الذي تضمن ادعاءات من نوع ان «اسرائيل ستنعم بالهدوء اربعين عاما»، وأن «الشعب قد تعافى من صدمة [حرب] يوم الغفران»، وما الى ذلك، ليعدد من ثم نتائج الحرب الصعبة: «الخسائر الباهظة، واستيطان السوفيات ارض سورية، وتسلل مئات المخربين الى الجنوب اللبناني»، وليضيف الى «صدمة حرب يوم الغفران قلق الامهات والآباء على مصير ابنائهم على ارض لبنان المحطم والغادر.»[١١٩] وأكد بيريس ان «ما نستطيع ان نفعله اليوم بجد هو ان نقصر خطوط الخطر، وأن نخفض مستوى الاخطار على الجيش الاسرائيلي والتركيز لا على التصريحات والاقوال بل على الاساس، والاساس هو امن شمال اسرائيل واعادة الجيش الاسرائيلي الى دياره.»[١٢٠] وكان بيريس قد سبق ان اعلن انه «يفضل، بدلا من الاتفاق الحالي، اتفاقا غير شكلي يضمن قطاعا امنيا تحت سيطرة الرائد حداد»، مشيرا الى ان إقرار الاتفاق «المرهون بموافقة سورية» تعارضه سورية، كما انه «لا يضمن سلامة الجليل». وزعم ان ذلك يعود الى «بقاء م. ت. ف. في المنطقة، وعودة ٦٠٠ مخرب الى بيروت، ووجود نحو ٦ آلاف مخرب في شمال لبنان.»[١٢١]

وكان حزب مابام قد اتخذ قرارا بالامتناع عن التصويت على الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني، تضمن النقاط الاربع التالية:

«١ ـ ان فشل الحكومة الواضح في حرب لبنان يثبت الى اي حد كان مابام على حق في معارضته هذه الحرب منذ البداية، وذلك كسبيل لضمان سلامة المستعمرات في الشمال، وكوسيلة للقضاء على الارهاب الفلسطيني. ان امن المستعمرات على طول الحدود الشمالية

(١١٢) دان مرغليت، «هآرتس»، ١٩٨٣/٥/١١.
(١١٣) طوبيا تسيموكي، «دافار»، ١٩٨٣/٥/١٧.
(١١٤) المصدر نفسه.
(١١٥) امنون برزيلاي، «هآرتس»، ١٩٨٣/٥/٨.
(١١٦) طوبيا تسيموكي، «دافار»، ١٩٨٣/٥/١٢.
(١١٧) المصدر نفسه.
(١١٨) المصدر نفسه.
(١١٩) المصدر نفسه.
(١٢٠) المصدر نفسه.
(١٢١) امنون برزيلاي، «هآرتس»، ١٩٨٣/٥/٨.

لا يتحقق إلا بحل سياسي عن طريق مفاوضات بين اسرائيل وجاراتها وممثلين عن الشعب الفلسطيني.

«٢ ـ يدعم مابام حق حكومة لبنان في السيادة الكاملة على حدودها، ولذا فهو يؤيد انسحاب الجيوش الاجنبية، ويعارض تقسيم لبنان.

«٣ ـ يعارض مابام اشتراط انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان بانسحاب القوات السورية. ويطالب بسحب غير مشروط لقواتنا الى حدود اسرائيل، وذلك بعد تحديد ترتيبات امنية فعالة.

«٤ ـ يطلب مركز مابام من اعضائه في الكنيست الامتناع عن التصويت على اقرار الاتفاق مع لبنان، ويدعو اعضاء الكنيست من سائر الكتل الى استيعاب دروس فشل هذه الحكومة الكامل في عملية الحرب في لبنان. ينبغي لهذه الحكومة ان تقدم استقالتها حالا.»[١٢٢]

وأعلن عضو الكنيست فكتور شمطوف (مابام) انه مستعد للتصويت على الاتفاق لو كان يحقق امرين: «اعادة جنودنا من لبنان، والحؤول دون تجدد اعمال الارهاب في الشمال.» وأعرب شمطوف عن قناعته بأن السوريين هم الذين يقررون، الى حد بعيد، موعد عودة الجنود الاسرائيليين. وشدد على ان الاتفاق «لا يضمن الهدوء والاطمئنان لمستعمرات الشمال»، مشيرا الى «ان الحرب التي لم تنته بعد، كلفت شعب اسرائيل نحو ٤٨٢ قتيلا و ٢٣٠٠ جريح، اضافة الى الثمن الاقتصادي الباهظ والضرر السياسي الكبير والقضاء على الاجماع الوطني.» ودعا شمطوف الحكومة الى تحديد برنامج زمني للانسحاب «اولا من جبال الشوف، ثم من منطقة الـ ٤٠ كلم»، وتسليم الجيش اللبناني وقوات حداد مسؤولية هذه المناطق. وانتقد شمطوف مسار الحكومة في حرب لبنان، وفي ادارة المفاوضات السياسية وتوقيع اتفاق يشبه، الى حد بعيد، اتفاق الهدنة لسنة ١٩٤٩، وقال: «ان حربكم الاولى، وهي حرب خيار، لا تبدو كأكثر الحروب إشكالا فحسب وانما ايضا كحرب الفشل المطلق. وليس هناك من سبيل آخر، سيدي رئيس الحكومة، سوى اخذ العبر والتوجه الى رئيس الدولة.»[١٢٣]

وكانت امانة سر حركة «هتحيا» قد قررت معارضة الاتفاق مع لبنان والتصويت ضده، في حال طرحه للتصويت في الكنيست.[١٢٤] وقالت عضو الكنيست غيئولا كوهين (هتحيا) انه «لا يجوز من اجل سلام الآن مع واشنطن ان نضر بسلام الغد ايضا في الجليل.» واستطردت تقول: «باستثناء الاسد ليس هناك احد يقول ان الاتفاق جيد بالنسبة الى اسرائيل. وكل ما حققته اسرائيل في السنوات السابقة تحقق على الرغم من انه لم تكن هناك اتفاقات.»[١٢٥]

وهاجم «مهندس حرب لبنان»، وزير الدفاع السابق اريئيل شارون، الاتفاق لأنه «لا يوفر حلا للمشكلات الامنية في الجنوب اللبناني ولا للمشكلات الامنية لمستعمرات الجليل، التي من اجلها شنت اسرائيل هذه الحرب»، وأعلن انه سيصوت ضد الاتفاق لأنه لن يؤيد «ترتيبات امنية تعيد صواريخ الكاتيوشا الى مستعمرات الجليل.»[١٢٦]

واعتبر شارون «الجزء السياسي من الاتفاق جيدا جدا»، لكن ما لا يمكن ان يوافق عليه هو «سلسلة التنازلات الجوهرية والبعيدة المدى في الجزء الامني» من الاتفاق. وقال: «كان يجب، في الجانب الامني، التيقن من ان الجيش الاسرائيلي يستطيع تقليص قواته الى ادنى حد ممكن في حال عدم انسحاب السوريين من لبنان، وهذا ممكن فقط اذا كان هناك من يعتمد عليه. والعنصر الوحيد هو الاطار الذي تم تشكيله وتطويره في الجنوب اللبناني والذي يطلق عليه اسم قوات حداد، لكن ليس هذا حداد فقط، بل الائتلاف الجنوبي للقوات والطوائف المختلفة في الجنوب. والآن، اذا لم يرغب السوريون في الانسحاب فان الاتفاق سيؤدي الى اضعاف هذا الاطار، الذي كان من المفترض ان يعتمد عليه الجيش الاسرائيلي ويسلمه المهمات هناك.»[١٢٧]

وحذر شارون من محاولة فرض نموذج الاتفاق مع لبنان في يهودا والسامرة، فقال: «يخطىء كثيرا من يعتقد انه يمكن تنفيذ خطة ما في يهودا والسامرة من دون سيطرة امنية تامة من جانبنا في الداخل والخارج.» وأضاف: «لا يجوز ان ينشأ وضع يكون فيه مكان ما في يهودا

(١٢٢) «عال همشمار»، ١٩٨٣/٥/١١.
(١٢٣) «دافار»، ١٩٨٣/٥/١٧.
(١٢٤) «هآرتس»، ١٩٨٣/٥/١٠.
(١٢٥) عاموس بن فيرد، «هآرتس»، ١٩٨٣/٥/١٧.
(١٢٦) آرييه تسيموكي، «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/٥/١٣.
(١٢٧) «هآرتس»، ١٩٨٣/٥/٢٢.

والسامرة خارج نطاق اليهود. وانه ليقلقني ان من شأن الاتفاق في لبنان ان يستخدم ايضا في هذا الموضوع نموذجا لحل يريدون فرضه علينا.»[١٢٨]

وخلص شارون الى القول: «علمتنا التجربة اللبنانية انه يجب ان نبني بسرعة في يهودا والسامرة، وأن نقيم بنية تحتية ومشاريع صناعية تخدم السكان اليهود والعرب هناك.»[١٢٩]

وأيد حزب «اغودات يسرائيل» الاتفاق مع لبنان على اساس انه «اهون الشرين، او افضل ما يمكن تحقيقه في الظروف الحالية.»[١٣٠] وقال رئيس ادارة الائتلاف الحاكم في الكنيست أبراهام شابيرا (اغودات يسرائيل) ان «اتفاقا مع ٢٠٠ سؤال صعب افضل من حرب مع ١٥٠ ذريعة.» وقد عبر شابيرا في قوله هذا عن رأي مجلس كبار علماء التوراة، وهو المؤسسة العليا للحزب، والذي كان رأيه هو «ان اسوأ سلام افضل من احسن حرب.»[١٣١]

وكانت امانة سر حركة شينوي قد اتخذت قرارا يقضي بأن تصوت الكتلة الى جانب الاتفاق مع لبنان، اذا ما طرح للتصويت في الكنيست. ولم يكن هذا القرار منسجما مع موقف الحركة المعلن، الذي يتهم حكومة الليكود «بالتورط في الحرب»، و «بالادارة الفاشلة» للمفاوضات. لكن اتخذ هذا الموقف، وعلى الرغم من «التحفظات الشديدة» لحركة شينوي ازاء «الاتفاق السيىء»، تعبيرا عن «تطلع الحركة الى خروج الجيش الاسرائيلي من لبنان»، وتوفير «كل فرصة ممكنة» لتحقيق هذا الامر «من ضمن تحديد ترتيبات امنية من شأنها الدفاع عن الحدود الشمالية.» وأكدت امانة سر الحركة ان «سياسة الحكومة الفاشلة ادت الى نشوء وضع لا يوجد فيه خيار امام اسرائيل سوى القبول بتسوية كانت اهون الشرين. وقد يؤدي رفضها وبفعل ظروف تُعتبر الحكومة مسؤولة عن نشوئها، الى تعميق الورطة التي غرقنا فيها في لبنان بسبب سياستها.»[١٣٢]

واعتبر مصدر سياسي رفيع المستوى ان الاتفاق مع لبنان «يحقق هدفا اساسيا، وهو تحييد لبنان ووضعه داخل مجال النفوذ الاميركي.» وقدر هذا المصدر ان يوافق السوريون، «بعد مفاوضات طويلة، على انسحاب من الاراضي اللبنانية بعد ان يطلبوا تنازلات من لبنان.» وأضاف انه «حتى لو كانت اسرائيل لا تحدد وقتا في هذه المرحلة، لموافقة السوريين على الخروج من لبنان، فمن الواضح ان الوضع الراهن على الارض لن يبقى كما هو الى الابد، خصوصا اذا ما كثرت الاعمال العدائية في الاراضي اللبنانية، الامر الذي يلزم الجيش الاسرائيلي اتخاذ مبادرة من جانب واحد يكون تعبيرها العملي تقسيم لبنان.»[١٣٣] وفي هذا الصدد، ذكرت اوساط سياسية في القدس، عشية توقيع الاتفاق، انه اذا لم يسحب السوريون قواتهم من لبنان «فلن يكون هناك مفر من تحييد القوات السورية وقوات م. ت. ف. في لبنان بواسطة وجود اسرائيلي عسكري، الامر الذي لا يمكن تنفيذه فعلا إلا بواسطة تقسيم لبنان.»[١٣٤]

ج ــ مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة

توضح مذكرة التفاهم السرية بين الولايات المتحدة واسرائيل «التزام الولايات المتحدة تجاه اسرائيل في حال انهيار الاتفاق الاسرائيلي ــ اللبناني. وأوضح ممثلون اميركيون واسرائيليون، في هذا الصدد، ان الوثيقة تنص على ان لاسرائيل الحق الشرعي في الدفاع عن النفس، اذا ما اضطرت الى العودة الى لبنان لايقاف عمليات تسلل ارهابية. وقال هؤلاء الممثلون ان الولايات المتحدة لن تعارض عملية اسرائيلية من هذا النوع.»[١٣٥]

وقد وقع مذكرة التفاهم في واشنطن كل من وزير الخارجية الاميركي جورج شولتس، والقائم بالأعمال في سفارة اسرائيل بنيامين

(١٢٨) المصدر نفسه.
(١٢٩) المصدر نفسه.
(١٣٠) عاموس بن فيرد، «هآرتس»، ١٩٨٣/٥/١٧.
(١٣١) المصدر نفسه.
(١٣٢) طوبيا تسيموكي، «دافار»، ١٩٨٣/٥/١٢.
(١٣٣) «عال همشمار»، ١٩٨٣/٥/١٧.
(١٣٤) المصدر نفسه.
(١٣٥) زئيف بليتسر، «عال همشمار»، ١٩٨٣/٥/١٩.

نتنياهو. وتم توقيعها في القدس من قبل وزير الخارجية يتسحاق شمير، وسفير الولايات المتحدة لدى اسرائيل صموئيل لويس. «وقد حوفظ على سرية مضمون المذكرة بحسب طلب حكومة لبنان.»[١٣٦]

وقال الوزير السابق موشيه كول ان «الامر الجيد الوحيد في الاتفاق هو التفاهم مع الولايات المتحدة، وتحسين العلاقات بها. وهذا سيجلب لنا المزيد من السلاح، وربما المزيد من المال.»[١٣٧]

وكشف يوسف حاريف، المعلق في صحيفة «معاريف»، سبب إصرار اسرائيل على توقيع مذكرة تفاهم صريحة بينها وبين الولايات المتحدة، فقال انها «الخشية» من ان تفقد واشنطن صبرها «وتطلب من اسرائيل اظهار «التفهم» ازاء رفض السوريين اخراج قواتهم من لبنان بصورة متزامنة، بعد التوصل الى اتفاق بين لبنان واسرائيل.» فهذا الامر، في رأيه، يعني ان يطالب الاميركيون اسرائيل «بالانسحاب اولا بحجة (ان هذا الامر سيسهل عليهم اقناع. . . . السوريين).»[١٣٨]

وفي هذا الصدد قال حاريف: «ان الولايات المتحدة لا تستطيع التراجع عن مذكرة التفاهم مع اسرائيل. انهم يدركون ان رئيس الوزراء مناحم بيغن، الذي وافق بصعوبة على «وثيقة شولتس»، لا يعقل ان يبدأ بالانسحاب قبل ان تنسحب القوات السورية والمخربون. علاوة على ذلك، ان كل انحراف اميركي او لبناني عن الاتفاق سوف يمنح اسرائيل الحق في العمل وفق اعتباراتها. وهذا يعني ان اسرائيل قد تعين لنفسها منطقة امنية وفق ما تراه ملائما. واذا ما حدث ذلك، فان الولايات المتحدة تعرف، وكذلك الحكومة اللبنانية، انه ستكون نهاية حلم استرداد سيادة لبنان وسلامة أراضيه. . . . ان سورية تدرك ايضا ان بين الولايات المتحدة واسرائيل مذكرة تفاهم، التزمت واشنطن بحسبها ان تفعل كل ما في وسعها لتنفيذ الاتفاق بين القدس وبيروت. وهذا يعني ان شغل دمشق ليس مع اسرائيل وحدها، وانما مع واشنطن ايضا، التي من شأنها، بحسب مذكرة التفاهم تلك، اظهار التفهم في حال اضطرت اسرائيل الى استخدام حق الدفاع عن النفس. . . . واذا كانت الولايات المتحدة قد التزمت، امام اسرائيل في مذكرة التفاهم، الانسحاب الاسرائيلي ــ السوري المتزامن من لبنان، فعندها يجب ان يؤخذ في الحسبان ان الولايات المتحدة ستعرف ايضا كيف تحيّد التدخل السوفياتي. . . .»[١٣٩]

د ــ الاتفاق: نحو لبنان «مختلف»

وتعرض آرييه تسيموكي، المعلق في «يديعوت احرونوت»، لمضمون الاتفاق مستشهدا بتقويم جهات موثوق بها مقربة من رئيس الحكومة، اعتبرته «متلائما مع لبنان الآخر الذي لا وجه شبه بينه وبين لبنان الذي كان قائما قبل الحرب»، وقد عُقد «بين دولة اسرائيل ولبنان النقي تماما من م. ت. ف. والقوات السورية.»[١٤٠] وقال تسيموكي ان المقصود، اذن، هو «اتفاق يتعلق بلبنان مختلف»، يضمن «تجريد لبنان من قوات معادية لاسرائيل بعد اجلاء جميع القوات الاجنبية عنه، وأن يكون لبنان كله، لا المنطقة الامنية فحسب، محرما على رجال م. ت. ف.، ولن يعود الوضع الذي كان قائما فيه لسنوات عديدة. ويضمن الاتفاق ايضا تصفية البنية العسكرية التي اقامها السوريون في لبنان والتي كانت تشكل خطرا غير مباشر على اسرائيل وكانت تستخدم «مظلة دفاعية» للأعمال الارهابية.»[١٤١]

ودعا تسيموكي الى ضرورة عدم تجاهل مزايا الاتفاق السياسية والرسمية، بغض النظر عن التقويمات المتعلقة بنواحيه العملية، فقال: «يجزم الاتفاق بانهاء حالة الحرب بين الدولتين، الامر الذي يختلف عن «وقف القتال» او «الهدنة». وفي رأي شخصيات حكومية ان «انهاء حالة الحرب» يوجد وضعا من السلام العملي.

. . . .»

(١٣٦) المصدر نفسه.
(١٣٧) «دافار»، ١٩٨٣/٥/١٥.
(١٣٨) «معاريف»، ١٩٨٣/٥/٢٠.
(١٣٩) المصدر نفسه.
(١٤٠) «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/٥/١٣.
(١٤١) المصدر نفسه.

«وبحسب الاتفاق، يعترف لبنان بالحقوق والواجبات المترتبة على «العيش بسلام مع اسرائيل». وهو يلتزم «احترام سيادتها واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها»، ويعترف «بالحدود الدولية القائمة بين الدولتين» و «محظور المساس بها».

«وفي رأي شخصيات حكومية انه لا يجوز الاستخفاف بأهمية كون دولة عربية ثانية تعترف بالحدود المشتركة مع اسرائيل، وتجزم بأنها حدود «محظور المساس بها».

«ويقولون ايضا ان الفريقين في الاتفاق مع لبنان، كما في الاتفاق مع مصر، يلتزمان «الامتناع عن اي شكل من اشكال الدعاية المعادية».

«وفي اطار الاتفاق، يحق لاسرائيل ان تقيم مفوضية دائمة، «مكتب اتصال»، يتمتع العاملون الاسرائيليون فيها بحصانة وحقوق فوق العادة، شبيهة بالحصانة الدبلوماسية. . . .

«وفي الاتفاق يلتزم لبنان ان يتخذ، خلال عام، خطوات تقود الى إلغائه القوانين والانظمة التي تتعارض مع الاتفاق. وحتى ذلك الحين، يلتزم لبنان عدم تطبيق الانظمة والالتزامات التي تمس الاتفاق مع اسرائيل.»(١٤٢)

واعتبر تسيموكي ان الاتفاق قد اوجد وضعا استراتيجيا جديدا لمصلحة اسرائيل، فحدد ثلاث نقاط: ١ ـ منح الاتفاق اسرائيل «حق الدفاع عن النفس، اذا لم ينفذ الاتفاق بعد انسحاب القوات الاجنبية» ـ الامر الذي يبقي «جميع الخيارات العسكرية والسياسية مفتوحة امام اسرائيل»؛ ٢ ـ الملحق الاميركي في الاتفاق، والذي يضمن «دعم الولايات المتحدة الكامل لتطبيق بنود الاتفاق والمحافظة عليها»؛ ٣ ـ حقيقة «ان الاتفاق الذي سيوقع بين الدولتين، باشتراك الولايات المتحدة، يوجد وضعا جديدا يمنح اسرائيل عددا من المزايا السياسية. وهو، في الحقيقة، يوجد وضعا استراتيجيا جديدا، وكذلك وضعا جديدا ايضا في علاقات واشنطن ـ القدس، اذ نشأ منذ الآن تفاهم بعيد المدى بين الدولتين على الصعيدين السياسي والاستراتيجي معا.»(١٤٣)

واختلف الوزير السابق موشيه كول مع هذا التقويم. واعتبر ان «ليس في هذا الاتفاق ما يمكن الدفاع عنه»، وقال: «ان وضعنا قبل حرب لبنان كان افضل مما قد يكون عليه الآن. ان منطقة تمتد الى ١٥ كيلومترا كخط امني لن تمكن الرائد حداد من الدفاع عن حدودنا الشمالية. أما بالنسبة الى بقية المنطقة، التي ستكون تحت سيطرة الجيش اللبناني (حتى خط ٤٥ كيلومترا عن حدودنا)، فمن المشكوك فيه ان يكون في امكاننا تعيين ترتيبات امنية فيها تمنع الكاتيوشا. . . . كما ان ثمة شكا في قدرة الحرس المشترك، بيننا وبين الجنود اللبنانيين في سيارات لبنانية، على منع الاعتداءات وزرع الالغام. لقد ثبت لنا عدم مصداقية الكلام على تصفية م. ت. ف. في لبنان. ويستحيل منع عمليات سرية تماما، اذ ان السكان متعاطفون مع المخربين او يخافونهم. وسوف يكون الرائد حداد مثل شمشون الجبار بعد قصّ شعره. وجميع وعود رئيس الحكومة: السلام مع لبنان، الهدوء من المخربين، حكومة ودية في بيروت، تطبيع من اجل ايجاد مثلث اسرائيلي ـ مصري ـ لبناني، جميع هذه الوعود لم تتحقق ولم يكن هناك امل بأن تتحقق منذ البداية. ان لبنان متعلق بسورية والدول العربية.»(١٤٤)

وشكك وزير خارجية اسرائيل السابق، آبا ايبن (حزب العمل)، في جدوى الاتفاق، وقال: «ان احدى نتائج حرب لبنان هي رفع سورية الى موقع اكثر قوة، وموقع اكثر حسما لم نعهد له مثيلا قط في الماضي. فما الذي حدث في اثناء زيارة السيد جورج شولتس الاولى؟ لقد وقعت دولة «أ» اتفاقا مع دولة «ب» ـ وكان تطبيق هذا الاتفاق متوقفا برمته على دولة «ج» التي تكره الدولتين «أ» و «ب» كرها متساويا، كما تكره الدولة التي قامت بدور الوسيط قبلا في الاتفاق. والدولة التي طلب منها توقيع الاتفاق ذاته هي تلك التي لم تشترك قط في المفاوضات. ومن الممكن لنا ان نقدر الجرأة الكبرى لدى اولئك الذين أملوا باحراز موافقة سورية على الاتفاق في هذه الملابسات الغريبة.»(١٤٥)

وأشار ايبن الى حرب لبنان التي شنتها حكومة الليكود بحجة انقاذ الارواح الاسرائيلية، فقال انها قد «ادت الى ازهاق العديد من الارواح في عام واحد اكثر مما تمكنت م. ت. ف. من ان تلحقه بالاسرائيليين من خسائر خلال عدة سنوات.» وأضاف ايبن قائلا: «فقد تبين

(١٤٢) المصدر نفسه.
(١٤٣) المصدر نفسه.
(١٤٤) «دافار»، ١٩٨٣/٥/١٥.
(١٤٥) «معاريف»، ١٩٨٣/٧/٨.

ان «الدواء» اكثر ايلاما من الوضع الذي اتى لعلاجه؛ فالقدرة السورية هي اكبر مما كانت عليه قبل الحرب، والتدخل السوفياتي امسى اكثر ظهورا وتأكيدا، والفوضى في لبنان ليست اقل حجما، والعداء والتصلب الفلسطينيان اكثر تطرفا. لقد حدث عكس المطلوب تماما في هذه المجالات. والمفارقة التي تطبع أواخر العشرينات تعلمنا ان القدرة العسكرية الكبرى لا تؤدي الى قوة حسم في نزاعات سياسية. وهذه الحقيقة لم يكن لها نماذج اكثر ظهورا في جيلنا مما هي عليه في تلخيص نتائج هذه الحرب. فالنتيجة هي ان اسرائيل تسيطر في المجال العسكري، لكنها لم تحرز من وراء ذلك مكاسب حقيقية، في حين ان سورية. . . . تنتصب الآن عاملا اكثر اهمية في الميزان الاقليمي والدولي.»(١٤٦)

ورأى يوسي اولمرت، رئيس دائرة سورية ولبنان في معهد شيلواح التابع لجامعة تل ابيب، ان اسرائيل ارتكبت عدة اخطاء عندما شنت الحرب في لبنان، وكان الخطأ الاول هو التشديد على دور لبنان. «فقد كانت في اسرائيل فرضية غير صحيحة هي ان هناك مبررا سياسيا، وربما استراتيجيا ـ عسكريا ايضا، لاقامة دولة لبنان، من جديد. كانت هذه فرضية مغلوطا فيها تماما لأن لبنان، عندما لم تكن فيه مشكلة قوات اجنبية، لم يكن يشكل وزنا في الشرق الاوسط، ولا ضرورة لبذل كل هذا الجهد من اجل اقامته من جديد. ان المشكلة التي يجب حلها هي مشكلة القوات الاجنبية. وهذا يقودني الى الخطأ الثاني الذي ارتكب خلال الحرب، وهو معالجة القوات الاجنبية. من هي؟ على رأسها م. ت. ف. لا شك في ان الهزيمة العسكرية والسياسية التي تلقتها م. ت. ف. هي هزيمة قاسية جدا، بيد ان هذه الهزيمة هدرت من الناحية السياسية. وعلى افتراض ان الحرب خطط لها وأُعد لها سلفا، وعلى افتراض ان قسما من رجال الحكم في اسرائيل كان يعلم انها ستنزلق حتى بيروت، فانه كان لدى اسرائيل متسع كبير من الوقت لاعداد مبادرة سياسية بشأن الموضوع الفلسطيني، تكمل هزيمة م. ت. ف. وبدلا من ذلك انتظرت اسرائيل مشروع ريغان. وسرت اسرائيل لأن حسين لم ينضم الى مسار السلام، لكن هذا السرور سلبي. وأظن ان حكومة اسرائيل اضاعت الفرصة التي كانت متوفرة لها، ليس من اجل ضرب العناصر المتطرفة بين الفلسطينيين فقط، وانما ايضا من اجل «مكافأة» العناصر المعتدلة منهم ومحاولة التقدم معهم بصورة ايجابية ومدبرة نحو تسوية المشكلة الفلسطينية.»(١٤٧)

واعتبر اولمرت ان سبب ضياع الفرصة هو ان حكومة اسرائيل «لم تعتبر حرب لبنان فرصة من اجل التوصل الى حل ايجابي للمشكلة الفلسطينية. فهي تعتقد انه يمكن الاكتفاء بضرب م. ت. ف.، وهي لم تدرك ان فراغا نشأ بالنسبة الى هذه الامور، واذا لم نملأه نحن فسيملؤه آخرون. والدليل على ذلك: في اليوم نفسه الذي تم فيه استكمال الجلاء عن بيروت طلع الاميركيون بمشروع ريغان. . . . ان لبنان هو دولة فقط عندما لا تكون فيه قوات اجنبية. وعندها لن يكون مهما لاسرائيل، وان لم يسد فيه الهدوء حتى بعد خروج القوات الاجنبية. وليس من وظيفة دولة اسرائيل ان تفرض بالقوة سلطة معينة على لبنان، ناهيك بأن هذه السلطة لم تكن منذ البداية قادرة على اعطائنا كل ما اردنا ان نأخذه منها، كما انها لم تعدنا بذلك. . . . ان اي اتفاق مكتوب مع حكومة لبنان لا يستطيع ان يمنح اسرائيل اية مكاسب سياسية، حتى ان المكاسب القائمة اليوم في الاتفاق سوف تمحق مع مرور الوقت. ان دلالة الاتفاق مع لبنان ثانوية وغير مهمة. وبالنسبة الى البعد العسكري، لا شك في انه حتى من دون هذا الاتفاق، كانت المنطقة الامنية على مدى ٤٠ ـ ٤٥ كيلومترا ستعطى لاسرائيل بهذه الشروط او تلك. وأخشى انه من ناحية، فان الاتفاق لم يؤد إلا الى زيادة سوء هذه الشروط. فهو يحدد بوضوح هذه الشروط. في حين ان الوضع الذي كان قائما حتى الآن اكثر ميوعة، وهو ايضا معرض لتفسيرات وخيارات مختلفة، والاهم من ذلك ان اسرائيل ببساطة هي التي تملي الشروط. انني اعتقد ان اسرائيل ستعود الى وضع يكون لها فيه قدر كبير جدا من النفوذ الامني والسياسي ايضا في اقسام من الجنوب اللبناني، وليس اكثر من ذلك. فهي ستضطر الى العودة الى الوضع نفسه فقط بعد ان تكون قد اقامت ميزان الرعب بينها وبين سورية. وبعد ان نصل الى ميزان الرعب هذا مع سورية، سنضطر الى الاكتفاء ليس بأكثر مما كان لنا قبل حرب سلامة الجليل، مع انجاز واحد كبير هو: ان بنية م. ت. ف. في تلك المنطقة قد دمرت.»(١٤٨)

وتعرض يوسف حاريف، المعلق في صحيفة «معاريف»، الى الفرق بين الاتفاق الجديد واتفاقية الهدنة المعقودة بين لبنان واسرائيل سنة ١٩٤٩، فقال:

(١٤٦) المصدر نفسه.
(١٤٧) ايتان هافر، «يديعوت احرونوت» (ملحق السبت)، ١٩٨٣/٦/٣.
(١٤٨) المصدر نفسه.

«. . . . لا يوجد شبه بين اتفاقية الهدنة واتفاق انهاء حالة الحرب بين لبنان واسرائيل. ويكفي المقابلة بين هذه الاهداف المعلنة: يتحدث الاتفاق هذه المرة عن الاعتراف بين الدولتين، «وبحقهما وواجبهما في العيش **بسلام** الواحدة مع الاخرى مثل سائر الدول داخل **حدود آمنة ومعترف بها**»، في حين ان اتفاقيات الهدنة لم تكن معرّفة كتسوية **ثنائية**، وإنما كخطوة «لتسوية مشكلة ارض اسرائيل» ــ اي المشكلة الفلسطينية.

«فضلا عن ذلك: ان الاتفاق يضم هذه المرة التزاما متبادلا لاحترام السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الاقليمية، واعلان ان الفريقين ‹**يعتبران الحدود الدولية القائمة** بين لبنان واسرائيل **غير قابلة للمساس بها**.› وهذا يخالف تماما، وبصورة بارزة، اتفاقيات الهدنة التي نصت صراحة على انها ‹امليت فقط بحكم اعتبارات عسكرية›. ومن البديهي انه تحددت هذه المرة الحدود الدائمة بين الدولتين، في حين حددت في الماضي كـ ‹خط حدي للهدنة›.»[١٤٩]

ان الاتفاق بين لبنان واسرائيل يضم اعلان ان «الفريقين يقران بأن حالة الحرب بين اسرائيل ولبنان منتهية ولم تعد قائمة.» صحيح انه لم تكن هناك حروب بين لبنان واسرائيل بحجوم خطرة منذ سنة **١٩٤٨**، غير ان لهذا الاعلان اهمية سياسية ذات وزن، اذ ان لبنان كان جزءا من الاجماع العربي الذي اصر على ان اتفاقيات الهدنة لسنة **١٩٤٩ لا** تنهي حالة الحرب، وان هذه قائمة بين اسرائيل والدول العربية. . . .» وهذا، في رأي حاريف، «تطور ايجابي بحد ذاته من الناحية السياسية، في سياق النزاع العربي ــ الاسرائيلي». ونفى حاريف وجود تماثل بين اتفاق انهاء حالة الحرب واتفاقية الهدنة؛ فعلى الصعيد السياسي لم يتوقف الامر «عند حد انه قدمت الى اسرائيل تنازلات سياسية **جوهرية** («انهاء حالة الحرب»، وانشاء مكتب اتصال في لبنان كمفوضية دبلوماسية والى غير ذلك)، وانما ايضا وضعت سورية واسرائيل، المطالبتان باخراج قواتهما من لبنان، في وضع متكافىء.» وعلى الصعيد الامني، «لا يوجد وجه للمقارنة، مثلا، بين النظام الامني الذي تحدد في هذا الاتفاق، وبين ما نُظم في اتفاقية الهدنة. ويكفي ان نذكر ان القيود التي تحددت في اتفاقية الهدنة كانت على جانبي الحدود، ووضعت الاشراف في يد الامم المتحدة، التي كان لها ايضا حق الحسم في لجنة الهدنة. أما في الاتفاق الحالي، فليس للأمم المتحدة اي دور في الترتيبات الامنية. فقد تعين ترتيب امني في الجنوب اللبناني وأجهزة رقابة مشتركة بين اسرائيل ولبنان (بمشاركة الولايات المتحدة على مستوى اللجنة العسكرية). وسوف تكون القرارات الحاسمة بالاجماع، من دون ان يكون حسم لطرف ثالث كما في الماضي.

«علاوة على ذلك، يضم الاتفاق الحالي تعهدا اكثر تفصيلا مما كان في الماضي بالنسبة الى وجوب منع العدوان والارهاب بين الدولتين، وفي ضوء دروس الماضي، المقصود الآن بصراحة منع وجود قواعد مكتبية وبنية لمنظمات معادية وارهابية ــ اي م. ت. ف. فضلا عن ذلك، تحدد في الاتفاق نص، دلالته الواضحة هي إلغاء «اتفاقية القاهرة» وغيرها التي بفضلها استطاعت م. ت. ف. ممارسة نشاطها ضد اسرائيل من الاراضي اللبنانية. وأُعلن الاحتفاظ بحق الدفاع عن النفس، كما ورد في هذا البند.»[١٥٠]

بالاضافة الى ذلك، يتضمن الاتفاق «تعهدا لبنانيا بمنع تمركز قوات معادية «في أراضي الدولتين» (لبنان واسرائيل)، ومنع انتقال مثل هذه القوات التي تنتمي الى دول جرى تعريفها بأنها لا تقيم علاقات دبلوماسية مع الطرفين على السواء. . . . وهذا يعني ان الامر لا يتوقف عند عدم موافقة اسرائيل على ان تضم القوة المتعددة الجنسيات، مثلا، دولا ليست لها علاقات دبلوماسية معها فحسب، وانما ايضا من المحظور ان تتمركز في الاراضي اللبنانية قوات تابعة **لدول عربية معادية** (كذلك قوات من الكتلة الشرقية).

«. . . . وهناك التزام متبادل لالغاء المواثيق والقوانين والانظمة التي تتناقض مع الاتفاق خلال عام من سريان مفعوله، في حين يلتزم الفريقان، خلال الفترة الانتقالية، عدم تطبيق الالتزامات القائمة او اتخاذ قوانين تناقض الاتفاق. وهذا يعني، عمليا، ان لبنان ملتزم عدم تطبيق ميثاق الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية الذي يتعارض مع الاتفاق، **مثل امكان تمركز قوات والسماح لها بالمرور**.»[١٥١]

وتناول يوسي أولمرت، احد الكتاب في صحيفة «معاريف»، ما اعتبره اخطاء ارتكبتها الحكومة الاسرائيلية، معتبرا ان اكثر تلك الاخطاء فداحة هو ما ارتكب مع سورية. فقال: «خلال السنوات السبع الماضية، منذ دخول السوريين لبنان، لم نواجه حالة حرب معهم، فكم بالأحرى انه عشية حرب سلامة الجليل كان هناك وضع استراتيجي في الشرق الاوسط يستدعي مبادرة اسرائيلية كان يجب ان تكون

---

(١٤٩) «معاريف»، ١٩٨٣/٥/٢٠.

(١٥٠) المصدر نفسه.

(١٥١) المصدر نفسه.

موجهة نحو سورية. لماذا؟ لأن الجيش المصري كان خارج دائرة الحرب مع اسرائيل، والجيش العراقي كان يتمرغ في رمال الصحراء، والجيش الاردني فعال وصلب وصغير، ولم يكن معدا للحرب مع اسرائيل. كان هناك عدو واحد حافظ على مستوى عال من الحوافز لمحاربتنا. . . .»[١٥٢]

وأردف اولمرت يقول ان هذا «العدو» هو سورية، أما «الخطأ»، فهو ان اسرائيل أرادت «ان تضرب الجيش السوري وتطرده من لبنان من دون ان ترفق هذه الخطوة بخطوة سياسية. وبهذه الطريقة كشفت اسرائيل امام السوريين نوايا سلبية، وخرقت الوضع الذي كان قائما. وتخوف السوريون من ان ينشأ وضع راهن آخر يكون في غير مصلحتهم. وتطور في سورية شعور، عشية حرب سلامة الجليل، بأن هذه هي حقا ستكون نية اسرائيل. ولذا، تجنبت سورية الوقوع في الفخ الاسرائيلي كي تحتفظ بأوراق للجولة القادمة. وتصرف السوريون كأنهم لا يريدون الحرب ويتخوفون منها. واليوم، من الواضح لنا ان السوريين، نظرا الى انهم لم يُضرَبوا حتى النهاية في الحرب بعد ان ظنوا انها تستهدف ضربهم حتى النهاية، يتمتعون الآن بدعم سوفياتي ويتصرفون كعدو غير مضروب، وكعدو يعد نفسه للجولة القادمة. وأقول ان اسرائيل لو كانت تريد احراز تسوية سياسية جديدة في لبنان، لكان عليها ان تأخذ في الاعتبار انه لن تكون هناك حكومة لبنانية توقع اتفاقا يمنح اسرائيل الحد الاقصى من المكاسب، في حين ان القسم الاكبر من أراضيها لم يتم تحريره من السوريين. وهذا كان يجب ان يقودنا الى استنتاج انه كان لا بد، في جميع الحالات، من ايجاد حل للمشكلة السورية: إما طردهم تماما وإما الامتناع الى اقصى حد عن مواجهتهم.»[١٥٣]

ثم انتقل اولمرت الى سياسة التحالفات الاستراتيجية في لبنان، فقال ان على صانعي السياسة في اسرائيل ان يطرحوا السؤال التالي على انفسهم: «هل تريد اسرائيل التوصل الى السلام مع العالم الذي يحيط بها، ام مع اقسام منه فقط. ان ايا من الاقليات في اي بلد يجد اسرائيل غير قادرة على الوجود الذاتي المستقل، وغير قادرة على احلال السلام في الظروف الراهنة، وعندما تتوصل الى اتفاق سلام مع اكبر دولة عربية، ووفق المنطق ذاته، ينبغي التوصل بعد حرب لبنان الى تفاهم جديد مع الدولة العربية الاقوى التي ما برحت موجودة داخل دائرة المواجهة الفعلية مع اسرائيل، وهي سورية.»[١٥٤]

وفي تقدير اولمرت ان فرصة تحقيق «تسوية عسكرية» مع سورية، «من دون المساس بمرتفعات الجولان»، كانت متوفرة خلال شهري تموز/يوليو وآب/اغسطس، لكن الذي حدث ــ في رأيه ــ هو «ان مسألة مرتفعات الجولان اصبحت مطروحة اليوم. لماذا؟ لأن السوريين لا يريدون تسوية معنا، وهم يشعرون ايضا بأنهم لم يخسروا في الحرب. ولذا، فانهم ربما يريدون طرح مسألة مرتفعات الجولان جزءا من الثمن الذي سيطلبونه في مقابل الانسحاب من لبنان. أما في تموز/يوليو ١٩٨٢، فلم يخطر على بالهم ان يفعلوا ذلك. آنذاك، في تموز/يوليو ١٩٨٢، كان يمكن ان يعرض على السوريين تخفيف قوات متبادل، عبر تحديد مناطق معينة يوجد فيها السوريون في لبنان.»[١٥٥]

وخلص اولمرت الى الاشارة الى «خطورة» انه «للمرة الاولى منذ سنوات لم يصبح للدولة السورية طموحات فحسب وانما ايضا القدرة على تحقيقها.» وقال: «اذا كانت حرب لبنان توخت وضع الاسد في مكانه وتحذيره من انه ليس امامه سوى التسليم بالمبادرات الاسرائيلية التي لا يرغب فيها، او المخاطرة بهزيمة محققة، فانه في هذه المرحلة يبدو ان الهدف الاسرائيلي كان غير صحيح.»[١٥٦]

هـ ــ آراء في الاتفاق

انتقد موشيه دور، المعلق في «معاريف»، الاتفاق اللبناني ــ الاسرائيلي معتبرا اياه «شهادة ادانة» لسياسة حكومة اسرائيل ازاء لبنان التي «منيت بفشل ذريع» واستهلكت «تضحيات مجانية».[١٥٧] وقال دور ان هذه السياسة «التي ادخلت الجيش الاسرائيلي في مستنقع

---

(١٥٢) ايتان هافر، «يديعوت احرونوت» (ملحق السبت)، ١٩٨٣/٦/٣.

(١٥٣) المصدر نفسه.

(١٥٤) المصدر نفسه.

(١٥٥) المصدر نفسه.

(١٥٦) المصدر نفسه.

(١٥٧) «معاريف»، ١٩٨٣/٥/١١.

لا اشارات حقيقية حتى الآن الى انه تخلص منه، والتي وضعت علامات استفهام خطرة بالنسبة الى امن منطقتنا الشمالية في المستقبل، كانت تماما ثمرة مفهوم معين. فقد ثبت ان هذا المفهوم ما هو إلا خداع، ويستطيع ملاحظة هذا الخداع كل من بقيت لديه ذرة من منطق سليم. فمن اجل هذا السراب ضحى ما يقرب من ٥٠٠ من جنود وضباط الجيش الاسرائيلي بحياتهم، وأصيب نحو ٢٦٠٠ منهم، بينهم من سيظلون مشوهين بقية سنوات عمرهم.... ان الاتفاق كما هو، ومن دون ستائر الدخان المثيرة للسخرية من جانب رجال الدعاية الحكومية، هو اعتراف بفشل جوهري، وليس فيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات فحسب. وهو ليس خطوة تمت بتسرع وتعرقلت، فالمسار كله لم يخطط له كما يجب، بقصر نظر صارخ، عبر تجاهل فاضح لطابع الساحة اللبنانية.»(١٥٨)

ودعا دور حزب العمل الى اجراء محاسبة ذاتية لأن «المعارضة المسؤولة ليست فقط تلك التي تتكتل وراء الحكومة في «وقت الازمة» كي تظهر امام العالم «جبهة موحدة»، بل هي تلك التي تجرؤ على تسمية الاشياء بأسمائها، مهما تكن مؤلمة وخطرة، وتلك التي ترفع القناع وتزيل الغشاوة عن عيون الشعب المضلل الذي يسير وراء زعماء زور. والاصوات التي تنطلق في هذه الايام من داخل حزب العمل تثير خوفا من ألا يكون قد تعلم شيئا، وأن يكون قد استطاع ان ينسى من تلقاء ذاته ما كان يجب ان يحفره بأحرف من نار في قلبه.»(١٥٩)

ورأى أ. شفايتزر، احد كتاب «هآرتس»، ان ما حصل عليه مناحم بيغن من «عملية سلامة الجليل» هو «وعود على الورق قد يضطره تنفيذها الى العودة الى شن حرب اخرى....» ولاحظ ان الاتفاق مع لبنان لم يظهر «حدود قوة اسرائيل الذاتية» داخل الواقع الاقليمي والعالمي فحسب، بل اظهر ايضا «ان الجبار ليس وحده بحاجة الى اليهودي وانما اليهودي ايضا بحاجة الى الجبار.» وأضاف: «ومن دون الولايات المتحدة لما توقف الامر عند حد عدم التوصل الى اتفاق مع لبنان ــ اتفاق سيكشف المستقبل وحده ما اذا كان ذا فائدة عملية ــ ولكان التهديد السوفياتي ــ السوري اتخذ أبعادا مخيفة.»(١٦٠)

وقال يوئيل ماركوس («هآرتس») ان حرب لبنان لم تستنزف دماء الاسرائيليين فحسب، بل استنزفت ايضا قواهم وايمانهم، «وهذان عنصران سنفتقدهما عندما نضطر الى حمل السلاح من اجل الدفاع فعلا عن وجود الدولة.» وأضاف: «ان هذه الحرب هي الفشل بعينه من جميع النواحي؛ انها، اولا وقبل كل شيء، فشل عسكري. اذ انه اذا كانت النية هي فرض النظام الشامل في لبنان واخلائه من جميع غزاته ــ والآن اصبح معروفا ان هذه هي النية ــ فقد كان يجب تنفيذ التحرك العسكري بحركة كماشة التفافية، سريعة وغير مباشرة، وطرد الجيش السوري الذي لم يكن مستعدا لمثل هذا ــ والوضع ليس كذلك اليوم ــ وليس بأسلوب دونم فدونم الذي ابقى نصف لبنان بعد مرور عام في يد الجيش السوري والمخربين. وتذكروا ما احتللناه على ثلاث جبهات في ستة ايام سنة ١٩٦٧.

«انها ايضا فشل سياسي، لأنه لم تتم تصفية م. ت. ف. سياسيا، ولم تكن يوما اقرب من كونها شريكا في المحادثات مع اسرائيل كما هي اليوم. ولا تكاد عائلة الجميل تسيطر إلا على بيروت وضواحيها، ومع ذلك فهي تبصق في وجوهنا. ان التورط السوفياتي ازداد تعمقا اذ حرمنا نهائيا حرية الرد على سورية. وبلغ اعتمادنا على الولايات المتحدة نقطة حرجة. وتقع اسرائيل، في احسن الاحوال، في اسفل قائمة المستفيدين من هذه الحرب ــ هذا اذا كانت تفيد على الاطلاق.»(١٦١)

وقال ماركوس ان اسرائيل لا تزال في «شرك» لبنان، وهي على عتبة العام الثاني من الحرب: «اذا ما بقينا في الانتشار الحالي، فسنبقى في استنزاف متزايد. واذا ما انسحبنا بارادتنا الى خط جديد، فاننا نساعد عمليا على تقسيم لبنان؛ وامكان تجدد الحرب الاهلية سيزيد في التدخل السوري. واذا لم نرد على اعمالهم [اعمال السوريين] فان المخربين سيعززون عملياتهم. واذا ما لجأنا الى الرد، فسنجازف في الانزلاق نحو جولة اخرى مع سورية. ان الاتفاق مع لبنان حوّلنا الى اسير في يدها [سورية]. وحتى لو كان هناك اساس لتفاؤل الولايات المتحدة والسيد بيغن، بأن السوريين سيوافقون في نهاية الامر على الجلاء عن لبنان، فانهم لن يفعلوا ذلك من دون ثمن باهظ لأن لبنان، من الناحية الامنية، لا يقل اهمية بالنسبة الى سورية عن حيوية جزء من الضفة الغربية بالنسبة الى امن اسرائيل. لقد زُج بنا في وضع من الصعب اتخاذ قرارات صالحة بشأنه. والخيار هو بين قرارات سيئة وقرارات اقل سوءا.»(١٦٢)

---

(١٥٨) المصدر نفسه.
(١٥٩) المصدر نفسه.
(١٦٠) «هآرتس»، ١٩٨٣/٥/٢٠.
(١٦١) المصدر نفسه، ١٩٨٣/٦/٣.
(١٦٢) المصدر نفسه.

وتحت عنوان «لماذا خسرنا في الحرب» انتقد عضو الكنيست امنون روبنشتاين (المعراخ) مسار حكومة بيغن منذ بدء الحرب على لبنان حتى عقد الاتفاق معه، وقال:

«انطلقت اسرائيل الى تنفيذ عملية سلامة الجليل، التي تحولت الى حرب لبنان، في ظروف اولية لم تعرف مثلها على الاطلاق: تفوق عسكري حاسم؛ حرب على جبهة واحدة، معزولة، لا يوجد في جزء منها جيش نظامي وانما قوات للمخربين؛ بتأييد واشنطن، تفوق جوي اصبح بعد الانتصار المذهل الذي حققه سلاح الجو حاسما ومطلقا؛ قوة هائلة اجتاحت لبنان، في حين ان العالم العربي ممزق ومقسم بأحقاده، ويستولي عليه الشلل والعجز. وفي الجنوب بقي الهدوء قائما مع مصر، وفي الشرق كانت هناك شماتة بالفلسطينيين والسوريين.

«وعلى الرغم من كل ذلك، وعلى الرغم من هذه المعطيات المضمونة جميعا، فاننا نقف الآن بعد مضي عام تقريبا على ذلك الاجتياح امام توقيع اتفاق، حتى لو قبله السوريون في نهاية المطاف، فسوف يجسد امام الجميع ما كان يعرفه الكثيرون: لقد خسرت اسرائيل في الحرب. ومثل هذا الكلام لا يكتب بسهولة، او لرغبة في المصارعة او الجدل، وانما إقرارا بواقع أليم جدا.

«لقد خسرنا في هذه الحرب وفق اختبارين: اختبار الاهداف المعلنة للحكومة نفسها، واختبار الضرر والفائدة اللذين اسفرت الحرب عنهما. ومن السهل ان نبرهن عدم تحقق اي هدف من أهداف الحرب. وكان الهدف الاول ضمان سلامة الجليل ومستعمراته. من لا يشارك في هذا الهدف، ومن لم يقلق على مصير اهلنا في الشمال، الذين كانوا يعيشون تحت التهديد حتى عندما كانت المدافع والكاتيوشا صامتة! لكن من يجرؤ على القول بثقة ان التهديد سيزول عندما ينفذ الاتفاق؟ حتى ان وزير الدفاع البروفيسور موشيه آرنس، المدافع عن الاتفاق، امتنع عن مثل هذا القول بصراحة.

«ان الاتفاق ينطوي طبعا على امور ايجابية ايضا بالنسبة الى اسرائيل، بيد ان من شأن إضعاف مكانة الرائد حداد، والغاء الوجود الاسرائيلي فعلا في الجنوب اللبناني، ان يؤزما الوضع الامني في الشمال ويدهوراه قياسا بالايام المنصرمة. ولا بد من الامل والابتهال من اجل ان تصمد الترتيبات الامنية ــ هذا في حال ثُبِّت الاتفاق على الرغم من الفيتو السوري ــ لكن من المؤكد ان الامن لن يستتب هنا. ولا يعتريني شك في ان الكثيرين كانوا يفضلون العودة الى الترتيبات التي كانت متوفرة لنا قبل بدء عملية سلامة الجليل.

«وفي نهاية الامر، منع حزام الامن وسيطرة رجال حداد عليه والدور الايجابي في اساسه الذي مارسه أفراد قوة اليونيفيل، عمليات تسلل فعلية من وراء الحدود، ووفرت جميعا حرية حركة حيوية للجيش الاسرائيلي. أما الاتفاق الحالي فانه ينتزع من اسرائيل هذه الحرية، ويكبلها بقيود لم تعرف لها مثيلا، في حين كان يجب ان تُعطى تعويضا من قبل حكومة يشك في قدرتها على السيطرة على ارجاء لبنان، اذا جاز التعبير.

«كانت سلامة الجليل هي هدف العملية منذ بدايتها. وقد انتهت هذه العملية رسميا في ١١ حزيران/يونيو، بعد خمسة ايام من بدئها، حتى ان الحكومة اصدرت بيانا بهذا الشأن، وشاركت في أحزان العائلات، وتمنت الشفاء للجرحى. لكن اتضح، في وقت قصير، ان هذا البيان ايضا ــ مثل التصريح الاول بشأن هدف العملية ــ ما هو إلا تغطية لتوسيع الحرب وتنفيذ تلك الخطة الكبرى الخاصة بفرض نظام جديد في لبنان؛ تلك الخطة التي رفضت الحكومة الموافقة عليها.

«ان تحويل العملية الى حرب قاد الى تغيير علني في الاهداف: ان الحرب لن تسفر عن سلامة الجليل فحسب، وانما ايضا عن سلام مع لبنان. وكان من المفروض ان يقوم مثلث السلام ــ اسرائيل ومصر ولبنان ــ كي يجعل البلد ينعم بالهدوء ٤٠ عاما. وقد اتضح، خلال وقت قصير، ان هذا الهدف غير قابل للتحقيق، ونزلت الحكومة عن قمة الشجرة غصنا آخر: لا سلام رسمي، وانما سلام واقعي، مع حدود مفتوحة، وتجارة طبيعية، وتمضية الاوقات في بيروت، والى غير ذلك. ولهذا السبب اصرّت الحكومة على اجراء المفاوضات على مستوى الوزراء وفي عاصمة اسرائيل، حتى انها اعلنت ان هذا شرط غير قابل للنقض. وخلال وقت قصير، نزلنا ايضا عن هذا الغصن: الآن اصبحت محطات انذار ومحاربة الارهاب داخل لبنان بمثابة شرطين لا رجوع عنهما. وفي وقت قصير، كسر هذا الغصن ايضا وبقينا في اسفل الشجرة العالية التي تسلقتها الحكومة بقدرتها البلاغية: لن نتخلى عن المكانة المستقلة لحداد، قال رئيس الحكومة، وحصل لمقتضى ذلك على تأييد المعراخ. وخلال بضعة ايام فقدنا ايضا هذه الدعامة، وبقينا مع توضيحات متفاوتة ومع اتفاق كله تناقض صارخ مع أهداف الحرب.

«غير ان الخسارة واقعة ايضا اذا ما نظرنا الى الحرب من دون الالتفات الى تعريف أهدافها. ليس صحيحا ان الحرب لم تسفر عن انجازات: تم اخراج م. ت. ف. وهي عنصر تخريبي في كل مكان وُجدت فيه، من بيروت: صحيح ان رجالها بقوا على الارض، انما تم تدمير جزء كبير من بنيتها؛ ظهر تفوق سلاحنا الجوي على سلاح الجو السوري بصورة ملموسة جدا. بيد ان ميزان الحرب لا يتحدد وفق

الانجاز فقط، وانما بقياسه بالثمن الذي دفعناه في المقابل. والى جانب الثمن، فان القائمة طويلة جدا ومؤلمة جدا، الى درجة انك تحجم عن تفصيلها.

«ربما يجدر توضيح انه الى جانب جميع الامور التي ذُكرت ـ الضحايا، والثمن الاقتصادي، وفقدان التأييد السياسي، والانشقاق في صفوف الشعب، والاستياء في الجيش، هناك ايضا عوامل لم يتم قياسها بعد ولم يذكر ضررها بالكامل، ويمكن المرور عليها بسرعة:

- ازدياد تورط الاتحاد السوفياتي عسكريا في سورية، وبلوغه أبعادا مقلقة. وهذا التورط المتزايد هو نتيجة مباشرة لحرب لبنان، ولم يتم تفحص كامل خطورته بعد.
- كانت قوة اسرائيل كامنة دائما في الردع، والتهديد باستخدام القوة. لكن منذ اللحظة التي استخدمت فيها، ومنذ اللحظة التي اطلقت فيها الرصاصة من فوهة المسدس، وانتهى الامر الى ما انتهى اليه، تبدد التأثير الرادع. وقد كانت اسرائيل تلوّح على الدوام بالتهديد باجتياح لبنان، لكن منذ اللحظة التي استخدمت فيها هذا السلاح وظهر انه غير فعال، تلاشت قوة التهديد الرادعة.
- نشبت حرب لبنان عندما كانت دلائل التطبيع مع مصر على وشك اخضاعها لأول اختبار عملي. غير ان توسيع الحرب في لبنان في اتجاه بيروت ـ خلافا للمرحلة الاولى من عملية سلامة الجليل ـ قضى على امكان اختبار قدرة النبتة الطرية على الحياة والتي تفتحت قبل وقت قصير من ذلك، لدى استكمال الانسحاب من سيناء. وقد قدمت اسرائيل تضحيات جسيمة كي تستطيع هذه النبتة المعرضة للهلاك ان تنمو، واذ بعد وقت قصير من ظهور براعمها كان عليها ان تواجه اختبارا مستحيلا، وهو فرض الحصار وقصف بيروت الغربية. ويمكن قول المزيد والكثير عن حرب بدأت في ظروف مريحة الى هذا الحد وانتهت بخسارة بهذه الفداحة.»[163]

وخلص روبنشتاين الى التساؤل عن كيفية حدوث كل ذلك، وقال: «ما معنى هذه الهوة بين الاحتمال الجيد نسبيا للعملية المحدودة ـ التي عرضت على انها بمثابة عملية ليطاني موسعة ـ وبين فشل الحرب الكبرى؟ ويمكن الاسهاب ايضا في الكلام عن هذا، لكن التعبير الاصح عن ذلك صدر عن الوزير يتسحاق موداعي عندما قال ان حكومة اسرائيل تسيطر على الدولة غير انها ليست حكومة العالم. وفعلا، فان عدم مراعاة المعطيات السياسية ـ في لبنان والمنطقة والعالم ـ هو الذي اعمى الحكومة، وقاد الى الاخفاق التام لحرب لبنان. ومن لا يعرف حدود قوته يكشف بسرعة عن ضعفه.»[164]

و ـ الاتفاق وثروة لبنان المائية

اثار اريئيل رينان في «معاريف» نقطة بالغة الاهمية من منطلق تعليقه على الاتفاق مع لبنان. فقد اعتبر ان هذا الاتفاق «يفتقر» الى ما وصفه بـ «البند المهم» الذي لم يتطرق اليه المفاوضون، وهو بند «يجيز لاسرائيل ان تستغل فائض مياه لبنان.» وقد لامس رينان هذا المطمع الاسرائيلي في ثروة لبنان المائية، ملامسة سريعة لكنها تنطوي على شواهد جديرة بالتسجيل. قال رينان:

«ان من يتابع تاريخ تعيين خط الحدود بيننا وبين لبنان، يرى انه دار صراع بشأنه ليس بالسهل. وخلال عهد الحكم التركي لم يكن هناك كيان سياسي منفصل عن ارض ـ اسرائيل (كما يسميها الآخرون فلسطين). ولم تكن بيروت ودمشق خارج حدودها. لذا، فان تعيين الحدود كان اعتباطيا، والى حد معين لم يكن من مستلزمات الوضع على الارض. فقد تعينت كحل وسط بين البريطانيين والفرنسيين، حتى انه كان هناك امكان ان تمر بين عكا وشمالي بحيرة طبريا. وفي نهاية الامر، تعينت كما تعينت ـ خط ملتو، من البحر غربا متجها نحو الشمال ليوجد «اصبع الجليل». وقد بقي قسم من الجليل الاعلى حتى الليطاني، داخل التخوم اللبنانية.

«وقد ناضلت القيادة الصهيونية من اجل ضم الليطاني بضفتيه الى تخوم الانتداب البريطاني. والسبب الذي حملها على ذلك، هو ان تلك القيادة قد ادركت آنذاك اهمية المياه لتطوير البلد.

«ان التمعن في وثائق تلك الفترة يظهر ان ادراك الحاجة الى مياه لبنان كان ادراكا عميق الجذور. وهناك ادلة على ذلك لا حصر لها.

«فيما يلي نموذجان، غير معروفين كثيرا، لا يعالجان مشكلة المياه وانما الطاقة الهيدروكهربائية.

«ففي كانون الاول/ديسمبر، صدر عن جمعية المهندسين الميكانيكيين ومهندسي البناء وجمعية مهندسي المياه والهندسة الزراعية نشرة

---

(١٦٣) المصدر نفسه، ١٩٨٣/٥/١٠.

(١٦٤) المصدر نفسه.

تسجيلية «نير لنعدريم» ورد فيها مقالان عن الطاقة الهيدروكهربائية. الاول، كتبه هاينغ ناحوم فيلبوش في كانون الاول/ديسمبر ١٩٠٤ في صحيفة يهودية تصدر باللغة الروسية: «يفرايسكايا جنرين». والثاني، كتبه بنحاس روتنبرغ سنة ١٩٢٠ بالانكليزية وقدمه الى اللجنة الصهيونية في لندن.

«ان الوضع الكئيب لأرض ـ اسرائيل لم يزعج المهندس ناحوم فيلبوش في ان يتخيل بلدا متطورا عصريا. ولم يكن هذا، في نظره، مجرد اوهام. وهو، كخبير في هذا المجال، مزج بين خياله المحلق وخبرته التقنية. وفي سنة ١٩٠٤، قام بمسح دقيق لجداول ارض ـ اسرائيل: كمية المياه، والتقلبات الموسمية، والفوارق في الارتفاعات الخ، وتوصل الى استنتاجات فيما يتعلق بتسخيرها في توليد الكهرباء. ولمقتضى ذلك، ورد في الحسبان انهار الاردن واليرموك والعوجا والزرقا، لكنه وضع **الليطاني** في مركز الصدارة. وعلى حد قوله انه «يمكن الحصول من هذا النهر، بالقرب من مستعمرة المطلة ـ في كل حال ـ على نحو ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ قوة حصان.» ولم يعترِه اي شك في ان هذا النهر هو داخل تخوم ارض ـ اسرائيل، وأكثر صوابا: ينتمي الى ارض ـ اسرائيل القسم الجنوبي فقط من هذا النهر المتدفق والغني بمياهه».

«أما الجداول الاصغر فيمكن استغلالها في مرافق محلية (طواحين قمح) واستغلال الطاقة الكهربائية في الري.

«ان بنحاس روتنبرغ معروف عندنا بأنه مؤسس شركة الكهرباء ومنشىء محطة توليد الكهرباء في نهرايم. ونستخلص من المذكرة التي وضعها سنة ١٩٢٠، ان هذا كان بمثابة بند واحد فقط من مشروع شامل ومتكامل، اعده بدقة متناهية، وبمبادرة وخيال، على طريقة النوابغ. وبحسب المشروع اعد «الدروس المنزلية» بعناية فائقة. ويشتمل المشروع على تفاصيل دقيقة، ويستند الى مقاييس، وبالخبرة التقنية التي كانت متوفرة في ذلك الوقت. أما مجمل أفكاره فهو على النحو التالي:

١ ـ يمكن توليد طاقة في ارض ـ اسرائيل تصل الى مليون حصان مستخرجة من المياه ـ تلك الكمية كافية لتطور صناعات كبيرة، توفر اشغالا لجمهور كبير يعمل في الصناعة.

٢ ـ ان في ارض ـ اسرائيل (اذا ما شملنا فيها الانهار التي تصب في البحر الابيض) ما يكفي من المياه لارواء ٥٠٠,٠٠٠ هكتار بزراعة مكثفة على الاقل.

٣ ـ ان ذلك القسم من مشروعنا، والذي علينا ان ننفذه على الفور، يفسح في المجال لاستخراج ٢٣٠ مليون كيلواط ـ ساعة من الكهرباء يمكن، بفضل المخزون الطبيعي لبحيرة طبريا، استغلالها بصورة كاملة، من دون ان يكون ذلك مرهونا بكمية الطاقة اللازمة خلال ساعات النهار.

«وقد اخذ روتنبرغ في الحسبان ضخ المياه لأغراض الري، وأيضا تطوير شبكة قطارات تسيَّر بالكهرباء.

«بيد ان هذا المشروع اصبح مستحيلا ضمن الحدود التي تعينت بعد تقديمه. فقد اشتملت خريطة ارض ـ اسرائيل، في حساب روتنبرغ، على جبل الباروك في لبنان وكذلك المنطقة التي تشكل اليوم الجبهة الشرقية في لبنان... وكذلك الجولان وحوران ومخزون المياه في جلعاد وجبال مؤاب [شرقي الاردن ـ المترجم].

«ويتطلب المشروع اقامة خزان في القرعون، وخزانين على الحاصباني داخل الاراضي اللبنانية، وخزان آخر في مكان يسمى بورحوس، ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية على الليطاني، ومحطتين على الحاصباني (وكذلك خزانات ومحطات توليد كهرباء في شرق الاردن).

«بيد ان شعوب العالم لم تأبه لمشاريع فيلبوش، ولا لمشاريع روتنبرغ، ولا حتى لمذكرة المنظمة الصهيونية. اذ بقيت مصادر الليطاني والحاصباني خارج حدود ارض ـ اسرائيل.

«ثم جاء عهد الانتداب. وكانت الحركة الصهيونية، الواقعة آنذاك تحت رحمة الدول العظمى، قد اضطرت لا الى التسليم باقتطاع شمال الجليل الاعلى والجولان وحوران فحسب، وانما ايضا اخرج بسرعة كبيرة شرق الاردن من تخوم الوطن القومي. وقد بذل جهد مضن من اجل الحدود الضيقة التي بقيت، اذ كان الييشوف اليهودي يزداد قوة عبر نضال عنيد. ولم تكن مشكلة المياه لارواء مناطق شاسعة مشكلة ملحة. فالمناطق التي اقتطعت من البلد، اخذ النسيان يلفها بالتدريج.

«لكن ليس لدى الجميع. فقد بقي من لم يسلم بذلك، وأمل باصلاح هذا الخلل. وقبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما اعتقدت الحركة الصهيونية ان الوقت قد حان لاعادة طرح المطالبة بدولة مستقلة، كتب بيرل كاتسنلسون يقول: «انني افترض ان بعض المسائل العملية قد يحوم على السطح. وبسبب وضع فرنسا سيطرح من جديد موضوع الحدود بين ارض ـ اسرائيل وسورية. ومن الجائز ان

تنشأ اطر جديدة، وسنضطر الى النضال من اجل ادخال الليطاني وحوران في اطار ارض ــ اسرائيل» («ما لفنيم»، عشرة ــ تيفت ٥٧٠١) [التقويم العبري].

«وقد بقي بيرل يحمل هذا الحلم، الى ان جاء الواقع وصفعه: صحيح ان بريطانيا طردت فرنسا من الشرق، لكنها حرصت على اقامة سورية ولبنان دولتين مستقلتين.

«ومع كل ذلك، عندما تبلورت احلام قبيل اقامة الدولة بشأن تطوير البلد بايحاء البروفيسور الاميركي لاودر ميلك وبمشاركته، اعد الخبير الاميركي جيمس بي. هيس مشروع القناة القطرية، التي كانت اطارا عاما للقناة القطرية التي جرى تنفيذها. بيد ان هيس اقترح تنفيذ المشروع بالاتجاه الى الشمال بالقرب من بلدة حاصبيا، اذ كان من المفروض ان يقام هناك خزان للمياه! وقد ادرك هو ايضا استحالة ايجاد حل فعلي داخل تخوم ارض ــ اسرائيل (قبل التقسيم).

«غير ان الامور لم تتطور في هذا الاتجاه. فقد جرى تقسيم ارض ــ اسرائيل مرة اخرى، وكانت الدولة الفتية مكرهة على تنظيم نفسها اعتباطيا. فالمشروع الذي انشىء فيها انما هو مشروع كبير، لكن مصادر المياه فيه اصبحت مستغلة حتى النهاية. أما الري بالمياه المالحة، فانه يعرض الارض للخطر مع مرور الوقت، اذ ان من شأن المزيد من الضخ ان يزيد المياه ملوحة. فمهما اتخذ من تدابير الاحكام والتحايل وتطوير الاجهزة، فان النقص في المياه سيبدأ في العرقلة وكبح التطوير، ويجعل الحياة مستحيلة. وفي سباق مع الزمن حتى تحلية المياه بأسعار معقولة، سيصبح العجز في المياه حتميا.

«لذا، ففي الوقت الذي تتغير فيه العلاقات بيننا وبين لبنان، لم يكن من المسموح لنا بألا نضيف الى الاتفاقات التي وقعت والتي ستوقع، بندا بشأن استغلال فائض المياه في لبنان. فالحدود لم يعد في قدرتنا تعديلها، لكن في اطار علاقات حكيمة، وفي مقابل معقول، علينا الحصول على المياه غير المستغلة في لبنان من اجل الري وتوليد الكهرباء.

«وفي الحقيقة، ان اللبنانيين أنجزوا مشاريع هيدروكهربائية خاصة بهم، ستعرقل نقل فائض المياه الى اسرائيل. لكن حتى اليوم لا يزال في الامكان تخزين مياه غزيرة خلال فصل الشتاء، اذ بدلا من ان تروي البحر الابيض المتوسط، يمكن استغلالها في إرواء أراض مترامية الاطراف في اسرائيل.

«ومن المستهجن جدا، في نظري، ان هذا الموضوع لم يطرح بين الامور الكثيرة التي طرحت خلال حرب (سلامة الجليل).»(١٦٥)

رابعا: الدور السوري

أخذ البعد السوري حيزا مهما في الجدل الدائر في اسرائيل بشأن مسألة حرب لبنان، بنتائجها ومضاعفاتها. وقد ركز هذا الجدل، خلال المفاوضات الاسرائيلية ــ اللبنانية، على موضوعين: أهداف سورية في لبنان؛ واحتمال مواجهة عسكرية رئيسية بين الجيش الاسرائيلي والقوات السورية. واستندت الدعوات المتكررة الى انسحاب اسرائيلي محدد يقلص مجال تورط القوات الاسرائيلية في لبنان، الى هذا الاحتمال في الوقت الذي باتت سورية تستند فيه الى مستوى من الدعم السوفياتي لم يسبق له مثيل.

تعرض ايلي فاينغرش، المعلق في صحيفة «عال همشمار»، للدور السوري في لبنان، فقال ان «ثمة اتفاقا عاما في الرأي بشأن النية السورية ــ السوفياتية الرئيسية، وهي الحؤول دون تسوية اسرائيلية ــ لبنانية ــ اميركية من دون اشتراك سورية والاتحاد السوفياتي و م. ت. ف. ولهذا التوجه مبرر مضاعف. فالسيطرة العسكرية، والنفوذ السياسي ــ الاجتماعي، اللذان كانت تتمتع بهما هذه الجهات في لبنان، قبل نشوب الحرب، كانا يقتضيان في ذلك الحين إشراكها [سورية] بصورة كاملة في اية مفاوضات تتعلق بمستقبل لبنان.

«ان هذا ينطبق على المدى القصير وعلى الهدف الفوري لجهودها الآنية. بيد ان التوجه العام ــ الاشتراك في اية مفاوضات ــ لا يزال قائما ايضا بالنسبة الى تسويات اخرى في مختلف انحاء الشرق الاوسط، على مدى ابعد. وهذا الكلام يتعلق، اولا وقبل كل شيء، بالمفاوضات في شأن المشكلة الفلسطينية. ان عرض العضلات السوفياتية ــ السورية الآني يجب ان يلمح الى الفريق الآخر بأن مشروع ريغان، لحل هذه المشكلة، يفتقر الى احتمالات التطبيق. وأنه يجب اشراك الاتحاد السوفياتي ودول عربية اخرى في التسوية الشاملة في

(١٦٥) «معاريف»، ١٩٨٣/٩/٢٣.

الشرق الاوسط بصورة كاملة.»(١٦٦)

واعتبر فاينغرش ان حرب لبنان نشبت بسبب عدم حل المشكلة الفلسطينية، وقال: «.... ولم يتوقف الامر عند حد عدم حل هذه المشكلة وفقا لخطة الليكود (تدمير بنية م. ت. ف. العسكرية والسياسية في لبنان والقضاء على نفوذها في المناطق)، وانما رفعت الى قمة القضايا السياسية، بواسطة مشروع الرئيس ريغان. وبسبب المشكلة الفلسطينية لم يعد في الامكان اليوم الفصل بين التسوية في لبنان (المدى القصير) وبين التسوية الشاملة (المدى البعيد). وعلى هذين الصعيدين يستحيل التوصل الى نتيجة ملموسة من الهدوء والوئام من دون إشراك جميع المعنيين في المنطقة. وحتى لو تم التوصل الآن الى اتفاق اسرائيلي ــ لبناني ــ اميركي في لبنان، فلن يكون في قدرة الحكومة اللبنانية تنفيذه ازاء مشاغبات وردات فعل متوقعة من جانب السوريين.»(١٦٧)

ودعا فاينغرش كلا من المسؤولين الاميركيين والاسرائيليين الى التوصل الى «الاستنتاج المنطقي الذي يترتب على الوضع المعقد الذي نشأ في المنطقة نتيجة حرب لبنان»، وهو «إشراك الاعداء/الخصوم، العسكريين والسياسيين، في المفاوضات الخاصة بالحلول السياسية في المنطقة»، والذي من شأن الاسراع في تطبيقه عمليا ان يوفر، في رأيه، الحلول للمشكلات المختلفة، ويبعد الحرب والاعمال العدوانية. ورأى فاينغرش ان «سورية والاتحاد السوفياتي يتحركان كهيئة سياسية وعسكرية واحدة، والتنسيق العسكري بينهما كامل»، وهما يلعبان ورقة «قوية» و «موفقة». ولم يستبعد فاينغرش ان تستجيب دمشق لمغريات «القيام بعملية عسكرية استنزافية او هجومية»، اذا كان هناك «هدف سياسي او عسكري يتطلب حقا عملية مبادأة عسكرية»، وقال: «.... تواجه اسرائيل الآن وضعا مربكا وفخا عسكريا. ان عامل الوقت كان في غير مصلحة اسرائيل. وحكومة اسرائيل تتراجع وتتنازل وتتأهب الآن لخطة تحصن طويلة في الجنوب اللبناني. وسوف ينشأ وضع عسكري ــ سياسي ذو وجهين متناقضين تماما: استنزاف اسرائيلي طويل او حل مشكلة لبنان، كما كان يمكن التوصل اليه منذ عدة سنوات.»(١٦٨)

وحرصت اسرائيل على التصريح تكرارا «بشأن عدم نيتها مهاجمة سورية، وذلك لتطمينها وتجنيبها القيام بخطوة عسكرية متسرعة.»(١٦٩)

وكان وزير الدفاع، موشيه آرنس، قد وجه الى السوريين «كلاما مطمئنا»، مرفقا بتهديد مبطن عندما اعلن من على منصة الكنيست «ان دولة اسرائيل لا تهدد سورية، وهي غير معنية بمحاربتها. فالعكس هو الصحيح. بيد ان ادخال صواريخ سام ــ ٥ الى سورية، فضلا عن اضافة فنيين من الاتحاد السوفياتي، يشكل بالتأكيد خطوة لا تساهم في الاستقرار. وهذا من شأنه ان يجعل السوريين يشعرون بأنهم يتحركون تحت مظلة سوفياتية. ومن الجائز ان يعتقد السوريون، او من شأنهم ان يعتقدوا انه نظرا الى وجود الروس في سورية، فانهم يستطيعون جرهم الى معركة ما رغما عنهم. وآمل بألا ينزلقوا الى ذلك.»(١٧٠)

أ ــ سورية والتورط الاسرائيلي في لبنان

دعا زئيف شيف، المعلق العسكري في صحيفة «هآرتس»، الى ضرورة تجنب تعميق تورط اسرائيل في لبنان على مختلف الصعد، وذلك عن طريق انسحاب اسرائيلي الى ما يسمى القطاع الامني في الجنوب اللبناني. وزعم شيف ان ابقاء القوات الاسرائيلية حيث هي في لبنان يعود بالفائدة على السوريين، وعلل ذلك بالقول:

«لو كنت سورية لبذلت كل ما في وسعي من اجل عدم تمكين اسرائيل من الانسحاب من لبنان والابقاء على وجودها لا في الجنوب اللبناني فحسب، وانما ايضا في كل المنطقة التي يحتفظ بها الجيش الاسرائيلي حاليا. وخلافا لما يعتقده الكثيرون من ان في نية اسرائيل البقاء في لبنان وعدم الانسحاب منه بسبب ما ينطوي عليه بقاؤها فيه من مزايا، فان من اختبروا هذا المضمار، مثل السوريين، يدركون ان

(١٦٦) «عال همشمار»، ١٩٨٣/٤/٢٨.
(١٦٧) المصدر نفسه.
(١٦٨) المصدر نفسه.
(١٦٩) المصدر نفسه.
(١٧٠) جدعون رايخر، «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/٣/١٦.

الوضع مختلف تماما. فكلما طال بقاء الجيش الاسرائيلي في لبنان تعمق تورط اسرائيل من النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية والخلقية. وعلى الرغم من ان أخطارا معينة تتربص بالسوريين نتيجة وجود الجيش الاسرائيلي في لبنان، فان الفوائد بالنسبة اليهم تفوق الاخطار.

«فمن الناحية العسكرية زجّ الجيش الاسرائيلي في وضع شبيه بذلك الذي زجّ فيه الجيش السوري عندما دخل لبنان سنة ١٩٧٦. والجدير بالذكر ان النقاش الذي دار عندنا في حينه تركز حول السؤال: هل هناك مزايا كثيرة لدمشق نتيجة سيطرتها على اقسام كبيرة من لبنان، وهل هناك ـ بالتالي ـ اخطار كثيرة على اسرائيل، ام اننا جنينا فائدة من توزع الجيش السوري على عدد من القطاعات النائية بعضها عن بعض؟ هذا هو بالذات الوضع الذي يواجهه الجيش الاسرائيلي. فالجيش النظامي غارز بمعظمه في لبنان، خارج حدود اسرائيل، وهو موزع على عدد من القطاعات المعزولة.

«اننا اقوياء في لبنان، لكننا شبه مكشوفين، او مكشوفون تماما في كل مكان آخر. فمن حسن حظنا ان الجبهة الشرقية تغط في سبات، والعراق لا يزال غارقا في الحرب مع ايران، ومصر تقيم معنا سلاما فاترا، والاردن الذي يعزز قوته الهجومية يحافظ على علاقات حسن جوار معنا، وإلا لكان وضعنا العسكري في منتهى السوء. ولا يجوز ان يستمر انتشار قواتنا وقتا طويلا جدا بالصورة التي ينتشر فيها حاليا، والا فسنوقع انفسنا في كمين ذاتي، او سنضطر الى الانسحاب من لبنان بتسرع مذعور. وليس من المستبعد ان بين مستشاري الرئيس الاسد، بمن في ذلك الروس، من يقول ان من المفيد اقناع اليهود بأنهم يحمون حقا يهودا والسامرة ببقائهم في بحمدون وعاليه، ومن المستحسن ان يبقوا هناك الى ان تحين الفرصة لضربهم.

«ان تمركز الجيش الاسرائيلي فترة طويلة قبالة الجيش السوري المتعاظم، لا ينم عن مزايا فقط. فعندما تستكمل سورية انشاء الفرق الجديدة، سوف نجد ان هذا الجيش قادر على اشغال الجيش الاسرائيلي على ثلاث جبهات فرعية في آن: في البقاع اللبناني، وفي شمال لبنان، وفي مرتفعات الجولان. ويمكن الافتراض اننا قادرون، في وضع ميزان القوى الحالي، على مواجهة السوريين بنجاح، لكن من المحتمل ان تتطور سيناريوهات معقدة سيكون من الصعب ايجاد مخرج منها. ويقال ان الذكي ما كان ليقع في وضع كهذا. لكن من الافضل ان نتصرف كمتبصرين على الاقل، ونتخلص مما من شأنه ان يتطور مع الايام الى كمين عسكري كبير.»(١٧١)

واستدرك شيف يقول انه «حتى لو لم تنشب حرب واسعة فان التمركز الحالي هو في غير مصلحة الجيش الاسرائيلي» لأنه سيؤدي، في رأيه، الى «انخفاض» مستواه العسكري، كما انه «مكلف ماليا وبشريا.»(١٧٢)

وانتقل شيف الى العامل السوفياتي في الدور السوري، فقال:

«ان الحرب في لبنان عززت التورط الروسي في سورية بصورة لم نعهدها من قبل. ففي مجال الحماية الجوية، يبدو ان الروس كفوا عن تأدية دور المستشارين، وهم يقومون اليوم بمهمات فعالة جدا، وهم متورطون اكثر من اي وقت في سلسلة المهمات القيادية السورية. ولا نستطيع ان نعرف كيف ستتطور الامور على هذا الصعيد، لكن من الواضح اننا استطعنا ان نستخلص من هذه الحرب ضرورة مواجهة احدث العتاد الروسي، الذي رفضت موسكو في الماضي ان تزود به السوريين. ان موسكو تلمح الى انها لن تسمح، مرة اخرى، بالمساس بهيبتها على غرار ما حدث عندما دمرنا تدميرا تاما بطاريات الصواريخ، وأسقطنا عشرات كثيرة من طائرات الميغ.

«لا بد ايضا من ان نأخذ في الحسبان نشوء وضع في المستقبل، تكون فيه موسكو معنية بأن يتلقى الجيش الاسرائيلي في لبنان ضربة خاطفة ومؤلمة كي تعيد الهيبة الى العتاد الروسي، وذلك بوقوفها على الحياد ومراقبة عدم توسع الاصطدام في اتجاه سورية. كما ان دمشق قد تفكر في ان امامها فرصة لمفاجأة الجيش الاسرائيلي في البقاع اللبناني، واحراز انجازات محلية ومعنوية تستطيع، في اعقابها، السماح لنفسها بالاشتراك في المفاوضات الرامية الى اجلاء جميع القوات الاجنبية عن لبنان، الامر الذي يضمن لها، بعد انسحابها بضعة كيلومترات الى ما وراء حدودها، الاحتفاظ بنفوذ قوي في لبنان.»(١٧٣)

ودعا شيف الى اليقظة ازاء «عودة ظهور بذور الحرب الاهلية في لبنان ـ بصيغة جديدة من شأنها ان تجرفنا الى العمق كما جرفت اليها

(١٧١) «هآرتس»، ١٩٨٣/٢/٢٥.
(١٧٢) المصدر نفسه.
(١٧٣) المصدر نفسه.

السوريين في أواخر السبعينات. ويدور بين الدروز والكتائب صراع عنيف ودام. ويتضح ان الشمعونيين ينشطون هنا بهدف اضعاف الكتائب، خصومهم في الامس، مع ان هؤلاء هم «اشقاؤهم» حقا، لكن في لبنان كل شيء جائز. ويواصل الشمعونيون ايضا نشاطهم في الجنوب اللبناني بهدف اضعاف السلطة المركزية. أما المقابل الذي يحصلون عليه نتيجة المساعدة التي يقدمونها الى حداد فهو بمثابة نسبة مئوية من أموال الضرائب التي يجبيها حداد من ميناءي صور وصيدا.

«ان الوجه الآخر للصراع، والذي من شأنه ان يؤدي الى صدامات عنيفة، هو الصراع الخفي الدائر بين الكتائب والجيش اللبناني. وفي هذا الصراع يميل الرئيس امين الجميل الى الوقوف الى جانب الجيش اللبناني الجديد. ويتضح انه بذلت مؤخرا محاولة لابعاد الكتائب عن مصدر رزقهم، عندما صدرت اليهم التعليمات باخلاء منطقة الميناء، الذي يشكل مصدر دخلهم الاساسي. غير انهم رفضوا، وبقوا في اماكنهم. وبعد ذلك جاءت الخطوة الثانية: انتشار الجيش اللبناني في بيروت الشرقية.

«ان المنطق العسكري يقتضي من الجيش الاسرائيلي تقصير خطوطه في لبنان في اقرب وقت ممكن، واخلاء الاماكن التي لا شغل لنا فيها سوى مواجهة المشكلات التي لا لزوم لها. لكن يبدو ان ما يحول دون انسحابنا من جبال الشوف ليس الحجة القائلة ان عملاء السوريين سوف يعززون قوتهم بين الدروز، وانما في الاساس لأن من الواضح لنا اننا نُضعف بذلك الكتائب كثيرا وننزل بهم ضربة ربما تكون قاتلة. ان الدروز في جبال الشوف اقوياء ومنظمون جيدا، وعلى حد قول الخبراء لا امل للكتائب بالصمود امامهم في هذه المنطقة. ان الجيش الاسرائيلي ليس هو الذي منع انتصار الكتائب ـ بسبب منع وصول تعزيزات زعما ـ بل هو ضعف الكتائب في مواجهة الدروز. والشعور السائد، اذن، هو ان من شأن انسحاب الجيش الاسرائيلي من الشوف من جهة، واخراج الكتائب من ميناء بيروت من جهة اخرى، ان يؤديا الى انهيار الكتائب بصورة تامة.»(١٧٤)

وانتهى شيف الى الاشارة الى ان الوضع في لبنان قابل لوقوع صدامات عنيفة في المستقبل، قد تؤدي الى دعوة الجيش السوري ثانية الى مساعدة الدولة اللبنانية ضد «المتمردين»، وقال:

«ان كل ذلك يتطلب من اسرائيل اعادة النظر في تحديد أهداف حربها في لبنان. ان اقالة شارون وتعيين وزير دفاع جديد ربما يتيحان نظرة اكثر جرأة، والانفصال عن استراتيجية شارون الكبرى. فهذا ما فعله كيسنجر في فيتنام عندما اتضح له ان اي طريق آخر تسير فيه الولايات المتحدة سوف تنجر الى حرب اكبر، او تغرز في الوحل اكثر فأكثر. لقد اعاد كيسنجر، في ذلك الحين، تحديد أهداف حرب الولايات المتحدة. وهذا ما يجب ان نفعله نحن بالنسبة الى لبنان. علينا ان نستخلص من المفاوضات مع اللبنانيين اكبر فائدة ممكنة، لكن علينا ايضا ان نحدد لأنفسنا تاريخا لا يجوز بعده البقاء في لبنان. وعلينا ان نكون مستعدين حتى للانسحاب من جانب واحد الى خط الـ ٤٠ كلم من حدودنا الشمالية، والذي يجب ان نبقى فيه الى ان يتم التوصل الى تسوية امنية في الجنوب اللبناني، وإلا فسنقع في النهاية في شرك ربما بمساعدة الاتحاد السوفياتي.»(١٧٥)

ب ـ سورية / العامل السوفياتي

بعد مصادقة حكومتي اسرائيل ولبنان، بصورة مبدئية، على الاتفاق الذي توصلتا اليه، حذّر جدعون رفائيل، المدير العام السابق للخارجية الاسرائيلية والسفير السابق في الامم المتحدة، من الاطمئنان الى ما تحقق «لأن الاتفاق خاضع في الواقع لموافقة دمشق.» كما حذر من الاعتقاد «أن الاتحاد السوفياتي كان غير مكترث او عديم التأثير عندما هددت الحرب في لبنان بالمساس بسورية، كما انه ليس صحيحا الادعاء ان الاتحاد السوفياتي راقب أحداث لبنان من بعيد.» وأضاف:

«وسيكون من اللامسؤولية الغاء احتمال تجدد المعارك بين اسرائيل وسورية. ويجب بذل كل شيء لمنع حدوث تطور من هذا القبيل. ويتعين على الدولتين العظميين ان توضحا موقفيهما بشكل لا لبس فيه لحلفائهما في المنطقة. فوقوع حرب جديدة سيكون مدمرا للطرفين المتحاربين، وليس هذا فحسب بل انه قد يؤدي الى توريط الدولتين العظميين في مواجهة ليستا معنيتين بها.

«وليس هناك اي امكان لمعرفة ما اذا كان في نية الاتحاد السوفياتي اجراء اختبار قوة للولايات المتحدة في الشرق الاوسط. لذلك

(١٧٤) المصدر نفسه.
(١٧٥) المصدر نفسه.

لا تكفي محاولات الوقوف على نوايا الكرملين، بل يجب ايضا التزام جانب الحذر. فلقد حدث اكثر من مرة، في الماضي، ان ادى الكلام على الحرب التي لا مفر منها الى تسريع نشوب اعمال عدائية بدلا من ان يمنعها. وهذا الفيض الذي لا يتوقف من تقديرات الموقف والتصريحات المتشددة يوجد انطباع ارتباك اكثر من انطباع حذر. وتحسن اسرائيل صنعا لو تقلل من التهويل بقدوم الذئب وتقوم بدلا من ذلك بمتابعة خطوات الدب الروسي.»(١٧٦)

ودعا رفائيل الى ضرورة «الفصل بين القوات السورية وقوات الجيش الاسرائيلي في لبنان، من دون ان يكون لذلك اية علاقة بمسألة هل سيوافق السوريون في نهاية الامر على الانسحاب من لبنان ام لا. ذلك بأن اية حادثة صغيرة في الوضع الحالي قد تؤدي الى التدهور بسرعة نحو حرب شاملة.»(١٧٧)

كما دعا رفائيل الى بذل محاولة اسرائيلية للتوصل الى «تسوية مع سورية»، باعتبار انها قد تمهد الطريق لخروج القوات السورية من لبنان، وقال:

«ان لسورية واسرائيل مصالح امنية مشروعة في لبنان. فاسرائيل تحتاج الى الجنوب اللبناني نظيفا من المخربين، وسورية تخشى التفاف اسرائيل عن طريق سهل البقاع. وفيما يتعلق بلبنان، فهو يحتاج ـ قبل الجميع ـ الى هدوء واستقرار كي يستطيع الدفاع عن استقلاله. وهو يستطيع تحقيق هذا الاستقلال فقط اذا تعهد جيرانه بعدم التدخل في شؤونه الداخلية بعد جلاء كل القوات الاجنبية عن أراضيه.

«ومن المحتمل ان يتطلع لبنان الى الحصول على وضع مماثل لوضع النمسا: حياد في الصراع بين الكتلتين الخصمين عن طريق ابداء حساسية تجاه مصالحهما الدفاعية. واذا استطاعت اسرائيل وسورية ولبنان التوصل الى تسوية او الى تفاهم من هذا النوع، فان اجلاء القوات الاجنبية عن لبنان قد يصبح مسألة وقت: وليس هذا فحسب بل يصبح ايضا مدخلا لضم سورية ولبنان الى مسار السلام.»(١٧٨)

وفي اثر الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني، اكد زئيف شيف ان «مكاسب الحرب الاخيرة عادية وتقف على رمال متحركة»، وأن «الانجاز الكبير تحول فجأة الى خوف والى مشكلة اثرناها بأنفسنا»، وتساءل: «ما هو الاخطر بالنسبة الى اسرائيل من الناحية الاستراتيجية: بضع عشرات من مدافع م. ت. ف. كنا نستطيع ابعادها الى ما وراء الحزام الامني الذي يمتد ٤٥ كيلومترا، ام تشكيل عسكري سوري، وتشكيل تابع لدولة كبرى، اقيم في سورية نتيجة الحرب التي لا لزوم لها، والتي خضناها ووسعناها ضد السوريين؟ من الناحية الاستراتيجية، ليس لدي شك بشأن الجواب عن ذلك، ويحتمل ان نصل في يوم من الايام، عندما تترسخ اكثر «اعادة التفكير» في توسيع الحرب، الى استنتاج ان احد اكبر اخطاء هذه الحرب، كان تدمير شبكة الصواريخ في سهل البقاع ـ وهي العملية التي هزت السوريين، وكذلك الروس، وشجعت هؤلاء على تدخل عسكري كبير ضدنا، عن طريق كشف أسرار اسرائيلية ركزنا عليها نحو عشر سنوات واستخدمناها في وقت لا يهدد فيه وجود اسرائيل اي خطر فعلي، بل من اجل تحقيق نجاح في تصادم محلي في لبنان.»(١٧٩)

ثم تعرض شيف للعامل السوفياتي فأشار الى الجهد الكبير الذي يبذله السوفيات في الوقت الحاضر، «كي يجعلوا سورية في وضع «توازن استراتيجي» في مواجهة اسرائيل.» كما اشار الى امكان «تورطهم في حرب مع اسرائيل ايضا خلافا لرغبتهم.» وحذر من استمرار الظروف التي تتيح وقوع صدام عسكري، ومن «الخطر الفوري من حرب تنشب من دون رغبة الطرفين، بسبب فقدان السيطرة على الاحداث.»(١٨٠)

وتناول يوسف والتر، أحد معلقي «معاريف»، تعاظم قوة سورية العسكرية، فقال:

«لقد أثبتت عملية سلامة الجليل للسوريين ان جيشهم لا يملك الرد على القوة التي استخدمها الجيش الاسرائيلي ضده. والحصيلة التي خرجت بها دمشق هي ان عليها ان تصل الى توازن استراتيجي مع اسرائيل عن طريق بناء قوة عسكرية تستطيع ان تواجه اسرائيل لوحدها.

«ان اعادة تنظيم الجيش تمت على مستويين: ١ ـ ادخال قوة بشرية؛ ٢ ـ استكمال وسائط القتال التي خسرها الجيش في اثناء الحرب. وينشىء السوريون اليوم، بمساعدة الخبراء السوفيات، فرقتين عسكريتين جديدتين، وكذلك كتائب للمدرعات. وبالنتيجة، فان

(١٧٦) «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/٥/١٧.

(١٧٧) المصدر نفسه.

(١٧٨) المصدر نفسه.

(١٧٩) «هآرتس»، ١٩٨٣/٥/٣٠.

(١٨٠) المصدر نفسه.

الجيش السوري الذي كان تعداده عشية حرب لبنان نحوا من ٣٥٠ ألف جندي قد ازداد بنحو مائة ألف جندي.

«مر الجيش السوري، خلال الاعوام التي سبقت حرب سلامة الجليل، بمسار من التحديث متأثرا بالتغيرات التي طرأت على الجيوش العربية: فلقد تم إلغاء فرق المشاة تماما. ويتكون الجيش السوري اليوم من فرقتين للآليات وأربع فرق مدرعة، والفرقتان الجديدتان يتم تشكيلهما انطلاقا من هذه النظرة.

«علاوة على ذلك، انشأ السوريون جهازا ضخما من قوات الكوماندوس. ولقد انشئت هذه القوات في اعقاب بروز الحاجة الى الرد على المشكلات الداخلية التي ظهرت في سورية، وكذلك من اجل استخدامها بصورة مرنة في اماكن الاضطراب في لبنان.

«وفي اطار ادخال معدات جديدة للقتال، يستبدل السوريون دباباتهم القديمة من طراز ت ـ ٥٥ بدبابات سوفياتية جديدة من طراز ت ـ ٧٢ التي ستصبح في نهاية سنة ١٩٨٣ الدبابة الرئيسية في الجيش.

«في النصف الثاني من سنة ١٩٨٢، ومع نهاية القتال في لبنان، تلقت سورية من الاتحاد السوفياتي كميات ضخمة من العتاد الحربي، وذلك للتعويض عن خسائر الحرب. والكميات التي تدفقت على الجيش السوري كانت ضخمة: نحو ٢٠٠ دبابة، جزء منها من طراز ت ـ ٧٢؛ نحو ٢٠٠ حاملة مدرعات ضخمة؛ نحو ١٠٠ مدفع جرار ومتحرك؛ وبصورة اساسية طائرات من طراز ميغ ـ ٢٣، وصواريخ جو، بما فيها صواريخ جديدة من طراز اس. اي. ٨، واس. اي. ٩.

«ان الدفاع الذاتي للسوريين لم يتعاظم بسبب ازدياد قوة الجيش فقط، وانما ايضا بفضل التدخل السوفياتي الذي وصل الى مستوى لم يصل اليه من قبل. منذ بدء الحرب تم توسيع نطاق المساعدة العسكرية السوفياتية لسورية، بحيث بلغت نحوا من ١,٥ مليار دولار. هذا من جهة زيادة التدخل في سورية ولبنان، الامر الذي من شأنه ان يزيد في قوة السوريين من الناحية العسكرية، وبالتالي يزيد في تصلب الموقف السياسي لدمشق.

«والخطوة الاكثر اهمية، في هذا المجال، كانت تزويد سورية بشبكة صواريخ جو من طراز اس. اي. ٥، التي يتم تشغيلها بواسطة وحدات سوفياتية مستقلة على الارض السورية. قبل الحرب في لبنان كان عدد الخبراء السوفيات في سورية يصل الى ٢٥٠٠ خبير، أما اليوم فيصل هذا العدد الى اربعة آلاف تقريبا، بمن فيهم ١٧٠٠ خبير في الوحدات الجديدة.

«لقد تم وضع صواريخ اس. اي. ٥ في منطقة دمّر الواقعة على بعد ٤٠ كلم الى الشرق من دمشق، وكذلك في منطقة حمص. في كل موقع من مواقع هذه الصواريخ هناك نحو ٧٠٠ جندي سوفياتي. ان ادخال بطاريات المدفعية هذه الى سورية قد وضع في مدى هذه الصواريخ النصف الشمالي من المجال الجوي الاسرائيلي، وكل المجال الجوي اللبناني، وقطاعا لا يستهان به من المجال الجوي للبحر الابيض المتوسط. بالاضافة الى ذلك، يقوم الطيارون السوفيات بقيادة طائرات مي ـ ٨ المعدة للقتال الالكتروني.

«لقد اقام الاتحاد السوفياتي في سورية مركزا حديثا للاتصالات، كما يعمل خبراؤه في مختلف مستويات القيادة العملانية للجيش السوري في مجالي الاستشارة والاعداد. ويتوزع الخبراء السوفيات ايضا على الوحدات السورية المعسكرة في لبنان، وذلك على الرغم من ان موسكو حرصت في الماضي على بقاء خبرائها داخل الاراضي السورية فقط.

«ومن المفترض ان يتم، خلال الفترة القريبة، انجاز صفقة شراء جديدة تم الاتفاق بشأنها بين دمشق وموسكو في الربيع الماضي، والغرض منها على ما يبدو تسليح الفرق الجديدة التي يتم انشاؤها. وفي نهاية هذا المسار، سيضم الجيش السوري ٩ فرق، فيقترب بذلك من مستوى الجيش المصري (يشمل الجيش المصري الآن ١٠ ـ ١١ فرقة).

«تحتفظ سورية اليوم في لبنان بقوات نظامية بحجم اربع فرق تقريبا، وتضم ٥٠ ألف جندي. وتتسلح هذه الفرق نفسها بنحو ألف دبابة، و ٥٠٠ حاملة مدرعات، ونحو ٣٥٠ جهازا مدفعيا.

«ويقدر الخبراء ان سورية مستعدة لتوظيف كل الجهود من اجل ان تضمن انسحاب اسرائيل من لبنان بلا اي مكسب. كما ان الجيش السوري مستعد لمواجهة محدودة مع اسرائيل في لبنان، اذا ما اتخذت الظروف السياسية ذلك المنحى. وتقدر سورية ان في امكانها ان تحقق أهدافها في لبنان من دون حرب شاملة ضد اسرائيل، وانما بحرب استنزاف من شأنها ان تزداد حدة بمرور الزمن.

«وفي ضوء هذا الموقف السوري، في امكاننا ان نفترض انه اذا ما استمرت اسرائيل تربط انسحاب جيشها بخروج القوات السورية من لبنان، فان من شأن هذا ان يجبر اسرائيل على البقاء الطويل في الخط الجديد، وبالتالي سوف يبتعد اليوم الذي سيكون في استطاعة

جنودنا فيه ان يعودوا الى بيوتهم.»[١٨١]

وتعرض امنون سيلع، المعلق في «دافار»، للتحالف السوري ـ السوفياتي وانعكاسه على الساحة اللبنانية، فقال:

«ان للاتحاد السوفياتي وللسوريين أهدافا من وراء نصب شبكة الصواريخ هذه في سورية. وعلينا نحن ان نستخلص العبر. فمن وجهة النظر السوفياتية، تشكل سورية اليوم جهازا دفاعيا يوسع النطاق الدفاعي الجوي للجيش السوفياتي الى ما وراء القوقاز. ومن الآن سوف تعطى هذه الشبكة وسيلة اتصال مباشر بمركز اتصالات مرافق، يوفر لهذه الشبكة تلقي الانذارات في الوقت الملائم. والسؤال هو عما اذا كانت أوامر اطلاق النار يعطيها القادة السوريون، ام يعطيها السوريون بمساعدة المستشارين السوفيات الموجودين في سورية. لا يمكن قيادة الساحة السورية من القيادة في الاتحاد السوفياتي، كما ان لا داعي الى ذلك.

«لقد اصبح الروس مستعدين للمشاركة في هذه الشبكة المتطورة والمعقدة بسبب التعاون الاسرائيلي ـ الاميركي، الى جانب المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا، والذي حول منطقة لبنان، بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، الى ساحة مواجهة بين دول حلف «ناتو» والدول الصديقة للاتحاد السوفياتي.

«.......

«ومنذ اتفاق كامب ديفيد، وسورية تبحث عن السبل الكفيلة باعادة التوازن الى ميزان القوى بينها وبين اسرائيل، الذي اختل في اعقاب انسحاب مصر من دائرة الدول التي تحارب اسرائيل فعلا. ومن المحتمل ان تكون حرب لبنان قد ساعدت سورية على موازنة هذا الميزان قليلا. ولقد تحسنت القوة العسكرية لسورية بحسب الارقام التقديرية عما كانت عليه سنة **١٩٧٩**، حتى انها باتت افضل مما كانت عليه سنة **١٩٨٢**. كذلك فقد ازداد التدخل السوفياتي في سورية، كما ان موقع سورية في تحديد مصير لبنان لن يضعف او يتضاءل إلا لقاء ثمن باهظ، من حياة البشر، او معطيات سياسية ـ اي إما بحرب وإما باتفاق على تقسيم لبنان وإما مستقبل الجولان.

«وحتى الآن فقط، فان الولايات المتحدة والقوة المتعددة الجنسيات واسرائيل هي التي تدفع ضريبة الدم في لبنان، في حين تقطف سورية الثمار. فالأسد غير محشور، لا بل على العكس انه يستفيد من تورط الولايات المتحدة في الاوساخ اللبنانية، ومن وضع اسرائيل المتضعضع في لبنان ـ وحتى الآن لم يعرض على الاسد اقتراح سياسي للبحث فيه. أما الاتفاق الذي تم بين حكومة لبنان وحكومة اسرائيل، فقدم للأسد كسند للتسديد لا كوثيقة للدرس. وحتى الآن ليس هناك اي ضغط على الحكومة السورية، وانما على العكس الكل يساعدها. لقد استبدل الاميركيون الضغط السياسي بالقوة العسكرية، التي حتى لو لم تكن رمزية فثمة شك فيما اذا كان في استطاعتها حل مأساة لبنان. لقد اعترفت اسرائيل بتقسيم لبنان كأمر واقع، بيد انها ما زالت تؤيد الصيغة التي لم تنجح في فرضها حتى عندما سيطرت على بيروت وعلى طريق بيروت ـ دمشق.»[١٨٢]

وخلص سيلع الى القول ان «حل مشكلة لبنان هو حل سياسي قبل اي شيء. وأحد مفاتيح الحل الرئيسية موجود في دمشق، ما وراء ستار الصواريخ السوفياتية، وفي يد الرئيس الاسد، وهو الذي يؤمن بالمفاوضات المشروطة بالضغط. لكن، في تلك الاثناء، يتشبث كل طرف بمواقعه حتى اليأس.»[١٨٣]

ج ـ قوة سورية وأهدافها في لبنان

كتب أستاذ العلوم السياسية شلومو اهرونسون مقالا في «هآرتس» قال فيه «ان دمشق تؤمن اليوم بأنها استجمعت القوة الكافية والدعم السوفياتي الذي يكفي للقضاء على استراتيجية شارون الردعية، وخصوصا لتوريط اسرائيل في حرب قاسية بالنسبة الينا ومريحة بالنسبة اليها.» أما استراتيجية شارون فتقوم على «تحطيم مكانة المخربين في لبنان وضرب السوريين كي يخرجوا منه، او ان يسلموا باستراتيجية ردع اسرائيلية جديدة، ذات تهويل نووي. وفي لبنان ذاته امل شارون باقامة حكم ماروني بحماية اسرائيل....»[١٨٤]

---

(١٨١) «معاريف»، ١٩٨٣/٧/٢١.

(١٨٢) «دافار»، ١٩٨٣/١٠/٢٨.

(١٨٣) المصدر نفسه.

(١٨٤) «هآرتس»، ١٩٨٣/٦/٣.

وتابع اهرونسون عارضا الاستراتيجية السورية المضادة:

«ان الاستراتيجية السورية واضحة: ارسال مخربين فلسطينيين ولبنانيين ومسلمين ودروز لمحاربتنا، من دون ان يكون في امكاننا اتهام دمشق مباشرة بالمسؤولية عما يجري في المناطق التي نسيطر عليها ـ تلك المناطق التي لا نستطيع اغلاقها تماما، والآهلة بسكان قريبين من سورية ويناصبون الموارنة العداء. وهذا هو سيناريو كلاسيكي لحرب العصابات، التي استطاعت اسرائيل حتى الآن تجنبها او الانتصار فيها، بفضل تفوقنا الجوي والاغلاق المحكم للمناطق ذات الطبيعة الصحراوية التي احتلت في الماضي. واذا ما حاولت اسرائيل ضرب سورية او تهديدها كعادتها، من اجل جعلها تتحمل مسؤوليتها عن هذه الحرب، فان دمشق قوية اليوم بما فيه الكفاية من اجل ردع اسرائيل عن مثل هذه الخطوة. وقد تحولت دمشق اذن، في نظر نفسها، من مرتدعة الى رادعة، ومن ضحية مؤامرة اسرائيلية هجومية، الى مبادرة بنفسها، حيث تأمل بأن الدمج بين النقمة على الحرب في اسرائيل والارهاق منها ومن المبادرين اليها، وبين ثمنها الاقتصادي وخطر حرب جديدة، سوف يقود في النهاية الى انسحاب اسرائيلي من جانب واحد. وسوف يُعلن هذا الانسحاب كانتصار سوري كبير. وللمرة الاولى تكون اسرائيل قد جلت عن ارض عربية مثل «الكلب المضروب»، من دون اي مقابل ـ وهذا يقود الى تكتل القوى في المنطقة التي سيتم الجلاء عنها تحت راية دمشق وعودة المخربين باشرافها وكرسل لها الى كل مكان نخرج منه، كي يواصلوا منه مضايقة اسرائيل والموارنة معا. ان انسحابا عميقا من جانب واحد حتى نهر الاولي سيبدو محاولة اسرائيلية لتقسيم لبنان، اي البقاء الدائم في الجنوب. ان مثل هذه المحاولة لا بد من ان تثير معارضة عربية، كما ان الولايات المتحدة لا تستطيع الدفاع عنها الى مدى الأيام. ويمكن تخريب هذه المحاولة ايضا بواسطة حرب عصابات لبنانية ـ اسلامية ـ درزية ـ فلسطينية، عبر عزل الموارنة وتحطيم قوتهم، وممارسة الضغط غير المباشر على المارينز في بيروت.

«وفعلا، تستطيع دمشق ان تأمل بأن اسرائيل ـ التي تفتقر تماما الى فلسفة امبريالية والى الادوات اللازمة لادارة امبراطورية مصغرة ـ ستكون غير قادرة على ايجاد لغة مشتركة لا مع الموارنة ولا مع الدروز ولا مع المسلمين ـ الشيعة والسنة ـ والربط بين هؤلاء جميعا وبين الفلسطينيين في لبنان. ولذا، ستكون نهاية اسرائيل الانكفاء والعودة الى داخل الغيتو الذي تعيش فيه. ولكون اسرائيل مجتمعا قوميا متعصبا جدا فانها لا تستطيع تطوير وسائل للسيطرة المتحضرة على الآخرين عبر احترام مصالحهم المتناقضة، وهي لا تملك أدوات فرِّق تسد، ولا حتى وسائل القوة اللازمة للصمود في المهمة التي اخذتها على عاتقها وكأنها انزال مظليين في المتلا: الصبر، والاستعداد لدفع ثمن اقتصادي وثمن من الدماء، وكذلك المزايا ومنافذ الانقاذ التي تملكها لتعرضها على الطوائف المختلفة في لبنان عبر فرض ارادتها عليها من دون غيرها. ومن هنا قد يؤمن السوريون بقدرتهم على تحويل لبنان الى فيتنام اسرائيلية، وجعل انفسهم هانوي العالم العربي. كما اننا لا نستطيع البقاء دائما في الخطوط المحلية الحالية. ومن المفضل ان ننسحب، وكل مكان نجلو عنه سيدخله المخربون باشراف سوري، وسوف يُستخدمون ضد مواقع انتشارنا الجديدة كلما أرادت دمشق ذلك. واذا ما قمنا بشن حرب عليهم [السوريين]، فمن الجائز ان يكون في امكانهم امتصاص الضربة بصورة افضل من المجتمع الاسرائيلي المتضعضع والمشتت زعما.»[١٨٥]

لكن اهرونسون يرد على ما يرسم كمخطط سوري بقوله: «بيد ان دمشق ليست هانوي، والشرق الاوسط ليس جنوب شرق آسيا. والجيش السوري مع المخربين والدروز والمقاتلين اللبنانيين المسلمين، ليسوا الفييتكونغ. ان الجبهة الداخلية في اسرائيل تشهد انقساما واستقطابا، ومع ذلك فانه لا يضمن اكثرية تؤيد الانكفاء والهزيمة في لبنان، وتعيد الحرب الى الحدود الشمالية، وتمنح سورية رافعة تورط فيها العالم العربي في حروب طاحنة مع اسرائيل المضروبة والمحطمة من الداخل. حتى ان الولايات المتحدة لم تتخل لسنوات عديدة عن منطقة تبعد عنها ١٢,٠٠٠ كيلومتر. وهناك شك ايضا في ان الشباب الاميركي، في ذلك الحين، كان سيتصرف تجاه تهديد سوفياتي ـ راديكالي لحدود الولايات المتحدة نفسها كما تصرف تجاه قضية فيتنام.»[١٨٦]

ويعتقد اهرونسون «ان الرد الاسرائيلي على الاستراتيجية السورية ـ السوفياتية يجب ان يكون اولا ردا اميركيا:

«● اولا، يجب استعادة التوازن الاستراتيجي وتفوق سلاح الجو الاسرائيلي الذي ربما كان قد فقده ـ او ان السوريين يتصورون ذلك ـ عندما ادخلت صواريخ سام ـ **٥** وأنظمة الاسلحة السوفياتية الاخرى الى المنطقة. ان احدى الوسائل الكفيلة بتوفير قدرة دفاعية

---

(١٨٥) المصدر نفسه.

(١٨٦) المصدر نفسه.

مهمة لسلاح الجو، شبيهة بتلك التي منحها السوفيات للسوريين، هي قرار اميركي بتزويدنا بأنظمة اسلحة حديثة مختلفة، بما في ذلك شبكة صواريخ جو ـ جو بعيدة المدى (١٢٠ ميلا) من نوع «فينكس». وتركب هذه الصواريخ على طائرات ف ـ ١٤ وعلى متن السفن، لكن يمكن تركيبها ايضا على أي سطح طائر آخر. وسيكون تزويدنا بهذا السلاح وغيره بمثابة تلميح اميركي للسوفيات والسوريين معا الى ان واشنطن لن تسمح لهم بالسيطرة على لبنان، وتهديد نظام الجميل وقوات الولايات المتحدة في بيروت معا.

«● ثانيا، على الولايات المتحدة ممارسة الضغط الكبير على السعودية وممولي الاسد من العرب الآخرين، لأنه ليس المطروح مكانة اسرائيل في لبنان فحسب، وانما ايضا تورط الولايات المتحدة المباشر في هذا البلد.

«● ثالثا، يجب التهديد بالانسحاب من جانب واحد من اجل تسريع هذه المسارات، وربما تنفيذ عملية تقصير الخطوط، وتغيير التمركز بعد اعادة الوضع الاستراتيجي الى ما كان عليه: اي ايماءة عسكرية اميركية تؤول الى فتور الرياح في موسكو ودمشق.

«● رابعا، على الحكومة التوقف عن مداعبة نفسها بالأوهام بأن «الحرب المترفة» ممكنة على الدوام، مثل اوهام الولايات المتحدة في فيتنام. ان الحرب هي امر اخطر من ان يعهد به الى الجنرالات والسياسيين الهواة، او الانجرار اليه من دون تفكير في العمق ومن دون اطلاع الشعب عليه. ان الشعب يحب الانتصارات، بيد ان التورط بلا نهاية يتطلب مخاطبة مختلفة تماما للجمهور ـ كما تعلّم شارون من تجربته هذه مؤخرا. وعلى الحكومة تسوية خلافاتها مع المعارضة، والتشاور معها في كل امر مهم، وقول الحقيقة. وعندها نستطيع المطالبة بالجهود والضحايا على طريق تطبيق الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني ـ الاميركي، الذي ستضطر دمشق الى الموافقة عليه نتيجة الضغط الاميركي وإدراكها ان اسرائيل ليست اميركا فيتنام. وفي هذه اللحظة يعتقد السوريون ان العكس هو الصحيح، وفي امكاننا مع واشنطن ان نثبت انهم على خطأ. ان كبح سورية في لبنان وتخبطات م.ت.ف. ـ التي لم تجد لها طريقا بين القوى الفاعلة في الشرق الاوسط ـ قادرة على ان تعيد المنطقة كلها، خلال سنة او سنتين ـ بعد الانتخابات في اسرائيل ـ الى سبل التفاهم والحل الوسط.»(١٨٧)

وفي مقابلة خاصة أجراها يوسف والتر مع رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، اللواء ايهود باراك، تحدث هذا الاخير عن قوة سورية المتزايدة في ضوء الدعم السوفياتي لها، وعن أهداف سورية في لبنان كما يراها، وعن تقديره لاحتمال ان يجر السوريون الاتحاد السوفياتي الى تطبيق التزاماته تجاههم في لبنان ايضا. وفيما يلي فقرات من المقابلة:

«. . . . . . .

«س ـ هل هناك التزام عسكري من قبل اسرائيل تجاه الولايات المتحدة وتجاه ما تقوم به من اعمال في لبنان؟

«ج ـ ثمة سوء فهم لجوهر التنسيق بين الدول. ان مثل هذا التنسيق يجب ان يعكس التقاء مصالح، وأن ينصرف الى ايجاد اساس للرد او للقيام بعملية في مجالات تلتقي فيها مصالح الدولتين. ويجب ألا يشمل التنسيق وثائق مكتوبة او تعهدا بعمل كهذا او ذاك.

«س ـ لو نشبت حرب بين الولايات المتحدة والسوريين او السوفيات في لبنان، هل سنشارك فيها؟

«ج ـ في رأيي ان العمليات الاميركية الاخيرة في لبنان وخطر ان تؤدي الى صدام شامل بين الولايات المتحدة وسورية، هي مخاطرة افتراضية جدا وبعيدة في هذه اللحظة، وفي تقديري اننا لسنا مضطرين الى الرد عليها.

«. . . . . . .

«. . . . وبقدر ما افهم ان التنسيق على المستويات السياسية وحتى العسكرية ليس تنسيقا لعمليات قصف او عمليات محددة. اننا لا نفكر في تنسيق عمليات مع الاميركيين. وفي رأيي انهم لا يفكرون في ذلك هم ايضا، فلكل فريق اسبابه. وكما ارى، فان من المفضل ان يكون الوضع كذلك.

«س ـ ما هي نوايا الفريق الآخر في رأيك: السير حتى النهاية، والمخاطرة بصدام عسكري محدود او واسع؟

«ج ـ في تقديرنا ان السوريين يسعون لوضع يبقى فيه البقاع اللبناني، الذي يعتبرونه مجال مناورة استراتيجيا حيويا، تحت سيطرتهم، وأن تصبح سائر أجزاء الدولة واقعة تحت نفوذ عناصر قوة محلية، من دون حكم مركزي قوي. وهكذا يتحقق تأثير سوري على الاحداث في لبنان. ومن اجل تحقيق هذا الهدف، على السوريين ان يحققوا، في رأيهم، إلغاء الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني او تفريغه من مضمونه، وخروج القوة المتعددة الجنسيات، وتعزيز نفوذ الجهات المحلية الواقعة تحت التأثير السوري. فهذا مسار طويل، وربما يشتمل على

(١٨٧) المصدر نفسه.

عناصر استخدام القوة مباشرة، واستخدام الجهات الواقعة تحت سيطرة السوريين والتآمر السياسي داخليا. وهكذا يفكرون في التوصل الى وضع يصبح فيه لبنان، في نهاية الامر، دولة تابعة لسورية.

«في هذه اللحظة، فان وجود اسرائيل يؤخرهم عن تحقيق أهدافهم وكذلك كون الرئيس الجميل يظهر قدرة معينة على الصمود. ان السوريين يريدون تحقيق كل ذلك، ويريدون ان يبرهنوا للجميع ان نهجهم في العالم العربي ـ خطر متطرف معاد لاسرائيل ـ عن طريق السير حتى الحافة والاعتماد على السوفيات، يحقق نتائج. ومن جهة اخرى سيظهرون، في تقديرنا، حذرا وتأنيا، إدراكا منهم لعلاقات القوى الحقيقية في حال نشوب حرب شاملة، وسيحاولون ألا يفلت زمام الامور من عقاله.

«س ـ هل تتجه سورية نحو الحرب ضد اسرائيل؟

«ج ـ ان تعاظم قوتها كبير وأصبح واقعا يتجاوز جميع التقويمات. وفي ضوء تجربتنا في الشرق الاوسط، يجب التأهب لمواجهة احتمال استخدام هذا التعاظم حقا في المستقبل ضدنا.

«ان سورية تسعى لتوازن استراتيجي مع اسرائيل يمنحها قدرة ذاتية على القتال. وهذا السعي ناجم عن تخلي مصر عن القتال الفعال، كما انه ناجم عن دروس عملية «سلامة الجليل» التي اوضحت للسوريين عزلتهم وحقيقة ان حجم قوتهم آنذاك لم يكن كافيا للمواجهة الكاملة مع اسرائيل. ومن اجل تحقيق هذا التوازن تمر سورية الآن بعملية تعاظم عسكري سريع، استنادا الى الدعم السوفياتي في جميع المجالات. وسوف ينضج هذا التعاظم، في تقديرنا، خلال سنة ١٩٨٤.

«ان هذا التعاظم، في نظر السوريين، ليس مهما لشن حرب فحسب، بل انهم يؤمنون بأن كل تسوية تعبر عن واقع القوة التي وراءها. انهم يسعون للدمج بين التحركات العسكرية والسياسية لدفع الجيش الاسرائيلي الى الخلف، وفرض الشروط السورية على اسرائيل من موقع قوة. ان هذه القوة تخدم النظام السوري حتى لو لم تستخدم. بيد ان النظام في دمشق سيكون مستعدا للمخاطرة، في ظروف معينة، ووضع هذا التعاظم في حيز التنفيذ.

«لست ادري ما اذا كان السوريون يخططون، في هذه اللحظة، لحرب يشنونها في تاريخ معين. في تقديري، كلا. لكن من شأنهم ان ينتهجوا خطا سياسيا متطرفا يتضمن السير حتى الحافة، ومخاطرات عسكرية، واحتمالات التدهور حتى العمل العدائي، بدءا بالاستنزاف ومرورا بمعارك من اجل السيطرة الجوية على الاجواء اللبنانية وانتهاء بصدام كامل مع اسرائيل. هذا ما داموا متأكدين من ان الجيش السوري لن يمنى بهزيمة مطلقة في ميدان القتال، وما دام هناك دعم سوفياتي يضمن في تقديرهم عدم الانهيار الشامل للنظام.

«س ـ هل يمنح الاتحاد السوفياتي سورية دعما مطلقا؟

«ج ـ نعتقد ان الاتحاد السوفياتي يعتبر سورية حليفا اساسيا في الشرق الاوسط من اجل تحقيق أهدافه فحسب. ومع ذلك، فهذا الحليف صعب المراس، ويثير مشكلات كثيرة، ويظهر مرارا استقلالية في عملية اتخاذ قراراته، عندما يكون المقصود تحقيق أهداف تعتبرها سورية حيوية لها. وقد وظف في هذا الحليف الكثير، وبالتالي اذا ضاع سيضيع معه الكثير. ولذا، هناك استعداد من قبل موسكو لدعم السوريين وأهدافهم. ويتجلى هذا الاستعداد بتزويدهم بكميات هائلة من الاسلحة، بشروط دفع سهلة خاصة، ويقدمون لهم التدريب والارشاد وتعلم دروس الحرب والمساعدة في بناء قوة الجيش السوري. كما ان الاتحاد السوفياتي يوفر نوعا من الدعم والردع بواسطة انتشار وحدات سوفياتية مستقلة في سورية، وكذلك دعما سياسيا في مواجهتنا ومواجهة الاميركيين.

«لا نعرف تماما ما هو الالتزام السوفياتي لاستخدام نظام «سام ـ ٥». اننا نفترض وجود مدى من الالتزام بالنسبة الى المجال الجوي السوري. اننا لا نعرف ما اذا كان هناك التزام صريح كهذا بالنسبة الى المجال الجوي فوق القوات السورية في لبنان. في تقديرنا انه من المرجح ان ينشأ وضع من شأن اي تدهور في القتال الجوي المكثف في الاجواء اللبنانية ان يجعل السوريين يجرون السوفيات، ربما خلافا لنيتهم المبيتة، الى ممارسة هذا الالتزام على صعيد المساعدة من اجل الحماية الجوية.

«س ـ ثمة انباء تفيد بأن الروس ينقلون استخدام الصواريخ الى السوريين، فهل هذه العملية مستمرة؟

«ج ـ هناك دلائل على امكان استمرار هذه العملية. فهي ليست بسيطة ولا قصيرة. وفي رأينا، ان السوفيات يدركون المخاطر الكثيرة التي ينطوي عليها واقع انه سيترتب عليهم ان يضغطوا في يوم ما على أزرار الاطلاق ضد هدف اسرائيلي. ومن الجائز، اذن، انهم يفضلون نقل انظمة الصواريخ الى اياد سورية كي يقلصوا حجم مجازفاتهم، مع ان ذلك يعزز احتمالات استخدام السوريين لأزرار الاطلاق بسهولة اكبر.

«س — هل كانت عملية عسكرية ستقود الى تغيير في سياسة سورية في لبنان؟

«ج — ان السوريين يحركون أتباعهم الشيعة، وقسما من الدروز ومنظمات اليسار والمخربين — وهم يحاذرون استخدام وحداتهم. ولذا، فان مهمة لجم نجاحات سورية العسكرية في لبنان انما هي، في المرحلة الاولى، عامل وظيفي للتصدي لهؤلاء الأتباع. وهذه المهمة تعود، بالدرجة الاولى، الى الجيش اللبناني. فهناك حكم، وهناك جيش، وهذه مشكلتهما. وهما لا يواجهان تشكيلات سورية، وانما زمرا من الشيعة والدروز ومدفعية اليسار. وبمعنى معين، فان نشاط الاميركيين لحماية مشاة البحرية يساعد الجيش اللبناني بصورة غير مباشرة، لكن اذا كان الجيش اللبناني غير قادر على معالجة هذه المشكلات، فلن يكون هناك انتشار للحكم المركزي حتى في المناطق التي لا يوجد فيها سوريون او اسرائيليون. وقد مثلت هذه الحقيقة امامنا، عندما حاولنا قبل شهرين من انسحاب الجيش الاسرائيلي من الشوف التنسيق مع اللبنانيين، الطريقة التي يتولى فيها الجيش المسؤولية في المناطق التي سيتم الجلاء عنها.

«ان لهذه المشكلة ايضا جانبا سياسيا: اذا لم يتوصل الجميل الى تفاهم مع عناصر القوى الاخرى في لبنان، فانه لن يتحقق حتى بنية سلطوية واهية. وفي تقديري، هناك احتمال في ان يسيطر الحكم اللبناني على المناطق التي لا يوجد فيها سوريون. لقد انتظر الآخرين ليحلوا له هذه المشكلات بأعجوبة، غير انه كابد نتائج هذا التردد. وسينتج عن عدم تحقيق السيادة مشكلات في المستقبل.

«في تقديري انه يجب ان يتصدى الحكم والجيش اللبنانيان، عسكريا وسياسيا، للمخربين ومنظمات اليسار والدروز والشيعة. وهناك احتمال في ان يتوصل الجميل الى ترسيخ السيطرة في تلك المناطق. وهذا سيمنحه قدرة اكبر على الطلب من السوريين الخروج من لبنان عبر تعبئة دعم عربي للطلب من السوريين الخروج وتقويض شرعيتهم باستمرار بقائهم في لبنان. ان نشاطنا ضد المخربين في الشوف والجنوب اللبناني يساعد الجميل، بصورة غير مباشرة، على ترسيخ السيطرة على هذه المناطق، ويشكل كابحا للسوريين امام استخدام وحداتهم بصورة مكشوفة لتحقيق أهدافهم.

«. . . . . . .

«س — لماذا اوقف السوريون المعركة ضد عرفات عندما كانوا قريبين من النصر؟

«ج — لا نعرف تماما. في تقديرنا، هناك بضعة اسباب: طلبات من دول عربية كثيرة، ومن الاتحاد السوفياتي ايضا كما يبدو، لتليين الموقف، ومخاطر القتال داخل المدينة، والتسبب بخسائر للمواطنين في المناطق الواقعة تحت النفوذ السوري، والحاجة المتزايدة الى توظيف المزيد والمزيد من القوات السورية، الامر الذي ينطوي على مخاطر كثيرة بالنسبة الى سورية. وهناك احتمال دائم لتحقيق الاهداف بوسائل اخرى. وفي رأي السوريين انه حتى لو بقي عرفات قادرا على زيارة صالوني أنديرا غاندي وتشاوشيسكو، فانه لم يعد عرفات نفسه الذي كان في الماضي.

«س — لقد استطاع عرفات، على الرغم من ذلك، تحويل هزيمة وشيكة الى شبه انتصار، بواسطة قبول حماية الامم المتحدة. . . .

«ج — ان عرفات صاحب قدرة نادرة على البقاء. وقد خرج من اوضاع صعبة جدا وانتعش. وبالنسبة الى الامم المتحدة، فمن المخجل ان تمنح عرفات حمايتها لانقاذه في اليوم الذي يأخذ فيه على عاتقه مسؤولية قتل مدنيين في القدس.

«س — هل للعملية التي وقعت هذا الاسبوع [في القدس] دلالة بالنسبة الى المستقبل؟

«ج — ان هذا امر بيننا وبين ضمير الشعوب، وليست هناك محكمة للجوء اليها في هذا الموضوع.

«ان العملية تدل، اولا وقبل كل شيء، على ان لمنظمات المخربين مصلحة اساسية في ان تبرهن للعالم انه بغض النظر عن قتل بعضهم بعضا في طرابلس، فانهم ناشطون ايضا ضد العدو الحقيقي: اسرائيل. وليس مصادفة، في نظري، ان يتولى الفريقان [المتقاتلان] المسؤولية العلنية عن العملية. وفي تقديرنا، ستستمر محاولات الاعتداء. وسوف ننجح في احباط بعضها، ونفشل في احباط البعض الآخر، على الرغم من جميع الجهود. ويجب التأهب ايضا لشحذ اليقظة، واتخاذ التدابير الدفاعية، والقيام بالرد بالهجمات في الوقت والمكان اللذين نختارهما.»[١٨٨]

---

(١٨٨) «معاريف»، ١٩٨٣/١٢/٩.

القسم الثاني

المقاومة الوطنية اللبنانية وإلغاء إتفاق ١٧ أيار/مايو

اولا: المقاومة الوطنية

أ ــ الجيش الاسرائيلي في حرب استنزاف

في ٥ حزيران/يونيو ١٩٨٢، بادرت اسرائيل الى شن الحرب على لبنان تحت شعار ضمان سلامة الجليل. وبعد معارك استمرت ٦٥ يوما، توغلت القوات الاسرائيلية في قلب العاصمة بيروت بعدما فرضت جلاء قوات م. ت. ف. عن المدينة. لكن الحرب التي بادرت اليها اسرائيل ما لبثت ان تحولت الى حرب استنزاف لها أُطلق عليها، في بعض الاحيان، اسم «فيتنام اسرائيل اللبنانية».(١) فمنذ الاحتلال لا يكاد يمر يوم واحد من دون ان تتعرض القوات الاسرائيلية لعملية هجومية او اكثر. كما انه لا يكاد يمر اسبوع واحد من دون ان يسقط من الاسرائيليين قتلى وجرحى نتيجة هذه العمليات.(٢)

وليست هذه اول مرة يواجه فيها الجيش الاسرائيلي حرب استنزاف في اعقاب حرب كبيرة، غير ان هذه الحرب التي يواجهها في لبنان تختلف عن سابقاتها من الناحية العسكرية. فحجم الخسائر في الارواح البشرية الاسرائيلية يشهد على «ان الجيش الاسرائيلي لم يعد يملك ردا ملائما على المشكلة التي يواجهها»، كما انه «لا يستطيع ان يعتبر نفسه الجانب المنتصر في هذه الحرب حتى الآن.» وعلى عكس ما كان يحدث في حروب الاستنزاف السابقة التي خاضتها اسرائيل، فان «من يحصي عدد الجرحى والقتلى خلال بضعة اشهر ويقابله بعدد الاصابات بين المخربين يجد ان اصاباتنا تفوق اصابات العدو بأضعاف. ويبدو ان هذه هي اول مرة يظهر فيها مثل هذه النسبة في الحروب الاسرائيلية ــ العربية.»(٣)

وعلى الرغم من ندرة المعلومات التي افرجت عنها الدوائر العسكرية المعنية، فان لما نشر في الصحف الاسرائيلية عن المقاومة الوطنية ضد الجيش الاسرائيلي المحتل، دلالات مهمة، حتى في حال وجود احصاءات متناقضة.

لقد تكبد الجيش الاسرائيلي ٥٠٦ من القتلى ونحو ٢٨٠٠ جريح(٤) في الحرب التي شنها على لبنان تحت شعار ضمان الحماية لسكان الجليل. وفي مقابل ذلك، وعندما شنت اسرائيل هذه الحرب «بلغ مجموع الاصابات في اسرائيل، الناجمة عن عمليات الارهاب [منذ بداية] سنة ١٩٨٢ حتى الخامس من حزيران/يونيو [١٩٨٢] (وليس على الحدود الشمالية فحسب): ٤ قتلى بين عسكريين ومدنيين، و ٢٣ جريحا.»(٥)

وبحسب بيانات الجيش الاسرائيلي عن الفترة الواقعة بين ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ونهاية كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، تكبد الجيش الاسرائيلي في لبنان ٢٠ قتيلا و ٦٣ جريحا. واذا اضفنا ٧٦ جنديا اسرائيليا قتلوا في عملية نسف مقر قيادة الجيش الاسرائيلي في مدينة صور، يصبح مجموع القتلى الاسرائيليين، خلال هذه الفترة المحددة، ٩٦ جنديا اضافة الى عشرات اخرى من الجرحى.(٦)

ويظهر التناقض واضحا في الاحصاءات الرسمية المنشورة عن عمليات المقاومة الوطنية اللبنانية. فقد ذُكر ان المقاومة نفذت «٢٥٦ عملية هجوم وتخريب ضد قوات الجيش الاسرائيلي في لبنان، بينها ٧٥ عملية هجوم على عربات وقوافل تابعة للجيش الاسرائيلي»، وذلك في الفترة الواقعة بين شهر ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ و ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٣.(٧) من ناحية اخرى ذكر تيلي زلينغر، بعد نحو ثلاثة

---

(١) غابي زوهار، «عال همشمار»، ١٩٨٣/٢/٤.
(٢) زئيف شيف، «هآرتس»، ١٩٨٣/٤/١٥.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) تيلي زلينغر، «دافار»، ١٩٨٣/٧/١٩.
(٥) زئيف شيف، «هآرتس»، ١٩٨٣/٤/١٥.
(٦) غابي زوهار، «عال همشمار»، ١٩٨٣/٢/٤.
(٧) «هآرتس»، ١٩٨٣/٤/٢٨.

اشهر، ان المقاومة نفذت «١٥٠ اعتداء» على القوات الاسرائيلية في لبنان، وذلك في الفترة الواقعة بين ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ وتموز/يوليو ١٩٨٣. ولاحظ زلينغر ان الناطق العسكري الاسرائيلي «اعترف بـ ١١٠ عمليات، أما الباقي فلم يعترف به ــ إما لأن نطاق الهجوم كان محدودا جدا، وإما لأنه لم يوقع اصابات، وإما لأنه لم يكن واضحا ما اذا كان المقصود اعتداء تخريبيا ام تصفية حسابات محلية.»(٨) وقدر زلينغر عدد «الاعتداءات غير المعترف بها» بنسبة «ثلث تلك المعترف بها». وأشار الى القطاع الشرقي كمسرح «لأكبر عدد من عمليات الهجوم والتخريب»، في الفترة الواقعة بين ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٣، تليه منطقة بيروت ثم الجنوب اللبناني، في المرحلة ما بعد كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، التي ما لبثت ان شهدت انخفاضا في نسبة عمليات المقاومة الوطنية في القطاع الشرقي.(٩)

وقد اظهرت احدث «الخلاصات النهائية» ان «عدد العمليات الهجومية ضد قوات الجيش الاسرائيلي في لبنان يزداد شهرا بعد شهر. وعلاوة على هجمات اطلاق النار على مركبات، يكثر المخربون من زرع ألغام وشحنات متفجرة على جوانب الطرق ــ ٦٢ حادثا، وكذلك مهاجمة مواقع وحواجز وحتى اطلاق النار في اتجاه معسكرات [للجيش الاسرائيلي] ــ ٥٥ حادثا. وبين الـ ٢٥٦ عملية هناك ١٣ حادثا تم فيها ادخال سيارات مفخخة الى المناطق التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي.»(١٠) هذا بالاضافة الى عمليات تصفية المتعاونين مع اسرائيل، التي بلغت «١٥ عملية اغتيال من هذا النوع حتى اليوم.» وأفاد تقويم للخبراء بأن اكثر المنظمات الفلسطينية نشاطا في هذه العمليات هي «فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبأن «المنظمات اليسارية التي تنشط ضد الجيش الاسرائيلي تنسب عملياتها الى جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية.»(١١)

ووصف غابي زوهار («دافار») نشاط المقاومة الوطنية اللبنانية ضد قوات الجيش الاسرائيلي بأنه يأخذ «طابع حرب العصابات ــ اسلوب اضرب واهرب، يمارس ضد مواقع الجيش الاسرائيلي ودورياته: تلغيم محاور؛ ادخال سيارات مفخخة؛ اطلاق نار من كمائن على دوريات الجيش الاسرائيلي وعرباته التي تنقل الامدادات والجنود الى الجنوب اللبناني؛ اطلاق نار على حواجز الجيش ومراكز قيادته في الجنوب اللبناني.»(١٢) وأشار زوهار الى ان هذه المقاومة تستعين «بالسكان المحليين الذين نفد صبرهم من وجود الجيش الاسرائيلي في الجنوب اللبناني»، وتوقع زوهار ان تزداد عمليات المقاومة ضد الجيش الاسرائيلي هناك وتصبح حرب الاستنزاف «أمرا واقعا لا جدال في شأنه»، وحذر من كون حرب العصابات «اسوأ حرب يمكن ان تقع بالنسبة الى اية دولة، فكم بالحري الى اسرائيل.»(١٣)

الى جانب هذه الشهادة، اعترف زئيف شيف بأن اسرائيل تجد «صعوبة في منع زرع الالغام الكثيرة على جوانب الطرق (بالمناسبة، هناك اكثار بارز في استخدام المخربين للوسائل الالكترونية) ضد عرباتنا، كما نجد صعوبة في منع تسلل عدد كبير من السيارات المفخخة القادمة إما من المنطقة السورية وإما من منطقة بيروت.» ودحض المزاعم التي اطلقها وزير الدفاع آنذاك، اريئيل شارون، امام الصحافية [الايطالية اوريانا] فالاتشي، في ان «المخربين جبناء ولا يجرؤون على مهاجمة الجيش الاسرائيلي»، وقال ان «ما يجري في لبنان هو عكس ذلك تماما. فهم لا يهاجمون سوى الجيش الاسرائيلي، ولا يرتدعون عن الاشتباك معه مباشرة في وضح النهار، بما في ذلك مهاجمة القوافل. والاسرى الذين يحتجزهم المخربون هم احد البراهين على ذلك.»(١٤)

وفي تحقيق بعنوان «ألف وجه للموت في لبنان»، كتب ايتان هافر عن «الموت المتربص في كل زاوية» لجنود الجيش الاسرائيلي في لبنان، فوصف حالة الخوف التي يعيشها هؤلاء قائلا:

«لا يذهب احد الى مكان ما إلا عند الضرورة، ولا يتجول، ولا يتنقل بالسيارة، ولا يفعل إلا ما هو ضروري. فالواقع على الارض غير مشجع. ودخل الجيش الاسرائيلي في حصار بمشيئته. ان الشوارع خالية، ولا يعبرها إلا من كان مضطرا. هناك حماية مستمرة للتنقل، فليس من المستحب السير مترا واحدا من دون مرافقة مركبة عسكرية اخرى، وجهاز اتصال، وقلنسوة حديدية. انه لأمر مخيف جدا. ففي

---

(٨) «دافار»، ١٩٨٣/٧/١٩.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) «هآرتس»، ١٩٨٣/٤/٢٨.
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) «دافار»، ١٩٨٣/٢/٤.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) «هآرتس»، ١٩٨٣/٤/١٥.

الأسبوع الماضي قتل جنديان اسرائيليان في كمين بالقرب من سيارة مموهة نتيجة اطلاق النار عليهما من الخلف.

«كان العدو الرئيسي ولا يزال، في هذه المرحلة، هو الارهابيون. انهم موجودون هنا في الطرف المواجه، على سفوح المتن، على مسافة هوائية لا تتجاوز ثلاثة كيلومترات. وفي كل ليلة ينزل الارهابيون من السفح الى نهر بيروت تحتنا. ويتنقلون في جنح الظلام متسترين بالأعشاب والفجوات الارضية، ويدخلون المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي. ومنهم من يعود الى بيروت الغربية، بمساعدة الدروز بصورة عامة. ويقدر عدد العائدين الى بيروت الغربية في كل اسبوع بالعشرات. ويكمن آخرون لجنود الجيش الاسرائيلي في منعطفات الطرق، ويمطرونهم بالرصاص او يدسّون لهم شحنات تفجر عن بعد. ويقال انه لا تمر ليلة من دون ان ينشط فيها الارهابيون.

«ان الليل وقف على رجال الارهاب. فهم خبراء بالمنطقة، ويستعينون بالسكان المحليين الذين رشّوا الارز قبل وقت قصير على جنود الجيش الاسرائيلي احتفاء بهم. ان الجيش الاسرائيلي يتقوقع في النهار والليل، بصورة خاصة، داخل قواعده كالقنفذ. ان الصورة لا تبعث على الارتياح. هناك توتر دائم، ولا نخجل اذا قلنا ان هناك خوفا الى حد ما. ففي لبنان، كما قلنا، من المستحيل ان تعرف من اين يأتيك الشر.»(١٥)

وأشار هافر الى كون «الجيش الاسرائيلي يختبىء داخل التجاويف» خوفا من عناصر المقاومة، وقال: «ان كل طلقة رصاص، او وميض مصباح، يجعلان جنود الجيش الاسرائيلي يرتعدون. مع ان التجربة قد اثبتت ان في الامكان القبض على الارهابيين قبل ان يطلقوا الطلقة الاولى. وفي الاسبوع الماضي، قتل رجالنا اثنين من الارهابيين بالقرب من حاجز. لكن يجب القول ان هذين الارهابيين كانا شجاعين الى درجة انهما قفزا من السيارة وهما يطلقان النار على مسافة بضعة امتار. ومن المستحيل منع عبور الارهابيين الى داخل المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي، او الى بيروت الغربية؛ فهم يتنقلون في منطقة يعرفونها جيدا، ويستعينون بمعارف كثيرين. انهم يفعلون ذلك بمساعدة سكان محليين متعاطفين معهم. انها لأرض خصبة، وتكاد تكون مثالية لحرب العصابات. ان السكان المحليين أصبحوا لا يحبوننا مؤخرا ــ هذا اذا كانوا قد احبونا في وقت من الاوقات. ففي قرية بيصور، منع السكان المحليون ــ كما قيل ــ جنود احدى وحدات الجيش الاسرائيلي من القبض على احد الاشخاص المحليين الذين ساعدوا الارهابيين.»(١٦)

وتطرق يعقوب كروز الى يوم ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٣، فوصفه باليوم «الخارق» بالنسبة الى عدد العمليات التي نفذتها المقاومة الوطنية، في يوم واحد، اذ تعرض الجيش الاسرائيلي لسبع عمليات هجومية، نجم عنها مقتل جندي واحد وجرح ثلاثة آخرين. ولاحظ كروز التصاعد البارز في نشاط المقاومة، فقال انه وقع.... ما بين ٩ و ١٦ آذار/مارس عشرة اعتداءات قتل خلالها جنديان وجرح عشرة. وخلال الفترة ما بين ١٧ و ٢٢ من الشهر نفسه، نفذت ١١ عملية وقع فيها جريحان لنا. ونفذ بين ٢٣ و ٣٠ من الشهر، ١٣ هجوما اسفرت عن قتيل واحد وخمسة جرحى. وخلال الاسبوع الاول من شهر نيسان/ابريل، نفذت تسع عمليات ضد وحداتنا، جرح نتيجتها اثنان من جنودنا.»(١٧)

وعزا كروز هذا التصعيد الى «تحسن الاحوال الجوية»، والى كون الوجود الاسرائيلي في لبنان «ناجما عن عملية عسكرية كان من المفروض ان تكون موقتة، ولذا لم يرافقها انشاء البنية السلطوية المألوفة التي تتيح السيطرة الفعّالة»، والى كون ذلك «القسم المعادي من السكان لا يشكل دعامة للتعاطف مع المخربين الفلسطينيين ومصدر اسناد لهم فحسب، وانما يشمل ايضا عناصر تشترك شخصيا في عمليات ضد اسرائيل.» وأضاف ان هذه العناصر تتألف من «مسلمين، ومنظمات اليسار، والحزب الشيوعي، وجهات شيعية ودرزية، والحزب القومي السوري (وهو لبناني على الرغم من اسمه)، وفلول «جيش لبنان العربي» الذي اقيم في حينه بتشجيع سوري. ويضاف الى هؤلاء جميعا الجهات غير المحلية: الجيش السوري، والمتطوعون من ايران، والفلسطينيون طبعا....

«أما بالنسبة الى التنظيمات التي تتكون منها م. ت. ف. فهي ــ او الاساسي منها مثل: «فتح»، والجبهة الشعبية التابعة لجورج حبش، والجبهة الديمقراطية التابعة لحواتمه، وجبهة جبريل، و«الصاعقة» التابعة لدمشق، وتنظيمات اخرى ــ ممثلة هناك، وتعمل ما في وسعها من اجل الاعتداء على قواتنا. والمقصود، اساسا، اعضاء تلك التنظيمات التي بقيت هناك ولم تغادر مع «الخروج» الكبير، مع انه

---

(١٥) «يديعوت احرونوت» (ملحق السبت)، ١٩٨٣/٢/٢٥.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/٤/١٢.

ليس من المستبعد ان يكون القليل من المغادرين قد تمكن من العودة الى ساحة العمليات.»[١٨]

وخلص كروز الى القول ان الحل الكامل للمشكلة الامنية التي يعاني منها الجيش الاسرائيلي في لبنان، يكمن في انسحابه من لبنان، لكن هذا الحل غير قابل للتحقيق ـ في رأيه ـ «لا غدا ولا بعد غد».[١٩]

وعارض غابي زوهار هذا الرأي، فقال ان اسرائيل «سوف تضطر الى النزول عن الشجرة التي تسلقتها في ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٢. وحتى وان تم تحقيق تطبيع هادىء بين اسرائيل ولبنان، فمن الواضح ان وجودا اسرائيليا في الجنوب اللبناني لم يعد ممكنا. فكل وجود كهذا ـ على افتراض انه لن يكون هناك حل قريب للمشكلة الفلسطينية ـ سوف يترك الجيش الاسرائيلي في وضع صعب، ومكشوفا لضربات مجموعات الارهابيين.»[٢٠] ولاحظ زوهار ان عناصر المقاومة منظمة ومسلحة بصورة جيدة في القطاع الغربي من الجنوب اللبناني، وتتمتع بتعاون سكان محليين وسكان مخيمات اللاجئين، وقال ان «السكان اللبنانيين لا يتعاطفون مع الجنود الاسرائيليين تعاطفا خاصا، على الرغم من انشاء لجان مشتركة بـ«ايحاء» من الجيش الاسرائيلي في الجنوب اللبناني.» ورأى في ذلك «تغييرا جوهريا» عما كان عليه الوضع في الاشهر الاولى بعد نشوب الحرب.[٢١]

وبحسب رئيس هيئة الاركان الاسرائيلي، الجنرال موشيه ليفي، فان المعلومات التي حصل عليها الجيش الاسرائيلي وهويات أفراد المقاومة الوطنية الذين أُسروا، تدل على «ان قسما من سكان لبنان من الشرائح المختلفة للطوائف فيه» يشترك في العمليات ضد الجيش الاسرائيلي.[٢٢]

ويرى اوري مور ان اسرائيل لا تستطيع السيطرة على منطقة امنية عازلة في الجنوب اللبناني باستخدام قوات سعد حداد، و«الصمود» فيها طويلا. والسبب في رأيه:

«ان ثمانين بالمئة من السكان في الجنوب هم من الشيعة الذين يبلغ تعدادهم نحو ٣٠٠ ألف نسمة، في حين ان نحو ٣٠٠ ألف آخر من أشقائهم في الطائفة سيصبحون في المستقبل تحت السيطرة السورية في البقاع وبعلبك، و ٢٠٠ ألف من ابناء طائفتهم يعيشون اليوم في بيروت سيقعون، في المستقبل، تحت التأثير المكثف لمنظمات اليسار ومنظمات المخربين. ولو كان المجتمع الاسرائيلي مجتمعا مهيأ وقادرا، من الناحيتين النفسية والسياسية، على السيطرة على ابناء شعب آخر لمدة طويلة، كما يستطيع السوريون فعل ذلك، لكان من الجائز ان نتمكن من فرض سيطرتنا على ابناء الطائفة الشيعية في الجنوب، ولو بثمن فرض سلطة حداد المسيحي عليهم. ويجب ان يضاف الى الإشكال السلطوي ايضا ابناء الطائفة الدرزية الذين يقيمون في سهل نهر الحاصباني والذين يقعون تحت السيطرة المباشرة لزعماء الدروز في الشوف، مثل وليد جنبلاط. وسوف يكون هؤلاء القادة في المستقبل خارج مجال السيطرة الاسرائيلية، بل سيكونون ضمن اطار النفوذ السوري. يضاف الى ذلك، التأثير السياسي الكبير للطائفة الدرزية في البلد [في اسرائيل] على الحكومة، اذ ان لهذا التأثير وزنا نوعيا يفوق كثيرا العدد الفعلي للدروز في اسرائيل. وقد اثبتت تجربة الماضي ان ضغط الدروز في البلد يملي، الى حد غير قليل، طرائق السلوك السياسي للحكومة الاسرائيلية في بلد الارز.»[٢٣]

وبرر مور دعوته الى الانكفاء واخراج الجيش الاسرائيلي من لبنان بتجربة الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، اذ ادت «محاولة السيطرة» عليهما خلال ١٦ عاما، الى ما وصفه بـ«مساهمة الحكم العسكري الاسرائيلي، بنفسه، في تسلم رجال م. ت. ف. رئاسة البلديات (ثم الالعاب المنوّعة مع جوقة مصطفى دودين).» وتساءل: «كيف يستطيع الجيش الاسرائيلي والمجتمع الاسرائيلي السيطرة على سكان الجنوب اللبناني حيث ليس لنا مطالب اقليمية، وحيث يتعرض السكان بصورة دائمة للتحريض السوري والفلسطيني والشيعي والدرزي والاسلامي.»[٢٤]

---

(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) «عال همشمار»، ١٩٨٣/٣/٢٤.
(٢١) المصدر نفسه.
(٢٢) أليكس فيشمان، «عال همشمار»، ١٩٨٣/٦/١٦.
(٢٣) «عال همشمار»، ١٩٨٣/٦/٢٢.
(٢٤) المصدر نفسه.

وازاء نمو المقاومة الوطنية ضد الجيش الاسرائيلي برز تيار داخل هذا الجيش يوصي بانتظار رد سورية بشأن امكان سحب قواتها فترة قصيرة فقط، ثم «انسحاب الجيش الاسرائيلي من جانب واحد حتى نهر الاولي على الاقل، حيث يتمركز في خط دفاعي من شأنه ان يحافظ على حياة جنوده بصورة افضل.»[٢٥]

واعتبر زئيف شيف الكلام على «الانسحاب من جانب واحد،» او «اعادة الانتشار»، بمثابة اعتراف بأن اسرائيل قد تورطت في «فشل استراتيجي» في لبنان. ووصف ما يجري هناك، حيث «يستمر سقوط ضحايا بالمجان بعد مرور اشهر عديدة على عودة السلام الى الجليل»، بحرب استنزاف «هي اليوم حرب اللبنانيين ضد الاحتلال الاسرائيلي اكثر مما هي حرب فلسطينيين ضد الجيش الاسرائيلي.»[٢٦]

وفي هذا الصدد، حذر تيلي زلينغر من ان الزمن لا يعمل في مصلحة اسرائيل؛ «فقد استطاع المخربون، عن طريق تجمعات صغيرة ومحلية، ان يستعيدوا قوتهم بعد الضربة الاولى. وكما هو متوقع، ما ان بدأت الثلوج بالذوبان حتى بدأوا سلسلة هجمات تستند الى تجمع بشري ووسائل قتال تم الاحتفاظ بها طوال اشهر الشتاء المنصرم. كما تعتمد هذه الاعتداءات على مشاعر العداء التي تراكمت خلال الاشهر الماضية، والتي يشجعها ضدنا السكان المحليون الآخرون ـ وهي ظاهرة تشير بحد ذاتها الى الدور الذي يؤديه الوقت ضدنا. فالذين استقبلونا في حزيران/يونيو ١٩٨٢ بالأرز، مستعدون اليوم لاستقبالنا بالقنابل اليدوية ونيران الاسلحة الخفيفة.»[٢٧]

وتطرق زلينغر الى فاعلية عمليات المقاومة الوطنية ضد القوات الاسرائيلية فقال: «ان اسلوب حرب العصابات الذي يُتبع اليوم في لبنان ضد الجيش الاسرائيلي، يدفع هذا الجيش، بطبيعته، الى موقف ردة الفعل ازاء المفاجآت لا الى موقف المبادر. ان في امكان مطاردة العصابات، ببطء وتدرج على طريقة التعذيب الصيني، أو بهجوم شامل، ان تحقق نتيجة فقط بعد حدوث عملية، وبالتالي تبقى اسبقية المفاجأة في يد العصابات المتحركة السريعة القليلة العدد، لكن التي في يدها المبادرة بالنسبة الى من يطاردها. ان النجاح في كل حادثة هو نجاح جزئي ونسبي ومحلي، ومقياسه هو عدد الاعتداءات ومحاولات الاعتداء وعدد الاصابات. وحتى لو ان الرقم قد انخفض كثيرا في هذه العناصر الثلاثة خلال الاسابيع الاخيرة، إلا ان الحساب النهائي لأشهر الوجود في لبنان يُظهِر ان الجيش الاسرائيلي قد تكبد عددا اكبر من الخسائر التي تكبدها عدوه.»[٢٨]

وتحدث زلينغر عن معنويات الجنود الاسرائيليين في لبنان، وعن حالة الخوف العميق التي يعيشون في ظلها، وظروفهم «الصعبة والمستحيلة تقريبا.» ونقل عن ضابط في الجيش الاسرائيلي قوله: «ان الانسحاب سيجري في النهاية رغما عن الولايات المتحدة، لكن بعد ان نخسر بعض القتلى. اذن، ما الذي ننتظره؟ وبأي سلطة علينا ان نستنجد لنوجد الهدوء الاصطناعي ولنثبته؟ البعيدون عن المعركة نحقنهم بالمخدرات ونريدهم ألا يستيقظوا على صوت المذيع الذي يدعو الى الجنائز. ان القريب من المعركة وذلك الموجود في قلبها يحمد ربه على كل يوم يمر بلا اصابات، وينتظر ـ حابسا انفاسه ـ ما سيأتي به الغد من أحداث.»[٢٩]

وطرح زلينغر المشكلة التي تشغل المسؤولين عن تعيين خطوط انتشار الجيش الاسرائيلي الجديدة في لبنان، في ضوء نمو المقاومة الوطنية، فذكّر بما قاله مرة وزير الدفاع السابق، عيزر وايزمن، من «ان عدوا في الجيب افضل من عدو على الظهر»، ثم قال: «وعلى هذا الاساس ينبغي لنا ان نقرر ما اذا كنا، لدى الانسحاب جنوبا، سنترك مدينة صيدا داخل حدود السيطرة الاسرائيلية، وما اذا كنا سنترك انفسنا مع نحو ١٥٠ ألف عدو في جيبنا، ام نتركهم على ظهرنا. ان هذه المشكلة غير مطروحة بالنسبة الى مناطق في لبنان، مثل جبل الباروك او القطاع الشرقي؛ فهناك لن يسعى الجيش الاسرائيلي لخسارة السيطرة على دمشق. بيد ان البحث في هذه المسألة بالنسبة الى صيدا امر مشروع.

«ان وجود ١٥٠ ألفا من السنّة والشيعة والفلسطينيين في «عاصمة الجنوب» بلبنان، يشكل تجمعا خطرا ومصدرا للخطر. كما ان ابقاء هؤلاء خارج سيطرتنا سوف يكرر حالة بيروت كمركز للعمليات التخريبية العدوة، وكمركز للقيادة وللقوات المعادية، وسوف يفقد الجيش الاسرائيلي بالتالي القدرة على الرد على الاعتداءات، اذ لا يجوز قصف مدينة كبيرة مثل صيدا. ان تسليم صيدا للقوة المتعددة الجنسيات،

---

(٢٥) «دافار»، ١٩٨٣/٥/٣٠.
(٢٦) «هآرتس»، ١٩٨٣/٧/٤.
(٢٧) «دافار»، ١٩٨٣/٧/٥.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) المصدر نفسه.

او للجيش اللبناني الضعيف، سيؤدي الى تسخين الاجواء، وبالتالي سيظل الدخان يتصاعد في عنق الجيش الاسرائيلي، الامر الذي سيؤدي الى وضع وسائل للدفاع الجاري على هذا الخط بشكل لن يقلل أبدا من العبء الذي يفترض ان يخفف الانسحاب منه. وثمة مشكلة اخرى هي، في الاساس، مشكلة لوجستية، تقوم على كون صيدا «عاصمة الجنوب»؛ ففيها مكاتب الحكومة، ودوائر النفوس، وكل الخدمات الرسمية الاخرى. ان فصل الجنوب عن جهاز من هذا النوع يفرض على اسرائيل ايجاد جهاز مماثل بديل (ربما في النبطية)، ويتطلب هذا الكثير من الموارد ومن اليد العاملة ومن التخطيط غير المتوفر حاليا. وفي جميع الاحوال، فان هذا يتطلب جهودا من المستحسن عدم هدرها الآن.»[٣٠]

وفي الواقع، طالب عدد من كبار الضباط بالتشديد على الجمهور الاسرائيلي في ان عمليات المقاومة ضد القوات الاسرائيلية «لن تتوقف» بعد تنفيذ انسحاب جزئي الى احد الخطوط المقترحة داخل لبنان. وأعاد الى الاذهان «تجربة الماضي في غور الاردن والضفة الغربية وداخل اسرائيل»، حيث «كانت الظروف في سهل الاردن مريحة اكثر بسبب طبيعة المكان والسكان. لكن، على الرغم من ذلك فان عملية حصر الاعتداءات استمرت أعواما طويلة، وأدت الى وقوع الكثير من الخسائر. وهذا ما يجب ان نتوقعه ايضا في لبنان. ولن يكون لدى الجيش الاسرائيلي هذه الاعوام الطويلة من اجل تطوير جهازه، وبدلا من الاهتمام بحلول موقتة ومعقدة فان الطريق الاسهل هو التوصل الى قرار سريع عن طريق استيعاب القيود، حتى تلك التي تضعها دولة عظمى مثل الولايات المتحدة، والتخلي عن التصلب الذي يهدر الوقت والحياة والذي لا يؤدي في النهاية إلا الى الخضوع لهذه القيود. كما يجب ان نتوصل الى رؤية جريئة وسليمة للظروف التي اوجدناها مع حكومتنا والتي تورطنا فيها.»[٣١]

وتناول غابي زوهار موقف السكان اللبنانيين من الاحتلال الاسرائيلي، فقال «ان تراجعا واضحا في تأييد السكان اللبنانيين لجنود الجيش الاسرائيلي ولاسرائيل، قد حدث في الاشهر الاخيرة. وهذا التحول في مواقف سكان الجنوب اللبناني، القاطنين في المنطقة الممتدة من صور حتى صيدا وفي جبال الشوف، بدأ بالظهور مع بداية فصل الشتاء عندما اتضح لهم ان الجيش الاسرائيلي ينوي البقاء في «المنطقة» فترة طويلة.»[٣٢]

وسجل زوهار، في هذا الصدد، بضع نقاط لها دلالاتها: ازدياد التعاون بين السكان المحليين وعناصر المقاومة الوطنية التي تضم في صفوفها مواطنين لبنانيين «ينتمون الى الفصائل اليسارية»؛ بدء «نفاد صبر» الدروز في الشوف، اولئك الذين سبق ان «عملوا جهدهم كي لا يقوموا بأي عمل ضد القوات الاسرائيلية»؛ مشاركة بعض هؤلاء، من منطقتي الشوف وبيروت، في بعض العمليات ضد دوريات اسرائيلية، في الوقت الذي تقف فيه منطقة الشوف على عتبة التحول الى «منطقة استراتيجية من الدرجة الاولى بالنسبة الى كافة الجهات الفاعلة فيها»، كونها «ستشكل حدودا لمنطقة الانسحاب الجديد» للجيش الاسرائيلي؛ انخفاض كبير خلال الاشهر الاخيرة في حجم التصدير الاسرائيلي الى لبنان، الامر الذي يدل على واقع العلاقة بين اسرائيل والتجار اللبنانيين؛ نجاح السكان في الجنوب اللبناني في تجاوز «ضربة حرب سلامة الجليل»، وعودة الحياة فيه الى حالتها الطبيعية الى حد كبير، واعادة بناء الاجهزة الداخلية اللبنانية، الامر «الذي يجعل من وجود الجيش الاسرائيلي اليوم في الجنوب اللبناني مصدر ازعاج لمصالح اسرائيل وليس لمصالح اللبنانيين....»[٣٣]

وفي اعقاب اتخاذ الحكومة الاسرائيلية قرار اعادة نشر القوات الاسرائيلية في لبنان عند خط نهر الاولي، حذر اللواء (احتياط) افيغدور بن غال، القائد السابق للمنطقة الشمالية، من «ان اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي على خط الاولي لن تقلص حجم الارهاب، وربما ازدادت الضربات التي سيكون معرضا لها.» وأوضح بن غال ان الجهات التي تقوم بعمليات ضد الجيش الاسرائيلي ستتعلم من الانتشار الجديد ان من الممكن «دفع الجيش الاسرائيلي الى الوراء» اذا ما ضاعفت عملياتها. واعتبر بن غال هذه الخطوة العسكرية بمثابة اعتراف علني من جانب اسرائيل، وللمرة الاولى، بفشلها في تحقيق أهداف حرب «سلامة الجليل». وأشار الى «عدم امكان المحافظة على قطاع الـ ٤٥ كيلومترا في الجنوب اللبناني نظيفا من العمل التخريبي، من دون ان يبقى الجيش الاسرائيلي هناك لفترة طويلة»، والى ضرورة

---

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) «عال همشمار»، ١٩٨٣/٧/٣١.

(٣٣) المصدر نفسه.

التفكير في «قطاع امني اضيق كثيرا من ٤٥ كيلومترا» اذا كان يراد اخراج الجيش الاسرائيلي من لبنان و«الاعتماد على قوات محلية [تحت اشرافه].»[٣٤]

ودعم غابي زوهار هذا الرأي، فقال ان «الحياة الصعبة لن تنتهي عند الاولي.» وأوضح ان الجيش الاسرائيلي عندما يتراجع الى هناك فانه «سيعود الى منطقة سكانها، في معظمهم، من الشيعة الذين لا يؤيدون اسرائيل، وكذلك الى المنطقة القديمة في الجنوب اللبناني، منطقة مرجعيون. ان وحدات م. ت. ف. ستعمل في المنطقة الواقعة جنوبي نهر الاولي بحرية نسبية، وستحوّل تنقلات الجيش الاسرائيلي في المنطقة الى تنقلات غير مدروسة ومرتبكة، وستجعلها هدفا لمختلف أنواع التفجير.»[٣٥]

وأعرب زوهار عن اعتقاده ان اجراءات الجيش الاسرائيلي، لمكافحة نشاط المقاومة الوطنية، لن تنجح سوى في استفزاز قطاعات اوسع من السكان ودفعهم بصورة متزايدة نحو تأييد أفراد المقاومة، فقال:

«ان السيارة المفخخة التي انفجرت بالقرب من «الجدار الطيب» في المطلة، وصواريخ الكاتيوشا التي اطلقت على مستعمرات الجليل الغربي، والاعتداءات هذا الاسبوع على مبنى قيادة الجيش الاسرائيلي في صيدا، وكمين المخربين بالقرب من قرية دير قانون النهر الواقعة شمالي صور ـ كل هذا هو جزء فقط من الاعتداءات التي وقعت ضمن حدود منطقة اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي. ويمكن ان يكون رد الجيش الاسرائيلي على ذلك بالأسلوب نفسه الذي استخدمه شارون لفرض النظام في قطاع غزة: اعتقالات، ومنع تجول، وحصار، واقتلاع اشجار البساتين، وازالة البيوت (كما يجري اليوم ايضا ولو بحدود معينة). ان كل ردة فعل من هذا النوع تزيد العلاقات القائمة اليوم بين جنود الجيش الاسرائيلي والسكان في الجنوب اللبناني تأزما. وحتى السكان الذين يعتبرون من المتعاطفين مع اسرائيل، كما في بلدة حاصبيا، اضطروا الى ان يذوقوا طعم منع التجول وعمليات التفتيش في اعقاب انفجار عبوة على الطريق ادت الى مقتل كل من عاموس غاليلي وشلومو بركات، وجرح ١٩ جنديا. ولن يكون في استطاعتنا ان نحافظ على هذا التعاطف اذا ما وقعت، في المستقبل، حوادث مشابهة تضطرنا الى فرض منع التجول مرة اخرى على البلدة. ويدرك المخربون هذا؛ فمن الواضح لديهم ان انتصارهم في حرب العصابات ضد الجيش الاسرائيلي مرتبط، الى حد بعيد، بنجاحهم في الحصول على التأييد المحلي ـ الامر الذي سينجحون في التوصل اليه اذا استمر الجيش الاسرائيلي في تنغيص حياة الناس.»[٣٦]

كما شكك زوهار، ايضا، في نجاح الجهود الخاصة لتوثيق الصلة بالسكان المحليين، ولوضع حد للفخ اللبناني الذي يجد الجيش الاسرائيلي نفسه فيه، فقال:

«يعمل أفراد وحدة الاتصال في الجيش الاسرائيلي، في الجنوب اللبناني، ساعات اضافية من اجل توثيق الصلات بالسكان المحليين في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش الاسرائيلي. ان القيام بانسحاب جزئي من دون الاهتمام بحاجات السكان، ومن دون الاخذ بعين الاعتبار الظروف التي نشأت في الجنوب اللبناني حتى الآن، سوف يؤدي الى موجة ضغط قد تصبح مدمرة للجيش الاسرائيلي اكثر مما تعرّض له في جبال الشوف. ان مسؤولية امن وسلامة اكثر من ٧٥٠ ألف مواطن لبناني ستطرح على الجيش الاسرائيلي مشكلات جديدة وخطرة مع الانسحاب الجزئي. ويخطىء كل من يعتقد ان الايام الصعبة قد انتهت، وأن عهدا جديدا سيبدأ في الجنوب اللبناني مع الانسحاب الجزئي. ان الفخ اللبناني سيستمر حتى بعد اعادة الانتشار، لا بل سيزداد حدة، هذا اذا لم يكن هناك خطة واضحة لانسحاب نهائي وشامل الى الحدود الدولية على خط الناقورة ـ المطلة.»[٣٧]

واعتبر داني روبنشتاين، المعلق السياسي في صحيفة «دافار»، ان الحكم الاسرائيلي يحاول، بقرار اعادة نشر الجيش الاسرائيلي في لبنان، القيام بمهمة «تكاد تكون مستحيلة»، وذلك عندما يحاول ترسيخ الامن والهدوء في الجنوب اللبناني «من دون عزل هذه المنطقة عن الحكم المركزي المتداعي في بيروت.» فقد كتب عن «الرهان الخطر في الجنوب اللبناني»:

«ففي منطقة الجنوب، الواقعة تحت سيطرتنا، يقيم نحو ٧٠٠,٠٠٠ مواطن. وهذا رقم مرن جدا، يزداد ويقل وفق تدفق اللاجئين الذين يتنقلون على الطرق اللبنانية من منطقة الى اخرى بسبب المعارك والتفجيرات. ان اكثرية سكان الجنوب الساحقة هي من الشيعة

---

(٣٤) «معاريف»، ١٩٨٣/٧/٢٤.

(٣٥) «عال همشمار»، ١٩٨٣/٧/٣١.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه.

(نحو ٦٠ ٪ وأكثر)، والباقون يتوزعون على اربع مجموعات: مسيحيون (في قضاء جزين وجيب حداد ومنطقة الساحل، وهم يتوزعون الى موارنة وأرثوذكس وكاثوليك)؛ دروز في قضاء راشيا الوادي وحاصبيا؛ مسلمون، خصوصا في المنطقة الساحلية؛ لاجئون فلسطينيون في المخيمات المعروفة وخارجها.»[٣٨]

اضاف روبنشتاين:

«وما دامت منطقة الجنوب مرتبطة بسائر أجزاء لبنان، فستستمر فيها النشاطات المعادية لاسرائيل، اذ يستحيل وقفها. ان الاسلوب الامني الاسرائيلي (كما هو الحال في الضفة الغربية وغزة والجولان) لم يثبت فعاليته إلا بعد عزل المنطقة عزلا تاما، وتسييجها بجدار من الاجهزة الالكترونية وطرقَ امنية، وفرض رقابة على الدخول والخروج، ومداهمة السكان، وتوزيع هويات، ونزع السلاح من الجميع، وما الى ذلك. وحتى الآن (نحمد الله) لا يجري التخطيط للقيام بكل ذلك في الجنوب اللبناني. واذا ما بدىء بتطبيق جميع هذه الاساليب جنوبي نهر الاولي، فسننتقل مرة اخرى الى مسارات «الضم الزاحف». ونستطيع ان نسجل امامنا انه لم يعد، مرة اخرى، في تخوم الحكم في دولة اسرائيل اكثرية يهودية. ويمكن ان تنزلق الامور في هذا الاتجاه حتى لو لم يكن احد يريد ذلك اليوم، لأن منطقة الجنوب اللبناني هي بمثابة برميل بارود، وتتخللها توازنات حساسة وحسابات دامية، تماما كما هي الحال في جبال الشوف.

«انها تضم اكثرية شيعية تطالب بحصتها من الكعكة السلطوية في بيروت، وتوجهها العام هو نحو الجبهة المناهضة للمسيحيين.... ولدى الشيعة جميع المعطيات كي يتحولوا، في المستقبل، الى ألد أعداء النخبة والمؤسسة المسيحية ــ المارونية. ومما لا شك فيه ان الشيعة لن يوافقوا أبدا على ان يلجأ حلفاء اسرائيل في منطقة الجنوب، مثل ميليشيات سعد حداد او قوات الكتائب في صيدا وجزين، الى المساس بمكانتهم وقوتهم في الجنوب اللبناني.

«وعلى غرار الشيعة، هناك المسلمون الذين يعيشون على امتداد الساحل، والدروز في الشرق، وطبعا الفلسطينيون المعتقلون في معسكر «انصار» او الذين اطلق سراحهم ــ كل هؤلاء يشكلون مستودعا محتملا للطاقة البشرية من اجل القيام بأعمال معادية للحكم الاسرائيلي.

«يتجلى احد الاساليب التي مارستها اسرائيل، خلال السنة المنصرمة في لبنان، في محاولة رعاية جماعات تتعاون معنا على خلفية الانقسام بين الطوائف. على سبيل المثال، فان محاولة الاعتماد على الزعامة الدرزية من عائلة ارسلان لمناوأة جنبلاط، انما هي اسلوب فشل تماما، وهكذا ستفشل (او قد فشلت) محاولة تعبئة ميليشيا شيعية تتعاون مع رجال حداد، كما ستفشل الجهود الرامية الى اقامة ما يشبه روابط قرى فلسطينية بين اللاجئين، تبتعد عن م. ت. ف. وتتحفظ تجاهها.

«وكما ان ادخال الكتائب الى جبال الشوف سبب خلخلة التوازن الحساس في «الكانتون الدرزي» الذي نشأ خلال السنوات الاخيرة في الجبل جنوبي شرقي بيروت، كذلك فعل الحكم الاسرائيلي في الجنوب، اذ عمل على تقويض وتصفية الكانتون الفلسطيني ــ الاسلامي ــ الشيعي، الذي تكون بين صيدا والنبطية. وقد ادخلنا في الفراغ الذي نشأ ميليشيات الرائد حداد وعززناها، وهي تتولى الاشراف (اذا جاز التعبير) على القطاع الشرقي (الدرزي) حتى جب جنين شمالي بحيرة القرعون، وعلى جزء من الشريط الساحلي....

«وبعد استخلاص الدروس من المآزق في منطقة بيروت، قلص الحكم الاسرائيلي خلال الاشهر الاخيرة، وبصورة بارزة، حرية عمل الكتائب ورجال حداد، وقلل من الاعتماد عليهم، حتى ان الجيش الاسرائيلي اشتبك معهم كما حدث عندما طلب قاعدة الكتائب بالقرب من صيدا.»[٣٩]

وخلص روبنشتاين الى التحذير من التورط الاسرائيلي في الجنوب، فقال: «.... ان التورط في منطقة الجنوب لا يقل سهولة، وربما اخطر من التورط في ضواحي بيروت والشوف. وعندما يقوم في بيروت حكم مركزي مهزوز تحت رحمة السوريين وحلفائهم من «جبهة الخلاص الوطني»، عندها سيحين دور الجنوب ليشتعل. وعندها سنرغب في الانسحاب فتزداد الاضطرابات، وربما سنحاول التمركز فنعزل الجنوب ونبدأ بعملية شبه ضم زاحف. وقد تكون الخيارات المتوفرة لاسرائيل في الجنوب اسوأ من تلك التي كانت قائمة في

(٣٨) «دافار»، ١٩٨٣/٩/١٦.

(٣٩) المصدر نفسه.

الشوف. ولذا، فان اهون ما يمكن ان نفعله اليوم هو محاولة العودة الى بناء المناطق العازلة الضيقة التابعة لليونيفيل وحداد، والتفاهم مع سورية بشأن الحقوق المحدودة المتعلقة بأمن اسرائيل على طول الحدود الدولية وننسى المشاعر الفظيعة للمغامرة اللبنانية.»[٤٠]

ب ــ المقاومة الوطنية والانسحاب الى خط الاولي

لم يؤد تراجع القوات الاسرائيلية الى خط نهر الاولي، في ٤ ايلول/سبتمبر **١٩٨٣**، الى تقليص نسبة عمليات المقاومة الوطنية ضدها، بل ان خيبة المراهنة الاسرائيلية كانت مضاعفة ازاء تزايد وتيرة النشاط المقاوم للاحتلال، وازاء تزعزع الرهان الاسرائيلي على اجتذاب الطائفة الشيعية في الجنوب. وأدى سقوط المراهنات الاسرائيلية في الجنوب اللبناني الى ارتفاع نبرة أصوات خبيرة تدعو الى تقليص منطقة السيطرة الاسرائيلية في لبنان كسبيل وحيد لتجنب ازدياد الخسائر الاسرائيلية نتيجة نشاط المقاومة الوطنية.

ففي الاسابيع القليلة التي مضت على اعادة نشر القوات الاسرائيلية على خط الاولي، تم تسجيل عدد كبير من عمليات المقاومة الوطنية بحيث «ما عاد يمر يوم واحد إلا وتعرض فيه جنود اسرائيليون لعملية هجومية في المنطقة الواقعة جنوبي نهر الاولي.» وفشلت جهود القوات الاسرائيلية في «كبح التصعيد» في هذه العمليات، كما ان منفذيها «بقوا مجهولي الهوية في معظم الحالات.»[٤١]

لقد قلص انسحاب القوات الاسرائيلية الى خط نهر الاولي عدد جنود الاحتياط الذين يؤدون خدمتهم العسكرية في لبنان، «لكنه لم يؤثر تأثيرا مباشرا على الواقع الامني السائد في الجنوب اللبناني.» بل ان هذا الانسحاب قد «ابقى واقع الجنوب المركب والمعقد على حاله.» وترى جهات امنية تعمل في المنطقة انه «لن يكون ممكنا كبح نشاط منفذي الاعتداءات، بصورة فعالة، ما لم تتخذ اليوم إجراءات صارمة واستثنائية يرتبط تطبيقها بصدور قرارات سياسية.»[٤٢]

ولاحظ يهودا تسور انه على الرغم من تدمير بنية المنظمات الفدائية التحتية في الجنوب اللبناني، فقد بقي «الهيكل العظمي». وعلى الرغم من تصفية قيادات الفدائيين، وانسحاب معظم الوحدات العسكرية، او وقوع عناصرها في الاسر، «فان الدعم الذي يلقونه من السكان المدنيين في الجنوب اللبناني مرتبط، بصورة اقل، بالانجازات العسكرية لـ م. ت. ف. وبصورة اكبر بالروابط السياسية المعقدة التي تحيك نسيجا من التحالفات بين منظمات المخربين والتشكيلات السياسية الشيعية والسنية في المنطقة. واليوم ايضا تعتقد جهات امنية ان العديد من الاعتداءات هو من عمل اعضاء في تنظيمات سياسية لبنانية، بدءا بأنصار الخميني بين الشيعة، ووصولا الى انصار الاحزاب الشيوعية على أنواعها التي لا تزال تنشط في الجنوب اللبناني.»[٤٣]

ونشر أليكس فيشمان احصاءات تفصيلية عن عمليات المقاومة ضد الجيش الاسرائيلي، وأنواعها، والمناطق التي وقعت فيها، وما نجم عنها من خسائر اسرائيلية في الارواح، وذلك في الفترة الواقعة بين **١** ايلول/سبتمبر **١٩٨٢** و **١** تشرين الاول/اكتوبر **١٩٨٣**. ولا تشمل المعطيات المنشورة ادناه عن العمليات، اطلاق النار السوري ولا الرصاص الطائش نتيجة تبادل النيران بين الاطراف اللبنانية المتصارعة. كما ان المعطيات عن الخسائر البشرية لا تشمل عدد القتلى والجرحى الاسرائيليين نتيجة عملية تفجير مقر الحاكم العسكري في مدينة صور. ويظهر الجدولان ادناه ان عدد القتلى بلغ، خلال الفترة المذكورة، **٥٤** اسرائيليا ــ **٥٣** من الجنود ومدني واحد ــ وأن عدد الجرحى في الفترة نفسها بلغ **٢٦٥** اسرائيليا ــ **٢٥٦** من الجنود و **٩** مدنيين.[٤٤]

وحرص فيشمان على التأكيد ان «الثلثين على الاقل، من اجمالي عدد العمليات في الفترة المذكورة، قد نُفذا في المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي اليوم. وأن هذه الصورة ليست مشجعة في اي حال من الاحوال، لكن عندما نتفحص تلاحق العمليات خلال هذه الفترة يتبين لنا ان التركيز يتجه جنوبا مع مرور الزمن.»[٤٥]

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) يهودا تسور، «عال همشمار»، ١٩٨٣/١٠/٦.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) «عال همشمار»، ١٩٨٣/١١/٢٩.

(٤٥) المصدر نفسه.

ويتبين من الجدولين ادناه، ان مجموع العمليات التي نفذتها المقاومة الوطنية ضد الاسرائيليين، في الفترة الزمنية المذكورة اعلاه، بلغ ٦٠٠ عملية، اكثرها عمليات اطلاق نار وهجمات على مواقع وحواجز، وشكلت ٢٩ ٪ من مجمل العمليات، تليها عمليات زرع الالغام والعبوات الناسفة وشكلت ٢٨ ٪ من مجمل العمليات، ثم عمليات مهاجمة العربات العسكرية ونسبتها ٢٠ ٪ من مجمل العمليات. كما يتبين ان معظم عمليات المقاومة قد تم في محور الساحل، حيث شكل ٣٠,٣ ٪ من مجمل العمليات، يليه القطاع الشرقي ونسبة العمليات فيه ٢٦,٣ ٪ من مجمل العمليات:

الجدول رقم (١)*

نوع العملية	حصتها من المجموع		
	الاصابات	القتلى	الجرحى
مهاجمة عربات	٢٠ ٪	٤٨ ٪	٣٤ ٪
اطلاق نار ومهاجمة مواقع وحواجز	٣٩ ٪	١١ ٪	٦,٨ ٪
ألغام ارضية وعبوات ناسفة	٢٨ ٪	٢٢,٤ ٪	٤٦ ٪
سيارات مفخخة	٢,٣ ٪	٥,٥ ٪	٢,٢ ٪
قذائف صاروخية	٤,١ ٪	١,٨ ٪	١,١ ٪
مهاجمة جنود الجيش الاسرائيلي	٤ ٪	٧,٦ ٪	٩,٥ ٪
مواجهات	٢,٦ ٪	٣,٧ ٪	٠,٤ ٪
المجموع بالأرقام	٦٠٠	٥٣ من الجنود ومدني واحد	٢٥٦ من الجنود و ٩ مدنيين

* «عال همشمار»، ١٩٨٣/١١/٢٩.

الجدول رقم (٢)*

المنطقة	حصتها من المجموع		
	الاصابات	القتلى	الجرحى
منطقة بيروت	١٣,٣ ٪	١٤,٨ ٪	١٨,٢ ٪
منطقة مركزية (الشوف)	١٥ ٪	٢٤ ٪	١٩,٣ ٪
منطقة مركزية (من جنوبي الاولي)	١٥,١ ٪	١٨,٥ ٪	١٥,٥ ٪
المنطقة الشرقية	٢٦,٣ ٪	٢٢,٣ ٪	٢٤,٦ ٪
محور الساحل	٣٠,٣ ٪	٢٠,٤ ٪	٢٢,٤ ٪
المجموع بالأرقام	٦٠٠	٥٣ من الجنود ومدني واحد	٢٥٦ من الجنود و ٩ مدنيين

* «عال همشمار»، ١٩٨٣/١١/٢٩.

وكانت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، بما في ذلك الجيش الاسرائيلي، قد راهنت على نجاح اسرائيل في اجتذاب الشيعة في الجنوب الذين رأت في ايديهم «مفتاح حل مشكلات اسرائيل الامنية في الجنوب اللبناني»، فاعتبرت ان «الهدوء الامني ومنع محاولات الهجوم في المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي، يمكن ان يتحققا فقط بالتعاون مع المواطنين الشيعة في المنطقة»، فاذا ازداد ارتيابهم وتعاظمت مخاوفهم تجاهها «ازدادت استجابتهم لدعوات رجال الدين والمنظمات المتطرفة الى العمل ضد الجيش الاسرائيلي.» وتوهمت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، في وقت من الاوقات (وفي الفترة التي تلت اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي على خط الاولي)، ان العلاقات بالشيعة في تحسن «من دون ادنى شك». بل ان ضباطا كبارا في الجيش الاسرائيلي وجهات امنية اخرى، أخذوا يغذون مثل هذا الوهم ويشيعون ان

«التعاون مع الشيعة في الجنوب اللبناني قد ازداد»، وأنه بات «من الممكن البدء بالاعتماد عليهم.»[٤٦]

وقد ذهب شمعون فايس الى حد القطع بأنه «لم يعد هناك اي شك في انه لو اختفى حداد من الخريطة اللبنانية، لسبب او لآخر، لازداد اعتماد الجيش الاسرائيلي اكثر فأكثر على الشيعة في قطاع الجنوب اللبناني، ولاحتل هؤلاء رويدا رويدا مواقع رئيسية في جيش حداد (سابقا).»[٤٧] وقد استند فايس، في ذلك، الى ظاهرة نجاح الجيش الاسرائيلي في تشكيل مجموعات الحرس الوطني «في ٣٥ قرية شيعية في الجنوب.»[٤٨]

وفي الواقع، تجلت هذه المراهنة في اعقاب مناقشات جرت في المؤسسة العسكرية وفي الجيش الاسرائيلي، بعد اعادة الانتشار على خط الاولي، تناولت «مستقبل العلاقات بالسكان الشيعة في الجنوب اللبناني»، في ضوء مكانتهم «المهمة والمتنامية»، وشارك في بعضها وزير الدفاع موشيه آرنس.[٤٩] بل «ومنذ تولي وزير الدفاع آرنس، ومنسق الشؤون اللبنانية اوري لوبراني، مهماتهما راحت اسرائيل تمارس ضغطا بارزا من اجل التوصل الى حوار مع الشيعة»، في الوقت الذي راح فيه الجيش الاسرائيلي يعمل على «تجنيد شيعة من الجنوب اللبناني في وحدات شيعية لتكون جزءا من اللواء الاقليمي للجنوب الذي أُقر تشكيله في اطار الاتفاق اللبناني ــ الاسرائيلي.»[٥٠]

لكن الفرضية الاساسية لمخططي السياسة الاسرائيلية في لبنان، التي تقول ان «الشيعة في الجنوب اللبناني سيتعاونون مع الجيش الاسرائيلي ومع الحاكم الاسرائيلي هناك، لأنهم معنيون بمنع دخول المخربين مجددا الى الجنوب، ولأن ضمان اكبر قدر من الاستقرار في هذه المنطقة انما هو في مصلحة السكان المحليين»، ما لبثت ان تزعزعت مع تنامي مظاهر العداء لاسرائيل في اوساط السكان الشيعة في الجنوب.[٥١] وبدأ الحديث عما سمي «الارهاب الشيعي» الذي يقوده «التطرف الديني»، والذي يتميز عن المقاومة الفلسطينية بأهدافه (المحدودة حتى الآن)، والذي يحوز على «دعم» و«رعاية» كل من سورية وايران.[٥٢]

وجاءت عملية تفجير مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي بمدينة صور، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر **١٩٨٣**، التي نفذتها المقاومة الوطنية والتي اتخذت طابعا انتحاريا، لتثير ردات فعل مختلفة في اسرائيل، خصوصا وأنها قد نفذت في اعقاب تفجير مقري القوتين الفرنسية والاميركية في بيروت، كما انها كانت الاضخم بين عمليات المقاومة الوطنية حتى ذلك الوقت. وقد اعتبر عضو الكنيست يعقوب تسور (المعراخ) هذه العملية مؤشرا على «التغيير الذي طرأ على طبيعة الارهاب وأساليب عمله»، ومؤشرا ايضا على «الواقع الجديد» الذي تواجهه اسرائيل في لبنان، اذ ان بقاء الجيش الاسرائيلي فيه «لن يمكن من وضع حد لهذا الارهاب، بل سيعززه ويزيد في جبروته.»[٥٣]

وحذر تسور من مواصلة «طرح مسألة الارهاب هذه في لبنان وسبل الرد عليها وكأنها امر لم يتغير»، لأن «دوافع الارهاب الحالي، بأهدافه وخصائصه، تختلف عن تلك التي عرفناها في الماضي؛ من هذه الدوافع ان الارهاب هنا موجه ضد وجود الجيش الاسرائيلي، وتغذيه روح دينية متطرفة، وتستغله السلطات السورية لمآربها.» وأضاف تسور «ان هذا الواقع الجديد يتطلب، قبل كل شيء، وضع ترتيبات امنية في الجنوب اللبناني تجعل من الممكن تقليص نطاق وجود الجيش الاسرائيلي هناك، وتقديم موعد الانسحاب الشامل. وما يجري هو عكس ذلك؛ اذ انه منذ عملية صور يبرز، وبصورة متزايدة، مسار مثير للقلق ينطوي على تعميق غوص الجيش الاسرائيلي في لبنان وتعزيز سمات البقاء الدائم فيه.» وأعرب تسور عن خشيته ان يواصل الجيش الاسرائيلي إجراءاته الامنية المتشددة عند جسور الاولي التي اتخذها في اعقاب عملية صور، مشيرا الى ان ذلك «سيؤدي، بالضرورة، الى عزل الجنوب عن لبنان. ومعنى هذا: تقسيم «الامر الواقع» للدولة. وستكون لمثل هذا الوضع الجديد نتائج بعيدة المدى، ان بالنسبة الى لبنان او بالنسبة الى اسرائيل. وان فكرة الضفة الشمالية على غرار الضفة الغربية، يمكن ان تتحول الى واقع.» وأضاف تسور: «ان دلائل البقاء الدائم وفقدان المبادرة هي التي تميز سياسة حكومة اسرائيل في

(٤٦) شمعون فايس، «دافار»، ١٩٨٣/١٠/٣٠.
(٤٧) المصدر نفسه.
(٤٨) المصدر نفسه.
(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) دان افيدان، «دافار»، ١٩٨٣/١١/١.
(٥١) المصدر نفسه.
(٥٢) يعقوب تسور، «دافار»، ١٩٨٣/١١/٣٠.
(٥٣) المصدر نفسه.

الفترة الاخيرة. وعلى اسرائيل ان تدرك انها كلما اطالت امد وجودها في لبنان تعمق تورطها هناك بصورة متزايدة، وقد تفقد الفرص الموجودة الآن لضمان مصالحها في الجنوب اللبناني. ان اسرائيل تتمسك بالخطوط الحالية انطلاقا من رغبتها في توضيح انها لن تتراجع بفعل عمليات الارهاب، وأنها لن تخرج من لبنان ما دامت لم تضمن بعد أهدافها الامنية. ولا شك في ان الادارة الاميركية تشدد، في الفترة الاخيرة، على ان اسرائيل ستبقى في الخطوط الحالية الى ان تتحقق تسوية شاملة او هدوء فعلي في لبنان. بيد ان على اسرائيل، على الرغم من رغبتها وحاجتها الى تنسيق المواقف مع الاميركيين، ان تبقى مشدودة الى أهدافها وتتجنب، قدر الامكان، تعميق وجودها واطالة امد بقائها في لبنان.»[٥٤]

وخلص تسور الى الدعوة الى الاكتفاء بالحد الادنى في لبنان، لأن الزمن لا يعمل في مصلحة اسرائيل، فقال:

«ان العملية في صور تبرز فقط ضرورة السعي لضمان ترتيبات امنية في الجنوب، وخروج الجيش الاسرائيلي بسرعة، ان على مراحل او بخطوة واحدة. ومن الضروري ايضا التسليم بأنه في ضوء المعطيات والظروف التي تطورت في لبنان سيكون من الصعب اليوم، اكثر مما كان قبل عام، ضمان تلك الترتيبات والانظمة الامنية اللازمة. فقد هدرت اسرائيل وقتا ثمينا، وأضاعت فرصا لانقاذ انجازات محدودة — لكنها واقعية — وكل ذلك بسبب سعيها لتحقيق أهداف غير ممكنة، مثل: معاهدة سلام، وتطبيع علاقات، وخروج السوريين، وما الى ذلك.

«وقد طرأت في لبنان، خلال الوقت الذي هدر، تغييرات تعمل الآن في غير مصلحة اسرائيل، وهي في اساسها: انخفاض في وزن المسيحيين، وتعزز قوة السوريين وحلفائهم. لذلك على اسرائيل الآن ان تحدد لنفسها، باحتراس وبوعي، الحد الادنى الضروري لها والذي تستطيع ان تضمنه في لبنان في المدى القريب، حتى لا يتعمق تورطها، وحتى لا تفقد ايضا تلك الفرص التي لا تزال قائمة في الوقت الحاضر. واذا لم تفعل ذلك فقد نخرج من لبنان، يوما ما، من دون اي انجاز فعلي.»[٥٥]

من ناحية اخرى، قال دان مرغليت ان عملية صور «لم تأت بأي جديد جوهري في النقاش المتواصل في الاوساط الحكومية بشأن ما اذا كان ينبغي لاسرائيل اغلاق نقطة العبور على جسور الاولي.» وأضاف مرغليت ان انضمام وزير الداخلية يوسف بورغ، الى الوزير يوفال نئمان (هتحيا) الذي يطالب بالبقاء في لبنان واغلاق الجسور، لم يغير في كون الاكثرية في الحكومة، وعلى رأسها شمير والوزيران آرنس وليفي، تعارض هذا الاقتراح. لكنه اشار الى ان الوزيرين نئمان وبورغ «يلقيان التأييد من جهات مختلفة في المؤسسة العسكرية والشرطة اللتين تعتقدان ان اغلاق الجسور عمل حيوي لكبح الارهاب. ان «هتحيا» هي حليفتهما [الوزيران] في الرغبة في ضم الضفة الشمالية، وليس من اجل تحسين التدابير الامنية فحسب. ففي يهودا والسامرة افاد المستوطنون بأن القوة العاملة البشرية الرخيصة من عرب الضفة الغربية قد تقلصت، لكن يمكن الحصول عليها من الجنوب اللبناني. ثم ان [الوزير] نئمان يعلق اهمية بالغة على مصادر المياه في هذه المنطقة. أما المتطرفون من اليمين فسيقولون قريبا شيئا ما عن ارض آشر ونفتالي [سِبْطان يهوديان سكنا الجنوب اللبناني بحسب ما جاء في التوراة — المترجم]، وعن سائر الحقوق التاريخية. وهم يتجاهلون النتائج السلبية التي ستترتب على هذه الخطوة.»[٥٦]

وشكك اللواء (احتياط) يهوشواع ساغي، رئيس الاستخبارات العسكرية سابقا، في ان تكون المجموعة التي نفذت عملية صور قد جاءت من المنطقة التي يسيطر عليها الجيش السوري في لبنان، وانتقد اجراءات الوقاية والدفاع التي طبقها الجيش الاسرائيلي، فقال:

«.... يوجد في لبنان كله، حتى في المنطقة التي نسيطر عليها، ما فيه الكفاية من المواد المتفجرة والاسلحة، ومخربون يستطيعون القيام بهجوم من هذا النوع. ان طابع لبنان، وأسلوب عملنا فيه، قد تركا للمخربين الحرية في الحركة من المنطقة السورية عن طريق بيروت حتى صور، وأبعد من ذلك. ربما كان من الاجدى لو تمركزنا في منطقة نحن الذين نحدد مساحتها، بحيث تكون هي الضرورية فعلا من اجل الحفاظ على سلامة الجليل، ونحاول تطهيرها بقدر المستطاع، عن طريق عمليات مكثفة، من السلاح والمخربين الموجودين فيها. وطبعا ان لهذه العملية دورا فقط اذا ما عملنا على عدم عودة المخربين الى هذه المنطقة. وبكلام آخر: ان نقفل الخط الواقع الى شمالينا، او على الاقل ان نترك معبرا واحدا او اثنين، كما فعلنا في جسور الاردن. ويخيل الي، في ضوء تجربة الماضي، ان هذه مهمة صعبة جدا، وتتطلب تجييش

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) «هآرتس»، ١٩٨٣/١١/٨.

جهد ضخم لكل عناصر الامن. لكن في نهاية الامر، فان عملا من هذا النوع قد حدث، واستطعنا ان نقطف ثمار الحرب. وأخشى ألا يقلل تحصننا داخل معسكراتنا، واقامتنا للاسلاك الشائكة، وكل وسائل الامن الاخرى، من تعرضنا للهجمات....»[٥٧]

ونبّه ساغي الى ان اسرائيل تقف «امام عتبة مرحلة حرجة وخطرة»، وقال: «.... ان اعمالا ارهابية، من النوع الذي واجهناه، ما زالت متوقعة ايضا في المستقبل. بيد ان الطريق للدفاع فقط عن اماكن وجودنا، والامتناع عن التحرك، او تقييد حركتنا في المستقبل، لن تؤدي الى بسط النظام والامن في المناطق التي نسيطر عليها، كما ان محاولات الاعتداء على الجانب الاسرائيلي من الحدود هي مسألة وقت فقط. علينا ان نقرر الحد الادنى المطلوب لنا من الارض للدفاع فعلا عن مستعمرات الشمال، ولتأمين النظام والامن للسكان اللبنانيين ولقواتنا في آن.»[٥٨]

وحذر ساغي من «خداع النفس بـ«انجاز» المحافظة على استمرار الاتفاق اللبناني — الاسرائيلي»، لأن الاهم لاسرائيل — في رأيه — ليس المحافظة على هذا الاتفاق، بل «ضمان امن مستعمرات الجليل بالذات، الذي بذلت من اجله دماء كثيرة، والذي لا يمكننا المحافظة عليه في الوقت الحاضر إلا بوجود الجيش الاسرائيلي في لبنان. والسؤال المطروح هو: هل نحن مضطرين الى البقاء في كل المناطق الواقعة الى الجنوب من الاولي، ام ان في الامكان الاكتفاء بمنطقة اصغر من ذلك، على سبيل المثال بخط على طول نهر الزهراني، او على نهر الليطاني فقط.»[٥٩]

وخلص ساغي الى ان من الضروري ان تبذل اسرائيل «كل ما في وسعها كي تقلص الاراضي اللبنانية التي تسيطر عليها بشكل مباشر، وأن تضع حدودا معقولة يفرضها المنطق العسكري، لأن علينا ان نأخذ في حسابنا ان عمليات الارهاب والقتل ضدنا في لبنان ستزداد في المستقبل، وستكون الطريقة التي ستكفل سلامة جنودنا هي فصل هذه المنطقة التي نسيطر عليها عن شمال لبنان، وتطهيرها من العناصر المتآمرة، وذلك كوسيلة لحماية وجودنا وتقليص الاعتداء على الجيش الاسرائيلي. وسيكون من السهل على اسرائيل ان تقرر القيام بذلك، عندما تكون المنطقة التي في يدها صغيرة جدا.»[٦٠]

وكشف تيلي زلينغر عما وصفه بـ«حوار الطرشان» بين السياسيين والعسكريين في اعقاب عملية صور الفدائية. اذ ان الحكومة الاسرائيلية لا تطالب الجيش الاسرائيلي بأن يحقق سياستها فقط، بل ايضا «بأن يبرهن ان هذه السياسة صحيحة» — اي «ان يمنع وقوع اصابات» في صفوفه في لبنان من دون إلحاق الاذى بالمدنيين اللبنانيين، نظرا الى سعي تل ابيب لاقامة «علاقات طبيعية مع لبنان مستقر تكون مبنية على تعاطف السكان.» وأشار زلينغر الى موقف القيادة العسكرية التي ترى في هذا الطلب نوعا من التعجيز لأنه «اذا كان هناك قرار بالبقاء وبالانتشار العسكري الحالي في لبنان، فان ذلك يتطلب المزيد من الضحايا. ان عملية صور سوف تتكرر بشكل أو بآخر. وان حماية امن جنودنا (كما تطلب الحكومة التي لا تريد اثارة اهاليهم عليها) ستكون على حساب المساس براحة المواطنين اللبنانيين وطمأنينتهم.»[٦١]

في الواقع، وبينما كان الجيش الاسرائيلي يتحصن في خطه الجديد على نهر الاولي، ويتوقع ازدياد استنزافه على يد المقاومة الوطنية، كانت جهات رفيعة المستوى في المؤسسة العسكرية تعترف بأن «السكان الشيعة في الجنوب هم الذين سيشكلون مصدر المآزق الصعبة في المستقبل، والتي ستزداد كلما بدا الوجود الاسرائيلي اكثر ديمومة في نظر القيادة الشيعية الراديكالية.» وازاء «الهم» الاساسي للسلطات الاسرائيلية، الذي يتركز «على طرد المخربين من الشوف ومنطقة بيروت»، فان هذه الجهات ترى ان ابعادهم عن كل لبنان «هو بمثابة حلم.» أما بشأن الربط بين مغادرة الجيش الاسرائيلي للجنوب اللبناني وفرض النظام فيه، فان جميع الخبراء الموثوق بهم يلتقون عند الرأي القائل انه «كلما طال الوجود الاسرائيلي تأجج الجنوب اللبناني اكثر فأكثر.»[٦٢]

واعتبر نفتالي بن موشيه التخندق على نهر الاولي، والاحتفاظ بالجيش الاسرائيلي في لبنان لوقت طويل، «امكانا سيئا محفوفا

(٥٧) «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/١١/٨.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) المصدر نفسه (ملحق السبت)، ١٩٨٣/١١/٤.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) «دافار»، ١٩٨٣/١٢/٢٣.

(٦٢) جدعون سامت، «هآرتس»، ١٩٨٣/٩/٢٨.

بالمخاطر.» ودعا الى اخراج هذا الجيش، واعادته الى دياره، واعداد «ترتيبات امنية ملائمة» على الحدود مع لبنان «بالتعاون الكامل مع قوات سعد حداد، وربما حتى مع القوات المتعددة الجنسيات»، لأن «جنود الجيش الاسرائيلي تحولوا الى هدف سهل للاعتداءات من نوع «اضرب واهرب». لم يعد المخربون مضطرين الى مواجهة آلاف العقبات من اجل الوصول الى حدود اسرائيل والقيام بعمل تخريبي، معرضين انفسهم لخطر كبير؛ فالضحية موجودة في متناول يدهم، يلقون عليها قنبلة يدوية، او يدسّون متفجرة موقوتة تفجر من بعيد، وذلك بأقل قدر ممكن من الخطر. فاذا كان في الامكان سابقا وصف المخربين بأنهم مجموعة من القتلة الحقيرين، فاليوم لا يوجد احد في العالم مستعد للحط من قيمة هؤلاء الذين، على ما يبدو، يخوضون حربا شعبية خاصة ضد جيش محتل.»[٦٣]

وتساءل بن موشيه عما سيحدث بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، وعمن سيمنع اطلاق صواريخ الكاتيوشا على كريات شمونة ونهاريا وعلى مستعمرات الجليل، وعما اذا كانت اسرائيل بحاجة الى الاتفاق الذي عقدته مع لبنان، بل «بحاجة الى هذه الحرب الدامية من اجل تحقيقه.» واتهم حكومة الليكود باهمال «الهدف الامني الاول والرئيسي، وهو سلامة الجليل»، وقال: «ان حرب لبنان لم تقوّ قدرة اسرائيل على الردع، وانما استنفدت بصورة خطرة الطاقة الحافزة لدى المقاتل الاسرائيلي. ان ذلك الذي يدفع الجيش الاسرائيلي الى حرب مغامرة في بلد يطارده هاجس الحروب كما في اسرائيل، انما يلحق الضرر بقدرة الجيش وبالحافز لدى الجندي الاسرائيلي الذي يدفعه الى القتال في الحرب الدفاعية، وحرب لا خيار فيها في المستقبل.»[٦٤]

ج ـ الجنوب اللبناني وخطر الضم

دعا اللواء شلومو غازيت، رئيس الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية سابقا، في ضوء المقاومة التي يواجهها الجيش الاسرائيلي في لبنان وتكبده خسائر كبيرة، الى البحث عن حل معقول يخرج اسرائيل من «دوامة» لبنان، قبل ان تضطر الى الانسحاب لمجرد انها لم تعد قادرة «على تحمل الثمن الباهظ.» وقال: «منذ ١٨ شهرا ونحن ندفع ثمنا باهظا لقاء احتفاظنا العسكري بالجنوب اللبناني. ان هذا العبء معروف ومعترف به، ولا ضرورة للتفصيل وللاسهاب فيه؛ فقبل كل شيء يأتي ثمن الاصابات والخسائر الباهظ بين قوات الامن الاسرائيلية. ليس لدى اسرائيل مرتزقة، ولا نستطيع، ولسنا مخولين بتحديد تعريفة ثمن الاصابة العسكرية التي تختلف عن تعريفة ثمن الاصابة المدنية. ويأتي، بعد ذلك، ثمن الترتيبات الامنية الاخرى الضخم: بناء مواقعنا العسكرية في الجنوب، وتوظيفات ضخمة في انشاء بنية تحتية لا قيمة لها ولا جدوى على المدى الطويل، والعبء الاضافي لأيام الخدمة الاحتياطية الذي يسيء الى الفرد والى الاقتصاد على السواء، وأخيرا الثمن المعنوي الخاص الذي ينبع من فقدان الاجماع الوطني ازاء موضوع الامن بصورة عامة، وازاء استمرار وجودنا في الجنوب اللبناني بصورة خاصة. ولا يهم أبدا، لهذا الغرض، مَنْ الذي بادر الى حركات الاحتجاج، ومن هم محركوها. لكننا، على الرغم من ذلك، نرتكب خطأ جسيما اذا قررنا انسحابا من طرف واحد، من الجنوب اللبناني حتى الحدود الدولية، قبل ان نحقق حلا بديلا، حلا يوفر جوابا معقولا للمشكلة الرئيسية التي تقضّ مضاجعنا، وهي مشكلة سلامة الجليل.»[٦٥]

وأضاف غازيت ان اسرائيل ربما كانت الوحيدة، بين الاطراف الاخرى المتورطة في لبنان، التي يجب «ان تدرك ان لا جدوى من استمرار الوضع الراهن»، وأن عليها البحث عن حل عن طريق «المساومة»، لأن «الحل الامثل» الذي يعطيها «١٠٠ ٪ من الامن» غير موجود. وحذر غازيت من خطر بروز حقائق جديدة توجد واقعا جديدا يحد من قدرة اسرائيل على المناورة ويقيد قرارها، وقال ان «الثمن الذي ندفعه اليوم هو، في الواقع، الذي يضغط علينا للتوجه نحو التخلص من هذا الوضع القائم. بيد ان هذا الثمن كلما تراكم جعل من الصعب اكثر فأكثر التوصل الى تسوية حل وسط. وسنسمع بالتأكيد كلاما من نوع: ‹بعد الثمن الباهظ الذي دفعناه، يجب ألا نتنازل أبدا من دون الحصول على حل مريح بصورة كاملة›؟ وهكذا سيتولد اعتبار جديد ينبغي لنا ان نأخذه في حسابنا. ومن يعلم متى وكيف سنجد انفسنا امام واقع جديد من حقائق مادية واسرائيلية ما وراء الحدود. والاكثر صعوبة ان نقدر او ان نتنبأ متى وكيف سيجري نقل الحجر المدني الاول للاستيطان الاسرائيلي الى ما وراء الحدود. عندها يجب ان نتوقع قدوم كرة الثلج بسرعة.»[٦٦]

---

(٦٣) «عال همشمار»، ١٩٨٣/٩/٢.
(٦٤) المصدر نفسه.
(٦٥) «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/١١/٢٧.
(٦٦) المصدر نفسه.

وكان تسفي بارئيل قد تناول هذا الاحتمال في مقال بعنوان «الكانتون الاسرائيلي في لبنان»، اعتبر فيه اعادة نشر الجيش الاسرائيلي على خط نهر الاولي رسما «للحدود الجغرافية الطبيعية» لهذا الكانتون. تطرق بارئيل، في البدء، الى ظاهرة سعي اسرائيل «للتهرب من المسؤولية المباشرة» عن سكان الجنوب، فاستشهد بوثيقة قانونية قدمت الى المحكمة العليا وتتناول الوضع القانوني لأسرى معتقل «انصار» جاء فيها: «يجدر التأكيد انه لم يقم في لبنان اي حكم عسكري اسرائيلي، ولم يوضع اي اساس رسمي لتشريع اسرائيلي (بما في ذلك عسكري اسرائيلي). ان دولة اسرائيل لم تُقم على الاراضي اللبنانية سلطة عسكرية خاصة بها، وهي لا تنقض مسألة ان الاراضي اللبنانية هي أراضي دولة لبنان التي تتفاوض حكومة اسرائيل في هذه الايام، كما هو معروف، مع حكومتها. وواقع انه تتمركز في لبنان موقتا قوات عسكرية اسرائيلية، من دون ان تخوض دولة اسرائيل حربا مع الجيش اللبناني ومع لبنان كدولة، لا يمكن ان يغير الوضع الخاص بهذا الشأن تغييرا جوهريا.»[٦٧]

واعتبر بارئيل ان هذا النص الرسمي يوجد وهما مضللا بأن الوضع في لبنان «موقت»، فاسرائيل تمارس في الجنوب اللبناني «نهجا اداريا لا يختلف كثيرا عن النهج السائد في الضفة والقطاع. ففي البداية، اقيمت وحدة عسكرية لمساعدة السكان [في الجنوب اللبناني]. وتجنب الجيش الاسرائيلي ان يطلق عليها حكما عسكريا، لأن لهذه العبارة معاني ملزمة جدا. وكان من المفروض بهذه الوحدة، كما تدل تسميتها، الاهتمام باعادة الحياة الطبيعية الى مجراها، والحرص على توفير حاجات السكان بعيد انتهاء المعارك. وكانت القاعدة التي توجه قادتها هي: اننا لا ندير حياة السكان اللبنانيين، بل نقدم لهم المشورة والمساعدة كي يتمكنوا من العودة الى مجرى حياتهم الطبيعي. ولم تكن الميزانيات متوفرة لهذه الوحدة، وانصرف رجالها الى التنسيق اكثر من انصرافهم الى العمل.

«كان الشعور الذي ساد مبنى القيادة في صيدا قبل نحو عام: كل شيء موقت؛ فالسكان ليسوا تابعين لنا، والعمل هو على الصعيد الانساني فقط. لكن بدأت قيادة وحدة المساعدة، في تلك الاثناء، تبني نفسها مثل كل حكم عسكري. فقد قسمت المناطق المختلفة الى اقضية حكم، ووضع على رأس كل قضاء حاكم عسكري مهمته معالجة شؤون سكانه. وأقيم في مركز القيادة بصيدا جهاز متكامل من ضباط اركان مدنيين، تتطابق مجالات عملهم مع مجالات وزارات الحكومة المختلفة. ففي الواقع، كانت البنية كلها بمثابة نسخة عن قيادة الحكم العسكري في يهودا والسامرة. وبطبيعة الحال، ادى ضعف المؤسسات اللبنانية المحلية، بدءا بالمحافظين المدنيين ومرورا برؤساء البلديات وانتهاء بوزارات الحكومة، الى جعل الضباط الاسرائيليين يملأون الفراغ الاداري الذي نشأ.»[٦٨]

ودحض بارئيل مزاعم الجهات الرسمية التي تُصر على «ان هؤلاء الضباط يمارسون دور ‹مقدمي المشورة› فقط»، وقال ان الامور في الواقع تخالف ذلك؛ «فالبلديات في الجنوب اللبناني ملزمة بتقديم ميزانيات عملها وخططه الى الحكم الاسرائيلي ‹المعسكر› داخل حدود سلطتها من اجل اقرارها. أما تصاريح الانتقال، بأنواعها، فتصدر عن هذا الحكم، والمحاكم المحلية ـ بقدر ما تعمل ـ ملزمة بتقديم أحكامها الى الضابط المولج بالشؤون القانونية في قيادة وحدة المساعدة لاقرارها.

«والجدير بالذكر انه ليس هناك اي اساس قانوني لمجمل هذا النشاط؛ فاسرائيل لم تُقم ـ خلافا للوضع في الضفة ـ اية بنية قانونية تمكنها من العمل بالصورة التي تعمل بها.

«وفي هذا الوضع، تجيز اسرائيل لنفسها أمورا معينة؛ فهي، من جهة، تتصرف في الجنوب اللبناني كأنه لها، اذ ان صاحب البيت الشرعي غير قادر على العمل وعلى تشغيل اجهزته. لكن عندما يطلب من اسرائيل ان تفي بالتزاماتها القانونية المترتبة على وجودها على الارض، فانها تتستر وراء الذريعة القائلة: لست محتلة، فهذه المنطقة غير تابعة لي، وأنا لست مسؤولة عن سير الحياة الطبيعية. ومما يثير السخرية ان اسرائيل تدير، في الواقع، حياة السكان وتزعم ان لا سلطة لها عليهم.

«ان من يتذكر كيف بدأ الاحتلال الاسرائيلي في الضفة والعبارات التي اضفت عليه طابع ‹الموقت› التي رافقته، من الصعب ألا يرتجف وهو يرقب التطورات في لبنان.»[٦٩]

في هذا الصدد، كتب اوري افنيري في «هعولام هازيه» مقالا بعنوان «الضفة الشمالية»، سخر فيه من محاولات الحكومة الاسرائيلية

---

(٦٧) «هآرتس»، ١٩٨٣/٩/٢١.
(٦٨) المصدر نفسه.
(٦٩) المصدر نفسه.

الزعم ان الجيش الاسرائيلي لا يحتل الجنوب اللبناني، وسلط الضوء بأسلوب ساخر على المسار الاسرائيلي هناك الذي سيؤدي، في رأيه، الى ولادة «الضفة الشمالية» في الجنوب اللبناني، والى حفز حرب عصابات ضد اسرائيل تجلب لها «الكوارث». (٧٠)

وأضاف افنيري في مقاله:

«الرجاء التعرف الى سامي موتسافي، وهو عميد في الجيش الاسرائيلي يبلغ من العمر ٣٥ عاما ومن مواليد العراق،

. . . .»

«الوظيفة---

«هذه هي المشكلة التي يصعب تحديدها.

«من السهل جدا الجزم بما ليس فيه، لأنه هو نفسه يعلن ذلك في كل فرصة. فهو ليس الحاكم العسكري للجنوب اللبناني.

«اذن، من هو وماذا يعمل؟ يقول بتواضع انه ضابط اتصال. رجل مساعد. رجل يحل المشكلات المترتبة على وجود الجيش الاسرائيلي في الثلث الجنوبي من لبنان.

«وربما من المفيد ان نبتكر له لقبا جديدا: اللاحاكم.

«لا يوجد حكم عسكري اسرائيلي في لبنان، لأنه يستحيل ان يكون هناك حكم عسكري. وببساطة لا توجد اية قاعدة قانونية لمثل هذا الحكم وفق القانونين الدولي والاسرائيلي.

«عندما تكون دولة في حالة حرب مع دولة اخرى وتحتل مناطق خلال المعارك، فهذه «مناطق محتلة» او «محتفظ بها». . . . لا يجوز ضم هذه المناطق الى الدولة المحتلة، ولا يجوز اجراء اي تغيير فيها. اذ ان مصيرها يتقرر في تسوية سلمية، وفق المبدأ القانوني الذي يقضي «بعدم امتلاك أراض بقوة السلاح».

«وبحسب القانون الدولي، لا بد من ان يكون الحكم في المنطقة المحتلة حكما عسكريا، لأنه ناجم عن الحرب فقط. وليس للحكم العسكري صلاحية سن القوانين او القيام بأعمال، إلا في اطار الحاجات العسكرية المترتبة على استمرار الحرب حتى التوصل الى السلام.

«هذا هو وضع اسرائيل في الضفة الغربية من ناحية القانون الدولي. فاسرائيل استولت عليها من الاردن خلال الحرب، وهي تسيطر عليها موقتا ما دامت الحرب لم تنته، وسوف يتقرر مصيرها النهائي في تسوية سلمية، وفق المبدأ الذي لا يجيز امتلاك أراض بالقوة (وهذا المبدأ مذكور في مستهل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢).

«أما في قطاع غزة، فان الوضع اكثر تعقيدا. فهذه المنطقة انتزعت من المصريين خلال الحرب، لكن يوجد اليوم حالة سلام بين مصر واسرائيل. فمن ناحية القانون الدولي، تحوم علامة استفهام كبيرة فوق الاحتلال الاسرائيلي فيه.

«أما في لبنان، فالوضع يختلف تماما. ان اسرائيل لم تحتل تلك المناطق خلال الحرب ضد الدولة اللبنانية، وهذه المناطق التي احتلت لم تكن بيد الجيش اللبناني. فقد زعمت اسرائيل انها دخلت الاراضي اللبنانية كي تساعد الحكم الشرعي. . . .

«ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني لم يأت لتستمر الحرب في لبنان. وبالتالي، لا توجد اية قاعدة قانونية لوجود حكم عسكري اسرائيلي في تلك المنطقة. لذا، لا يوجد حكم عسكري ولا حاكم عسكري.

«ان الجنوب اللبناني يختلف عن الضفة الغربية، ولا يمكن ان يكون «ضفة شمالية».

«هذا ما يقوله العميد موتسافي، اللاحاكم، والمسؤول عن اللاحكم في المنطقة اللامحتلة.

«اذن، ماذا يوجد هناك؟

. . . .»

«هناك جهاز الحكم اللبناني: محكمة لبنانية، وشرطة (الدرك)، وجمارك، ومحافظ، ورؤساء بلديات. وهذا الجهاز يخضع للسلطة المركزية في بيروت، وهو يعمل في المنطقة كلها وفق القانون اللبناني.

«هل هذا صحيح! نعم. وهذا يعني ايضا لا. وفي الحقيقة: نعم ولا.

. . . .»

---

(٧٠) «هعولام هازيه»، ١٩٨٣/١٠/٥.

«ان اصحاب الوظائف يتلقون الاموال من السلطة المركزية، ولا احد يعرف تماما ما هو مصير هذه الاموال المخصصة لأهداف مختلفة. انهم يجبون الجمارك في الموانىء، باسم السلطة المركزية، ولا احد يعرف مصير هذه الاموال. ان الأمور تسير كيفما اتفق، والكل راض.

«فوق هذا الجهاز، هناك الآن الجهاز التابع للجيش الاسرائيلي اللاحكم واللاحاكم.

«يقيم العميد موتسافي في مرجعيون، التي تكاد تكون منطقة اسرائيلية، وتقع على بعد قفزة صغيرة من المطلة. أما المناطق القديمة ـ صيدا والنبطية ـ فقد اصبحت خطرة جدا. . . .

«ماذا يفعل هناك؟

«هناك «وجود» للجيش الاسرائيلي في الجنوب اللبناني. واللاحاكم يمارس، اولا وقبل كل شيء، جميع المهمات المتعلقة بأمن الجيش الاسرائيلي وأهداف الحكومة الاسرائيلية. ان الجيش الاسرائيلي يستولي على خطوط، ويسير دوريات على الطرق، ويقيم الحواجز. كما ان الجيش الاسرائيلي يعتقل اشخاصا، ويطلق سراحهم، او يحتجزهم في انصار.

«كما ان الجيش الاسرائيلي يشكل القوة العسكرية الوحيدة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ويهتم بأمنهم كي لا تتكرر قضية صبرا وشاتيلا التي سببت أضرارا لدولة اسرائيل.

«ويجري اللاحاكم اتصالات بالموظفين اللبنانيين، ويتوسط بين الميليشيات، ويشرف على التجارة مع اسرائيل، وعلى الشرطة ويدفعها الى المزيد من العمل. فهو يعمل ألف شيء لا يعمله الحكم المحلي. ونظرا الى ان الحكم المحلي يعمل قليلا، فان اللاحاكم يعمل كثيرا.

«على اي اساس يعمل، في حين لا يوجد لعمله اية قاعدة قانونية، ولا يحق له ان يحكم بالأوامر، مثل الحاكم العسكري؟

«ان الامر في غاية البساطة: الجيش الاسرائيلي موجود، اذن هو القوة الرئيسية في المنطقة. . . .

«بين الجهازين ـ المحلي المعلق في الهواء، وجهاز الجيش الاسرائيلي الذي يعتمد على القوة ـ هناك جهاز الرائد سعد حداد. وهذا يزعم انه يعمل وفق القانون اللبناني، وأنه يعترف بالحكم المركزي. في حين ان الحكم المركزي يتنكر له، وينظر اليه انه عميل لاسرائيل.

«ثمة مهمة محفوظة لـه، او لأمثاله، وفق المعاهدة الاسرائيلية ـ اللبنانية. غير ان هذه المعاهدة اصبحت في عداد الاموات؛ لقد ماتت قبل أوانها، بل ولدت ميتة.

«ماذا يفعل حداد؟ انه يحتفظ بقوة تجعله بمثابة مقاول فرعي للجيش الاسرائيلي. فهو يجبي الجمارك في الموانىء لحسابه، من دون معرفة رسمية من قبل الجيش الاسرائيلي. انه يقيم الحواجز، وغالبا ما تكون مشتركة مع الجيش الاسرائيلي. . . .

«ان حداد موجود ما دامت اسرائيل موجودة. أما فكرة المعراخ في ان يسند اليه كل الجنوب اللبناني، وأن يمارس هو السلطة، فهي فكرة سخيفة. اذ ان كل الاسلحة الاسرائيلية لا تمكن المقاول الفرعي من السيطرة على ثلث بلد فيه تعقيدات طائفية كثيرة وقوات مسلحة وحركات سرية.

«وفي هذه الاثناء، فهو يدير جهازا ثالثا، وهو ايضا غير محدد، ويفتقر الى قاعدة عملية وقانونية.

«الى اين يقود كل ذلك؟

«انه وضع موقت، بيد ان التاريخ يعلمنا ان الوضع الموقت يمكن ان يستمر مئات السنين. فهو يكيف نفسه مع الواقع. ومجرد صفته الموقتة تمكنه، احيانا، من ملاءمة نفسه مع الظروف المتغيرة.

«ان اسرائيل موجودة في الجنوب اللبناني، وسوف تبقى فيه وقتا طويلا. اذ ان جميع الدلائل تشير الى البقاء الدائم. ليس لسنة او سنتين، وانما لعشر سنوات، او عشرين سنة، او مائة سنة.

«ان الليكود والمعراخ، اللذين يشتركان في القرار البائس بغزو لبنان، لا يستطيعان الخروج منه لأن الخروج منه، في الظروف الواقعية الممكنة، معناه اعتراف علني بأن الحرب لم تكن ضرورية قط، وبأن قتلاها الـ ٥١٨ (حتى الآن) سقطوا عبثا، وبأن المغامرة كلها لم تثمر اية نتيجة ايجابية.

«اية حكومة قادرة على ذلك؟

«ان الانسحاب بشرف غير ممكن. لن يقوم في لبنان حكم مركزي قوي، صديق لاسرائيل، قادر على تولي السلطة في الجنوب. واذا قام في لبنان حكم مركزي قوي، فسيكون مواليا لسورية.

«بحسب جميع الدلائل، سيتبلور في لبنان مسار من الكنتنة، وفق النموذج السويسري. فكل طائفة ستتجمع في منطقتها بعد ان طردت منها (او قتلت) ابناء جميع الطوائف الاخرى الذين كانوا يقطنونها حتى الآن. سيكون الشوف كانتونا درزيا مسلحا وشبه مستقل. وستكون المنطقة الواقعة شمالي بيروت كانتونا مارونيا، تحت سلطة الكتائب. أما المناطق الاخرى، فستكون تحت السيطرة السورية او السورية ــ الفلسطينية.

«وفي حال انسحاب اسرائيل من الجنوب، سيقوم هناك كانتون شيعي مسلح، ربما معتدل، وربما متطرف، وربما خميني، وربما مرتبط بالسوريين، وربما مرتبط بـ م. ت. ف.

«لو كانت في ألقدس حكومة جديدة وقوية، من دون التزام بالماضي القريب الاسود، لاتخذت قرارا بالخروج من هذا المستنقع عن طريق اجراء ترتيبات على قدر الامكان للحؤول دون التذابح المتبادل وذبح الفلسطينيين، وعن طريق رعاية علاقات ودية بالسكان المحليين والقوى المختلفة الموجودة هناك.

«لا يتسحاق شمير ولا شمعون بيريس قادران على ذلك.

«لذا، سيبقى اللاحاكم في مرجعيون، وسيبقى اللاحكم في الجنوب اللبناني. وسوف يتحول لبنان الجنوبي، فعلا، الى «ضفة شمالية». لماذا؟

«لأن الوضع ليس جامدا. ثمة دينامية احتلالية، حتى لو كان الاحتلال يسمى لااحتلالا.

«ان التعايش القائم بين اللاحاكم الاسرائيلي وجهاز السلطة المحلية يمكن ان يستمر ما دامت في بيروت حكومة كتائبية. لكن عندما تقوم هناك حكومة موالية لسورية، فان الوضع قد يتغير تماما. ومن المحتمل ان يتلقى اصحاب المناصب المحلية تعليمات بعدم التعاون مع الاسرائيليين.

«ومن شأن حرب عصابات ان تتسع بصورة تسبب كوارث. ومنذ الآن يسود بين الاسرائيليين في لبنان ادراك شديد لامكان الاعتداء عليهم في كل لحظة. وعندما يسيطر الموت على الطرقات والمدن، سيتحول اللاحكم «المتمدن» و«الليبرالي»، بسرعة، الى حكم عسكري متصلب وقاس في كل شيء، كما حدث في الضفة الغربية.

«والاساس: التطور الداخلي.

«ان قصة الضفة الغربية تعلمنا ان الشهية تزداد مع الطعام. فبعد سنة او سنتين من التعوّد، بدأ الاستيطان غير القانوني والقانوني. لقد أدركوا ان في الضفة ثروات طبيعية يمكن استغلالها، وأن فيها أراضي ومياها، والقدرة على مصادرتها متوفرة.

«كل هذا متوقع ان يحدث في الضفة الشمالية بعد ان تعتاد اسرائيل على حقيقة وفكرة الوجود الدائم هناك. ففيها وفرة من المياه يمكن جرها الى اسرائيل. وفي التوراة آيات تؤكد انها ارض الاجداد. انها لم تحتل، لسبب ما، قبل ٣٠٠٠ سنة ونيف. ويمكن تحقيق الامر الالهي بتأخير ما. وهناك اماكن جميلة جدا يمكن الاستيطان فيها ــ في البداية لمقتضيات امنية ومن اجل حماية الطرقات والمفارق، وبعد ذلك. . . .

«ان لبنان الجنوبي ليس الضفة الشمالية بالتأكيد. انه ليس ضفة شمالية على الاطلاق، ولم يصبح بعد كذلك. لكن سيتحول الى ضفة شمالية بسرعة.»[٧١]

ثانيا: سقوط اتفاق ١٧ ايار/مايو

أ ــ تصاعد المقاومة الوطنية

تصاعدت عمليات المقاومة الوطنية ضد القوات الاسرائيلية في لبنان، خصوصا في اعقاب اطلاق اسرى معتقل «انصار» في الجنوب، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. واعترفت جهات سياسية وعسكرية بظاهرة التصاعد ولو بتحفظ، وكذلك فعلت الصحف الاسرائيلية بنشرها احصاءات مفصلة لها دلالاتها وتقارير صحافية معبرة عن حال القوات الاسرائيلية في المناطق التي تسيطر عليها في لبنان.

فبعد شهر تقريبا من اطلاق اسرى معتقل «انصار»، قتل في منطقة صيدا وحدها اربعة من الجنود الاسرائيليين، وجرح ١٥ جنديا

(٧١) المصدر نفسه.

آخر.[٧٢] وأكدت اللجنة السياسية لحزب العمل هذه الحقيقة عندما قررت إجراء مناقشة خاصة عن الوضع في الجنوب اللبناني، وتحديدا «في ضوء العمليات المتزايدة ضد جنود الجيش الاسرائيلي في اعقاب اطلاق اسرى معتقل ‹انصار›.»[٧٣] واعترف وزير الدفاع موشيه آرنس، في وقت لاحق، بفشل الاحتلال الاسرائيلي في تطهير المنطقة التي يسيطر عليها من العناصر المعادية المقاومة له، عندما صرح باستحالة «اغلاق خط في لبنان اغلاقا محكما.»[٧٤]

وعلى الرغم من عدم صدور بيان رسمي عن الجهات العسكرية المختصة، فيما يتعلق بحجم عمليات المقاومة الوطنية والخسائر الاسرائيلية الناجمة عنها في لبنان، خلال سنة ١٩٨٣، فان ما توفر من احصاءات نشرت في الصحف الاسرائيلية يعطي صورة معبرة جدا عما تكبدته اسرائيل من خسائر في لبنان خلال السنة التي وقعت فيها معه اتفاق ١٧ ايار/مايو. وقد ذكر تيلي زلينغر، في تقرير موجز له، ان ٥٠٠ عملية وقعت في لبنان خلال الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ و ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣، وأن الناطق باسم الجيش الاسرائيلي تحدث عن ٨٧ عملية فقط نتج عنها اصابات وأدت الى مقتل ٧٣ من الجنود ومن أفراد حرس الحدود، وجرح ٢٦١ آخرين. وأشار زلينغر الى وجود عدد آخر غير معروف، من الجنود الاسرائيليين الذين قتلوا في حوادث طرق وغيرها في لبنان، بالاضافة الى عشرات آخرين أصيبوا بجروح «في ظروف مشابهة خلال السنة.» واستدرك زلينغر قائلا ان «التخمين بوقوع ٥٠٠ عملية خلال سنة ١٩٨٣، هو تخمين حذر جدا، ويشمل عددا كبيرا من الحوادث التي لم تقدم تقارير عنها، كتلك الحوادث التي لم تسفر عنها اصابات في صفوف قواتنا، والحوادث المحلية جدا التي تشمل اطلاق نار من اسلحة خفيفة وما شابه. وان حوادث من هذا النوع كانت تقع بمعدل حادثة واحدة او اثنتين في اليوم، وخلال معظم ايام السنة.»[٧٥]

وقد كتبت «دافار»، في افتتاحية لها، تقول ان «هناك اكثر من اشارة واحدة الى انه حتى داخل حكومة اسرائيل يتبلور شيئا فشيئا الاعتراف بفداحة الضرر الناتج عن بقاء الجيش الاسرائيلي في لبنان. وقد كشف وزراء كبار ان اسرائيل قد كبلت نفسها بنفسها عندما ربطت خروج الجيش الاسرائيلي من لبنان بخروج القوات السورية منه. وبكلمات اخرى: لقد سلمت اسرائيل حكام دمشق حق اتخاذ القرار بشأن خروج الجيش الاسرائيلي من لبنان وموعد هذا الخروج.» وأضافت الصحيفة تقول: «ومن المؤسف ان يكون الاعتراف الجديد قد جاء متأخرا الى هذا الحد. فقد شهدت سنة ١٩٨٣ التي ولت الآن، سقوط ٧٣ جنديا آخر من جنودنا في لبنان، هذا اذا لم نتحدث عن مئات الجرحى. وبالاضافة الى حساب الدم، هناك حساب كلفة تقدر بمليون دولار على الاقل في اليوم. وبالتأكيد، فان إدراك ان ربط جلاء الجيش الاسرائيلي عن لبنان بجلاء السوريين يعمل في الواقع لمصلحة السوريين، لا يعني ــ بدوره ــ ان الجيش الاسرائيلي سيخرج من هناك اليوم. فالأمر مرتبط بترتيبات الامن الحيوية. ويجب ايضا ان نقول: ليس من السهل مرة اخرى التوصل اليوم الى ترتيبات الامن التي كانت قائمة قبل حرب لبنان، حتى ولو لم تكن مثالية. وقد زرع شعور من العداء اكثر من اللازم في اوساط الشيعة، في الجنوب اللبناني،خلال فترة السنة ونصف السنة الاخيرة.» وخلصت الصحيفة الى القول: «وسنجد ايضا ان الوضع، حتى من هذه الناحية ذات الاهمية الكبيرة، لم يتحسن بل ازداد تدهورا في اعقاب العملية التي اطلق عليها اسم ‹سلامة الجليل›.»[٧٦]

وتناول ميخائيل هيرسغور («دافار») «الوضع الذي لا يطاق في لبنان»، فقال ان «حكومة الليكود قد اسندت الى الجيش الاسرائيلي مهمة لا يستطيع القيام بها. اننا نمنى باصابات كل يوم، ودماء المصابين هي في اعناقنا لأننا نسمح للوضع بالتدهور. وتمتلىء أفواه وزراء الليكود بالماء عندما يسألون عن موعد خروجنا من لبنان. . . .»[٧٧] وتعرض هيرسغور لمناحم بيغن فقال ان «نصبه التذكاري» هو «نحو ٦٠٠ قبر في المدافن العسكرية»، وعليه فانه «سيدخل التاريخ اليهودي والاسرائيلي.» ودعا هيرسغور الى «حل جذري ودائم» على حدود اسرائيل الشمالية. وهذا الحل هو، في رأيه، «توطين» مسيحيي لبنان على حدود اسرائيل. وقال: «ان هذا الحل يتطلب أموالا، ولا يتعارض اطلاقا مع مصالح الاميركيين. . . . والمعروف ان الاسرائيليين خبراء كبار بالاستيطان (في الضفة الغربية)، بل خبراء اكثر من اللزوم. لكن على

(٧٢) تيلي زلينغر، «دافار»، ١٩٨٤/١/١.

(٧٣) آرييه كينرتي، «دافار»، ١٩٨٤/١/٢.

(٧٤) «دافار»، ١٩٨٤/٢/١٤.

(٧٥) المصدر نفسه، ١٩٨٤/١/١.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) المصدر نفسه، ١٩٨٤/١/١٣.

الرغم من ان مستعمرات غوش ايمونيم تحول دون السلام وتزيد في التوتر في اوساط السكان الاسرائيليين، فان توطين الموارنة وانشاء قرى جديدة عصرية شمالي الجليل سيحوزان على الاجماع ــ خصوصا عندما يعي الجمهور ان ذلك سيحرر الجيش الاسرائيلي، الى حد بعيد، من مهمة شرطي الشمال المضطرب، وسيقلل الى الحد الادنى من خطر الاعتداءات على جنودنا ومستعمراتنا.»[٧٨]

وتناول مناحم هوروفيتس(«هآرتس») جانبا من جوانب «الوضع الذي لا يطاق» في الجنوب اللبناني بالنسبة الى الجيش الاسرائيلي هناك، وفشل الرهان الاسرائيلي على استمالة سكان الجنوب، ودعا الى اعادة نشر القوات الاسرائيلية بالصورة التي تأخذ بعين الاعتبار عداء السكان المتزايد تجاهها. وأضاف: «ان جنود الجيش الاسرائيلي، بصورة عامة، لا يجازفون. فمن وجهة نظرهم كل انسان، وكل طريق، وكل سيارة تقف او تسير مُسرعة، هي اشياء مشبوهة. ‹انها مدينة ملغومة، اضيف اليها مؤخرا العديد من المئات من خريجي معتقل انصار بشهادة تقدير› ــ كما يقولون في الجنوب اللبناني. وخلال الاشهر الاخيرة، كانت هذه المدينة تحتل عناوين الصفحات الاولى بصورة شبه يومية.»[٧٩] وأضاف هوروفيتس:

«لقد طرحت مؤخرا مسألة صيدا للنقاش في المحافل السياسية. غير ان الاخبار التي تتحدث عن ان اسرائيل تبحث في مسألة الانسحاب من داخل المدينة الى مدخلها، ما لبثت ان كذبت في طرفة عين. ويقول الخبراء بالموضوع ان صيدا هي عاصمة الجنوب، ولا يمكن ان يخطر على بال احد عزل الجنوب عنها. فهي مركزه الاقتصادي والتجاري والمالي، كما انها مركز للسلطات وللتعليم (ففيها فروع للجامعة اللبنانية في بيروت). وهي المركز الصحي للجنوب، ففيها احسن المستشفيات وأضخمها. ويقول ابو ظهر، وهو طبيب جراح ورئيس مستشفى خاص فخم يقع بالقرب من مركز الحاكم العسكري في صيدا: ‹أنا اخدم كل المرضى في لبنان. لا تجادلوني فهذا لن يفيدكم، وسأستمر في العمل على هذا المنوال›.

«وتكرر مصادر عسكرية تشديدها على مركزية لبنان قائلة: ‹اذا انسحبنا، فسيكون انسحابنا ــ طبعا ــ الى خط انتشار جديد على بعد **٢٠** او **٢٥** كلم من حدودنا الشمالية. ولا سبيل لجعل خط الدفاع هذا قريبا من المدينة›.

«واستنادا الى رأي هؤلاء، فلقد مر الجيش الاسرائيلي بتجربة سيئة جدا عندما انسحب الى جنوبي بيروت، وتمركز عند مداخلها الجنوبية والشرقية. فكما يُذكر، بدأت يومها عمليات متشعبة جدا لخلايا المخربين الذين أتوا من الاحياء الجنوبية لبيروت وشنوا العديد من الهجمات على قوات الجيش الاسرائيلي التي كانت تنتقل بين مفترق خلدة وغاليري سمعان. وبعد ان يقوم المخربون بمهماتهم كانوا يلجأون الى ازقة برج البراجنة وحي السلم المكتظة بالسكان. وما زلنا نتذكر كلام قائد منطقة الشمال آنذاك، امير دروري، الذي قال: ‹افضل لنا ان نحمل عشا للدبابير في جيبنا من ان نحمله على ظهرنا›. ومغزى هذا الكلام بالنسبة الى صيدا: ان الاحتفاظ بمدينة عربية افضل لنا من التمركز في مداخلها.

«يطبق الجيش الاسرائيلي في صيدا تجربة غنية باقامة شبكة امنية ــ وهي تجربة مر بها في قطاع غزة وفي يهودا والسامرة: دمج قوات حرس الحدود في وحدات مختارة من الجيش النظامي، الى جانب ممثلين عن اجهزة الامن يعرفون اساليب الاعتداءات التي تنفذها العناصر المعادية، ويضعون الحلول الملائمة. وطبعا، فان حكم صيدا ليس كحكم مدن يهودا والسامرة.

«فامكانات وسائل القتال في صيدا اكبر، وحمل السلاح لا يعتبر خروجا على القانون. بالاضافة الى ذلك، يرى الجيش الاسرائيلي نفسه غير ملزم بالتوسط بين أطراف محليين، في الوقت الذي ترى فيه اسرائيل نفسها في يهودا والسامرة هي القانون.

«واذا ما استجيب للأصوات المتزايدة التي تطالب بالانسحاب من صيدا، فمن الطبيعي ألا يكون الخط الجديد للانتشار ــ في اي حال من الاحوال ــ قريبا من المداخل الجنوبية للمدينة، بل ان يتم الانسحاب الى خط يسمح بالدفاع عن مستعمرات الشمال، ويخلصنا من العديد من مئات الكيلومترات المربعة، بما في ذلك مدينة صيدا، وبذلك لا نفصل هذه المدينة عن جزء كبير من سكان الجنوب، الذين باتوا اكثر عداء. وبحسب تقارير وكالات الانباء، فان الكثيرين منهم يعادون الى معتقل انصار، سواء لاتهامهم او للاشتباه في انهم شاركوا في عمليات ضد قوات الجيش الاسرائيلي.

«ان مواجهة هؤلاء السكان هي من الامور الاكثر صعوبة. فأكثر من نصف الذين يسكنون المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي

---

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) «هآرتس»، ١٩٨٤/١/١٣.

هم من الشيعة. وهم لا يسكنون القرى الواقعة حول النبطية وصيدا فحسب، وانما ايضا قرى شيعية تبعد مسافة قليلة عن الحدود الدولية؛ ‹الجيش الاسرائيلي يهدم منازل عائلاتنا في لبنان›، هذا ما يقوله حسين عزين من قرية الطيبة، ووجود الجيش الاسرائيلي في قريته، لم يمنعه من قول هذا الكلام الحاقد ضد اسرائيل والجيش الاسرائيلي.

« ‹انها لظاهرة جديدة› ــ هذا ما تشير اليه مصادر اسرائيلية في معرض وصفها للأخبار التي تصل من ايران وبيروت وبعلبك، والتي تطالب بالتوقف عن التعامل مع اسرائيل. كما تجلى ذلك لدى اقامة الحرس المدني في الجنوب اللبناني الذي يعتمد، في اغلبيته، على قوات سعد حداد اقتصاديا وعسكريا.

«في أواخر الاسبوع المنصرم، دعا ائمة الشيعة في المساجد الى الخروج ومهاجمة قوات الجيش الاسرائيلي.

«وتكرر المصادر الاسرائيلية في لبنان تأكيدها ان من شأن القرار الاسرائيلي بالانسحاب الى خط انتشار جديد، وحده ان ‹يهدئ› هؤلاء الشيعة الذين يسكنون على بعد **٢٠** او **٢٥** كلم شمالي الحدود مع اسرائيل. وأنه من الآن فصاعدا يجب القبول بالحكم: خط دفاع جديد لاسرائيل، وباقي الاراضي لسائر اللبنانيين.»[٨٠]

وأظهر استفتاء للرأي العام، أجراه معهد «موديعين ازراحي»، ان اكثر من نصف الذين شملهم الاستفتاء يؤيد انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان انسحابا تاما:[٨١]

	شباط/فبراير ١٩٨٤	كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣
١ ــ نعم، مع الانسحاب التام	٪٥١,٤	٪٤٦,٩
٢ ــ نعم، مع الانسحاب الجزئي	٪٣٠,٤	٪٣٠,٧
٣ ــ ضد اي انسحاب	٪١٠,٢	٪١١,٦
٤ ــ لا اعرف	٪ ٦,٩	٪ ٧,٧
٥ ــ لا جواب	٪ ١,٢	٪ ٣,٢

وبمقابلة هذه النتائج بنتائج استفتاء مماثل اجري في كانون الاول/ديسمبر **١٩٨٣**، «يمكن ان نلحظ ان ارتفاعا (بنسبة نحو **٥٠** ٪) قد طرأ على نسبة مؤيدي الانسحاب التام. كما ان نسبة مؤيدي الانسحاب التام تختلف من مجموعة الى اخرى. فالنسبة عالية جدا (**٦٧** ٪) بين مؤيدي المعراخ، ومنخفضة جدا (نحو **٣٥** ٪) بين مؤيدي الليكود.»[٨٢]

ب ــ تراجع عن شرط الانسحاب المتزامن

ازاء هذا الضغط المتزايد بدأ في تل ابيب البحث مجددا في خطة لاعادة انتشار آخر للقوات الاسرائيلية في لبنان. وقال ايلان كفير («معاريف») ان البنود الاساسية لهذه الخطة تقتضي «الانتشار في مناطق محكمة تضمن امن المستعمرات في الشمال، وتقلص قدر الامكان الاحتكاك بسكان المدن في لبنان، وخصوصا في صيدا، تحاشيا للاعتداءات وتأزيم العلاقات بالسكان بسبب اتخاذ تدابير امنية مشددة.»[٨٣] وأضاف كفير ان «المداولات في المؤسسة العسكرية بشأن تحديد خط للقوات الاسرائيلية في الجنوب اللبناني، خصوصا في القطاع الغربي وفي جزء من القطاع الاوسط، تظهر اتجاها نحو الانسحاب حتى مسافة تتراوح بين **٢٠** و **٢٥** كلم عن «الخط البنفسجي» (الحدود الدولية بين اسرائيل ولبنان)، والتمركز في هذه المنطقة حتى تتحقق ضمانة سلامة الجليل من دون سيطرة على هذا القطاع من لبنان.»[٨٤] وعزا كفير هذا التوجه الى «تعزز الاستنتاج ان بعض أهداف الحرب (إبعاد السوريين عن لبنان، وضمان قيام حكم لبناني، واخراج جميع المخربين من لبنان) لم يتحقق. ولهذا السبب بالذات، لم تعد هناك فائدة من البقاء في قطاعات لا تقع قبالة السوريين (الغربي

---

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) «معاريف»، ١٩٨٤/٢/٢٤.

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) «معاريف»، ١٩٨٤/١/٤.

(٨٤) المصدر نفسه.

والاوسط). وبناء عليه، من المفضل ان يتمركز الجيش الاسرائيلي على امتداد خط جديد يضمن الهدف الاساسي للحرب على الاقل: ضمان سلامة الجليل. والقصد من ذلك هو تعيين خط تسهل السيطرة عليه ولا يشمل منطقة واسعة جدا، على ان تكون المنطقة الجديدة خارج مرمى الكاتيوشا.»[٨٥]

على هذا الصعيد، اثار قول رئيس الاركان الجنرال موشيه ليفي عن امكان بقاء القوات السورية في لبنان، ردة فعل في ضوء ما كان يرشح بتل ابيب عن تخلي المسؤولين السياسيين والعسكريين «عن مبدأ ان انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان مرتبط بجلاء متزامن للقوات السورية عن لبنان» نتيجة التسليم بواقع انه «لا يوجد اي احتمال معقول لحمل السوريين على الجلاء عنه في اطار الجهود السياسية.»[٨٦]

وكشف موشيه زاك، المعلق في صحيفة «هآرتس»، ان رئيس الحكومة فوجىء بتصريح رئيس الاركان الذي جاء فيه ان الجيش الاسرائيلي لا يتأثر ببقاء الجيش السوري في لبنان. وأضاف زاك: «وليس سرا ان الكثيرين اعتقدوا، وما زالوا يعتقدون ان من الممكن، من الناحية العسكرية، وحتى من المجدي ان يبقى السوريون في لبنان وأن تبقى قوتهم العسكرية مشتتة على جبهة واسعة بدلا من حشدها في مرتفعات الجولان.

«وليس سرا ايضا ان هناك من يعتقد انه في مقابل اعتراف سورية بالترتيبات الامنية الاسرائيلية في الجنوب اللبناني، من المجدي الاعتراف بالمصالح الامنية الشرعية السورية في لبنان، اي الموافقة على ان يحظى السوريون بترتيبات شبيهة في البقاع اللبناني.»[٨٧]

واستدرك زاك فأشار الى «ان رئيس الاركان لم يتعمد ايجاد الانطباع بأن اسرائيل تنوي الانسحاب من لبنان من طرف واحد، بل على العكس فقد فند هذه النية بشدة خلال جلسة مغلقة عقدت في الاسبوع الماضي. لكنه شرح في تصريحاته العلنية ان بقاء السوريين في لبنان هو في مصلحة اسرائيل من الناحية العسكرية.»[٨٨] ثم تعرض زاك للضرر الذي ينطوي عليه هذا الكلام العلني في ضوء «ارتكاز وجود الجيش الاسرائيلي في لبنان على اتفاق ١٧ ايار/مايو المعقود مع لبنان والولايات المتحدة»، فقال: «ان المطالبة بابعاد السوريين عن لبنان لم تدخلها اسرائيل في اتفاق ١٧ ايار/مايو، في حين ان الولايات المتحدة ولبنان كانا مهتمين بذلك. ويحرص كل فريق في الاتفاق على البنود التي تهمه بصورة خاصة. فقد كانت اسرائيل مهتمة بترتيبات امنية في الجنوب اللبناني، كما كان للبنان والولايات المتحدة مصلحة في ان يشكل وجود الجيش الاسرائيلي في هذا البلد رافعة ضغط على سورية، التي ستنسحب هي ايضا قواتها من لبنان. ولهذا السبب طلبت الولايات المتحدة من اسرائيل عدم سحب قواتها من القطاع الشرقي المواجه للبقاع عندما سحبت قواتها الى نهر الاولي. فالاتفاق قائم على التكافؤ.»[٨٩] وحذر زاك من انه «اذا ما اوجدت اسرائيل الانطباع بأنها ليست عاملا مساعدا لابعاد السوريين عن لبنان، حتى ولو بقي ذلك مجرد انطباع، فان من شأن هذا الامر ان يحفز الحكومة اللبنانية على الانصياع للضغط السوري.»[٩٠]

لكن الموقف الذي افصح عنه رئيس الاركان، الجنرال موشيه ليفي، كان مجرد حلقة في سلسلة تصريحات ــ نوايا تتعمد الابهام. ففي مطلع السنة، وفي ضوء توقع إقدام واشنطن على سحب قوات المارينز من لبنان مع بدء معركة انتخابات الرئاسة الاميركية، اكدت مصادر عسكرية اسرائيلية ان القوات الاسرائيلية «ستواصل البقاء في لبنان للدفاع عن مستعمرات الجليل اذا ما اتضح عدم وجود جهة يمكن ان تلقى على عاتقها مسؤوليات ترتيبات الامن في الجنوب اللبناني»، التي يرتبط بتحقيقها بقاء الجيش الاسرائيلي في لبنان او خروجه منه. وأكدت هذه المصادر ان على اسرائيل، في كل مرة تفكر فيها في اتخاذ خطوة لتقليص مساحة سيطرتها في الجنوب اللبناني، ان تأخذ بعين الاعتبار انه لم يسقط صاروخ كاتيوشا على مستعمرات الجليل خلال فترة السنة ونصف السنة المنصرمة.[٩١] وكشفت هذه المصادر العسكرية النقاب عن «تراجع اسرائيل عمليا» عن اشتراط انسحابها من لبنان بانسحاب القوات السورية منه، وأشارت الى «ان الشرط الوحيد لخروج اسرائيل من لبنان هو الترتيبات الامنية في الجنوب اللبناني، التي من شأنها ان تضمن امن مستعمرات الجليل وسلامتها.»

(٨٥) المصدر نفسه.
(٨٦) المصدر نفسه.
(٨٧) المصدر نفسه، ١٩٨٤/١/٩.
(٨٨) المصدر نفسه.
(٨٩) المصدر نفسه.
(٩٠) المصدر نفسه.
(٩١) طوبيا مندلسون، «دافار»، ١٩٨٤/١/٢.

وأكدت المصادر نفسها «ان لا علاقة لعدم انسحاب اسرائيل، في هذه الاثناء، برفض السوريين الخروج من لبنان.»[٩٢] غير ان هذه المصادر العسكرية حرصت، في الوقت نفسه، على التذكير بأن اسرائيل «ليست بحاجة الى ان تشدد، في هذا الوقت، على ان شرطها للانسحاب من لبنان هو خروج القوات السورية منه.» وأضافت ــ مساهمة في سياسة الابهام ــ ان «ليس هناك من سبب يدعوها (اسرائيل) الى قول عكس ذلك والاعلان، في هذا الوقت ايضا، انها ستخرج من لبنان في اي حال.»[٩٣]

وقد انتقد عدد من الوزراء، في جلسة الحكومة الاسبوعية بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، الجهات الامنية «التي كشفت ان اسرائيل لم تعد تربط خروجها من لبنان بانسحاب سوري.» وبينما رفض رئيس الحكومة طلب الوزيرين شارون وموداعي اجراء مناقشة «للسياسة الجديدة» في لبنان واعدا بأن يجريها في وقت قريب، اعلن انه «لم يطرأ اي تغيير على موقف اسرائيل الرسمي القاضي بأن تقام اية تسوية في لبنان على اساس اتفاق ١٧ ايار/مايو الذي يدعو الى انسحاب القوات الاجنبية كافة من لبنان.»[٩٤] وقد اعتبرت المناقشة، في جلسة الحكومة تلك، دليلا على انتهاج اسرائيل «سياسة الغموض بشأن نواياها في لبنان»، خصوصا في مسألة الخروج المتزامن للقوات الاسرائيلية والسورية من لبنان.[٩٥]

وعلقت صحيفة «هآرتس»، في افتتاحية لها، على تصريح سكرتير الحكومة دان مريدور، في اثر الجلسة، الذي ورد فيه ان اسرائيل «تواصل الاصرار على الانسحاب المتزامن للجيشين السوري والاسرائيلي من لبنان»، فقالت ان «هذا الكلام كان «مفاجأة» بعد ان كان قد امتنع «مرجع امني كبير»، في مطلع الشهر، عن ربط خروج الجيش الاسرائيلي من لبنان بهذا الشرط، وبعد ان قال رئيس الاركان ليوئيل ماركوس («هآرتس»، يوم الجمعة) انه يجب عدم اعتبار استمرار بقاء الجيش السوري في لبنان ضررا امنيا. لقد كان من الجائز الافتراض ان هاتين الشخصيتين ما صرحتا بهذا الكلام لولا انهما كانتا تعتقدان ان الوقت قد حان ليعتاد الجمهور على احتمال انسحاب آخر من لبنان ــ جزئيا كان ام شاملا ــ من دون ربط هذه الخطوة بما يتقرر في دمشق.»[٩٦]

وقد لمح تيلي زلينغر الى هذا الاتجاه داخل المؤسسة العسكرية في مقال حمل عنوان «في الجيش الاسرائيلي يرغبون في حزم حقائبهم»، اكد فيه اضطرار الجيش الاسرائيلي الى مغادرة لبنان. قال: «ويقولون في الجيش الاسرائيلي منذ بضعة اشهر ان الانتشار على طول خط الاولي لم يكن سوى مرحلة موقتة، وان بناء الخط يشهد على ذلك، على الرغم من كونه كلف عدة ملايين من الشيكلات. . . . وان السؤال عن البقاء في صيدا او الخروج منها قد تحول الى سؤال هامشي. ومن الواضح للجميع ان صيدا، بحد ذاتها، هي مجرد مرحلة (سواء أكان المرور بها جيدا ام سيئا). وفي جدول الاعمال: النزول جنوبا والانسحاب من القطاع الغربي ــ الامر الذي لا جدل بشأن ضرورته حتى الآن.»[٩٧] وأضاف زلينغر: «ان اعادة الانتشار في القطاع الشرقي ــ من اجل فصل القوات مع السوريين او بهدف الانسحاب الكامل ــ خطوة اخرى متوقعة. وان أصوات المدافع في بيروت تسرّع مناقشة المسألة: كيف نتراجع جنوبا من دون ان نتضرر اكثر. في اسرائيل يرغبون في ذلك، بعد ان عرفوا عدم فائدة التمسك بالخط القائم حاليا وعدم وجود هدف من ورائه. وقد بدأ المسؤولون السياسيون يدركون الضرر الكامن في الخط القائم. لكن، وعلى عكس الجيش الذي يدرك ــ بصورة افضل ــ ما يمكن عمله بالمعطيات القائمة ويزنها بتبصر، فان المسؤولين السياسيين غير مؤهلين لاتخاذ قرار بشأن ما يريدون او بشأن ما يستطيعون ان يفعلوه بالمعطيات السياسية القائمة، في الوقت الذي تحزم فيه الولايات المتحدة وشريكاتها في القوة المتعددة الجنسيات حقائبها.»[٩٨]

وكشف زلينغر عن وجود جهات «تطالب بوقف التدخل العسكري في لبنان» لمصلحة أي طرف كان، وأكد ان «الهدف الوحيد الذي تسعى اسرائيل لتحقيقه، في الوقت الحاضر»، هو «حد ادنى من الترتيبات الامنية بالتعاون مع الحكم المركزي لضمانها.» وأضاف: «يستطيع الجيش الاسرائيلي، من اجل ضمان سلامة الجليل، ان يبقى على الخط الدولي في المطلة ورأس الناقورة، وأن يدير الامن في الجنوب اللبناني

(٩٢) المصدر نفسه.
(٩٣) المصدر نفسه.
(٩٤) «دافار»، ١٩٨٤/١/٩.
(٩٥) المصدر نفسه.
(٩٦) «هآرتس»، ١٩٨٤/١/٩.
(٩٧) «دافار»، ١٩٨٤/٢/١٠.
(٩٨) المصدر نفسه.

بمساعدة قوة منطقة الجنوب التي تنتشر حتى خط الليطاني او الزهراني. وفي هذه الحال يصبح فقدان الحكم المركزي الصديق تفصيلا هامشيا. ولدى اسرائيل الآن القوة حتى تسيطر في الجنوب. اذ يمكن ان تُستخدم الفوضى في بيروت ستارا كثيفا كي لا تتسلل عبره معالم «الدولة المصغرة» التي سيديرها الجيش الاسرائيلي في الجنوب. والمشكلة هي ان اغلاق الجنوب وتحويله الى ارض اسرائيل الى هذا الحد او ذاك، سيتطلبان سلسلة من الخطوات الادارية التي تذكرنا فقط بالنظرة الاحادية الجانب التي انشأنا في ضوئها الشبكة في يهودا والسامرة.»[99] ودعا زلينغر الى الانسحاب جنوبا وفي العمق، والى «بناء خط محصن جيدا وشبكة حكم عسكري يتيح للجيش الاسرائيلي ولأفراد [قوة] حفظ السلام في الجنوب حرية الحركة من اجل فرض الامن.» وقال زلينغر ان تحقيق هذا الامر «ليس اكثر تعقيدا من البقاء في القطاع الغربي من لبنان بالحجم الحالي. . . . او من ديمومة حرب العصابات التي تتصاعد هناك.» وأشار الى ان الوقت قد حان «للصحو ايضا من وهم الجيش القوي الذي لا يُقهر، الجيش الذي لا يمكن ان يسحق، الجيش المنتصر.» وحذر من انه لا يوجد علاج «سحري لأية مشكلة: لا لظاهرة الانسحاق، ولا حتى لمضايقات حرب العصابات، ولا للصدى العام السلبي الذي ينجم عنها.»[100] وخلص زلينغر الى التشديد على ان «ليس للجيش الاسرائيلي مصلحة خاصة في البقاء في البقاع اللبناني؛ فالتهديدات السورية لاسرائيل لا تأتي من هناك تحديدا، وقد تكيفت اسرائيل مع الوجود السوري هناك منذ وقت طويل، وهذا حتما ليس بالأمر السيىء. ان قادة الجيش الاسرائيلي في المنطقة لم يصبحوا متعلقين بأرض البقاع، ويرون ان الانسحاب من الخط الحالي يمكن ان يفيد الجيش الاسرائيلي اكثر كثيرا مما يمكن ان يضر به. ولا مفر من ذلك. ان الجيش الاسرائيلي سينسحب من لبنان بسبب المعطيات التي ستنشأ وبسبب ضغط الرأي العام. وعندما نخسر ينبغي لنا ان نعرف ايضا متى نخسر، وليس كيف نخسر فقط.»[101]

ودعت صحيفة «دافار»، في افتتاحية لها، الى وضع حد للخسارة الناجمة عن البقاء في لبنان. وتحدثت عن عمليات «اقتلاع البساتين على جوانب الطرق في الجنوب اللبناني بسبب اطلاق النار على دوريات الجيش الاسرائيلي، وعن اعتقالات في القرى، وعن تقييد جزئي لحركة الانتقال ــ كاغلاق معابر الاولي ــ وعن عمليات تمشيط وتفتيش وحظر تجول، وربما ايضا «العقوبة الجماعية» المعروفة لدينا في منطقة اخرى للأسف الشديد.»[102] وقالت الصحيفة: «ان الجيش الاسرائيلي في مهمته القاضية بالقبض على المخربين يضطر الى اضطهاد اكبر عدد من السكان والحاق الاذى بهم، وهم في معظمهم من الشيعة الذين يتحولون بالتدريج الى جمهور كبير معاد لاسرائيل. ويتضح رويدا رويدا ان فكرة ايجاد بنية تحتية لقوة عسكرية محلية تقوم في الاساس على الشيعة في الجنوب اللبناني، هي فكرة خادعة، عندما يتهم الناطقون الاسرائيليون «زعماء الدين» والمخربين والمحرضين، على أنواعهم، وكأنهم اقلية صغيرة تشاغب على اكثرية ترغب في السكينة.»[103]

وخلصت الصحيفة الى التحذير مما قد ينجم عن المفارقة الخطرة التي نشأت، فقالت: «ان اسرائيل، في ضوء ما تجمع عليه الآراء كافة، لا تستطيع ان تبقى في الجنوب اللبناني الى ما لانهاية، وسيكون من الممكن ضمان سلامة الجليل فقط بواسطة سكان وديين وقوة محلية ودية. لكن ومن دون ارادة احد في اسرائيل، قد ينشأ في الجنوب اللبناني، وبفعل استمرارية الحكم العسكري الاسرائيلي هناك، الاحساس [بقيام] «الضفةالشمالية»، وتتشكل بنية تحتية للمخربين من نوع جديد. ويتضح من بقاء الجيش الاسرائيلي في لبنان ان الخسارة الامنية تفوق الربح.»[104]

ودعا مردخاي غور، رئيس الاركان السابق، الى الخروج من لبنان بأسرع وقت ممكن، فقال: «ان تعداد قوة حداد يصل الى نحو ألف مجند يستطيعون الانذار بعودة مخربي م. ت. ف. الى تنظيم انفسهم، كما يستطيعون ايضا العمل ضدهم في بداية نموهم، وطردهم بمساعدة الجيش الاسرائيلي. وما دمنا في لبنان كقوة غريبة، فان الطائفة الشيعية (التي يخشى أفرادها بقاءنا هناك لفترة طويلة فنمس بذلك استقلالهم وسيادتهم) هي اليوم منقسمة بين النشاط الارهابي ضد اسرائيل وبين الرغبة في العيش بهدوء في جوار اسرائيل على الحدود الدولية. ويمكن الافتراض اننا اذا نجحنا في حمل الشيعة على تصديق ان خطتنا للخروج من لبنان حقيقة وفعلية، فسيكون من الممكن تعزيز

---

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) المصدر نفسه.

(١٠٢) المصدر نفسه، ١٩٨٤/٢/١.

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) المصدر نفسه.

تلك العناصر في اوساطهم التي تفضل ان تقيم علاقات حسن جوار مع اسرائيل، وتمنع بالتالي ــ والى حد كبير ــ مخربي م. ت. ف. من العودة الى التأسس في المنطقة الآهلة. ان ما تمخضت عنه المعارك في الايام الاخيرة من انجازات بارزة يمكن ان يشجع العناصر المتطرفة في اوساطهم، ويقلص بالتالي النسبة الضئيلة لذلك الاستعداد الموجود حاليا بينهم للتعاون معنا.»[105] وحذر غور من ان يؤدي استمرار الوجود الاسرائيلي في لبنان الى زوال كل هذه العناصر، والاساءة الى «شروط البقاء في لبنان والخروج منه مع كل يوم جديد يمضي علينا ونحن هنا.» وقال: «ان ضعف الحكم المركزي في لبنان يستفحل، والتطرف الشيعي ضد الجيش الاسرائيلي يتفاقم، ومطالبة الدول المعنية بعودة أفراد القوة المتعددة الجنسيات الى ديارهم تشتد، وقوة حداد تضعف في غياب حداد، والصراع الطائفي يتجدد بقوة في لبنان.

«لذلك، يجب ان تركز اسرائيل على المسائل التي تمسنا مباشرة فقط، وأن تحدد في ضوئها أهداف عملية توضع موضع التنفيذ الفوري ــ اي اشراك كل القوات المذكورة اعلاه، ما دامت موجودة، من اجل تثبيت ترتيبات الامن في الجنوب اللبناني ــ والخروج!»[106]

ونفى غور ان يكون وجود القوات السورية في لبنان حائلا دون ذلك، وقال: «ان قوتنا العسكرية تمكننا من مواجهة الضربات السورية مهما تكن. وان تمركز جزء من جيشهم في لبنان لا يلحق بنا ضررا على اية حال. وان تلبية جزء من المطالب السورية في لبنان، عبر انتهاج سياسة مرنة تجاههم ــ ان من جانبنا او من جانب الاميركيين واللبنانيين ــ من شأنها ان تمكننا من العودة من لبنان الى ديارنا من دون تعريض امننا للخطر.»[107]

ج ــ أحداث ٦ شباط/فبراير اللبنانية

وتناولت «دافار»، في افتتاحية لها، التطورات داخل لبنان فقالت: «ان المعارك وصراعات القوى التي عادت فنشبت في لبنان ليست سوى شهادات جديدة، لمن كان بحاجة الى شهادات اخرى، على مدى تعقيد الورطة الداخلية اللبنانية، ومدى حماقة فرضية الذين ساقونا الى حرب لبنان، التي تقول انه سيكون في الامكان، بوضع يدنا في يد الكتائب، ضمان الوحدة بقيادة بشير الجميل كرئيس صديق لاسرائيل. وكون الولايات المتحدة قد دخلت في هذه الورطة لا يزيد في خطورة المبادرة الاسرائيلية البائسة ولا ينقص منها. وحتى من دون الغوص في السؤال عمن سبق مَنْ، من الواضح ان الولايات المتحدة ستسحب قوات المارينز من بيروت عاجلا او اجلا، بينما سنبقى نحن في المنطقة ونضطر الى مواصلة التصارع مع وضع ذهبنا لنصلحه واذ بنا نزيده سوءا.»[108] وأضافت الصحيفة: «. . . . ان ثلاثا من كبار شخصيات المأساة الوطنية هذه غادرت (موقتا) قلب الميدان: وزير الدفاع، اريئيل شارون، اجبر على الاستقالة نتيجة تحقيقات لجنة كاهان؛ رئيس الاركان، ايتان، اعتزل في ختام الحدث، وكان سيجبر على الاستقالة لو لم يكن على وشك الاعتزال؛ أما رئيس الحكومة مناحم بيغن، فقد تخلى عن منصبه بسبب المرض. ويعتقد الكثيرون وكذلك مقربون ان ذلك كان، الى حد بعيد، نتيجة فشل عملية سلامة الجليل.»[109] وخلصت الافتتاحية الى القول: «ان الحرب التي كانت مثار جدل الى حد انقسام الشعب، لم تعد كذلك. فالجميع متفق على اننا قد تورطنا. لكن هذا الاجماع الجديد لا يعفينا من التذكر بأن اكثرية اعضاء الحكومة الذين ضللونا قد فعلت ذلك لأنها ضللت هي الاخرى ولأنها افتقرت الى الحكمة لتفهم ــ او لم يكن لديها الشجاعة لتفهم ــ وما زالت تمارس مهماتها حتى الآن في الحكومة، وما زالت حتى الآن تواصل التأثير على مصيرنا بتلك الادوات الفكرية التي ادخلتنا بها في المستنقع اللبناني، وهي غير قادرة على اخراجنا منه ومنذ عشرين شهرا. فهل من المبالغة انتظار ان تدرك النتائج والعبر فتستقيل؟»[110]

وحملت المعارضة على سياسة حكومة الليكود في لبنان مع توقع سحب القوات الاميركية من بيروت. ولخص عضو لجنة الخارجية والامن في الكنيست، يعقوب تسور، موقف المعراخ بالقول: «ان الحكومة تعود ثانية الى تضليل الشعب، فتقدم معلومات غير صحيحة

---

(١٠٥) «دافار»، ١٩٨٤/٢/٦.

(١٠٦) المصدر نفسه.

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) المصدر نفسه، ١٩٨٤/٢/٥.

(١٠٩) المصدر نفسه.

(١١٠) المصدر نفسه.

وغير موثوق بها عما يجري في لبنان وعما يتوقع ان يحدث هناك خلال الاشهر القريبة.» وأضاف: «ان السياسة اللامسؤولة التي تنتهجها الحكومة ستؤدي الى مغادرة اسرائيل لبنان، في نهاية الامر، من دون ضمان الحد الادنى الحيوي لأمن اسرائيل، لأن الزمن المتبقي للتوصل الى تلك الترتيبات ينفد وشروط تحقيقه تزداد صعوبة يوما بعد يوم.»[١١١] وخلص تسور الى الاشارة الى ان «الارهاب الشيعي يصعّد عملياته، والاصوات من الولايات المتحدة تبشر بانسحاب قريب للمارينز، وفي مقابل ذلك فان التحرك الاسرائيلي مصاب بشلل ولا توجد اية مبادرة الى انتشار منسق في الجنوب اللبناني.» وألح في وجوب السعي لاتفاقات محدودة، ولاستمرار الخروج على مراحل «بواسطة ضمان ألا يعود الجنوب اللبناني قاعدة لنشاط معاد لاسرائيل.»[١١٢]

وفي اثر أحداث ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤، في بيروت، اتخذ اعضاء تكتل المعراخ في لجنة الخارجية والامن قرارا اعتبروا فيه تلك التطورات تعزيزا لرأيهم في ان تُقدم اسرائيل «على تثبيت ترتيبات امنية تضمن سلامة مستعمرات الشمال، والاسراع في اخراج الجيش الاسرائيلي من لبنان.» واقترح القرار «توسيع المنطقة التي تدخل ضمن مسؤولية قوة اليونيفيل وقوات محلية مناهضة للارهاب، وتأمين قدرة الردع الاسرائيلية.» وقال هؤلاء الاعضاء ان حكومة الليكود هي «سبب استمرار الوجود الاسرائيلي الزائد عن اللزوم، وذلك لوضعها شروطا غير عملية لاخراج الجيش الاسرائيلي من لبنان. وبفعل الزمن الذي مضى لم يعد من الممكن التوصل الى الترتيبات الامنية التي كان يمكن ان تتحقق خلال الاشهر العديدة التي ولّت.» وحذر هؤلاء من عدم استغلال «الامكانات المتوفرة اليوم، الذي يمكن ان يخرج اسرائيل من لبنان من دون اية ترتيبات امنية.»[١١٣]

وقد فنّدت نيفا لانير ما يقصده السياسيون الاسرائيليون بحديثهم عن «ترتيبات امنية منسقة»، فحددتها كما يلي:

١ ـ استبدال جيش حداد بقوة تتشكل من «قوات محلية تستند الى الشيعة (سكان الجنوب اللبناني) وقوات حداد. وتنتشر هذه القوات في المنطقة الفاصلة بين المنطقة التي يوجد فيها الجيش الاسرائيلي من جهة، وبين بيروت والشوف والبقاع من جهة اخرى.

٢ ـ يشكل الدروز في الشوف منطقة عازلة تمنع عودة م. ت. ف. الى الجنوب اللبناني.

٣ ـ تقوم قوات دولية تابعة للأمم المتحدة (يونيفيل او مراقبون دوليون او وحدات خاصة) بالسيطرة على مواقع في تلك المنطقة التي يتمركز فيها الجيش الاسرائيلي بمواجهة السوريين في الوقت الحاضر (القطاع الشرقي).[١١٤]

وقالت لانير ان الجيش الاسرائيلي سيسحب قواته جنوبا الى خط نهر الليطاني اذا ما تم تحقيق هذه الشروط، «أما المنطقة الواقعة شمالي الليطاني فستبقى عمليا تحت الاشراف الاسرائيلي.»[١١٥]

وأعرب زعيم المعارضة، شمعون بيريس، عن قلقه «من الوضع الجديد في لبنان، الذي لا يحمل في طياته خطر المخربين فقط بل ايضا مشكلة استراتيجية.» ودعا الى سحب الجيش الاسرائيلي فورا من لبنان «من دون ربط ذلك بالانسحاب السوري منه»،[١١٦] ولكن بعد تحقيق اربعة شروط يتضمنها الاتفاق مع لبنان، حددها كالتالي:

«١ ـ السماح لسلاح الجو الاسرائيلي بالتحليق في الاجواء اللبنانية في مهمات استطلاعية.

«٢ ـ السماح لسلاح البحرية بالقيام بدوريات على طول سواحله.

«٣ ـ تحويل قوة حداد الى لواء ضمن الجيش اللبناني، على ان يكون لاسرائيل تأثير على الهيئة القيادية في هذا اللواء.

«٤ ـ السماح لاسرائيل بحراسة وسائط الانذار المبكر داخل الاراضي اللبنانية.»[١١٧]

وكان وزير الدفاع، موشيه آرنس، قد زعم ان اسرائيل «مهتمة بالانسحاب من لبنان بأسرع وقت»، غير انه استدرك مشيرا الى «ان الوقت لا يعمل ضدها بالضرورة.» واتهم المعراخ «بايجاد أجواء غير سليمة عن طريق الكلام الذي يفصح عن تراجع عن ربط انسحاب

(١١١) المصدر نفسه.

(١١٢) المصدر نفسه.

(١١٣) المصدر نفسه، ١٩٨٤/٢/٩.

(١١٤) المصدر نفسه، ١٩٨٤/٢/٨.

(١١٥) المصدر نفسه.

(١١٦) المصدر نفسه.

(١١٧) امير روزنبلات، «دافار»، ١٩٨٤/٢/١٣.

القوات الاسرائيلية من لبنان بانسحاب القوات السورية منه.»[١١٨] ووصف المطالبة بالانسحاب الفوري من لبنان بـ «السذاجة».[١١٩] وزعم انه اذا خرجت اسرائيل من لبنان «فستسقط الكاتيوشا غدا على مستعمرات الشمال.» وقال ان اتفاق ١٧ ايار/مايو هو «الاتفاق الذي يتعهد لبنان، بموجبه، بمنع عمليات المخربين انطلاقا من أراضيه، وان اسرائيل مستعدة لسحب الجيش الاسرائيلي في مقابل ذلك.»[١٢٠]

لكن وزير الدفاع لم يشر الى انسحاب القوات السورية من لبنان عندما قال بامكان تحقيق «اجماع جديد ازاء لبنان»، عبر «توحيد اكثرية الشعب» فيما يتعلق بالمسائل الاساسية الثلاث التالية: «الرغبة في ايجاد اصدقاء وحلفاء في هذا البلد؛ توفير وسائط رادعة لردع من يجب ردعه عن تنفيذ عمليات تخريب؛ وأيضا، ايجاد قطاع امني يوفر الهدوء لحدود الشمال.»[١٢١] وقد حدد آرنس هذه الاهداف في جلسة الكنيست التي عقدت في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٤، وجرت فيها مناقشة شاملة كان موضوعها «مرور عام على حرب لبنان»، وكشف آرنس خلالها عن اجتماعه وثلاثة وزراء دفاع سابقين هم شمعون بيريس وأريئيل شارون وعيزر وايزمن، في مرجعيون «قبل بضعة اسابيع» وبحضور الرائد سعد حداد، لكنه لم يفصح عن مضمون الاجتماع.[١٢٢]

وذكرت نيفا لانير ان اسرائيل، في اعقاب أحداث ٦ شباط/فبراير في لبنان، تنتظر اجوبة «من الميدان» عن الاسئلة التي اثيرت: ١ ـ من سيحكم لبنان؟ ٢ ـ كيف سيطرح السوريون أوراقهم على الطاولة، وقد باتوا يمسكون «معظم الاوراق»، و«تم خرق التوازن الذي كان قائما عشية الحرب لمصلحتهم؟» ٣ ـ موقف الاميركيين من وجودهم العسكري في لبنان، ومن الحكم المركزي فيه.[١٢٣]

وأبرق رئيس الحكومة شمير الى الرئيس ريغان يعرب عن «قلق» اسرائيل من معلومات عن نية الرئيس اللبناني الغاء اتفاق ١٧ ايار/مايو، ويناشد الولايات المتحدة عدم المساعدة في «المساس» بالاتفاق مع لبنان، باعتباره «ثروة سياسية مهمة يجب حمايتها من اي اذى.» وأشار شمير، في برقيته، الى ان «اية محاولة للمساس بالاتفاق مع لبنان قد تكون مدمرة للبنان ولمسار السلام بمجمله.» وقال: «ان من شأن المساس بالاتفاق ان يوجد سابقة خطرة لمسار السلام في الشرق الاوسط»، وشدد على «الحاجة الى جهد اسرائيلي ـ اميركي مشترك لاحترام الاتفاق وتطبيقه والمحافظة عليه.» وأشار الى التطورات في لبنان، وقال ان اسرائيل تعتقد «ان تطبيق بنود الاتفاق هو اليوم السبيل الجيد لحل المشكلات هناك.» واختتم شمير برقيته باعلان ان اسرائيل «لن تستطيع التسليم بالغاء الاتفاق»، وانه اذا حدث ذلك فانها «ستضطر الى العمل من جانب واحد في الجنوب اللبناني لضمان سلامة مستعمرات الشمال.»[١٢٤]

وكان شمير قد حذر من ان اسرائيل «ستتراجع عن تعهداتها تجاه لبنان اذا اقدم الرئيس الجميل على الغاء الاتفاق»، وان الغاء حكومة لبنان للاتفاق «هو كالتنازل من جانبها عن سيادتها في الجنوب اللبناني. وستكون اسرائيل حرة في البقاء في المنطقة او مغادرتها. ستكون حرة في ان تتخذ بنفسها ولنفسها القرار بشأن ما ستفعله هناك.»[١٢٥]

وأعلن وزير الدفاع، آرنس، «ان اهمية اتفاق ١٧ ايار/مايو ١٩٨٣ الاساسية هي تعهد لبنان بعدم حدوث عمليات تخريب ضد اسرائيل انطلاقا من أراضيه. واذا ألغى اللبنانيون الاتفاق فسنكون نحن ايضا أحرارا في تعهداتنا التي يتضمنها [الاتفاق]، وسنقرر وحدنا فيما يتعلق بانتشارنا في الجنوب اللبناني.» وأشار آرنس الى ان الحكومة تدرس عدة امكانات لاعادة نشر القوات الاسرائيلية في الجنوب اللبناني، «وقد استقر الرأي على ايجاد الوضع الامثل في منطقة تستجيب لمتطلبات الامن بأقل قدر من الاعباء على الجيش الاسرائيلي وبأقل عدد من السكان في هذه المنطقة.» واعترف آرنس باستحالة اغلاق اي خط «اغلاقا تاما».[١٢٦] وأكد آرنس انه في ضوء الوضع الذي

(١١٨) دان مرغليت، «هآرتس»، ١٩٨٤/١/٢٦.

(١١٩) «دافار»، ١٩٨٤/٢/٢٢.

(١٢٠) «معاريف»، ١٩٨٤/٢/٢٢.

(١٢١) عاموس بن فيرد، «هآرتس»، ١٩٨٤/٢/١٤.

(١٢٢) المصدر نفسه.

(١٢٣) «دافار»، ١٩٨٤/٢/١٣.

(١٢٤) «معاريف»، ١٩٨٤/٢/١٤.

(١٢٥) نيفا لانير، «دافار»، ١٩٨٤/٢/١٢.

(١٢٦) «دافار»، ١٩٨٤/٢/١٤.

نشأ في لبنان «لم يبق امام اسرائيل سوى التمسك بقطاعها في الجنوب اللبناني. هذا ما تفعله اسرائيل اليوم، وهذا ما ستواصل فعله في المستقبل المنظور ايضا.»[١٢٧] وأوضح ان «الخروج من دون التنسيق مع العناصر التي تسيطر على المناطق التي سيخليها الجيش الاسرائيلي، بشأن ترتيبات امنية، سيؤدي الى عودة خطر الكاتيوشا على مستعمرات الشمال.»[١٢٨]

وكان مصدر سياسي اسرائيلي قد اعلن ان القطاع الذي ستقرر اسرائيل «الاحتفاظ به» في الجنوب اللبناني ستحتفظ به «لوقت طويل على ما يبدو»، وان التطورات التي حدثت في لبنان هي التي «ستضطرها» الى ذلك.[١٢٩]

وأكدت جهات سياسية اسرائيلية اخرى «ان لا احد يفكر في الخروج الفوري والكامل من لبنان. وسيكون الوضع الذي سوف نصل اليه مشابها للوضع الذي نشأ في اعقاب عملية الليطاني: سيطرة فعلية على المناطق التي سنجلو عنها. . . . ولا نتحدث الآن عما نربحه بل عما لا نخسره.»[١٣٠]

وشدد رئيس الحكومة شمير، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، على اربع نقاط: ان الحكومة الاسرائيلية مجمعة على «ضرورة التوصل الى ترتيبات امنية في لبنان لا تتطلب وجودا دائما للجيش الاسرائيلي»؛ ان الحكومة «لا تنوي ان تكون سببا في تقسيم لبنان» و«لا مجال للحديث عن (ضفة شمالية)»؛ ان الجيش قدم للحكومة بضعة مقترحات لاعادة الانتشار العسكري في لبنان من دون تحديد موعد لذلك؛ ان اسرائيل هي الآن «في المرحلة الاخيرة من حرب لبنان.»[١٣١]

وعلقت صحيفة «دافار»، في افتتاحية لها، على الحالة التي تتخبط فيها اسرائيل بلبنان، فقالت: «ان اعضاء الحكومة لن يعترفوا بذلك علانية، لكن مما لا شك فيه ان اسرائيل كانت عائدة بارادتها الى «الامر الواقع السابق» لترتيبات الامن على الحدود الشمالية ــ اي الى الترتيبات التي كانت قائمة قبل حرب لبنان. ولم يكن القطاع الامني في الجنوب اللبناني خاليا فعلا من عمليات التسلل في ذلك الوقت، لكنه كان قابلا لسيطرة هادئة نسبيا بمساعدة جماعة سعد حداد. بيد ان المسألة ليست في انه لم يعد هناك سعد حداد فحسب، بل ان انجازات حرب لبنان اللامعة تحول ــ في هذه المرحلة على اي حال ــ دون قيام بنية تحتية بين سكان الجنوب اللبناني من اجل تسوية امنية جديدة تسمح بخروج الجيش الاسرائيلي.»[١٣٢] وأشارت الافتتاحية الى المشكلة السياسية الجديدة الطارئة، والمتعلقة بمسألة إلغاء الاتفاق اللبناني ــ الاسرائيلي وارتباط الترتيبات الامنية بهذا الاتفاق، وقالت: «ان المأزق الذي تجد اسرائيل نفسها فيه يفترض التحرك على صعيدين: الاول هو السعي لانقاذ اسرائيل من الورطة بأقل قدر من الاضرار اليوم وفي الغد. والثاني هو المطالبة باجراء تحقيق وكشف رسمي وموثوق به عن الخطوات العملية التي تسببت بهذا التورط.»[١٣٣]

وأجرى شموئيل سيغف («معاريف») حديثا مسهبا مع منسق النشاطات الاسرائيلية في لبنان، اوري لوبراني، بشأن التطورات الاخيرة التي يشهدها لبنان والتي ادت الى قرار سحب القوة المتعددة الجنسيات وطرحت مسألة الغاء اتفاق ١٧ ايار/مايو ١٩٨٣. وفيما يلي اهم ما جاء في الحوار:[١٣٤]

. . . .

س ــ ماذا سيحدث الآن؟ البحارة الاميركيون خرجوا، واختفت آثار البريطانيين والايطاليين، ويبدو ان لبنان على وشك الانهيار؟

لوبراني: «من الصعب التقويم. ان الجميع كانوا يعلمون ان لا قيمة عسكرية كبيرة لوجود القوة المتعددة الجنسيات في بيروت. وفي ضوء ذلك، كانت هناك قيمة رمزية وتعبير عن التزام سياسي بالمحافظة على النظام الحالي في بيروت. ومنذ ان حضر البحارة الاميركيون والفرنسيون الى بيروت كانوا دائما هدفا للاعتداء، وخصوصا من جانب الدروز والشيعة الذين سعوا لتقويض نظام الجميل واضعاف الحكم.»

---

(١٢٧) نيفا لانير، «دافار»، ١٦/٢/١٩٨٤.

(١٢٨) تيلي زلينغر، «دافار»، ٢٨/٢/١٩٨٤.

(١٢٩) نيفا لانير، «دافار»، ١٦/٢/١٩٨٤.

(١٣٠) المصدر نفسه.

(١٣١) حغاي ايشد، «دافار»، ٢٩/٢/١٩٨٤.

(١٣٢) «دافار»، ١٣/٢/١٩٨٤.

(١٣٣) المصدر نفسه.

(١٣٤) «معاريف»، ١٠/٢/١٩٨٤.

س ــ هل فوجئت بالقرار الاميركي؟

ج ــ «لا اعتقد ذلك. فقد توقعت قرارا من هذا القبيل منذ وقت بعيد. وكان هناك مجال للافتراض ان الانفاق على الاحتفاظ بقوة بحارة في بيروت وتعريضها لأخطار كبيرة ومتواترة انما هو انفاق باهظ خلال سنة انتخابات الرئاسة الاميركية. ومنذ الاعتداء الاخير على قيادة البحارة، كان هناك مجال للتوقع ان يبحث ريغان عن طريقة لبقة للتخلص من هذا العبء. اننا على اتصال دائم بالولايات المتحدة في شأن الموضوع اللبناني. ولا اخطىء اذا قلت ان مواقفنا ازاء هذا الموضوع متماثلة. والولايات المتحدة تبلغنا سلفا، بصورة عامة، بقرار من هذا النوع ويمكنك ان تفترض ان هذا ما حدث هذه المرة ايضا.»

س ــ لكن ماذا سيحدث الآن؟

ج ــ «ان الوضع سيتغير، ونحن نمر الآن بذروة مسار لم يبلغ نهايته بعد. وربما سنعرف الوضع على حقيقته بعد بضعة ايام. ومن دون التقليل من شأن قرار ريغان، يمكن ألا تتضرر القوة الرادعة الاميركية في خليج بيروت نتيجة اجلاء البحارة. وربما يحدث العكس، وهذا من شأنه ان يعتق الولايات المتحدة من الكابوس اليومي ومن الخوف المستمر من المزيد من الاعتداءات على مواقع جنود البحارة، وتقليل الضغط الداخلي في الولايات المتحدة. وفي رأيي ان الاميركيين قد يستخدمون الآن المزيد من القوة، وربما يستخدمون هذه القوة بصورة اقل انضباطا مما كان حتى الآن. وبواسطة استخدام هذه القوة، ستظهر الولايات المتحدة مرة اخرى التزام ريغان بنظام الجميل، ذلك الالتزام الذي يكرر رئيس الولايات المتحدة اعلانه في كل مناسبة.»

س ــ هل هذا سينقذ نظام الجميل؟ هل ان الحقائق الجديدة التي تعينت في بيروت الغربية لا تحد من صلاحيات رئيس لبنان؟

ج ــ «لم اكن ارغب في التنبؤ بشأن القضايا اللبنانية، ولا سيما انني لا اريد التطرق الى مسارات لا سيطرة لنا عليها. ومما لا شك فيه ان التدهور الاخير في لبنان لا يبشر بالخير. حتى ان ثمة اوساطا في اسرائيل تقدر ان نهاية الجميل قريبة. لكن نظرا الى ان الاميركيين يلمون بالوضع في لبنان بصورة لا تقل عن إلمامنا نحن به ــ وربما يلمون ببعض المجالات افضل منا ــ فانني لا اريد ان ابت الامر في ذروة المسار. فاذا واصل ريغان تأييد نظام الجميل بهذه القوة، فلربما يكون لديه من الاسباب ما يجعله يقدر ان قدرة هذا النظام على البقاء اكبر مما يمكن ان يظن ظاهريا.»

س ــ على الرغم من كل ذلك فان الجيش هو احدى دعائم النظام في كل دولة. وجيش لبنان لم يصمد بعد في اي اختبار، ولم ينجز المهمات التي انيطت به. كيف يستطيع الجميل الصمود من دون دعامة عسكرية قوية؟

ج ــ «بعد الموجة الاخيرة ليس واضحا ما تبقى من الجيش اللبناني. لكن، وفق معلومات متفرقة وغير اكيدة، لا يزال في لبنان قوة عسكرية مسيحية كافية لتمكين الجميل من التحصن في شرقي بيروت ومواصلة النضال. وهذا تقدير شخصي من قبلي فقط، وليس رأيا شائعا لدى الجميع. اذ ان الوضع سيتوضح بصورة مؤكدة خلال الايام المقبلة.»

. . . .

س ــ لكن المعارضة طالبت بانسحاب اسرائيلي سريع من لبنان. ألا تعتقد ان هذه الاصوات ستزداد خلال الايام المقبلة؟

ج ــ «في الحقيقة لا افهم المعارضة. وأنا على يقين من ان الذين يضغطون لاجلاء الجيش الاسرائيلي على الفور، يفعلون ذلك نتيجة دوافع ويعملون لمصلحة اسرائيل.

«ومع ذلك، علي ان اسأل «الضاغطين»: ماذا سيحدث بعد ان ينسحب الجيش الاسرائيلي الى المطلة ورأس الناقورة، ويغلق بوابات لبنان وراءه؟ هل سنحل بذلك مشكلة امن مستعمرات الجليل؟ أليس من الحكمة الافتراض انه، في حال الجلاء التام، ستتساقط القذائف من جديد على كريات شمونة؟ أوليس من المجدي محاولة التوصل الى حل يقلص امكان تحول الجدار على حدودنا الشمالية الى خط مواجهة مع قوات معادية؟»

س ــ لكن المعارضة ليست وحدها التي تهاجم الحكومة. فهناك الوزير شارون او الذين يعبرون عن آرائه، مثلا، يهاجمون سياستك في لبنان. انهم يزعمون ان حكومة شمير «غدرت» بالمسيحيين لمصلحة «ارتباط مشكوك فيه» بالدروز، فهل هذا صحيح؟

ج ــ «يؤسفني ان اسمع ان شارون ليس مرتاحا الى سياسة الحكومة التي هو احد اعضائها. فأنا، كما هو معروف، لا اضع السياسة. انني احد الذين يساعدون في وضعها. فالحكومة هي التي تضع السياسة. ان السياسة الحالية في لبنان قائمة على المبدأ القائل ان علينا البحث عن وسائل للوصول الى جميع الجهات والطوائف المستعدة للتفاهم معنا. وهذا، بالمناسبة، مبدأ سليم لا لأننا لا نزال في لبنان

فحسب بل هو مبدأ سليم ايضا للمدى الابعد، عندما نصبح داخل حدودنا. وبالنسبة الى الاتصالات بالدروز، اذا جاز التعبير، فهذه الاتصالات لم تكن ضارة بنا فقط، ولم تكن على حساب علاقاتنا التقليدية بهذه الطائفة اللبنانية او تلك.»

س ــ ومع كل ذلك، في ضوء التطورات الاخيرة في بيروت، هل كنا مضطرين الى الانسحاب من جبال الشوف، حتى عندما كنا نعلم ان مثل هذا الانسحاب سيؤدي الى سيطرة درزية كاملة على المنطقة؟

ج ــ «كنا ندرك الخطورة الكاملة التي ينطوي عليها الانسحاب من جبال الشوف، حتى اننا اختلفنا في تقويم الوضع مع الولايات المتحدة واللبنانيين انفسهم، سواء مباشرة او بواسطة شخصيات لها تأثير على الرئيس الجميل. وقد قام موشيه آرنس، وزير الدفاع، بجهد شخصي وكلف نفسه عناء السفر الى بيروت كي ينقل الى ادارة الجميل هذه الرسالة بصورة واضحة وقاطعة جدا.

«وفي ضوء ادراك خطر السيطرة الدرزية على جبال الشوف أُجّل انسحاب الجيش الاسرائيلي من المنطقة مرتين: مرة بناء على طلب من ريغان، وأخرى بناء على طلب من مبعوثه الخاص، روبرت ماكفرلين. ويمكنني ان اكشف هنا عن سر: لو توجه رئيس لبنان الينا، شخصيا، بطلب لتأجيل الانسحاب من الشوف لفترة تزيد حتى على اسبوعين، لاستجابت حكومة اسرائيل لطلبه. غير ان الجميل لم يشأ توجيه مثل هذا الطلب الى اسرائيل، ولم يبد استعدادا للتوصل الى تسوية مع الدروز.»

....

س ــ كيف ستتأثر اسرائيل بقرار اجلاء القوة المتعددة الجنسيات والسيطرة الشيعية على بيروت الغربية؟ هل مات اتفاق ١٧ ايار/مايو؟

ج ــ «كلا لم يمت بعد. لكن امكان تطبيقه يعتبر اليوم بعيدا جدا.»

....

س ــ ألا ترى ان اجلاء القوة المتعددة الجنسيات يشكل خطرا على الجيش الاسرائيلي، ويعرضه لمزيد من الاعتداءات في الجنوب اللبناني؟ واذا كان هذا صحيحا فما الفائدة من الاستمرار في البقاء هناك، لماذا لا نخلي هذه المنطقة ايضا؟

ج ــ «لا شك في ان التصعيد في بيروت يؤثر وسيؤثر على الجنوب. وهذا من شأنه ان يؤدي الى تصاعد النشاط المعادي لنا. ولا يجوز ان يكون خروجنا من الجنوب اللبناني مرهونا بضغوط من سورية وحلفائها في لبنان، وانما وفق اعتبارات اسرائيل الامنية. لقد اعلنت الحكومة انها تود الخروج في اقرب وقت. فالمسألة هي مسألة وقت اذن، ومسألة مكان الانسحاب. اننا نقوم الآن بنشاط واسع من اجل تقليص او حتى انهاء بقائنا في لبنان، وذلك شرط ألا تعود المناطق التي سنجلو عنها فتُستخدم قاعدة لأعمال معادية ضد مستعمرات الجليل. ان الظروف التي يجري في ظلها هذا النشاط الاسرائيلي ليست سهلة، ولست واثقا ــ على الاطلاق ــ من نجاحه. ومن واجبنا بذل كل جهد يضمن سلامة حدودنا الشمالية، ويفسح المجال لاقامة علاقات حسن جوار بالسكان اللبنانيين المجاورين لهذه الحدود.»

س ــ هل هناك امل، بعد كل ما حدث في بيروت، بأن تواصل اسرائيل الاحتفاظ بعلاقات ما بالطوائف المختلفة في لبنان؟

ج ــ «سنبذل كل جهد للمحافظة على الاتصال بكل من نتصل به اليوم. ان لنا اتصالات بجهات شيعية معتدلة تسعى لحياة سلام وطمأنينة. ولا ارى اي سبب يحول دون مواصلة تطوير هذه الاتصالات في المستقبل. وبالنسبة الى الدروز، لا يوجد اي سبب يمنعنا من الاستمرار في الاتصال بهم لمصلحة الطرفين. وبالنسبة الى المسيحيين، لم نقطع الاتصالات بهم قط، ولا ارى سببا لانقطاعها في المستقبل.»

....

د ــ إلغاء اتفاق ١٧ ايار/مايو

في ٦ آذار/مارس ١٩٨٤، أُعلن في اسرائيل اقدام لبنان، ومن جانب واحد، على إلغاء الاتفاق اللبناني ــ الاسرائيلي ــ الاميركي، وذلك بعد مرور عشرة اشهر تقريبا على عقده في بلدة خلدة اللبنانية. وأبلغت اسرائيل لبنان رفضها الغاء الاتفاق ورفضها «المشاركة في جنازته»، وذلك عندما رفضت الموافقة على اقتراح مناقشة ترتيبات امنية في الجنوب اللبناني تكون بديلا للاتفاق. وأكدت اسرائيل انه «لن تكون هناك مفاوضات بديلة مع حكومة لبنان بشأن ترتيبات امنية. وسنهتم بهذه الترتيبات بأنفسنا.»[١٣٥]

---

(١٣٥) نيفا لانير، «دافار»، ١٩٨٤/٣/٦.

وأصدرت الحكومة الاسرائيلية بيانا رسميا بشأن إلغاء الاتفاق الاسرائيلي ــ اللبناني، فيما يلي نصه:

«ان الاتفاق الذي وقع في ١٧ ايار/مايو ١٩٨٣، بين لبنان واسرائيل، أُنجز بعد مفاوضات حرة بين الدولتين. وقد شاركت الولايات المتحدة بصورة فعالة في المفاوضات وفي التوصل الى هذا الاتفاق. كما ان البرلمان اللبناني قد اقر الاتفاق بأغلبية حاسمة، وكان ذلك تعبيرا عن سيادة لبنان واستقلاله. وقد جاء الاتفاق ليرسي عهدا جديدا من العلاقات بين لبنان واسرائيل، ويثبت حدا ادنى من الترتيبات الامنية وسحب القوات الغريبة من لبنان.

«ان سورية هي العقبة في وجه استقلال لبنان، والعامل الرئيسي الذي يقف حجر عثرة في وجه الجهد لتوسيع دائرة السلام في الشرق الاوسط. لذلك باشرت سورية، فور توقيع اتفاق ١٧ ايار/مايو ١٩٨٣، العمل على ابطاله بلجوئها الى استخدام العنف. لقد اخضعت سورية حكومة لبنان لاملاءاتها، مما يعني الحكم على استقلاله وسيادته. وان اسرائيل تدين بشدة التدخل السوري والغاء الاتفاق.

«وازاء كون لبنان غير مؤهل، في مثل هذا الوضع، لتنفيذ تعهداته الدولية ومنع تحول جنوبه مجددا الى قاعدة لعمليات الارهاب ضدنا، فان اسرائيل ستعرف كيف تجد بنفسها الطرائق الملائمة لضمان امنها.

«ومع ذلك، ستواصل اسرائيل التعبير عن صداقتها للشعب اللبناني، وخصوصا للأصدقاء الذين تقيم معهم علاقات وثيقة منذ زمن طويل. وهي تأمل بأن ينجح لبنان في استرداد سيادته والتحرر من الهيمنة السورية. كما انها مستعدة، اليوم ايضا، لتطبيق اتفاق ١٧ ايار/مايو ١٩٨٣.»[١٣٦]

واعلن وزير الدفاع، موشيه آرنس، ان «الغاء الاتفاق مع لبنان لن يؤثر على انتشار الجيش الاسرائيلي وأهدافه في الجنوب اللبناني»، و«ستواصل [اسرائيل] السعي، ومن جانب واحد، للتوصل الى ترتيبات امنية تمكننا من المحافظة على سلامة الجليل والخروج من لبنان.» وأضاف آرنس انه «ما زال من السابق لأوانه، في الوقت الحاضر، الحديث عن استئناف المفاوضات بشأن ترتيبات الامن مع لبنان، وان اسرائيل لم تغلق الباب الاخير على إجراء محادثات مع اي طرف متورط فيما يجري هناك.»[١٣٧]

وعقب رئيس الاركان اللواء موشيه ليفي، بدوره، على الغاء الاتفاق اللبناني ــ الاسرائيلي، فأشار الى عزم اسرائيل على «مواصلة تنشيط جيش لبنان الجنوبي»، ونفى نفيا قاطعا احتمال الانسحاب بسرعة من لبنان لأن «لا حلول سريعة لمشكلات الارهاب او للتهديد السوري. واننا نعزز جيش حداد.»[١٣٨]

ودعا زعيم المعراخ، شمعون بيريس، الى الشروع فورا ــ ومن جانب واحد ــ في تنفيذ تلك البنود في الاتفاق اللبناني ــ الاسرائيلي، «ذات الصلة بأمن شمال اسرائيل»، والتي تخول اسرائيل التحليق في أجواء لبنان، وتسيير دوريات على طول شواطئه، واعادة تنظيم قوات حداد لتصبح ــ وخلال فترة قصيرة ــ «قوة نظامية اكبر»، والمحافظة على اجهزة الاستخبارات ووسائط الانذار المبكر في الجنوب اللبناني، وقال: «في رأيي ان لا مجال لبقاء الجيش الاسرائيلي بصورة ثابتة. فالجيش الاسرائيلي ليس جيش تخندق بل هو جيش متحرك، وليس جيش سيطرة بل جيش دفاع. ان الدمج بين ميزتي التحرك والدفاع يجب ان يكون في صميم تنظيمنا في الجنوب اللبناني.» وبشأن ما انتهى اليه الاتفاق، قال بيريس ان كون لبنان «خاضعا» لسورية هو سبب لاجراء مفاوضات مباشرة مع السوريين، «ولم يكن هناك داع للتوصل الى اتفاق مع لبنان وربط ذلك بموافقة سورية، وقد كنا نعرف منذ البداية بأن شيئا لن يتأتى من ذلك. فمن هذه الناحية كان الامر هدرا للوقت وخداعا للنفس.»[١٣٩]

وانتقد بيريس سياسة الليكود في لبنان، وقال ان اسرائيل قد دقت هناك «مسمارا قويا في حائط منهار.» وأشار الى قدرة الجيش الاسرائيلي، عند الضرورة، على العودة الى دخول لبنان بعد انسحابه منه «اذا ما عاد المخربون.» وأضاف: «هذا ما كان يجري في عهد المعراخ: الدخول والتطهير فالخروج، وعن طريق نسج علاقات معينة بالطوائف وانشاء ميليشيات صديقة لاسرائيل في بعض المناطق المجاورة للحدود. ان المعراخ لا يقترح الانسحاب من دون ترتيبات امنية منسقة، لكن لماذا لم توجد هذه البدائل؟ ان الليكود يفتقر، على

---

(١٣٦) «دافار»، ١٩٨٤/٣/٦.

(١٣٧) شمعون فايس، «دافار»، ١٩٨٤/٣/٧.

(١٣٨) حغاي ايشد، «دافار»، ١٩٨٤/٣/٨.

(١٣٩) «دافار»، ١٩٨٤/٣/٦.

ما يبدو، الى اي مفهوم بديل.»[١٤٠]

وحمل رئيس الحكومة، يتسحاق شمير، على سورية فزعم ان «الطموح الاساسي لنظام الحكم السوري هو ايجاد حالة حرب بين اسرائيل وجيرانها، كما كان الامر قبل توقيع الاتفاق مع لبنان. وان مشكلة النظام السوري ذات صلة بالسلام في المنطقة ككل، وبفرصة ان يسود استقرار اكبر، من اجل استمرار مسار السلام. لذلك، فان لالغاء الاتفاق مع لبنان صلة بكل دول العالم الحر، التي لها مصلحة في الاستقرار والسلام في الشرق الاوسط.» وأضاف شمير داعيا هذه الدول الى «النظر باحتراس الى العقبة السورية في وجه هدف تحقيق الاستقرار في المنطقة.»[١٤١]

وعلى الرغم من ان مناقشات كانت تجري، في تلك الآونة، في شأن الخيارات الممكنة من اجل اعادة نشر قوات الجيش الاسرائيلي في لبنان «لضمان حد اقصى من السلامة لمستعمرات شمال اسرائيل»، وعلى الرغم من ان ضباطا اسرائيليين كبارا أعربوا عن املهم بأن يؤدي إلغاء الاتفاق الى ان يدرك السياسيون ضرورة الحسم فيما يختص باعادة الانتشار العسكري في الظروف القائمة على الارض في لبنان، «التي لا امل بتغييرها حتى الآن»،[١٤٢] فان مكتبي رئيس الحكومة ووزير الدفاع وضعا حدا لهذا اللغط باصدار نفي قاطع للأنباء التي تتحدث عن «سحب قوات الجيش الاسرائيلي واعادة الانتشار العسكري في الجنوب اللبناني في الايام القريبة.»[١٤٣]

وذكر زلينغر ولانير ان بناء قوة لبنانية جنوبية يشكل توجها اساسيا في كل الصيغ المقترحة بشأن اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في لبنان، و«ان الجيش الاسرائيلي، بحسب كل الخيارات المقترحة، سيواصل البقاء في لبنان على طول خط من المواقع يشبه خط الاولي الحالي — على طول الليطاني، او الزهراني، او في تجمعات مقلصة بمحاذاة جيش لبنان الجنوبي، مع الحرص على الاشراف عليه وتوجيهه ليقوم بمهماته خير قيام، بما يضمن اغلاق طريق عبور المخربين الى المنطقة التي تقع شمالي الخط البنفسجي واحباط الهجمات داخل هذه المنطقة.

«ان الاتجاه، اذا كان الامر كذلك، هو لتقويم خط جنوب الاولي من اجل تقليص مساحة المنطقة التي سيضطر الجيش الاسرائيلي الى البقاء فيها بترتيبات الى هذا الحد او ذاك، ومن اجل تقليص عدد السكان المحليين الذين سيضطر الجيش الاسرائيلي الى العمل بينهم.

«ان السياسيين والعسكريين لا يحثون على اغلاق الخط اغلاقا محكما، وانشاء منطقة خاضعة للحكم العسكري الاسرائيلي ومعزولة عن شمال لبنان.

«ويكمن في اساس الخيارات المتبلورة كافة هدف الضمان على اكمل وجه وبالمعطيات القائمة، لمساحة واسعة كفاية من اجل اخراج مستعمرات الجليل من مدى صواريخ الكاتيوشا، وتعزيز امن الجنود الذين سيبقون في المنطقة المقلصة، قدر الامكان، والمحافظة على امكان المناورة وعلى مجال المبادرة والرد على كل تطور.

«ويجري في الجيش الاسرائيلي وضع خطة تنسجم مع واقع اساسي هو انه من غير الممكن اطلاقا منع سقوط قذائف الكاتيوشا على مستعمرات الجليل وقرب الجنود الاسرائيليين.

«وتسمع في اوساط ضباط كبار في الجيش الاسرائيلي آراء تنادي بضرورة ان ينسحب الجيش الاسرائيلي جنوبا قدر الامكان، وربما حتى الى الخط البنفسجي، والمناورة بحسب الحاجة شمالي هذا الخط بالتعاون مع عناصر محلية اذا امكن، وعلى مستوى لا يختلف كثيرا عما كان قائما قبل حرب سلامة الجليل.»[١٤٤]

وخلص زلينغر ولانير الى الاشارة الى ان «هذا الرأي يقوم على التقدير القائل بامكان التوصل الى اتفاق مع السوريين من شأنه ان يضمن منع تسلل المخربين جنوبا. لكن هذه المقاربة، على ما يبدو، بعيدة جدا عن مقاربة السياسيين التي ربما تتبلور الآن لكنها لن تصل الى حد استنتاجات كهذه. لذلك يجب الافتراض ان الجيش الاسرائيلي، في هذا النطاق او غيره، سيمكث طويلا في لبنان.»[١٤٥]

(١٤٠) «هآرتس»، ١٩٨٤/٣/١٣.
(١٤١) المصدر نفسه.
(١٤٢) تيلي زلينغر، «دافار»، ١٩٨٤/٣/٦.
(١٤٣) تيلي زلينغر، ونيفا لانير، «دافار»، ١٩٨٤/٣/٩.
(١٤٤) المصدر نفسه.
(١٤٥) المصدر نفسه.

غير ان جهات اسرائيلية في الجنوب اللبناني كانت ترى غير هذا الرأي. وقد حذرت هذه الجهات من «انسحاب اسرائيلي الى جنوبي الاولي لا ترافقه اجراءات وقائية»، لأن ذلك «لن يخفض نسبة الاصابات، ولن يسهل الامور على الجيش الاسرائيلي.»[١٤٦] كما شددت هذه الجهات على ان الانسحاب في اتجاه «الخط البنفسجي» سوف «يقرب الهجمات من الحدود الشمالية»، وعلى ان استمرار وجود الجيش الاسرائيلي في الجنوب اللبناني يعني «استمرار هجمات المخربين والعناصر المعادية الاخرى.» وتتلخص الاجراءات الوقائية التي نصحت بها تلك الجهات بـ «اغلاق الممرات، ومراقبة اكثر صرامة للطرق ومعابر الاولي، وتجريد السكان من اسلحتهم، واجراءات اخرى.»[١٤٧]

وقال منسق الانشطة الاسرائيلية في لبنان، اوري لوبراني: «لست واثقا اطلاقا من اننا سننجح في التوصل الى منع النشاط المعادي في المستقبل، لكن علي ان اشير الى ان الجهود الضخمة التي نبذلها تثمر، وثمارها تبرر بالتأكيد متابعة الجهد.»[١٤٨] وأضاف لوبراني: «لقد حقق السوريون انتصارا لا يمكن ان نتجاهله، بل ينبغي لنا ان نتعلم الدروس منه. ان المصلحة السورية في لبنان وارتباط لبنان الاقتصادي بسورية اكبر من ان يُقدَّرا وأكبر من مصلحة اسرائيل في لبنان ومن الميل اللبناني الى اسرائيل. لقد ذاق السوريون طعم البيضة اللبنانية. وهم يسعون لعدم التدخل المباشر فيما يجري في لبنان. انهم يحركون «الموالين» لهم لينفذوا مهمتهم من دون ان يصبح السوريون عرضة للاحتكاك بسكان معادين في الاساس. ويبدو ان السوريين لا يرون انهم بحاجة الى اجراء حوار معنا في الظرف الراهن. والرئيس الاسد حريص جدا على عدم اجراء اتصالات مباشرة معنا، حتى لا يلحق الضرر بالصورة التي يريد ان يكسبها لسورية كدولة عربية طاهرة فيما يتعلق بعروبتها.»[١٤٩]

وقال لوبراني: «وكما هو معروف، فقد وضعت الخطوط الحمر بوساطة اميركية في الماضي عندما كان السوريون مهتمين بعدم شد الحبل اكثر من مداه، سواء مع اسرائيل او مع الاميركيين. وحتى اللحظة يبدو انهم غير مهتمين بالعودة الى هذا الوضع، حتى لو كانوا يتوقعون دائما مفاجآت في لبنان. ومهما يكن، فاننا — في اي حال — نعمل على وضع ترتيبات امن لا تكون مرتبطة بموافقة السوريين. وكلما اثمر التفاهم والترتيبات مع سكان الجنوب اللبناني تقلصت مساحة ذلك القطاع في الجنوب الذي يتطلب وجود الجيش الاسرائيلي فيه في المستقبل للقيام بعمليات احباط ووقاية. ان الهدف المشترك لكل المعنيين بهذا العمل هو السعي لتقليص مساحة هذا القطاع قدر الامكان، وتقليص القوات المسيطرة عليه والمدة الزمنية التي يتطلبها ذلك.»[١٥٠]

واعترف يوسي اولمرت، وهو من كبار البحاثة في معهد «شيلواح» وخبير بالشؤون اللبنانية، بالهزيمة السياسية التي منيت بها اسرائيل في لبنان، وبعودتها فيه الى مرحلة ما قبل حرب «سلامة الجليل»، وذلك ضمن حديث عن العلاقات بين اسرائيل ولبنان في ضوء الغاء اتفاق ١٧ ايار/مايو، ادلى به الى صحيفة «دافار». قال اولمرت: «ان الغاء الاتفاق بين اسرائيل ولبنان هذا الاسبوع، يثبت ان هذا الاتفاق لم يعد ذا قيمة فعلية او رسمية، وسيكون على اسرائيل من الآن فصاعدا اختيار طرائق عمل جديدة لحل مشكلة لبنان، وذلك بعدما فشلت في علاقاتها السابقة بالمسيحيين في لبنان. ومع ذلك، يجدر التذكير بأن الاتفاق لم يكن، منذ البداية، وسيلة لحل اية مشكلة في لبنان لأنه استند الى قوة قوية واحدة في لبنان، وهو امر غير موجود فعلا في الفسيفساء اللبنانية المعقدة.»[١٥١] وأضاف اولمرت: «سيكون علينا من الآن فصاعدا ان نتعامل مع الطائفة المسيحية في لبنان فقط كواحد من الاطراف في لبنان وليس على اساس الطرف المسيطر فيه. ومعنى هذا، على الصعيد العملي، ان اسرائيل قد عادت الى مرحلة ما قبل حرب سلامة الجليل على صعيد العلاقات بيننا وبين لبنان.»[١٥٢] وتناول اولمرت خطوة الرئيس اللبناني بالغاء الاتفاق، فقال: «لا شك في ان الامر كان اتفاقا بين سورية ولبنان بقيادة الجميل، لأن الجميل سيكون غداة الغاء الاتفاق العنصر المركزي في لبنان. ولقد اصبح الاسد سيد لبنان ليس رسميا فحسب بل عمليا ايضا. وسيتخذ من الآن فصاعدا

(١٤٦) شمعون فايس، «دافار»، ١٩٨٤/٣/١١.
(١٤٧) المصدر نفسه.
(١٤٨) حغاي ايشد، «دافار»، ١٩٨٤/٣/٩.
(١٤٩) المصدر نفسه.
(١٥٠) المصدر نفسه.
(١٥١) «دافار»، ١٩٨٤/٣/٢.
(١٥٢) المصدر نفسه.

قرارات طلبت اسرائيل اتخاذها في الماضي وفشلت.»[153]

وردا على سؤال فيما يتعلق بهزيمة اسرائيل السياسية في لبنان، قال اولمرت: «بالتأكيد. لقد دحرت اسرائيل للمرة الاولى منذ حرب يوم الغفران، وعلى يد دولة عربية مارست ضغطا على دولة عربية في المنطقة وقعت اتفاقا مع اسرائيل، ورغم انف اسرائيل ألغي الاتفاق مع الدولة العربية هذه.»[154]

واعتبر دان افيدان، المعلق في «دافار»، ان إلغاء اتفاق ١٧ ايار/مايو هو عودة بالساحة اللبنانية الى الوضع الذي كانت عليه عشية عملية «سلامة الجليل». وتناول ما سينجم، في رأيه، عن هذا التطور على الصعيد الاسرائيلي، فقال: «ان اسرائيل ستضطر، على الصعيد الاسرائيلي، الى تنفيذ ترتيبات امنية من جانب واحد في الجنوب اللبناني، لكن على مساحة اوسع كثيرا. وهذا يعني الاعتماد على قوات ميليشيا من الطائفتين المسيحية والشيعية، تتعاون مع الجيش الاسرائيلي من اجل منع اعادة تأسس المخربين في الجنوب اللبناني. وهكذا، يبدو ان اسرائيل ستوافق على تنسيق ترتيبات امنية مختلفة في الجنوب مع حكم الجميل، شبيهة بترتيبات الامن التي كانت قائمة هناك قبل عملية سلامة الجليل، وبحسب اقتراح الجميل. اي الترتيبات التي تستند الى اتفاق الهدنة بين الدولتين. وهذا يشمل قوة المحافظة على الامن في الجنوب اللبناني التابعة للأمم المتحدة، والتي سيكون عليها منع تسلل المخربين الى مستعمرات الجليل. وستكون كل ترتيبات الامن المحتملة في الجنوب محدودة بطبيعتها، وستلزم الجيش الاسرائيلي ــ في حال انسحابه من لبنان في نهاية المطاف ــ التدخل من حين الى آخر في الجنوب، ليضمن عدم تأسس المخربين. لذلك قد يوافق السوريون، بضغط من منظمات التخريب الموالية لهم، على عمل المخربين في الجنوب ضد قوات الجيش الاسرائيلي ومستعمرات الشمال ــ على ان يكون عملا مسيطرا عليه ولا ينطوي على خطر مواجهة عسكرية مع اسرائيل. ونشاط من هذا النوع لا تستطيع ان تمنعه قوات الامم المتحدة، ولا قوات ميليشيا محلية تفتقر الى تغطية جيش لبناني وحكم مركزي قوي في لبنان.»[155]

وتطرق عكيفا إلدار، المعلق في «هآرتس»، الى علاقات القوى في اعقاب الغاء لبنان لاتفاق ١٧ ايار/مايو ١٩٨٣، فقال:

«ان نبوءة مناحم بيغن في ١٧ ايار/مايو ١٩٨٣، بشأن صفقات السياحة بين لبنان واسرائيل ومصر، قد تأجلت كما يبدو في سنة ١٩٨٤ الى آخر الدهر.

......»

«ان الوضع الذي يرتسم على الارض شبيه جدا بتوقعات المؤسسة العسكرية منذ اربعة اشهر: تقسيم واقعي للبنان، في حين يتطلع كل فريق الى تحقيق مصالحه؛ اسرائيل في الجنوب اللبناني؛ سورية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مع محاولة تشكيل وجهة الحكم في لبنان وفق مشيئتها وابعاد اسرائيل عن لبنان؛ الحكم المركزي في منطقة بيروت يكافح من اجل وجوده.

«سيتضح بعد مؤتمر لوزان مرة اخرى، كما يبدو، ان الاسد لا الجميل هو شريك اسرائيل في كل تسوية في لبنان. فبعد ان ألغى الاتفاق لم تعد اسرائيل ملزمة باحترام الرئيس اللبناني، ولو ظاهريا. اذ انه بعد فترة.... ربما تُستأنف المحاولة الاسرائيلية ــ الاميركية للتوصل الى تسوية مع سورية. وقد سلمت اسرائيل عمليا بوجود الجيش السوري في البقاع.... ولم يبق اذن سوى ايجاد سبيل لخفض القوات، او لفصل القوات بين القوات السورية ووحدات الجيش الاسرائيلي في القطاع الشرقي. ان مثل هذا الترتيب سيقود الى انحسار الاحتكاك الخطر بين الجيشين، وسيشكل اختبارا للانسحاب الى الحدود الدولية في جميع القطاعات....»[156]

(١٥٣) المصدر نفسه.
(١٥٤) المصدر نفسه.
(١٥٥) المصدر نفسه، ١٩٨٤/٣/٦.
(١٥٦) «هآرتس»، ١٩٨٤/٣/١٣.

القسم الثالث

الإنسحاب الجزئي

عشية قدوم وزير الخارجية الاميركي، جورج شولتس، الى المنطقة في مهمة تهدف الى استعجال التوصل الى اتفاق اسرائيلي ــ لبناني، كانت الحكومة الاسرائيلية في وضع متكدر. فقد تعثرت المفاوضات مع لبنان بشأن ما تبقى من مسائل عالقة، منها مشكلة وضع الرائد حداد، وازداد التصعيد الامني على الارض وازدادت معه الاصابات في صفوف القوات الاسرائيلية، وكبر الشك بتل ابيب في قدرة لبنان على تنفيذ اتفاقات يعقدها مع اسرائيل.[1] وقد انعكس هذا الوضع على الحكومة الاسرائيلية التي عقدت جلسة لها في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣ لتداول الوضع في لبنان، مما افسح لبعض الوزراء مجال التقدم باقتراح يقضي بأن ينفذ الجيش الاسرائيلي انسحابا من جانب واحد الى خط نهر الاولي. طرح الاقتراح الوزيران مردخاي بن بورات وأهرون أوزان. وعلل بن بورات اقتراحه بأن «المخربين ينشطون في بيئة لا نسيطر عليها، وتخلو من كل شعور بالود. ان عدد الضحايا آخذ في الازدياد. كما ان ضعف اللبنانيين لا يترك مجالا للأمل بأنهم يستطيعون تنفيذ الاتفاقات. وحتى لو وقع لبنان في نهاية الامر الاتفاق، فان سورية سوف تحول دون امكان تطبيقه.»[2]

ودعا الوزير أوزان الحكومة الى اتخاذ «قرار بالانسحاب من جانب واحد» قبل قدوم شولتس، مشيرا الى «ضرورة ان تعرف الولايات المتحدة ان اسرائيل غير مستعدة لأن تستمر، وحدها، في دفع الثمن في لبنان.»[3] كما ايد اقتراح الانسحاب من جانب واحد الى نهر الاولي، كل من وزير العلوم يوفال نئمان (هتحيا)، ووزير التربية زفولون هامر (المفدال). وكان الاول قد دعا، منذ فترة، الى «انسحاب الجيش الاسرائيلي من جبال الشوف والتمركز في خط الامن ٤٥ كلم»، بينما اكتفى الثاني بالدعوة الى «درس الاقتراح على الصعيد التكتي، مع مواصلة الجهود السياسية ما دام هناك امل بالتوصل الى تسوية.»[4]

غير ان موقف كل من وزير الخارجية شمير، ووزير الدفاع آرنس ــ آنذاك ــ كان الاصرار على «اتاحة الفرصة» للوزير شولتس لانجاز مهمته وعلى ألا تتخذ الحكومة الاسرائيلية قرارات «من شأنها ان تكبل يديه وتُفشل جولته.» وأعرب شمير عن معارضته «اتخاذ قرار بالانسحاب من جانب واحد»، ما دام هناك «امل بنجاح المسار السياسي». كما ايد رئيس الحكومة، بيغن، «الخط الذي يقضي بمنح وزير الخارجية الاميركي الفرصة لاستنفاد مهمته السياسية.»[5]

ولم تكن هذه اول مرة يطرح فيها، في وسط رسمي، اقتراح انسحاب اسرائيلي من جانب واحد. فقد سبق ان تقدم عسكريون اسرائيليون، قبل عدة اشهر، باقتراح يقضي بانسحاب الجيش الاسرائيلي من جانب واحد الى خط على نهر الاولي. وأشار زئيف شيف الى ان اعتباراتهم آنذاك كانت عسكرية في الاساس، ثم اضيفت اليها اعتبارات اخرى، وقال:

«في الماضي عارض رئيس الحكومة ووزراء وموظفون كبار آخرون ذلك بحجة ان الامر قد يبدو «تقوقعا» في اعقاب ضغط خارجي، وليس نتيجة ما دفعته اسرائيل من ثمن غال ــ الى هذه الدرجة ــ في الحرب. كما أُوضح ان انسحابا من جانب واحد قد يتسبب بتفتيت الكتائب، وأن السوريين سيأتون في أعقابنا الى منطقة الشوف ويزداد تسلل المخربين الى بيروت.

«ومنذ رفض الاقتراح حدثت عدة امور: الكتائب في حالة تفتت على اية حال، ولا يفيدون اسرائيل بأي شكل، وليس لوجودنا على طريق بيروت ــ دمشق اهمية كبيرة في منع تسلل المخربين الى بيروت. انهم يصلون الى هناك على اية حال، واللبنانيون هم الذين يقررون

---

(١) ايلان كفير، «معاريف»، ١٩٨٣/٤/٢٥.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.

هل يعتقلونهم وماذا يفعلون بالمعلومات التي يتلقونها منا بالنسبة اليهم. . . . وعلى اية حال لن نستطيع منع النفوذ السوري في جبال الشوف وفي أجزاء اخرى من لبنان.»[٦]

وأورد شيف تعليلات العسكريين الذين كانوا اول من طرح الاقتراح، فقال: «يقول الداعون الى انسحاب من جانب واحد ان تغلغلا سوريا في الشوف، بعد ان ننسحب، وحتى تغلغلا سوريا في بيروت، سيؤدي الى تأزم علاقات دمشق بالولايات المتحدة والى اثارة الخلاف بينهما. بالاضافة الى ذلك، سيكون الجيش السوري مشتتا في لبنان وسورية وفي مرتفعات الجولان، مما يخفف الامور على الجيش الاسرائيلي من الناحية العملانية، في حين ان حشد الجيش السوري في بلده سيضع قبالتنا في مرتفعات الجولان ثماني فرق سورية. وانسحاب كهذا سيخفّف الامور على اسرائيل من الناحية الاعلامية، وعلى الجيش الاسرائيلي من ناحية الامن الجاري. ويقول هؤلاء العسكريون، انه يمكن ايضا تنفيذ فصل القوات مع الجيش السوري من جانب واحد، بهدف ايجاد منطقة محرمة لا نسمح لهذا الجيش بدخولها.»[٧]

وبرر شيف معارضته لفكرة الانسحاب من جانب واحد الى خط الاولي، فقال: «ان الانسحاب من جانب واحد سيعطي اسرائيل وسيلة ضغط في المفاوضات من اجل الحصول على شروط امنية افضل في الجنوب اللبناني. وعندما يكون المقصود سلامة مستعمراتنا في الجليل، فان ذلك هدف مشروع وان كان يتعلق فعلا بعملية موقتة. لكن يبدو ان لدى قسم من مؤيدي فكرة الانسحاب من جانب واحد هدفا بعيد المدى، الغرض منه تغيير الهدف القديم، الذي كان مشتركا بيننا وبين الولايات المتحدة، وهو اخراج جميع القوات الاجنبية من لبنان. اي: التسليم بوجود الجيش السوري وآلاف المخربين داخل خطوطه، في شمال سهل البقاع اللبناني، وبوجود المخربين في طرابلس. هذا، بهدف ابقاء الجيش الاسرائيلي جنوبي نهر الاولي، وتحويل الجنوب اللبناني الى «الضفة الشمالية» لاسرائيل. ان هدفا كهذا لن يقودنا الى صدام مع الولايات المتحدة فحسب، بل سيحولنا ايضا الى قوة احتلال فعلية، ستصطدم لا مع الفلسطينيين و م. ت. ف. فحسب، بل ايضا مع اللبنانيين الذين تباهينا بتحريرهم من احتلال م. ت. ف. وارهابها.»[٨]

وزعم شيف ان واشنطن غير معنية بانسحاب الجيش الاسرائيلي من جانب واحد الى نهر الاولي، لأنها «لا تريد فصل قوات بين الجيش الاسرائيلي والجيش السوري، على الرغم من ان هذا الامر قد يقلص جدا خطر الصدام بين الجيشين. ذلك بأن انسحابا اسرائيليا جزئيا من جانب واحد، او فصل قوات بين الجيشين، بحسب رأي واشنطن، قد يؤدي الى تثبيت وضع غير مرغوب فيه وابقاء الجيش الاسرائيلي والجيش السوري، على حد سواء، في لبنان. هذا، بالاضافة الى ان ذلك يعرض للخطر حكم الرئيس امين الجميل، المعني بأن يستمر الجيش الاسرائيلي ـ في الوقت الحاضر ـ في القيام بأعمال المحافظة على الامن في جبال الشوف، التي لا يستطيع هو وقواته القيام بها.»[٩]

اولا: الموقف الرسمي

على الرغم مما ذكر من ان الوزير الاميركي شولتس قد نجح في وقف مثل هذه الخطوة الاسرائيلية، التي كانت «تنطوي على ما يعرّض انجازات الولايات المتحدة في لبنان للخطر»،[١٠] فقد تبلورت فكرة داخل الحكومة الاسرائيلية ترى في الانسحاب الاسرائيلي من جانب واحد الى نهر الاولي «الحل الوحيد البادي للعيان»، في ضوء تعثر المفاوضات مع لبنان، وتعتبر ان «الحل الوحيد» هذا يعني «تقسيم لبنان بصورة واقعية بين اسرائيل وسورية»، لكنه ـ في الوقت نفسه ـ السبيل الوحيد للخروج من «الحلقة المفرغة»، بحجة انه حتى لو توصلت اسرائيل الى حل ما مع لبنان «فستواصل سورية معارضته ولن تسحب قواتها. وهذا ما سيحدث ـ ونحن لن نسحب الجيش الاسرائيلي.»[١١]

(٦) «هآرتس»، ١٩٨٣/٤/١.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) ايلان كفير، «معاريف»، ١٩٨٣/٤/٢٧.

(١١) يهودا ليطاني، «هآرتس»، ١٩٨٣/٤/٢٩.

وفي اعقاب توقيع الاتفاق بين اسرائيل ولبنان، بدأ الجيش الاسرائيلي يتأهب للانسحاب الى جنوبي نهر الاولي. وأكد رئيس هيئة الاركان، الجنرال موشيه ليفي، انه يجري الآن التفكير والبحث والتخطيط في هذا الاتجاه، على الرغم مما وصفه بـ «القيود السياسية القائمة» حول خطوة انسحاب من جانب واحد.[١٢] أما «القيود السياسية» التي لمّح اليها رئيس الاركان، فقد تمثلت في رغبة واشنطن في «ان يستمر جنود الجيش الاسرائيلي في القيام بدور رجال الشرطة في جبال الشوف»، في ضوء «عدم وجود موافقة سورية على تسوية شاملة للمشكلة اللبنانية»، وتمثلت ايضا في رغبة رئيس الحكومة، مناحم بيغن، في «تحسين العلاقات» بالرئيس الاميركي ومنحه ـ بالتالي ـ «المهلة» التي يطلبها لتأتي سياسته بالنتيجة المتوخاة، وهي «تشكيل ضغط عربي شامل على سورية بحيث لا يبقى امام قادتها اي خيار سوى الموافقة على تسوية للانسحاب من لبنان بهذه الشروط او تلك.»[١٣]

وأوضح وزير الدفاع الاسرائيلي، آرنس، الموقف الرسمي من مسألة الانسحاب الاسرائيلي الجزئي في لبنان، نزولا عند إلحاح عدد من الوزراء، فأكد ان «المؤسسة العسكرية تدرس حاليا عددا من المشاريع البديلة لاعادة انتشار الجيش الاسرائيلي، وضمنها مشاريع انسحاب.» كما اكد ان حكومته مهتمة بأن «تضمن مسبقا» انتشار قوات «غير معادية لاسرائيل او صديقة لها، في كل منطقة ينسحب الجيش الاسرائيلي منها، لتمنع رجال م. ت. ف. او الجيش السوري من دخول هذه المناطق»، وأنه لهذا السبب «سيتم كل انسحاب، مزمع تنفيذه، بالتنسيق مع لبنان والولايات المتحدة الاميركية.» وحرص آرنس، في هذا الصدد، على نفي ان تكون اسرائيل تتعرض لضغط اميركي كي لا تنسحب من لبنان، مؤكدا ان «الصحيح هو ان ثمة تماثلا كبيرا في المصالح بين الولايات المتحدة واسرائيل، وليس هناك وضع تريد فيه اسرائيل الخروج من لبنان بينما تأمرها الولايات المتحدة بعدم الخروج.»[١٤] لكنه حرص، ايضا، على التوضيح ان «لا خيار لاسرائيل سوى البقاء الآن في المناطق التي تسيطر عليها»، مؤكدا بذلك ما رشح عن اوساط سياسية في القدس من «ان اسرائيل لا تستطيع الآن ان تنسحب من جبال الشوف ومنطقة بيروت»، لأنه «لا توجد في هذه المرحلة اية جهة قادرة على تولي المسؤولية في هذه المنطقة.»[١٥]

وأبلغ آرنس اعضاء الحكومة بأنه من غير المجدي «تحديد موعد نهائي» لخروج الجيش الاسرائيلي من لبنان، في ضوء استمرار الولايات المتحدة ولبنان في الاعتقاد «ان في الامكان حمل سورية على الانسحاب.» وحذر من ان العمليات التي تنفذ ضد جنود الجيش الاسرائيلي، والتي تهدف الى حمل اسرائيل على الانسحاب من لبنان من دون «ضمان مصالحها»، «لن تنجح». وأشار الى «ان معظم الاعتداءات على الجنود الاسرائيليين يتم ضمن نطاق شريط الـ ٤٥ كيلومترا الامني، وليس في سائر المناطق التي يوجد فيها الجيش الاسرائيلي اليوم.»[١٦] وكان رئيس الاركان الاسرائيلي قد اعرب عن اعتقاده ايضا ان «الجيش الاسرائيلي سيمضي فترة طويلة اخرى في لبنان.»[١٧]

ونقل ميخائيل غارتي(«هآرتس») عن اوساط في الجيش الاسرائيلي قولها انه لن يكون «هناك انسحاب جزئي قبل حل قضية الاسرى مع سورية و م. ت. ف.؛ فهذه القضية، وكذلك ضرورة ضمان عدم عودة قوات م. ت. ف. والجيش السوري الى المناطق التي سيتم الجلاء عنها، تقللان من امكان تنفيذ مثل هذا الانسحاب.» كما نقل تأكيد هذه الاوساط «ان الانسحاب الجزئي ربما يعفي الجيش الاسرائيلي من مهمات الشرطة في الشوف، لكنه يبقى في مناطق ينشط فيها المخربون، وفي الاساس على محور الشاطىء. وحتى اذا ما تم تنظيم الانتشار للحفاظ على الامن الجاري في مناطق الانتشار الجديد، فان الظروف المادية والنشاط المعادي ستتطلب شهورا عديدة (ربما حتى الربيع القادم) من اجل التوصل الى وضع هادىء في المنطقة.»[١٨] وكشف غارتي ان الجيش الاسرائيلي بات في مرحلة درس ثلاث خطط لاعادة الانتشار في لبنان، فقال:

(١٢) «دافار»، ١٩٨٣/٥/٢٣.

(١٣) يوسف بريئيل، «دافار»، ١٩٨٣/٥/٢٧.

(١٤) داليا شحوري، «عال همشمار»، ١٩٨٣/٦/١٣.

(١٥) يهودا ليطاني، «هآرتس»، ١٩٨٣/٦/١٣.

(١٦) داليا شحوري، «عال همشمار»، ١٩٨٣/٦/١٣.

(١٧) «دافار»، ١٩٨٣/٥/٢٣.

(١٨) «هآرتس»، ١٩٨٣/٦/١٣.

«تشمل خطط اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في لبنان، التي بدأ البحث فيها منذ اشهر عديدة، ثلاثة بدائل اساسية، وأهم فارق بينها هو الخط الذي ستنسحب اليه قوات الجيش الاسرائيلي على طريق الساحل.

«ان المقترحات المختلفة، المتعلقة بمحور الساحل، تتحدث عن انسحاب حتى مصب نهر الاولي شمالي صيدا (على مسافة تبعد ٦٠ كيلومترا عن الحدود الاسرائيلية ــ اللبنانية)، او الى مصب نهر الزهراني على بعد ١٠ كيلومترات جنوبي صيدا. وتشتمل جميع خطط اعادة الانتشار في لبنان على انسحاب من جبال الشوف، والاحتفاظ بموقع على جبل الباروك ومحاور الطرق المؤدية اليه من الشرق والغرب، والسيطرة على منحدرات جبل الشيخ السورية. وبالنسبة الى الانتشار في البقاع اللبناني، هناك خطط للانتشار على خط شمالي بحيرة القرعون؛ خط يتيح السيطرة بالنيران على طريق بيروت ــ دمشق ويحمي مفترق طرق البقاع ــ جبل الباروك.»[19]

وفي الواقع، لم يعد السؤال في وزارة الدفاع الاسرائيلية، في تلك المرحلة، عما اذا كان يجب الانسحاب «من المناطق الصعبة في لبنان»، بل متى ينفذ الانسحاب والى اين يمتد خط تمركز القوات الاسرائيلية الجديد هناك. فالخبراء العسكريون باتوا مقتنعين، بعد مرور عام على حرب لبنان (التي سقط فيها ٥٠٠ جندي اسرائيلي)، بضرورة «الابتعاد الى مناطق الجنوب» للخروج من «حرب استنزاف من نوع جديد لا تقل خطورة عن حربي الاستنزاف اللتين وقعتا بعد حرب يوم الغفران وحرب الايام الستة. ويتضح ان توفير الامن لمستعمرات الجليل كلف دماء غزيرة وعددا من الضحايا (سقطت خلال اشهر الوجود في لبنان) اكبر كثيرا من عدد الضحايا التي وقعت في عمليات الاجتياح وعمليات القصف والتسلل التي نفذها المخربون داخل اسرائيل من الشمال قبل الحرب.»[20] وبدا ان ما يعيق حسم موعد الانسحاب الجزئي وحدوده هو الحرص الاسرائيلي على «انسحاب منسق؛ انسحاب في ضوء خطوة لا تمس الاتفاق الذي تم التوصل اليه مع الحكومة اللبنانية، وخصوصا [خطوة] لا تشوه العلاقات التي تحسنت مع واشنطن.» وكان وزير الدفاع آرنس واضحا تماما عندما اعلن، في اثر تعيينه في منصبه، انه «اذا ما تم انسحاب بالضغط ومن دون تنسيق مع الولايات المتحدة، فان اسرائيل قد تكون الخاسرة نتيجة هذه الخطوة، من دون اية ضمانات مهمة على الارض.» وأوضح ان العسكريين في وزارة الدفاع الاسرائيلية يرون «ان الانسحاب القائم على التنسيق سيلزم الولايات المتحدة، والقوة المتعددة الجنسيات، والجيش اللبناني، السيطرة على هذه المناطق واقامة حاجز فيها بين المخربين والسوريين من جهة، وبين قوات الجيش الاسرائيلي في القطاع الجنوبي من جهة اخرى.»[21]

ووفقا لهذه السياسة التي تقضي «بعدم التحرك من دون التنسيق مع الاميركيين»، وفي ضوء الخلافات في الرأي فيما يتعلق بالانعكاسات المحتملة لانسحاب القوات الاسرائيلية الجزئي في لبنان، استقر رأي الحكومة آنذاك، على ما يبدو، على انتظار عودة رئيس الحكومة مناحم بيغن من زيارته لواشنطن، لتقرر ما «اذا كانت ستنفذ مبادرة من جانب واحد لانسحاب الجيش الاسرائيلي من مناطق الشوف، والانتشار في خط جديد يكون اكثر ملاءمة للدفاع ومنع الاعتداء على جنود الجيش الاسرائيلي.»[22]

وأكد هذا الامر رئيس الاركان الاسرائيلي، موشيه ليفي، عندما اعلن ان المسؤولين السياسيين هم الذين يتخذون قرار تقليص رقعة انتشار الجيش الاسرائيلي في لبنان، وأن هذا التقليص اذا ما تقرر فسيكون «عملية تدريجية وبطيئة»، تراعي «جهات اخرى تشترك في حل المشكلة اللبنانية.»[23] وذُكر، في حينه، ثلاثة امكانات لاعادة انتشار القوات الاسرائيلية في لبنان: ١ ــ «.... في خط على امتداد نهر الاولي، شمالي صور وصيدا»؛ ٢ ــ «انسحاب الى خط الزهراني، جنوبي صيدا والقرى المجاورة لها»؛ ٣ ــ «.... انسحاب حتى نهر سينيق بين الاولي والزهراني، جنوبي مدينة صيدا.»[24]

وأورد ايتان هافر، في مقال له، خمسة امكانات لاعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في لبنان:

«**الخط الاول**: انسحاب واعادة انتشار في خط يسير من نهر الدامور والصفا، على امتداد جبال الشوف شمالي دير القمر وبيت الدين، وحتى شمالي عين زحلتا.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) يعقوب ارز، «معاريف»، ١٩٨٣/٦/١٢.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) هافر، وحلميش، وهميئري، «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/٦/١٣.

(٢٣) أليكس فيشمان، «عال همشمار»، ١٩٨٣/٦/١٦.

(٢٤) يعقوب ارز، «معاريف»، ١٩٨٣/٦/١٢.

«ان دلالة مثل هذا الانسحاب السياسية والعسكرية هي ان الجيش الاسرائيلي يتخلى بارادته عن السيطرة على مشارف بيروت، بكل ما يترتب على ذلك من مغزى سياسي وعسكري، وعلى قسم كبير من جبال الشوف (وبذلك يتخلص، حمدا لله، من مشكلات الدروز والمسيحيين) وسوق الغرب وبحمدون وعاليه، وخصوصا عن الورقة المهمة: السيطرة على طريق بيروت ــ دمشق. والمغزى ــ في هذه الحالة ــ هو انه لن يملأ الجيش اللبناني، او القوة المتعددة الجنسيات، الفراغ الذي سينشأ عن خروج الجيش الاسرائيلي من المنطقة، وأن السوريين والمخربين يستطيعون العودة الى بيروت. ويمكن طبعا التغلب على ذلك اذا احتفظ الجيش الاسرائيلي بجيوب تمكّنه، على الرغم من كل ذلك، من السيطرة بالنيران على طريق بيروت ــ دمشق.

«**الخط الثاني**: انسحاب واعادة انتشار على خط نهر الاولي، ذلك النهر الذي انزلت على مصبه قوات عاموس يارون خلال الحرب، من اجل الالتفاف حول صيدا. ويبدأ هذا الخط من شمالي صيدا، ويمتد الى الشرق حتى قرية بسري ونهر بسري، والى الشمال الشرقي في اتجاه المختارة (عاصمة الدروز ومعقل جنبلاط)، ومنها حتى جبل الباروك وعين زحلتا.

«**الخط الثالث**: الخط نفسه، مثل الخط الثاني، لكنه يبدأ بنهر سينيق جنوبي صيدا ويتصل بالاولي. ومعنى ذلك خارج صيدا، اي ان المنطقة الواقعة تحت سيطرة الجيش الاسرائيلي لن تضم صيدا.

«وهذا الخط هو مثار للجدل. هل يجب ان تكون صيدا، بسكانها العاديين الـ ١٥٠ ألفا (سنة وشيعة وفلسطينيون)، ضمن المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي أم لا؟

«ان الذين يؤيدون ان تكون صيدا ضمن المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي (وهذا قد يستمر سنوات عديدة) يقولون ما معناه: ان صيدا هي عاصمة الجنوب اللبناني، ولذا فان اي فصل مصطنع للمدينة عن محيطها الاقليمي الخلفي (Hinterland)، وعن بيئتها الطبيعية، سيجعل حياة سكانها صعبة، ويلزم دولة اسرائيل ابتكار عاصمة مصطنعة اخرى، النبطية مثلا. واذا ما فصلنا صيدا عن المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي، يمكن ان تعود لتصبح مدينة مخربين، ينطلقون منها للقيام بعمليات ضد الجيش الاسرائيلي ثم يعودون اليها، حيث لن يكون في قدرة الجيش الاسرائيلي دخولها وتفتيشها والعثور على المخربين. ونظرا الى انه يستحيل فصل صيدا عن بيئتها الطبيعية، فستتطلب الضرورة السماح لآلاف السيارات بالسفر من المدينة يوميا الى الجنوب اللبناني. ومعنى ذلك، انه سيكون من الممكن تهريب مواد متفجرة ووسائل قتالية ومجموعات من المخربين. والدلالة الامنية هي ان الضرورة ستقتضي تفتيش مئات السيارات يوميا، بل الآلاف منها.

.......»

«ان الذين يعارضون ان تكون صيدا ضمن المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي، يقولون ما معناه: يمكن التخلص مرة واحدة والى الابد من ١٥٠ ألفا من مسببي القلاقل المحترفين ومن السيطرة على سكان معادين، اذ ان مجرد السيطرة تفسد نفسية الجندي الاسرائيلي الحديث السن. وسيكون من الصعب، اذا لم يكن من المستحيل، الحؤول دون الاعتداءات على الجنود الاسرائيليين. وماذا بشأن نفقات السلطة المدنية في صيدا؟

«**الخط الرابع**، الذي هو خط نهر الزهراني. ان جميع المزايا والعيوب التي سردناها بالنسبة الى الخطوط السابقة قائمة في هذا الخط ايضا، فيما عدا العيب الجديد الذي يلغي تماما حجة الـ ٤٠ كيلومترا، وهو قريب من ٢٠ كيلومترا عن حدود اسرائيل.

«**الخط الخامس**: الخط نفسه لكنه على نهر الليطاني، ومعنى ذلك انه الخط نفسه تقريبا الذي كان في يد اسرائيل، وخصوصا قوات حداد، حتى حرب لبنان. وحسبي ان لا لزوم للشروحات في هذا الصدد.»[25]

وأضاف هافر يقول في مقاله:

«ويمكن تعداد بعض الاسباب الوجيهة التي تحدو السوريين على عدم الخروج من لبنان في هذه المرحلة:

«ــ صحيح ان الجيش الاسرائيلي يشكل اليوم تهديدا لدمشق، لكن دولة اسرائيل لا تستطيع السماح لنفسها بحرب اخرى في وقت

(٢٥) «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/٦/٢٤.

قريب. وكفاها حرب لبنان. علاوة على ذلك، فان الدعم العسكري والسياسي السوفياتي من جهة، والكابح الاميركي من جهة اخرى، سيردعان اسرائيل عن شن حرب اخرى. ومن وجهة النظر السورية، يمكن ركوب المجازفة.

«ــ ان دولة اسرائيل لم تقوّم الوضع بصورة صحيحة قبل دخولها العسكري الى لبنان، وهي الآن غارزة في الوحل اللبناني حتى قمة رأسها. ويمكن «ازهاق روحها» بحرب استنزاف يخوضها المخربون وقوات لبنانية محلية، شرط ألا تكون الايدي السورية في الموضوع، كي لا تتوافر الذريعة للجيش الاسرائيلي للتحرك. وكلما بقي الجيش الاسرائيلي في لبنان ازداد عداء السكان المحليين له، وتعزز التعاون بينهم وبين المخربين والقوات الاخرى ــ الشيعة والدروز وما الى ذلك. ان حرب استنزاف من هذا النوع توقع الخسائر في صفوف الجيش الاسرائيلي. ولا حاجة بنا الى الاسهاب في الكلام عما يحدثه التأثير المتراكم للخسائر البشرية لدى السكان في اسرائيل.

«ــ ان الحرب في لبنان تستنزف ايضا موارد اسرائيل الاقتصادية الشحيحة.

«ــ ان سورية تسيطر، بطبيعة الحال، على قسم كبير من لبنان، اي على الاجزاء التي تريدها، فيما عدا بيروت.

«. . . . . . .

«ــ ان الوضع الراهن، وبالتأكيد تأزمه في المستقبل القريب، من شأنه ان يؤدي الى انسحاب اسرائيلي من دون اية نتائج ايجابية للقدس. واستمرار الوضع القائم قد يقود الى خلاف بين اسرائيل والولايات المتحدة، وهذا سيقود بدوره الولايات المتحدة الى دمشق. وفي هذه الحالة نستطيع اللعب بورقة مرتفعات الجولان. ومتى وصل الاميركيون الى أبواب دمشق، يستطيع السوريون «اللعب» بين الدولتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

«ــ ان الحرب الحالية توسع من شقة الانقسام الداخلي في اسرائيل.

«وبالتالي فانه، بحسب جميع التقويمات والدلائل في هذه المرحلة، لا توجد لدى سورية نية الخروج من لبنان، وكل قرار آخر في دمشق سيكون بمثابة مفاجأة سارة. وتقول مصادر حسنة الاطلاع في القدس، ان الاميركيين ينشرون مؤخرا معلومات عن استعدادات ودلائل سورية على الخروج من لبنان، في اطار حرب نفسية ترمي الى التخفيف من حدة الاحقاد القديمة بين القدس ودمشق.

«ومعنى ذلك ــ ومرة اخرى في هذه المرحلة ــ ان على الجيش الاسرائيلي التأهب للبقاء طويلا في لبنان. ما الذي يؤثر على انتشاره في لبنان حاليا، وما الذي ينبغي له ان يفكر فيه وهو يسعى لاعادة انتشاره؟

«ــ الخسائر: ولا حاجة بنا الى الاسهاب في الكلام على هذا الموضوع.

«ــ انعدام الرجاء من البقاء في الخطوط الحالية نتيجة التعقيدات المختلفة: النزاع الرهيب بين الدروز والمسيحيين في جبال الشوف، وانكار الجَمِيل من جانب السكان الذين استنجدوا بدولة اسرائيل.

«ــ الثمن العسكري: ثمن ناجم عن الاحتفاظ بقوات كبيرة في لبنان، والانصراف الى الفعل العملاني بدلا من التدريبات، وعبء ايام خدمة الاحتياط، والتأثير في الروح القتالية لدى جنود الجيش الاسرائيلي، والثمن اللوجستي الهائل بالطرقات والمباني والتسليح والملابس وغيرها.

«ــ ان لتقصير الخطوط اللوجستية تأثيرا الآن على الثمن بالدم. وكلما كان السفر في لبنان عميقا في الداخل ازدادت احتمالات الاصابات.

«ــ صورة دولة اسرائيل، وخصوصا حكومتها، بعد الانسحاب. وعلى الحكومة، كالدولة، ان تراعي هيبتها التي ستتضرر كثيرا اذا ما نفذ انسحاب عسكري اسرائيلي من دون غاية محددة.

«ــ ومن المهم معرفة القوات التي ستملأ الفراغ الذي سينشأ نتيجة انسحاب الجيش الاسرائيلي. من سيحل مكان وحدات المظليين والدروع و[لواء] غولاني (اليونيفيل، القوة المتعددة الجنسيات، الجيش اللبناني)؟»[٢٦]

وأشار هافر الى ان الانسحاب الاسرائيلي الكامل من لبنان امر غير وارد عند المسؤولين العسكريين او السياسيين، وان هذا الموقف هو الذي اوجد مشكلة امام مخططي اعادة نشر القوات الاسرائيلية في لبنان. قال هافر:

«ان كل من يضع الآن في هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي خطط الانسحاب (او كما يميلون الى تسميته لتخفيف وطأته على

(٢٦) المصدر نفسه.

الاذن والعين: «اعادة انتشار»، او «اعادة تمركز») يدرك ان اقوى الاوراق التي يمتلكها الجيش الاسرائيلي في لبنان هي تهديد دمشق من مسافة ٢٣ كيلومترا، والتمركز على قمة جبل الباروك. ولذا، فان كل خطة انسحاب او اعادة انتشار، يجب ان تراعي هذين الواقعين العسكريين، ولا يجوز في اي حال من الاحوال ان تسحب هذه الاوراق من يده بارادته. وهذا يعني على الارض: ان الجيش الاسرائيلي لن يخرج، في مطلق الاحوال، من البقاع اللبناني وجبل الباروك.

«ان الجيش الاسرائيلي موجود اليوم في لبنان في خطوط طوبوغرافية مسيطرة. ودلالة انكفائه الى الوراء او اعادة انتشاره هي التخلي عن أراض وعن امكان السيطرة من هذه النقطة او تلك. وهنا تكمن، تماما، المشكلة التي يواجهها كل من يبني ويخطط لاعادة انتشار الجيش الاسرائيلي: ما الذي يمكن التخلي عنه، وفي مقابل ماذا؟ في مكتب وزير الدفاع يستهوون استخدام عبارة Trade Off (تبادل تجاري) في سياق الاعتبارات وتقويمات الوضع الخاصة بالانسحاب. وبكلمات اخرى: ما هي المشكلات الناجمة عن وجودنا في لبنان، التي يجب التغلب عليها في مقابل التخلي عن الحد الادنى من الخطوط المسيطرة. وعلى سبيل اعطاء المثل لذلك عن طريق المبالغة: يمكن التغلب على جميع المشكلات اذا غادرنا لبنان كليا، وينتهي كل شيء. وبما ان من في الاركان والحكومة لا يفكرون على هذا النحو، فانه يجب ايجاد حل للمشكلات الضاغطة في مقابل التخلي عن الحد الادنى من الاراضي.»[٢٧]

في الواقع، ظل طابع الارتباك غالبا على الموقف الرسمي من مسألة الانسحاب الجزئي للقوات الاسرائيلية في لبنان. فوزير الدفاع، موشيه آرنس، يصرّ على اعطاء الامر صفة الاحتمال: «لن نخرج من جانب واحد. ويمكن ان نضطر الى اعادة نشر القوات في لبنان.»[٢٨] ورئيس الاركان، موشيه ليفي، يردد ان «لدى الجيش الاسرائيلي خططا مختلفة لاعادة الانتشار في لبنان اذا ما اقتضت الضرورة، وهذه الخطط تتغير وتتجدد طوال الوقت وفق التغييرات في الوضع»، و«اننا في كل يوم وبحسب الظروف، نعد خططا مختلفة وجديدة تتلاءم والوضع القائم» في لبنان.[٢٩]

وكانت اسرائيل قد اجرت اتصالات مكثفة، في تلك الآونة، «بجهات مختلفة لضمان تسليم المناطق التي سيجلو عنها الجيش الاسرائيلي الى الجيش اللبناني والقوة المتعددة الجنسيات، كي لا يدخلها السوريون ورجال م. ت. ف.» لأن الحكومة الاسرائيلية كانت ترى ان من شأن عدم وجود «تفاهم وتنسيق» مع «شريكي الاتفاق» ان يجعل «هذين الشريكين في حل من التزاماتهما الواردة في ذلك الاتفاق. وقد يذهب كل ما تم التوصل اليه حتى الآن أدراج الرياح.»[٣٠] وقد نجحت الحكومة الاسرائيلية، على ما يبدو، في الحصول على «تفهم» الولايات المتحدة «للحساسية القوية القائمة في اسرائيل ازاء الاصابات بين جنود الجيش الاسرائيلي في لبنان. ويدرك الاميركيون ان هذا يشكل عنصرا مهما في اعتبارات صانعي السياسة الاسرائيلية وبلورة موقفهم ازاء الموضوع اللبناني.» فقد اكد رجالات الادارة الاميركية انهم «لا يتجاهلون حق اسرائيل في نشر قوات جيشها وفق اعتباراتها العسكرية»، كما انهم «لا يتجاهلون التوضيحات الواردة في الرسائل المرفقة السرية، التي سلمت الى اسرائيل كملاحق لاتفاق لبنان، وبحسبها يحق للجيش الاسرائيلي ان يعيد انتشاره في لبنان خلال شهر واحد من توقيع الاتفاق»، وان جل ما يطلبون هو التفاهم مع شريكي الاتفاق في شأن كل خطوة.[٣١]

وأكد رئيس الحكومة مناحم بيغن، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، «ان اسرائيل حريصة على التفاهم مع الولايات المتحدة بشأن اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في لبنان، لكن القرار سيكون من شأن الحكومة وحدها.» كما «ان اسرائيل افترضت سلفا ان سورية لا تنوي الجلاء عن لبنان، ولن تعترف بالاتفاق بين اسرائيل وحكومة بيروت.» وان الاميركيين الذين «سيستطيعون اقناع دمشق بالانسحاب من لبنان»، يقتربون «من وجهة النظر الاسرائيلية في هذا الموضوع.» وان حكومة اسرائيل «قد تبحث، خلال هذا الاسبوع، في خطط الجيش الاسرائيلي الخاصة باعادة الانتشار في لبنان»، و«ان سفره [بيغن] الى واشنطن في أواخر تموز/يوليو ليس مرتبطا بهذا الموضوع.»[٣٢]

(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) ميخائيل غارتي، «هآرتس»، ١٩٨٣/٦/١٧.
(٢٩) «معاريف»، ١٩٨٣/٦/٢٠.
(٣٠) آرييه تسيموكي، «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/٦/١٧.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) دان مرغليت، «هآرتس»، ١٩٨٣/٦/٢٨.

ثانيا: آراء في خطة الانسحاب الجزئي

وتعرض ميخائيل غارتي («هآرتس») لمسألة الانسحاب الجزئي للجيش الاسرائيلي في لبنان، التي باتت تتصدر المداولات السياسية آنذاك، فأكد ان المسألة طُرحت «بعد اشهر عديدة من التمحيص الدقيق في هذا الموضوع من جانب مجموعات التخطيط، وتقويمات للوضع داخل الجيش الاسرائيلي ووزارة الدفاع.»[٣٣] وأضاف:

«يجب التمييز بين خطط الانسحاب الفعلي، الى الدامور او الاولي او الزهراني، وبين الكلام على مثل هذا الانسحاب. فالكلام ـ بما في ذلك التسريباتَ وكأن اسرائيل على وشك الانسحاب خلال بضعة اسابيع ـ هو محاولة لممارسة الضغط السياسي على لبنان، والولايات المتحدة للتحرك بصورة حثيثة اكثر والشروع في مفاوضات فعلية مع السوريين بشأن خروجهم.

«ان الكلام يخدم ايضا مصلحة الحكومة على صعيد السياسة الداخلية. اذ ان الاستعدادات لانسحاب من جانب واحد تخفف من حدة الانتقادات من جانب المعارضة، وتصور الحكومة ـ التي خاضت مغامرة كلفتها ٥٠٠ جندي حتى الآن ـ كحكومة موجودة في لبنان لأنه «لا يوجد خيار، ويستحيل الخروج».

«وخلافا للكلام على الانسحاب، فان التخطيط الحقيقي للانسحاب ولاعادة الانتشار ـ وخصوصا قرار التنفيذ ـ يبدو محاولة لفك مجموعة من الشباك المتداخلة بعضها في بعض. وكي نفهم من اين استمدت الخطوط الثلاثة التي رسمت على خريطة التخطيط، يجب تفحص الاهداف العسكرية والامنية لكل انسحاب مخطط له. ان الهدف الاساسي لكل انسحاب جزئي هو ايجاد وضع يؤدي الى التخفيف من النشاط المعادي لقوات الجيش الاسرائيلي في لبنان، ويمكّنها من التأكد من عدم استخدام المنطقة التي ستبقى تحت سيطرتها لأعمال ضد الجليل. وثمة هدف عسكري آخر هو صيانة المزايا التكتية التي تم احرازها في القطاع الشرقي كوسيلة رادعة في مواجهة الجيش السوري ـ ومعنى ذلك: الاحتفاظ بالمواقع التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي في البقاع اللبناني وعلى سفوح جبل الشيخ السوري ـ حيث يسيطر منها، رصدا ونيرانا، على مواقع الجيش السوري في البقاع ومحاور الطرق الرئيسية فيه.

«ان الهدف الاخير من حيث اهميته العسكرية ـ على الرغم من انه طرح مرارا كهدف اول ـ هو الخروج من ساحة المعارك بين المسيحيين والدروز في جبال الشوف ومنطقة عاليه. ويتضح من تفحص هادىء لتورط الجيش الاسرائيلي في اعمال الشرطة في الشوف، ان ثلاثة من ٥٠٠ قتيل في لبنان سقطوا بسبب تبادل اطلاق النار بين المسيحيين والدروز. ان ممارسة اعمال الشرطة (التي كانت تحصيل حاصل لنشاط ضد تسلل المخربين الى الشوف) قد تكون نشاطا غير سار، لكنه ليس سيئا كثيرا.

«ان الخروج من الشوف. . . . سيخدم، اولا وقبل كل شيء، هدفي الخطة الاولين: تقصير الخطوط؛ والاعتماد على تضاريس الارض، وخصوصا تضاريس النهر (الدامور، والاولي، وسينيق او الزهراني) لاتاحة اغلاق المنطقة امام عمليات التسلل. فهذه العملية اصبحت قضية يومية، اذ انه باستثناء حاجز الجيش الاسرائيلي على طريق بيروت ـ دمشق بالقرب من صوفر، فان جميع الطرق المؤدية من المناطق التي تسيطر عليها سورية في اتجاه بيروت وجنوبيها هي مفتوحة للحركة الحرة، والتضاريس الطبيعية بين الطرق توفر ستارا لكل من هو مستعد لبذل جهد للسير قليلا على الاقدام.

«ان التمركز على خطوط النهر، عبر فصل المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي عن سائر أجزاء لبنان والمراقبة الشديدة للداخلين والخارجين (كما هي الحال على جسور نهر الاردن)، سيمكّن من القيام بعمل واسع وأساسي ضد جميع النشاطات المعادية داخل المنطقة. ان مثل هذا الانسحاب والتمركز سيتطلب بناء جهاز للأمن الجاري على غرار ما هو قائم في غور الاردن. ومن الواضح ان كل انسحاب كهذا من جانب واحد مرهون بنفقات باهظة قبل ان يكون له مردود امني. وهذا هو السبب ايضا في تأجيل قرار الانسحاب من جانب واحد ـ الى كل من الخطوط المحتملة ـ اذ ان تنفيذه مرهون بمفهوم يقتضي بقاء الجيش الاسرائيلي في الجنوب اللبناني سنوات عديدة. ان الانسحاب من دون انفاق على بناء هذا الجهاز لن يؤثر بصورة بارزة على اعمال حرب العصابات التي تُشن على الجيش الاسرائيلي في لبنان، وسوف يعاني فقط من عيوب التخلي عن مناطق ذات قيمة تكتية، مثل المناطق المسيطرة على طريق بيروت ـ دمشق بالقرب من عاليه.

---

(٣٣) «هآرتس»، ١٩٨٣/٦/١٧.

«ان جميع خطط الانسحاب التي درسها الجيش الاسرائيلي تترك مواقعه في القطاع الشرقي من لبنان بلا تغيير تقريبا. ان السيطرة على سفوح جبل الشيخ السورية، كما ان التهديد بالنيران للمواقع السورية وقياداتها في منطقة زحلة ـ شتورة في البقاع، هما ميزتان استراتيجيتان فعليتان.

«وثمة موقع آخر يريد الجيش الاسرائيلي الاحتفاظ به هو قمة جبل الباروك. ان موقعا استطلاعيا عليها هو، الى حد بعيد، العيون المراقبة للمجال الجوي السوري، ولوظيفته كمحطة انذار مبكر قيمة عسكرية تساوي الجهد المبذول من اجل الاحتفاظ به. وقد طرح بعض المشتركين في المداولات المختلفة حججا ضد البقاء على جبل الباروك: ان احتفاظ الجيش الاسرائيلي به يتطلب بقاءه في الخط الامامي في المناطق الواقعة شرقي الجبل وغربيه ايضا. وهذا يعني انشاء خط طويل في منطقة صعبة، حيث يمتد من نهر الباروك شمالي جزين وينتهي في الاولي حتى عين زحلتا او معاصر الشوف. ويقول المعارضون للبقاء في جبل الباروك انه يمكن بثمن اقل ممارسة عمليات الاستطلاع والرصد بوسائل محمولة جوا.

«ان الاختلاف الاساسي بين خطط الانسحاب المختلفة يكمن في حجم المنطقة التي ستنسحب منها اسرائيل، او ـ بكلمات اخرى ـ الى اي نهر سننسحب. ويتحدث اقتراح الحد الادنى عن انسحاب حتى مصب نهر الدامور، ومن المصب والى الشرق يمر طريق الشوف الرئيسي الى بيت الدين ومنها الى جبل الباروك. وهنا يتجلى الانسحاب بالخروج من عين زحلتا في القطاع الاوسط، ومن مناطق عاليه وبحمدون على طريق بيروت ـ دمشق. ان مثل هذا الانسحاب سيقلل من احتكاك الجيش الاسرائيلي بسكان الشوف، وخصوصا بسكان ضواحي بيروت. وتكمن الميزة الاساسية لهذا الانسحاب الادنى في ان المنطقة التي سيجلو عنها الجيش الاسرائيلي صغيرة نسبيا، ومن المفترض ان يكون في قدرة القوة المتعددة الجنسيات والجيش اللبناني السيطرة عليها. أما عيبه فيكمن في انه يترك في يد الجيش الاسرائيلي منطقة آهلة واسعة تتطلب السيطرة عليها طاقة بشرية ووسائل كثيرة.

«ان الانسحاب الى نهر الاولي، سينيق او الزهراني، سيؤدي الى الجلاء عن منطقة اكبر كثيرا. وهذا يعني التوفير في الطاقة البشرية، غير ان دلالته المعكوسة هي انه من الجائز ان يكون انسحابا اكبر من اللازم بالنسبة الى الجيش اللبناني والقوة المتعددة الجنسيات. ان مقاربة هذا الانسحاب تأتي من تحديد الاهداف الاصلية لعملية سلامة الجليل كما أقرتها الحكومة: ضمان سلامة منطقة مدى المدفعية على حدود الجليل.

« . . . .

«لقد سبقت الاشارة الى الدور الرئيسي الذي تعهده الخطط المختلفة الى الجيش اللبناني والقوة المتعددة الجنسيات، ومن المجدي ابداء الرأي في الدلالة التقييدية لذلك. ان الانسحاب من جانب واحد يجب ان يعتمد، في مطلق الاحوال (وكرر ذلك البروفيسور آرنس في الاسبوع الماضي)، على موافقة اميركية ـ لبنانية. وبالتالي، تتحول كل خطة لانسحاب من جانب واحد، الى حد كبير، الى خطة مثلثة الجوانب يتوقف تنفيذها على حسن نية المشتركين في الاتفاق. وقد قيل خلال الايام الاخيرة، في بعض المناسبات، ان التقويم السائد في الجيش الاسرائيلي هو ان الجيش السوري لن يدخل المناطق التي ستنسحب اسرائيل منها ـ حتى ولو لم يسيطر عليها الجيش اللبناني او القوة المتعددة الجنسيات. لكن ينبغي لنا ان نتذكر ان م. ت. ف. ستحاول دخول كل منطقة يتم الانسحاب منها. وثمة قوة اخرى تنتظر الخطوات الاولى للجلاء الاسرائيلي، هي الميليشيات الدرزية. وبحسب تقويمات مختلفة، فان المقصود هو مئات كثيرة من المقاتلين المسلحين والمدججين تنتظر وراء الخطوط السورية كي تعود الى السيطرة على الشوف حيث لم يكن للكتائب موطىء قدم حتى دخول الجيش الاسرائيلي اليه. واذا ما سيطر الدروز فعلا على المنطقة فستصبح بيروت مدينة محاصرة، وسوف تضع الحرب الاهلية اللبنانية، التي ستتجدد، حدا لجميع الاحلام بشأن لبنان ذي السيادة والموحد.»[٣٤]

وخلص غارتي الى القول انه «علاوة على جميع الاعتبارات التكتية، مع الانسحاب من جانب واحد وضده، هناك الاعتبار الجغرافي ـ السياسي. ان مثل هذا الانسحاب، ونظام التحصن والسيطرة الذي سيقوم في اعقابه، هما كما يبدو الخطوة المتعذر الغاؤها في مسار تقسيم لبنان الى جيب سوري في الشمال، وجيب اسرائيلي في الجنوب، وعاصمة محاصرة.»[٣٥]

---

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه.

واعتبر أليكس فيشمان («عال همشمار») ان مسألة الانسحاب الاسرائيلي من جانب واحد في لبنان، هي «تعبير عن فشل المفهوم الذي كان وراء الحرب في لبنان. وقد اعدت هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي الخطط العملية لتنفيذ الانسحاب. وكانت اعتبارات عدم وجود هدف سياسي من البقاء في لبنان، وكثرة الاصابات بين جنود الجيش الاسرائيلي، وموجة الاحتجاجات في الجبهة الداخلية، ماثلة امام الاركان العامة. . . .»[٣٦] وسجل فيشمان وجود «موقفين ثابتين: الاول يشدد على البقاء عند الخطوط الحالية، كونها ذات اهمية في مكونات الردع للجيش الاسرائيلي ازاء السوريين؛ والثاني يشدد على وجوب تنفيذ فصل قوات، ولو من جانب واحد، بهدف تقليص الاحتكاك بين الجيشين. وبالنسبة الى القطاع الاوسط، فان بقاء الجيش الاسرائيلي على جبل الباروك يشكل حقيقة منتهية.» كما سجل فيشمان الخلاف على الاهمية الحيوية لمدينة صيدا، فقال ان «ثمة فرضية اساسية تقول ان السيطرة على مدينة صيدا توفر السيطرة على الجنوب اللبناني بأسره»، تقابلها حجة مضادة هي «ان جميع سكان صيدا المائة ألف، الذين سيواصلون التجول بحرية يوميا من والى المناطق التي لا يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي، يشكلون مشكلة يريد الجيش الاسرائيلي التصدي لها في الخط الجديد. ان احدى اصعب العقبات التي تمنع الجيش الاسرائيلي من معالجة العمليات التي تنفذ داخل تخوم سيطرته بصورة فعالة، هي الانتقال الحر للسكان على خطوط التماس الحالية في لبنان . . .»[٣٧]

وتعرض طوبيا مندلسون («دافار») للمأزق الذي يعيشه المسؤولون السياسيون في اسرائيل، الذين يحاولون «تطبيق الاقل سوءا» والتوصل الى «حل وسط بشأن الاكثر سوءا. . . .» وتوقف، في هذا الصدد، عند الموقف الاميركي المتقلب: « . . . . قبل شهرين او ثلاثة اشهر، ارتسمت صورة اسرائيل في العالم قوة معتدية ومحتلة. وكرر الرئيس رونالد ريغان دعوة اسرائيل الى الخروج من لبنان. . . .» وبعد توقيع الاتفاق الاسرائيلي ــ اللبناني، راح الاميركيون يضغطون على اسرائيل «لتأجيل الانسحاب الجزئي من جانب واحد. . . .»[٣٨]

وأكد مندلسون تصميم اسرائيل على تغيير انتشار قواتها في لبنان، ونقل عن جهة سياسية رفيعة المستوى ان هذا الانتشار الجديد «سوف يقود الى وجود دائم للجيش الاسرائيلي في الجنوب اللبناني»، وان الحكومة الاسرائيلية قد توصلت الى قناعة بعدم وجود بديل آخر. وخلص مندلسون الى الاشارة الى ان معنى اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في لبنان هو «تقسيمه، ووجود اسرائيلي دائم في جنوبه يتجاوز الـ ٤٥ كيلومترا المعروفة»، وقال: «ان ضرورة البحث في اعادة الانتشار هذه ناجمة عن فقدان الامل بتحريك السوريين عن موقفهم وعن الشعور بأنه اذا ما كتب على اسرائيل البقاء قوة محتلة في لبنان خلال السنوات المقبلة، فمن الافضل ان تفعل ذلك في اطار وانتشار اكثر ملاءمة للجيش الاسرائيلي. وفي مقابل هذا البديل الرهيب، لم يبق سوى محاولة التكهن بمن سيصمد سنوات اكثر: الحكومة ام تظاهرات الاحتجاج امام منزل الرجل الذي يترأسها.»[٣٩]

وتناول زئيف شيف المعنى السياسي للانسحاب الاسرائيلي الجزئي في لبنان، والعراقيل التي تعيق تنفيذه حتى الآن، فقال ان الانسحاب ينطوي على «اعتراف بأننا تورطنا في فشل استراتيجي، وان ضحايا مجانية تستمر في السقوط بعد اشهر كثيرة من عودة السلام الى الجليل. ولو سمينا ذلك «انتشارا جديدا»، لتوضح لكل من يقرأ صورة الوضع بشكل صحيح ان المقصود هو انسحاب. في مرحلة اولى: تخلٍ عما عرّفناه امس بهدف سام.»[٤٠] وتوقف شيف عند «الحقائق الملموسة عن حرب استنزاف ضد الجيش الاسرائيلي، التي هي اليوم حرب اللبنانيين ضد الاحتلال الاسرائيلي اكثر مما هي حرب فلسطينيين ضد الجيش الاسرائيلي»، ليدعو الى شجاعة «من نوع آخر» تنهي الحرب وتحقق الانسحاب من لبنان. وهذه الشجاعة، في رأيه، هي غير تلك «الضرورية» لشن الحرب وارسال الآلاف «للتضحية بأنفسهم ــ ليس من اجل حماية الجليل فحسب بل لنضمن أمورا اخرى في لبنان.»[٤١] وحدد شيف مسألتين تعرقلان الوضع في رأيه: الاولى، اشتراط اسرائيل الانسحاب المتزامن مع انسحاب القوات السورية والفلسطينية من لبنان؛ والثانية، اشتراط واشنطن ان تربط حكومة بيغن بين الدواعي الداخلية والرغبة في التقليل من عدد الضحايا وفي تقليص التآكل من جهة، وبين رغبتها في التعاون مع دولة عظمى «نطلب منها ان تدفع بالدولارات لمصلحة المغامرة الاسرائيلية في لبنان، بما في ذلك الاقامة فيه» من جهة اخرى. وأشار شيف الى ان

---

(٣٦) «عال همشمار»، ١٩٨٣/٦/٢٤.
(٣٧) المصدر نفسه.
(٣٨) «دافار»، ١٩٨٣/٧/١.
(٣٩) المصدر نفسه.
(٤٠) «هآرتس»، ١٩٨٣/٧/٤.
(٤١) المصدر نفسه.

واشنطن قد اوضحت انها «لن تعارض» الانتشار الجديد «في خطوط جنوبية ابعد، لكن شرط ان يكون هذا جزءا من اتفاق لانسحاب الجيش الاسرائيلي انسحابا شاملا من لبنان، ومن المرغوب فيه طبعا [ان يكون كذلك] لكل القوات الاجنبية.» وأضاف: «هذه نقطة اولى في الموقف الاميركي. اي، كيف يخدم الانتشار الجديد للجيش الاسرائيلي انسحاب كل القوات الاجنبية، ولا يؤبد بقاءها في لبنان. والنقطة الثانية هي ألا يبقي الانتشار الجديد وراءه فراغا يضعف استقرار حكومة لبنان. وهذا ليس املاء اميركيا بل هو طلب للتنسيق تقدمت به اسرائيل نفسها من واشنطن.»[٤٢] وخلص شيف الى القول ان المصلحة الاسرائيلية تقضي بـ «انهاء الحرب في لبنان»، واعادة الجيش الاسرائيلي الى دياره، والتركيز «فقط وحقا على سلامة الجليل»، وأعرب عن تخوفه من ان يعمد الاميركيون الى «استمالة بيغن» باغراءات، منها «هبات وأموال سيبعثر معظمها في لبنان»، وذلك من اجل ان يبقي الجيش الاسرائيلي في لبنان ليلعب دوره «كشرطي محلي.»[٤٣]

ثالثا: قرار اعادة الانتشار في لبنان وتنفيذه

وفي جلسة خاصة للحكومة الاسرائيلية، عقدت في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٨٣، اقر بالاجماع اقتراح اعادة نشر القوات الاسرائيلية في لبنان، على ان يقرر رئيس الحكومة والوزيران آرنس وشمير موعد تنفيذ القرار.[٤٤]

وكان الوزير بلا حقيبة مردخاي بن بورات قد بادر الى تقديم اقتراح باعادة نشر القوات الاسرائيلية في لبنان، في جلسة للحكومة عقدت في ٢٧ آذار/مارس، غير انه لم يقف الى جانب هذا الاقتراح سوى وزير واحد، هو اهرون أوزان. لكن هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي ما لبثت ان طرحت، مع جهاز الامن، خطة لانتشار جديد للقوات الاسرائيلية، امام الوزراء في الحكومة. وتقضي هذه الخطة، «في مرحلتها الاخيرة»، بأن يكون الانتشار الجديد «على نهر الاولي الذي يبعد نحو ٤٥ كيلومترا عن حدود اسرائيل.»[٤٥]

وعن تأثير قرار اعادة الانتشار في الاتفاق الاسرائيلي ــ اللبناني، قال «مسؤول سياسي كبير» ان القرار «سيضع الحكم في لبنان على المحك». وتخوف مراقبون سياسيون «من ان يعطي القرار لبنان سببا ليعلن ان ‹اسرائيل خرقت الاتفاق› الذي وقعته معه»، وليبادر في المقابل الى طلب الشروع في «مفاوضات مع سورية، وكأن الاتفاق مع اسرائيل لم يكن قط.» وأكدت مصادر سياسية، كما اكد مراقبون سياسيون، ان «موافقة لبنان والولايات المتحدة الكاملة على تفاصيل الانتشار لم تتحقق حتى الآن، ولم تقنع اسرائيل لبنان حتى الآن بأن الانتشار جزء لا يتجزأ من الاتفاق ولم يحل محله او يلغيه.» وتقدر هذه المصادر ان الولايات المتحدة لا بد من ان تعارض، «في المرحلة الاولى، اية محاولة لبنانية تؤدي الى إلغاء الاتفاق بين اسرائيل ولبنان، اذ يرى المسؤولون في واشنطن ان هذا الاتفاق انجاز مهم ايضا للسياسة الاميركية في المنطقة.» ورأت جهات سياسية موثوق بها «ان قرار ابقاء تحديد التفاصيل والجدول الزمني في ايدي رئيس الحكومة والوزيرين شمير وآرنس، استهدف تمكين اسرائيل من مواصلة الاتصالات بلبنان والولايات المتحدة فيما يتعلق بتنسيق الانتشار الجديد والوصول الى اتفاق بشأنه بين كل الجهات.»[٤٦]

وكان على الوزيرين شمير وآرنس التوجه الى الولايات المتحدة بعد ان ألغى بيغن زيارته المقررة، وذلك «لمتابعة الاتصالات السياسية والامنية، على مستوى رفيع، مع الادارة الاميركية فيما يتعلق بموضوع انتشار الجيش الاسرائيلي في لبنان، والمسائل الاخرى المرتبطة بشبكة العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل»، بالاضافة الى «النشاط المشترك للسفارتين في واشنطن وتل ابيب (بشأن قرار الحكومة فيما يتعلق باعادة الانتشار).»[٤٧] غير انه تبين ان الوزيرين توجها الى واشنطن استجابة لدعوة من الرئيس الاميركي، ريغان، كانت بمثابة استدعاء لهما اثار غضبا شديدا داخل الحكومة الاسرائيلية، التي كانت تتوقع ردة فعل من واشنطن تطالبها بتأجيل تنفيذ قرارها باعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في لبنان.[٤٨]

---

(٤٢) المصدر نفسه.
(٤٣) المصدر نفسه.
(٤٤) ايلان كفير، «معاريف»، ١٩٨٣/٧/٢٠.
(٤٥) المصدر نفسه.
(٤٦) طوبيا مندلسون، «دافار»، ١٩٨٣/٧/٢١.
(٤٧) ايلان كفير، ويوسف والتر، ورفول مان، «معاريف»، ١٩٨٣/٧/٢١.
(٤٨) «دافار»، ١٩٨٣/٧/٢٥.

ولدى عودة وزير الخارجية شمير من واشنطن، قدم الى الحكومة الاسرائيلية تقريرا عن المحادثات التي أجراها وزير الدفاع آرنس مع الرئيس ريغان هناك. اكد شمير في تقريره ان اسرائيل «لم توافق على تحديد موعد للانسحاب النهائي من لبنان»، وأن «الاميركيين قد اقتنعوا بعدم فائدة نشر جدول زمني لانسحاب الجيش الاسرائيلي، وأنه يمكن الاكتفاء بتصريح اسرائيلي بأن الانسحاب الى نهر الاولي انما هو مرحلة اولى للانسحاب الشامل»، ولذلك فانهم لم يضغطوا على اسرائيل في هذا الشأن. كما اكد شمير ان اسرائيل «لم تتخل عن المواقف التي سبق ان حددتها الحكومة»، وأنه اذا كانت سورية «غير معنية بالانسحاب» من لبنان، فان اسرائيل ايضا «غير معنية بتحديد جدول زمني للانسحاب منه.»[49]

ولاحظت مصادر سياسية في القدس انه «كلما ازداد تصلب السوريين في عدم الانسحاب توثقت العلاقات بين اسرائيل ولبنان. وأضافت هذه المصادر ان رغبة السوريين الوحيدة هي في إلغاء انجازات الاتفاق بين اسرائيل ولبنان، وفي إلغاء الاتفاق بصورة كاملة. وهدفهم ليس تحقيق انسحاب اسرائيلي، وانما التوصل الى القضاء على اي نفوذ اسرائيلي في لبنان.»[50]

وكان شموئيل سيغف («معاريف») قد رجح ان يكون الوضع في لبنان، حيث «الجيش الاسرائيلي وحده يستطيع القيام بمهمة ‹شرطي ما بين الطوائف›»، هو الحافز على «الاسراع في استدعاء شمير وآرنس للحديث مع الرئيس ريغان.» واعتبر ان محادثات شمير وآرنس في واشنطن تضع اسرائيل امام احد امرين: «إما مغادرة سريعة للبنان وانسحاب حتى الحدود الدولية تماما، وإما الغوص في اعماق المستنقع اللبناني والتدخل المستمر في الصراع الطائفي، مع كل ما يستفاد من ذلك، ان لجهة الوضع داخل اسرائيل او لجهة صورة الجيش الاسرائيلي.»[51] ودعا سيغف حكومة اسرائيل الى إجراء مناقشة في العمق «لمسألة مكانة اسرائيل في لبنان»، لأن ما كان يبدو ـ في رأيه ـ قبل عام كأن اسرائيل على وشك ان تبلغ أهدافها في لبنان، لم يكن سوى «خداع نظر»، وقال: «لو كانت حكومة اسرائيل قد اجرت نقاشا اساسيا ومنظما في هذه القضية، لأمكن منذ البداية تجنب الانسياق الى حرب في لبنان، ولكانت اكتفت بعملية تطهير واسعة لضمان سلامة مستعمرات الجليل. ومن اجل ذلك تورطت في حرب لا مخرج منها؛ حرب تتحول الحاجة الماسة الى التخلص منها الى امر ملح اكثر فأكثر من يوم الى يوم.»[52] وتعرض سيغف لقرار الانسحاب الجزئي الى خط نهر الاولي في لبنان، فقال ان «لا مناص امام حكومة اسرائيل من ان تبحث وتناقش في شأن مكانة اسرائيل في لبنان. فقرار اعادة الانتشار على ضفاف نهر الاولي، معناه ‹تخليد› وجود الجيش الاسرائيلي في الجنوب اللبناني، وتحمل كامل المسؤولية عن توفير الخدمات والامن لمليون مواطن تقريبا.»[53]

وخالف سيغف دعاة الانسحاب الى نهر الاولي، فقال: «قبل ان تتخذ الحكومة قرارها بصدد اعادة الانتشار على طول نهر الاولي، اعرب بعض الخبراء عن رأيهم في ان على اسرائيل ان تكتفي بشريط امني اضيق تسيطر عليه ميليشيات الرائد سعد حداد. ورأت هذه الجهات ان اسرائيل ستحرر نفسها، عن طريق الاكتفاء بالقليل، من تحمل مسؤولية امن نحو مليون مواطن من سكان الجنوب اللبناني. ولو قبلت اسرائيل بهذه الفكرة لكانت صيدا وصور واقعتين خارج الشريط الامني الجديد. بيد انها، بموافقتها على اعادة الانتشار على ضفاف نهر الاولي، فضلت الاعتبار الاقتصادي على الاعتبار الامني الصرف. فقد رأت اسرائيل ان وجود صيدا وصور داخل الشريط الامني سيؤدي الى زيادة ملحوظة في صادراتها الى الجنوب اللبناني. لكن اذا اخذنا في الحسبان ميزان القوى الديموغرافي في لبنان، فمن المشكوك فيه ان يكون هذا التقدير صحيحا. ان قيمة زيادة الصادرات الاسرائيلية الى الجنوب اللبناني قد توازي النفقات المتزايدة المترتبة على مكوث الجيش الاسرائيلي في المنطقة ذاتها وبناء بنية تحتية تلتهم كل الربح الاقتصادي المزعوم. وثمة عامل آخر: فاذا تدهور الوضع الامني في الجنوب اللبناني واندلع الصراع الشيعي ـ المسيحي ايضا في المنطقة نفسها، فمن المشكوك فيه ان يكون في الامكان تصدير ولو كمية محدودة من البضائع الاسرائيلية الى تلك المنطقة.»[54]

وانتهى سيغف الى توقع ان تضطر حكومة اسرائيل، بعد محادثات شمير وآرنس في واشنطن، الى دراسة الخيارات الممكنة لاتخاذ

---

(٤٩) «هآرتس»، ١٩٨٣/٨/١.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) «معاريف»، ١٩٨٣/٧/٢٦.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) المصدر نفسه.

قرار نهائي، واستدرك قائلا: «ومن الواضح ان قرارا بالانسحاب حتى الحدود الدولية سيكون مغزاه الاعتراف الصريح بالهزيمة. لكن اذا استمرت اسرائيل في الغوص بالمستنقع اللبناني الى اشهر اخرى، فستكون هزيمتها اكبر اضعاف اضعاف.»[55]

وتعرض يوسف والتر («معاريف») لأهداف الانسحاب الجزئي فقال ان هذا الانسحاب يرمي الى تحقيق خروج الجيش الاسرائيلي من اقتتال الطوائف في منطقة عاليه ـ الشوف، و «توفير خط هادىء يستطيع ان يتحصن به وأن يعمل بمزيد من القوة والفاعلية من اجل كبح الاعتداءات التي ينفذها المخربون والعناصر المعادية.»[56]

ونقل والتر عن مصادر عسكرية اسرائيلية توقعها استمرار «الاعتداءات»، اذ ان التراجع الى خط نهر الاولي سيمكن الجيش الاسرائيلي من «التقليل من هذه الاعتداءات الى الحد الادنى» فقط. وتساءل والتر عن الفترة التي سيمكث خلالها الجيش الاسرائيلي في لبنان في ضوء اصرار اسرائيل على موقفها الرافض للانسحاب من لبنان قبل مغادرة آخر جندي سوري المنطقة، وفي ضوء تعاظم قوة سورية المدعومة من الاتحاد السوفياتي، فقال: «ويقدر الخبراء ان سورية مستعدة لتوظيف كل الجهود من اجل ان تضمن انسحاب اسرائيل من لبنان من دون اي مكسب. كما ان الجيش السوري مستعد لمواجهة محدودة مع اسرائيل في لبنان، اذا ما اتجهت الظروف السياسية نحو ذلك. وتقدر سورية ان في امكانها ان تحقق أهدافها في لبنان من دون حرب شاملة ضد اسرائيل، وانما عن طريق حرب استنزاف قد تزداد حدة بمرور الزمن.

«وفي ضوء هذا الموقف السوري، في امكاننا ان نفترض انه اذا ما استمرت اسرائيل تربط انسحاب الجيش الاسرائيلي بخروج القوات السورية من لبنان، فان من شأن هذا أن يجبر اسرائيل على البقاء الطويل في الخط الجديد، وبالتالي سوف يبتعد اليوم الذي سيكون فيه في استطاعة جنودنا ان يعودوا الى بيوتهم.»[57]

ونقلت «دافار»، في افتتاحية لها، عن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق يهوشواع ساغي، تقديره «ان الوضع على الحدود الشمالية، ومن الناحية المبدئية، ليس افضل اليوم مما كان عليه قبل الحرب.» وأضافت قائلة: «وقد تأكد كلامه خلال بضع ساعات لدى انفجار صاروخ كاتيوشا قتل جنديا اسرائيليا على بعد بضعة كيلومترات من الحدود الشمالية. والمكان الذي اطلق منه صاروخ الكاتيوشا يقع داخل «منطقة الامن» جنوبي الاولي، ويبدو ايضا انه انطلق من جنوبي الزهراني. واذا اصبح الاسرائيليون يقتلون بصورة روتينية في الشمال، فلا يبقى حق للحكومة في القول ان الوضع قد تحسن، حتى لو كان القتلى يسقطون اليوم (بعدد اكبر من الماضي) شمالي الحدود لا جنوبيها.»[58] وحذرت الصحيفة من الوقوع في خطأ الاعتقاد ان اسرائيل قد بلغت «الراحة والطمأنينة»، متسائلة عن سبب «الاكتفاء الآن بهذا الخط الجديد»، والمدى الذي تستطيع فيه اسرائيل السماح لنفسها «بالتورط في لبنان»، وقالت ان «المكوث على خط الاولي لن يعطي اسرائيل ميزة لا عيوب كبيرة فيها.» وزعمت الافتتاحية ان «ذريعة حكومة بيغن المعقولة الوحيدة، لمواصلة التمرغ في الوحل اللبناني»، هي ان هذا الاستمرار يؤجل «الصراع السياسي بشأن مستقبل الضفة الغربية وغزة والجولان»، وأضافت «انه بحسب تعبير رئيس الاركان السابق، رفائيل ايتان، فان «الصراع بشأن ارض اسرائيل» يُنقل الى الساحة اللبنانية. غير انه لا يوجد في اسرائيل اجماع وطني على هذا الصراع الذي ينقل الى الساحة اللبنانية، لا على ساحاته ولا على مقدراته. وليس هناك اي مبرر لأن يبقى الاسرائيليون يقتلون في لبنان كي تستطيع الحكومة تأجيل لحظة الاعتراف بالفشل وتأجيل يوم المواجهة مع الولايات المتحدة فيما يختص بمصير المناطق. ونأمل بأن يحتفل الجيش الاسرائيلي بعيد رأس السنة القادم في اسرائيل وليس عند انهار غريبة.»[59]

وأثار اكثر من تحليل مسألة تقسيم لبنان، في ضوء اتخاذ القرار باعادة نشر الجيش الاسرائيلي على أراضيه. فقد تساءل مراسل «هآرتس» في الولايات المتحدة، جدعون سامت، عما اذا كان «اضطرار» اسرائيل الى اتخاذ مثل هذه الخطوة يعني «نهاية لشعار اجلاء جميع القوات الاجنبية وبداية تقسيم لبنان.» ولاحظ سامت انقلاب الامور بصورة مثيرة بعد مرور عام على الحرب، اذ انه «عوضا عن الكلام الاعتباطي الذي راج في ربيع سنة **١٩٨٢** بشأن ضرورة دخول لبنان، تسمع الآن شروحات وتبريرات لضرورة انكفاء الجيش الاسرائيلي الى

---

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) «معاريف»، ١٩٨٣/٧/٢١.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) «دافار»، ١٩٨٣/٨/١٩.

(٥٩) المصدر نفسه.

الوراء»، وقال انه اذا اعادت اسرائيل نشر قواتها «فان الاتفاق مع لبنان لا بد من ان يتعرض للقضم، وعندها سيترتب على الجيش الاسرائيلي ان يتحصن في الخطوط الجديدة للبقاء فيها فترة طويلة. وسوف يكون التعبير المادي للوجود الجديد صارخا، اذ انه سيحمل طابع الدوام، ويستوجب اغلاق الجنوب اللبناني بالاسيجة والتحصينات ــ وفي الحقيقة انشاء جيب اسرائيلي محكم في جنوب الدولة.»(٦٠) وانتهى سامت الى القول انها «لمرحلة محزنة في تاريخ حرب بائسة بالنسبة الى اسرائيل. وبالنسبة الى الاميركيين، فان الزعم الذي طالما رددوه، والقائل انه على الرغم من مساوىء هذه الحرب فانها وفرت فرصة جديدة للحل في لبنان، يبدو اليوم مثارا للسخرية. ومن هنا يتوقع حدوث تقسيم واقعي لمدة غير معروفة، اي: زوال الانجاز الدبلوماسي الوحيد الذي حققته الادارة منذ بداية طريقها. ومن سخرية القدر انه اخذ يبرز مكانه البديل الخطر، الذي يشك فيما اذا كان في مصلحة اسرائيل، وهو: تقسيم لبنان والمنطقة الى مناطق نفوذ اميركية وسوفياتية.»(٦١)

وكتب يهودا ليطاني («هآرتس»)، تحت عنوان «الضفة الشمالية لاسرائيل»، ان ثمة «ادراكا يتبلور في القدس بأنه لن يكون هناك مفر من الانسحاب الى حدود «المنطقة الامنية» حتى نهر الاولي ــ في حدود ٤٠ او ٤٥ كيلومترا شمالي اسرائيل»، الامر الذي يعني بقاء الاسرائيليين في لبنان «وتقسيمه واقعيا.»(٦٢) وأضاف ليطاني يقول:

«واذا ابقت سورية على وجودها في مناطق البقاع وطرابلس، فستتحول المنطقة الامنية الى «الضفة الشمالية لاسرائيل»، حيث يعيش نحو مليون من الشيعة والسنة والمسيحيين والدروز. ضفة شمالية، ويكون عندها كل شيء قابلا للمفاوضات، كما صرح ايضا المرحوم ليفي اشكول رئيس الحكومة بعد حرب الايام الستة. وبعد تجربة ١٦ عاما في الضفة الغربية، فاننا ندرك الآن انه ليس هناك امر دائم اكثر من التسوية الموقتة.

«لقد صرح رئيس الحكومة ووزيرا الخارجية والدفاع انه ليست لدينا مطامع اقليمية في لبنان، وأن انسحابنا الى المنطقة الامنية وتحصننا فيها سيوصفان، من دون شك، بأنهما موقتان وضرورة امنية لحماية الجليل، حتى خروج السوريين من لبنان. لكن كما ان مناحم بيغن كان واثقا من ان الحرب في لبنان ستستمر ٢٤ ساعة ــ ٤٨ ساعة اقصى حد ــ فانه ليس هناك اي يقين من ان التحصن في المنطقة الامنية سيستمر بضعة اشهر فقط.

«ان التحصن واغلاق المنطقة بصورة محكمة سيتطلبان اقامة «نظام جديد» فيها: تعزيز اجراءات الحكم العسكري، وتثبيت منح التصاريح، وتعيين ضباط ارتباط مدنيين لقضايا الصحة والداخلية والمواصلات، والى غير ذلك (جميع هؤلاء نشيطون منذ بداية الحرب، لكن بصفة «مستشارين» فقط). وكذلك سيضاف نحو مليون لبناني الى ما يسمى «الاقلية العربية في اسرائيل»، اي الى نحو المليونين من العرب الذين يعيشون الآن في حدود ارض اسرائيل المتكاملة، فيصبح هناك ثلاثة ملايين ونصف المليون من اليهود في مقابل ثلاثة ملايين من العرب. ان التوازن الديموغرافي سيطرق أبوابنا كما يبدو قريبا.»(٦٣)

وتساءل أليكس فيشمان («عال همشمار»)، في مقال له، عن «الرابح من تقسيم لبنان: اسرائيل؟ سورية؟ الفلسطينيون؟ الحكم المركزي في لبنان؟ الولايات المتحدة؟ الاتحاد السوفياتي؟»(٦٤) وقال:

«حتى وان حصرنا قائمة الجهات المتورطة في قضية لبنان في العناصر الاربعة او الخمسة الموجودة في دائرة النظام الفرعي الاقليمي الداخلية، فلن نستطيع اعطاء جواب قاطع عن هذا السؤال. ومع ذلك، فمن الواضح تماما ان مفاتيح عملية تقسيم لبنان موجودة في يد كل من اسرائيل وسورية.

«وبغض النظر عن المطالب التاريخية لسورية في لبنان، فقد اصبح لها منذ دخول جيشها الى هذه الدولة في سنة ١٩٧٦، موقع مادي فعلي في لبنان.

«خلال الثمانينات تحولت منطقة البقاع اللبنانية الى جزء لا يتجزأ من النظام العسكري السوري لمرتفعات الجولان. وهكذا عندما

(٦٠) «هآرتس»، ١٩٨٣/٦/١٧.
(٦١) المصدر نفسه.
(٦٢) المصدر نفسه، ١٩٨٣/٦/١٠.
(٦٣) المصدر نفسه.
(٦٤) «عال همشمار»، ١٩٨٣/٦/٢٩.

يجري في الحقيقة كلام على الجبهة الشمالية الشرقية، فان المقصود هو خط مرتفعات الجولان ــ البقاع اللبناني فحسب. وقد حلل المعلقون العسكريون السوريون، مرارا، المسارات العسكرية المتوقعة في المنطقة، وأكدوا الخطر الذي يتربص بسورية من قدرة اسرائيل على مهاجمتها من «بطنها الرخو»، عبر لبنان مباشرة الى دمشق.

«ان التخوف السوري من هجوم اسرائيلي عبر لبنان قد تعزز في اعقاب حرب لبنان، لأن هذه الحرب قد حطمت المحظور الذي كان مألوفا لدى دول المنطقة، وهو عدم توريط لبنان في حروبها. والآن تحول لبنان ساحة للصراع العسكري في كل شيء؛ قطعة ارض تتقاتل عليها دول المنطقة على غرار الساحات التقليدية في منطقتنا....»(٦٥)

وقال يورام بيري («دافار»): «ان انسحاب الجيش الاسرائيلي الى خط جديد في لبنان سيؤدي الى قيام (الضفة الشمالية) لاسرائيل.» جاء ذلك في مقال كتبه بيري في موضوع خروج اسرائيل من «الورطة التعيسة» في لبنان، فاعتبر ان امامها اربعة خيارات، لكن الخيار الاخير ــ وهو الخروج الفوري من لبنان ــ هو في نظره الخيار الممكن الوحيد الذي ينطوي على اقل درجة من الخسارة.(٦٦)

ناقش بيري الخيار الاول القاضي بشن الحرب على السوريين في البقاع واخراجهم من لبنان، فقال: «في الايام العادية كان صانعو السياسة في اسرائيل سيأخذون في الحسبان، وبحق، الاحتمال الاول. لكن ليس اليوم. ان الفشل الذريع الذي منيت به الحكومة في محاولتها اقناع الشعب بأن من المسموح به شن حرب بمحض اختيارنا، قادها الى عدم القدرة الآن على تعبئة جيش احتياط لشن حرب على السوريين، على الرغم من ان هذه يمكن ان تكون حلا مثاليا للعقدة التي نشأت.

«من المجدي التعبير عن الامور بكل حدتها: لقد فقدت اسرائيل، للمرة الاولى في تاريخها، خيار شن الحرب، لا لاعتبارات دولية (الاتحاد السوفياتي ملتزم بمساعدة سورية على أراضيها، لا بمساعدة قواتها الموجودة في لبنان)، ولا لاعتبارات تتعلق بميزان القوى، وانما بسبب عدم وجود تأييد اجماعي داخلي في اسرائيل. وهذا هو احد اهم «الانجازات» التي حققتها حكومة بيغن، وسوف يكتب عنها الكثيرون من اصحاب الاقلام.»(٦٧)

وتناول بيري الخيار الثاني القاضي ببقاء الجيش الاسرائيلي في مواقعه، فقال ان ذلك «لم يعد معقولا» لأنه «كلما بقي الجيش الاسرائيلي في الخطوط الحالية ارتفع الثمن الذي يدفعه، والخسائر البشرية هي جزء فقط من هذا الثمن. لقد وجدت اسرائيل صعوبة، في الماضي ايضا، في الصمود في حرب استنزاف، لكن حافة صمودها كانت اكثر ارتفاعا لأن الحرب فرضت عليها. غير ان الامر يختلف في سنة ١٩٨٣، اذ ان قسما من الشعب لا يعتبر الحرب حربا عادلة.

«وعلاوة على الثمن العسكري، هناك ايضا الثمن الاجتماعي. ان من يتتبع مسارات الاحتجاج في اسرائيل، في السنة الماضية، يستطيع ان يلاحظ انها لم تتسع فحسب، وانما اتخذت حجوما خطرة جدا. وقد برز هذا الاسبوع نموذج آخر عن ذلك. فللمرة الاولى في تاريخ الجيش الاسرائيلي، تصر وحدة عسكرية على التظاهر وتعرب عن رفضها الخدمة في الاحتياط. صحيح ان أفرادها فعلوا ذلك بلباس مدني، وصحيح ايضا انهم قالوا انهم سينفذون ما يكلفون به ولن يعصوا الاوامر، لكن هذا الغطاء من السلوفان لم يخفِ الحبة المرّة. وهذا لم يحدث عندنا حتى الآن.»(٦٨)

وانتقل بيري الى الخيار الثالث القاضي بالانسحاب «الى خط اكثر ملاءمة للدفاع»، بهدف التقليل من عدد الاصابات في صفوف القوات الاسرائيلية، قدر الامكان، والاحتفاظ في آن «بأكبر عدد من أوراق المساومة في يدنا في لبنان»، فقال:

«لقد بُحث في الامكانات المختلفة باسهاب في كل اطار عسكري او سياسي معقول: خط الدامور ــ عين زحلتا، خط نهر الاولي، خط سينيق، خط الزهراني او خط الليطاني. وهذه الامكانات لا يشتمل اي منها على انسحاب من البقاع اللبناني او من قمة جبل الباروك. والبقاء في هاتين المنطقتين هو لمواجهة السوريين. لكن بالنسبة الى مناطق وسط لبنان وغربه، فان هناك اعتبارات متوازية معقدة لمصلحة هذا الخط او ذاك. والخبراء والمعلقون وكتاب المقالات، بأنواعهم، يتجادلون في موضوع اي الخطوط هو الافضل، ويتبارون فيمن هو الاكثر تبصرا.

(٦٥) المصدر نفسه.
(٦٦) «دافار»، ١٩٨٣/٧/١.
(٦٧) المصدر نفسه.
(٦٨) المصدر نفسه.

«في الحقيقة، هناك فوارق بين التمركز على امتداد نهر الدامور جنوبي بيروت، وبين التمركز على ضفة الليطاني شمالي صور. بيد ان معظم هؤلاء الخبراء تجاهل، عن عمد او عن غفلة، واقع ان لا فوارق بالنسبة الى امر واحد؛ فالتمركز على امتداد خط جديد في الجنوب اللبناني معناه بقاء الوجود الاسرائيلي في هذه الدولة المقيتة فترة طويلة، وطويلة جدا. والبقاء سيستمر سنوات لا شهورا.

«ان التقويمات المتفائلة بشأن الفترة القصيرة تشير الى مناخ أواخر حرب الايام الستة، والى الشعور الذي ساد آنذاك بأن القادة العرب سيحضرون تلقائيا من اجل اجراء محادثات سلمية معنا وعندها نعيد المناطق اليهم في المقابل. ان تجربة الـ ١٦ عاما التي مضت منذ ذلك الحين يجب ان تقودنا الى استنتاج انه اذا ما اقام الجيش الاسرائيلي «خط موشيه [ليفي]» في لبنان، فانه سيبقى سنوات كثيرة بكل ما يترتب على ذلك.

«ومعنى ذلك، اولا، توظيف أموال هائلة في بناء خط دفاعي، وانفاق موارد كبيرة على الاحتفاظ بالمنطقة؛ وتخصيص آلاف الجنود في السنة من اجل استمرار الوظائف العملانية على امتداد هذا الخط ومراقبة السكان؛ وبناء شبكة متفرعة من اجهزة الاستخبارات بين السكان، وتوسيع جيش رجال الامن الاسرائيليين على غرار نبوءة «الدولة البوليسية» للبروفيسور لايبوفيتش؛ وازدياد عدد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت السيطرة الاسرائيلية بمئات الآلاف من الاشخاص. كما انه يعني ايضا نسخة ثانية عن الضفة الغربية.

«ان معنى انسحاب الجيش الاسرائيلي الى خط جديد في لبنان هو ايجاد «ضفة شمالية» لاسرائيل. ولن تمر سنوات إلا ويأتي من يقرر ان من المحظور ان يطلق عليها ضفة شمالية وانما قطاع الليطاني. بعد ذلك تتبع المستعمرات ايضا. وحتى لو تجاهلنا الضرر الذي سيلحق بسمعة اسرائيل الطيبة ومكانتها في العالم نتيجة البقاء في لبنان، فانه على الصعيد الداخلي سيكون موضع ندم.»(٦٩)

وأنهى بيري مقاله بالدعوة الى الخيار الرابع القاضي بالخروج الفوري من لبنان، «من دون انتظار خطوات مقابلة من جانب سورية»، ومسلما بـ«صعوبة» مثل هذه الخطوة بالنسبة الى حكومة اسرائيل «لأنها تنطوي على اعتراف بأن جميع الاهداف الكبرى لصانعي النظام الجديد في لبنان ذهبت أدراج الرياح»، ومؤكدا سقوط المفهوم المغلوط فيه الذي سبب حرب لبنان، والقائل ان «ثمة حلا عسكريا للمشكلة الفلسطينية.»(٧٠)

رابعا: تنفيذ قرار اعادة الانتشار

في الرابع من شهر ايلول/سبتمبر ١٩٨٣، وبعد مضي ١٥ شهرا على دخول قوات الجيش الاسرائيلي جبال الشوف اللبنانية، تراجعت هذه القوات الى نهر الاولي كخط تحصن جديد، في عملية استغرقت ثماني عشرة ساعة، ووصفت بعملية «اعادة انتشار جديد للجيش الاسرائيلي في لبنان.»(٧١) وقد نفذ الانسحاب الجزئي الاسرائيلي هذا الى خط نهر الاولي شمالي مدينة صيدا، وعلى بعد ٤٥ كيلومترا تقريبا من حدود اسرائيل، بعد اشهر عديدة من المفاوضات السياسية والاستعدادات العسكرية العملانية واللوجستية. وكان الهدف المعلن لعملية «سلامة الجليل» تأمين الحماية لسكان الجليل وابعاد مدفعية الفدائيين ٤٥ كيلومترا تقريبا عن حدود اسرائيل. وذكرت مصادر رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال موشيه ليفي، ان ليفي «كان هو الذي ضغط من اجل عدم الانسحاب الى نهر الدامور فقط كخطوة اولى، بل تنفيذ خطوة جريئة تدل، جزئيا، على الاعتراف بالخطأ ــ التراجع عن مناطق يستطيع الجيش الاسرائيلي ان يلحق الاذى بها من دون ان يفيد نفسه او الآخرين، منطلقا في الطريق الى دياره.»(٧٢)

وكانت الحكومة الاسرائيلية قد رفضت طلب الرئيس الاميركي تأجيل الانسحاب الجزئي، وذلك في اتصال هاتفي أجراه ريغان قبل بضع ساعات من بداية تنفيذ العملية. وقالت اوساط سياسية اسرائيلية انها لا تتوقع ان يسيء ذلك الى العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة، مشيرة الى ان اسرائيل قد حرصت على التوضيح للموفد الاميركي الخاص، روبرت ماكفرلين، انها قد استجابت مرتين قبلا لطلب

(٦٩) المصدر نفسه.
(٧٠) المصدر نفسه.
(٧١) تيلي زلينغر، «دافار»، ١٩٨٣/٩/٥.
(٧٢) المصدر نفسه.

اميركي من هذا النوع، وأجلت الانسحاب الى الاولي، لكنها لا تستطيع الاستجابة لطلب كهذا مرة ثالثة.(٧٣)

وذكرت مصادر مطلعة في اسرائيل ان احد اسباب اتخاذ قرار تنفيذ الانسحاب الجزئي، على الرغم من مناشدة واشنطن لتأجيله، هو فشل المفاوضات التي أجراها ماكفرلين من اجل التوصل الى تسوية سياسية للصراع في جبال الشوف، واقتناع الحكومة الاسرائيلية بعدم امكان التوصل الى تسوية كهذه في المستقبل القريب. وشددت هذه المصادر على ان وزير الدفاع، آرنس، قد اوضح مرارا في الماضي، سواء في محادثات مع الاميركيين او في تصريحات علنية، «ان اسرائيل لا ترى في تسوية سياسية في الشوف شرطا لتنفيذ عملية اعادة الانتشار الجديد.»(٧٤) وتساءل طوبيا مندلسون عن مصير اتفاق ١٧ ايار/مايو فقال: «ان احد الاسئلة الاساسية الآن هو ماذا سيكون مصير الاتفاق بين اسرائيل ولبنان: هل يشكل الانسحاب الى خط الاولي إلغاء له؟» ثم اضاف: «ان اسرائيل قد اوضحت في كل محادثاتها، بحسب أقوال مراجع سياسية في القدس، ان الانسحاب الجديد لا يتعارض مع الاتفاق بل انه مرحلة من مراحل تنفيذه. . . .»(٧٥)

أ ــ آراء في الحدث

تناول إلياهو سلبيتر، المعلق في «هآرتس»، هذا الحدث فكتب تحت عنوان «ثمن الانسحاب» يقول:

«ان الخروج من جبال الشوف وبيروت لا يلغي خطأ حرب لبنان.

«فالقرار بالانسحاب الى نهر الاولي لا يزيل آثار الغزو الخداعي ــ لا بالنسبة الى اسرائيل ولا بالنسبة الى سكان لبنان. وليس في الامكان اعادة العجة الى بيضة طازجة حتى لو اتضح انها كانت فاسدة. وفي الحرب يستحيل القول «عفوا لقد اخطأنا»، حتى لو اتضح ان الذين قادوا اليها قد ضُللوا. فكل حرب تغير «الوضع الراهن» الذي كان قائما قبلها. ثم ان وقف الحرب، وحتى العودة الى الخطوط السابقة، لا يعيدان الشهداء الى الحياة ولا الوضع الجديد الى ما كان عليه.

«عندما تخلصت الحكومة من الثنائي شارون ــ ايتان وأدركت انها قادت اسرائيل الى مغامرة لا رجاء فيها، فعلت حسنا بتجرئها على اتخاذ القرار بالانسحاب. لكن من يؤيد الانسحاب يجب ألا يخدع نفسه ويخدع الآخرين، وكأننا بذلك لم نعد ندفع ثمن المغامرة.

«ان حقيقة ان المسيحيين والدروز يتذابحون منذ مائة عام كانت يجب ان تشكل تحذيرا لحكومة اسرائيل بعدم محاولة «صنع نظام» في لبنان، وهي لا يمكن ان تشكل ذريعة للقول ان ما يجري الآن في المناطق التي اخليناها لم يعد يعنينا في مطلق الاحوال.

«ومن المفضل في خضم محاولة طي الماضي ألا نتجاهل ان وضعنا، في كثير من النواحي، اسوأ مما كان عليه قبل الغزو وقبل الانسحاب:

«● ان معظم «الاوراق المسيحية» في لبنان قد فلتت من يدنا.

«● ان سورية تستحوذ على مكانة اكثر اهمية في لبنان مما كان لها قبل الحرب.

«● اننا نفقد قوة الردع ازاء دمشق، التي من شأنها ان تفسر ضرورات الانسحاب بأنها بمثابة انعدام الاستعداد للقتال في مطلق الاحوال.

«● تقوض الجزء المنطقي من رؤية اسرائيل كشريك محلي للولايات المتحدة في الشرق الاوسط.

«● توثقت العلاقة بين الدروز ومنظمات الارهاب الفلسطينية ــ بما يترتب على ذلك من نتائج من الصعب التكهن بها، ليس بالنسبة الى مكانتنا في لبنان فحسب، وانما ايضا بالنسبة الى السكان الدروز في اسرائيل.»(٧٦)

ثم أعاد سلبيتر الى الاذهان أهداف عملية «سلامة الجليل» وما آلت اليه، فقال:

«وكي نرى هذه الامور، بأبعادها السليمة، ينبغي لنا ان نتذكر الاهداف الثلاثة التي بتحقيقها او بالاقتراب من تحقيقها برر بيغن وشارون وشركاؤهما توسيع عملية سلامة الجليل:

(٧٣) طوبيا مندلسون، «دافار»، ١٩٨٣/٩/٥.
(٧٤) المصدر نفسه.
(٧٥) المصدر نفسه.
(٧٦) «هآرتس»، ١٩٨٣/٩/١٣.

«أ) «تحطيم م . ت . ف .»: لقد تحولت المنظمات الارهابية الى شركاء وحلفاء (موقتين على الاقل) للدروز في لبنان، وهم يعودون بأعداد غفيرة الى منطقة بيروت، وربما قد عادوا الى بيروت نفسها. وقد صرح رئيس الاركان، في مقابلات عشية رأس السنة، انه «من الجائز ان تقوم بنية جديدة للمخربين في لبنان».

«ب) «إبعاد السوريين»: ان اكثر من نصف الجيش السوري موجود في لبنان، وقد تحولت المدفعية والامدادات السورية الى عنصر رئيسي في الحسم في الشوف ومنطقة بيروت. وقد برهنت دمشق انها ليس فقط تستطيع منع قيام نظام في لبنان يعارض ارادتها، وانما هي قريبة من اثبات قدرتها علىٰ فرض النظام الذي تريد.

«ج) «اقامة حكومة لبنانية مركزية قوية» تستطيع ان تنشىء «علاقات حسن جوار مع اسرائيل»: عندما تقاتل حكومة الجميل على مشارف بيروت، «مجمدة» بذلك اتفاق الانسحاب المبتور الذي تبقى من تصريحات شارون بشأن اتفاق السلام، تبدو تصريحات وزراء اسرائيل قبل اقل من عام انها نكتة مريرة وسخيفة.

«من الواضح ان اسرائيل ليست المسؤولة عن ان المسيحيين والدروز يقتلون الشيوخ والنساء والاطفال في القرى التي يحتلونها من بعضهم البعض. ومما لا شك فيه ان اعمال القتل ما كانت لتصل مرة اخرى الى حجم التذابح المتبادل، لولا الخلخلة التي اصابت مواقف القوى بعد دخول الجيش الاسرائيلي، ثم بعد خروجه، بما في ذلك اعادة السكان المسيحيين وخصوصا ادخال الكتائب الى الشوف خلال ايام شهر العسل بين شارون والكتائب.

«وفي هذه المرحلة لم يعد امام اسرائيل الكثير لتفعله من اجل لجم التذابح الطائفي في المناطق التي جلت عنها، لكن هذا لا يلغي واجبها في تعزيز جهودها السياسية في هذا الاتجاه. غير انه يجب ان يكون واضحا انه ليس هناك شبه بين المسؤولية التي تعزى لدولة عما يجري في مناطق تجلو عنها، وبين المسؤولية التي يمكن ان تعزى لها ازاء مناطق لم تكن خاضعة لسيطرتها. ان التلون الذي تنطوي عليه الاصوات التي تعارض الانسحاب والتي تصدر عن الذين طالبوا مؤخرا فقط بخروجنا، لا يغير من واقع وجود الفارق بين مقياسي المسؤولية.

«ثم ان التلون في مزاعم الآخرين لن يخفف ايضا من المشاعر غير السارة تماما التي سنضطر الى العيش فيها، اذا ما جرت الآن مذبحة على مضرب عصا من نهر الاولي. ولا ضرورة للمقابلات ــ غير الصحيحة ــ بين صبرا وشاتيلا وبين بحمدون او دير القمر، لكي نفهم كم هو دقيق الحد بين التدخل والوجود والمسؤولية.

«وكما ان السيد بيغن لم يلغ باستقالته مسؤوليته عما فعله بدولة اسرائيل في لبنان (وفي الضفة الغربية)، كذلك لا تستطيع حكومة اسرائيل ان تتحلل من مسؤوليتها، بواسطة رسم خطوط جديدة على الخريطة، عما جرى وما يجري الآن شمالي نهر الاولي. وليس من الصعب ان نفهم رغبة الحكومة (ما دامت قائمة اليوم في اسرائيل) في التصرف وكأن ما يجري اليوم في جبال الشوف وبالقرب من بيروت لم يعد يعنيها: ان هذا هو جزء من محاولتها الرامية الى طي مسؤوليتها عما فعلته في لبنان خلال السنة الماضية. لكن على من يؤيد الانسحاب من لبنان ألا يعفي الحكومة من مسؤوليتها عن الفشل.

«اولا، ان الحكومة لم تكن صائبة في تقويمها لنتائج الانسحاب: منذ اليوم الاول من الانسحاب قيل للجمهور الاسرائيلي انه بعد قتال ذي حجم معين، وتغيير خطوط معينة، سوف تهدأ الجبهات وينشأ توازن جديد بين المسيحيين والدروز. ولم يتنبأ احد في الحكومة، كما يبدو، بحجوم الانهيار المسيحي وحجم الانتصار السوري من وراء ظهر وليد جنبلاط.

«ثانيا، لقد نفذ الانسحاب فعلا وفق تخطيط عسكري دقيق، لكن من دون طول اناة سياسية. فالجيش الاسرائيلي الذي لا يزال يعاني مما فعل به اريك شارون يريد، اولا وقبل كل شيء، العودة الى الوطن واستعادة قوته. لكن كان ينبغي للحكومة ان تمكنه من ذلك بطريقة تؤدي الى تقليص انهيار المواقف السياسية لاسرائيل في لبنان؛ هذا الانهيار الذي لم نشاهد بعد نهاية له.

« . . . .

«ان اي عاقل لن يقترح الآن ان يعود الجيش الاسرائيلي الى بيروت وجبال الشوف، لكن هذا لا يعني ان الحكومة، المسؤولة عن ادخال اسرائيل في الوحل اللبناني، معفية من تحمل المسؤولية عن نتائج الطريقة التي بدأت فيها عملية الانسحاب.»[٧٧]

---

(٧٧) المصدر نفسه.

وكان عضو لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست امنون لين، وهو رئيس سابق للجنة البرلمانية للشؤون اللبنانية، قد استبق تنفيذ الانسحاب الجزئي الاسرائيلي بعدة ايام، ليكتب عن «الاوهام الجديدة» التي تجري خلفها حكومة اسرائيل، ويدعو الى نبذها والعودة الى الواقعية، والى العمل من اجل التوصل الى تسويات منفردة مع طوائف لبنان. قال:

«انني آمل، بل اعتقد ان انسحاب الجيش الاسرائيلي من منطقة الشوف سينفذ، نظريا وعمليا، في الايام القليلة القادمة. اذ لا يوجد اي منطق في استمرار بقاء الجيش الاسرائيلي هناك ولو لأيام اخرى معدودة.

«ان حكومة اسرائيل تبذل حاليا جهودا كبيرة من اجل التوصل الى اتفاق وطني لبناني سريع قبل انسحاب الجيش الاسرائيلي. ويجب مباركة اي اتفاق وطني، في اي مكان في العالم، يكون هدفه منع القتل والدمار، غير انه ينبغي لمواطني اسرائيل ان يسألوا انفسهم عما اذا كان من الممكن حقا التوصل الى اتفاق وطني لبناني بايحاء اسرائيلي ــ اميركي، وما اذا كان مثل هذا الاتفاق سيصمد؟

«جوابي هو: لا يوجد اي امل بأن يصمد اتفاق يتم التوصل اليه في لبنان بايحاء من اسرائيل وأميركا، بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من جبال الشوف. فمن الواضح لدي ان سورية ستبذل ضغوطا مختلفة بعد الانسحاب الاسرائيلي، من اجل زعزعته [الاتفاق] ومن اجل إضرام حرب اهلية في منطقة الشوف تمكّن السوريين من العودة الى مناطق مختلفة في لبنان، والقضاء على انجازات عملية سلامة الجليل امام انظار العالم كله.

«ان اتفاقا وطنيا لبنانيا يتم التوصل اليه بايحاء من سورية وجامعة الدول العربية هو فقط الذي يمكن ان يصمد، اذا كان هذان الطرفان مهتمين بذلك. اضافة الى ذلك، على مواطني اسرائيل ان يدركوا ان أي اتفاق وطني لبناني يتم التوصل اليه بايحاء من سورية او بموافقتها، حتى ولو بتدخل اميركي، قابل لأن يتطور ويصبح معاديا لاسرائيل. ان اتفاقا كهذا سيؤدي الى ارتباط لبنان بالاستراتيجية السورية ضد دولة اسرائيل. وحتى اتفاق وطني لبناني يتم التوصل اليه بايحاء من اسرائيل، بفضل وجود قوات الجيش الاسرائيلي، سيواجه احتمالين اثنين: الاول، ان يتداعى ازاء العداء السوري غير القابل للتصالح؛ والثاني، ان يرتبط بالاستراتيجية السورية المناهضة لاسرائيل، وبالتالي لن تقوم له قائمة في النهاية.

«ان الفارق الجوهري بين موقف اسرائيل في لبنان وموقف سورية في لبنان، هو انه حتى ولو ان اللبنانيين يكرهون سورية ويخافونها فلا خيار امامهم سوى الارتباط باستراتيجيتها واستراتيجية جامعة الدول العربية. ان سورية تفرض ارادتها على المجتمع اللبناني بفضل المسلمين الذين تحولوا الى اكثرية في لبنان، ولكونها جار لبنان القوي المخيف والقريب.

«واسرائيل من جهتها، حتى ولو ان الكثيرين في لبنان لا يكنون لها العداء، فانها ليست قريبة مثل سورية ولا موطىء قدم لها في المجتمع اللبناني، حتى ان المسيحيين انفسهم لا يسعون لأن يروا انفسهم مرتبطين بها كما يرى المسلمون انفسهم مرتبطين بالسوريين.

« . . . .

«لقد حذرت من التلهي بوهم ان الوحدة الاسلامية ــ المسيحية تلك قد وُجدت من اجل افساح المجال امام تحقيق تسوية سياسية بين اسرائيل ولبنان متناقضة مع ارادة سورية والعالم العربي كله. لكن تحذيراتنا لم تسمع. لقد تجاهلت حكومة اسرائيل كليا الظروف الاساسية للمجتمع اللبناني والظروف في منطقتنا، وصنعت وهم امكان التوصل الى تسوية سياسية اسرائيلية ــ لبنانية، حتى ولو كانت متناقضة مع ارادة سورية والعالم العربي؛ تسوية تتحقق بايحاء اسرائيلي ــ اميركي وبحماية الجيش الاسرائيلي.

«والآن بعدما تبعثر ذلك الوهم، وبعدما انكشفت لاواقعية المفهوم القائل بتحالف بين اسرائيل ومسيحيي لبنان، تحاول حكومة اسرائيل مرة اخرى ان تحقق نظاما جديدا بين الدروز والمسيحيين بايحاء اسرائيلي ــ اميركي: وهم آخر جديد.

«يجب طرح السؤال التالي على حكومة اسرائيل: كم مرة يسمح لدولة اسرائيل بارتكاب الخطأ لفهم ان في هذه البقعة من العالم قواعد من غير الممكن، بكل بساطة، تغييرها. والقاعدة الاولى التي علينا ألا نتجاهلها، هي انه ما دامت قوة سورية لم تقوض وما دامت سورية العامل العربي الاقوى في هذه المنطقة، وما دامت سورية تتلقى دعما سياسيا وعسكريا من روسيا، فليس في الامكان تقويض مكانتها الخاصة في المجتمع اللبناني.

«ان اية تسوية سياسية يتم التوصل اليها، من دون تدخل سورية، ستقوّض وتبطل فورا بعد خروج الجيش الاسرائيلي من منطقة الشوف.

«احيانا اشعر بالدهشة. ما قيمة كل المقالات التي تنشر في الصحف، ما قيمة كل المناقشات في لجان الكنيست، التي يكرر فيها ارباب

المعارضة تحذيراتهم للحكومة من مسارات تنتهي بالاصطدام بصخرة الواقع، وأتوصل دائما الى الاستنتاج التالي: على الجمهور ان يعرف. وحتى لو لم تكن هناك فرصة لأن تغير المعارضة سياسة الحكومة بتقديم المقترحات في اللجان، إلا ان هناك قيمة كبيرة لاستمرار كتابة المقالات والمجاهرة بالآراء في اللجان، وذلك حتى يسمع الجمهور ويتعلم ويقرر. فعلى الجمهور ان يعرف.»[٧٨]

وانتهى امنون لين الى القول:

«● يجب العمل من اجل تسويات منفردة بين اسرائيل وكل طائفة في لبنان على حدة، بعد ان اتضح بصورة غير قابلة للشك انه لا يوجد اي امكان للتوصل الى اتفاق وطني في لبنان موال لاسرائيل بايحاء اسرائيلي ــ اميركي. يجب اقامة ترتيبات امنية منسقة مع كل منطقة على حدة، بحسب الشروط التالية: ان تحدد خطوط عمل خاصة ومنفردة بين الجيش الاسرائيلي والدروز في الشوف؛ ان تقام ترتيبات امنية خاصة بين الجيش الاسرائيلي والشيعة في الجنوب اللبناني؛ ان تقام ترتيبات امنية خاصة بين الجيش الاسرائيلي والدروز في منطقة حاصبيا؛ ان تقام ترتيبات امنية بين الجيش الاسرائيلي والسكان في صور وصيدا؛ وربما يكون من الممكن اقامة تعاون اكثر اقداما، عبر افساح المجال امام توزيع مناطق الجنوب اللبناني، بين وحدات حداد ووحدات اخرى موجودة في مناطق اخرى في الجنوب اللبناني، من صفوف المسيحيين في منطقة جزين وحاصبيا وغيرها.

«● يجب التطلع الى توثيق العلاقة بين اسرائيل والسكان الشيعة الذين وصل تعدادهم الى **٥٠٠** ألف نسمة في الجنوب اللبناني، وايجاد حافز لديهم ضد عودة المخربين الى الجنوب، حافز يقوم على اساس مصالحهم هم ومصالح دولة اسرائيل في آن.

«● وأخيرا، يجب ألا ندمر العلاقة التي نشأت ابتداء من سنتي **١٩٧٥** و **١٩٧٦**، بيننا وبين المسيحيين (الجبهة المسيحية). علينا ان نوضح للمسيحيين في لبنان، وخصوصا للموارنة، ان ليس لدينا اي اعتراض او شكوى تجاههم، بل اننا قد تعلمنا انهم غير قادرين على العمل من اجل حلف معنا بما يتعارض وارادة العالم العربي بأكمله، وخصوصا بما يتعارض وارادة سورية. يجب ان نوضح ان علاقاتنا بهم لم ولن تتغير حتى في المستقبل. واذا اتضح أن المسيحيين في لبنان معرضون لخطر الابادة فسنضع في تصرفهم، مرة اخرى، مساعدات من السلاح والذخيرة وكل ما يطلبون. لكن مثلما يعملون بما يتوافق ومصالحهم في العالم العربي، فان على اسرائيل ان تحدد تسويات تتوافق ومصالحها في هذه المنطقة من العالم.

* * *

«بعد كل المسارات التي ذكرت اعلاه، علينا ان نبقي في يد الجيش الاسرائيلي دائما حق الرد الفوري في اي مكان في الجنوب اللبناني، اذا ما اتضح ان كل الترتيبات التي ذكرت اعلاه لم تمنع تسلل وحدات كبيرة من منظمات التخريب من شأنها ان تهدد امن الجليل وسلامة سكانه.

«ان حق الرد العسكري الفوري هو في الحقيقة حق طبيعي لنا، غير انه يجب ان يعترف به رسميا من جانب الولايات المتحدة، وربما من جانب اصدقاء آخرين لنا في اوروبا. ويبدو لي ان اتفاقا وطنيا بين الليكود والمعراخ، بشأن ضرورة الرد العسكري الفوري والحق في استخدامه، هو وحده الذي سيسهل علينا اقناع الولايات المتحدة بالاعتراف بهذا الحق.

«ان حق الرد العسكري السريع هو الضمانة الوحيدة، ربما، لتطبيق الترتيبات الامنية التي ذكرت اعلاه كافة.

«واني ادعو حكومة اسرائيل والمعراخ معا الى العمل المشترك من اجل ضمان توقيع اتفاق واضح وملزم بين اسرائيل والولايات المتحدة، قبل استكمال انسحاب اسرائيل الى الحدود الدولية، يكسبنا حق الرد العسكري الفوري في مناطق الجنوب اللبناني، من اجل ضمان ألا يتحول الجنوب مرة اخرى الى قاعدة للارهاب العربي الذي يهدد سلامة الجليل.»[٧٩]

ب ــ موقف المعارضة

مع بداية الجولة الثانية من المفاوضات بين اسرائيل ولبنان، اتخذ المكتب السياسي لحزب العمل (الثقل الرئيسي في تكتل المعارضة، المعراخ) قرارا حدد فيه موقف الحزب مما يجب ان ينطوي عليه اي اتفاق يعقد مع لبنان. وتضمن الموقف ثلاث نقاط اساسية: **١** ــ «على

(٧٨) «دافار»، ١٩٨٣/٨/٢٥.

(٧٩) المصدر نفسه.

اسرائيل ان تتمسك بضمان سلامة وأمن المستعمرات وسكانها، وذلك بواسطة قطاع امني على مسافة **٤٠** ــ **٥٠** كيلومترا»؛ **٢** ــ «يمكن للترتيبات الامنية الفعالة في هذه المنطقة ان تشمل قوة متعددة الجنسيات، وقوة دولية، وقوات الرائد سعد حداد»؛ **٣** ــ «على اسرائيل ان تطالب بجلاء متزامن لكافة القوات الغريبة عن لبنان، وأن تسعى لاقامة علاقات حسن جوار معه.»[٨٠] واعتبر القرار ان النقطة الاولى، المتعلقة بسلامة وأمن المستعمرات في الشمال، تشكل الحد الادنى الذي يجب ان تكتفي به اسرائيل. وترك النقطة الثانية، المتعلقة بالجلاء المتزامن، من دون شروط. بينما ابقى مسألة علاقات حسن الجوار في صيغة التمني.[٨١]

وعلى الرغم من اعلان رئيس حزب العمل شمعون بيريس، في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، «معارضته لانسحاب اسرائيل من جانب واحد، لأن من شأن ذلك ان يكرس وجودنا ووجود السوريين في لبنان»،[٨٢] فانه كان اكثر تحديدا عندما دعا، في مؤتمر وزراء خارجية دول اوروبا في ستراسبورغ، الى ضرورة ان تضع اسرائيل لسورية موعدا محددا للانسحاب من لبنان، اذا اخلت به تنسحب اسرائيل عندئذ الى القطاع الامني على مسافة **٤٥** كيلومترا من الحدود الدولية مع لبنان، لتهيىء «ترتيبات امنية» في هذا القطاع «تمكنها من الانسحاب الى الحدود الدولية.»[٨٣]

هذا الموقف ما لبث ان تبلور في قرار اجماعي اتخذه مكتب حزب العمل ولجنته السياسية وكتلة الحزب في الكنيست، ويدعو الى الانسحاب من لبنان على مرحلتين:[٨٤] «في الاولى، الانسحاب حتى القطاع الامني **٤٠** ــ **٥٠** كيلومترا عن الحدود؛ وفي الثانية ــ خلال شهرين او ثلاثة اشهر ــ اعادة الجيش الاسرائيلي الى داخل الحدود الاسرائيلية بعد انتشار جنود حداد في الجنوب اللبناني وبلورة تسويات نهائية تضمن سلامة الجليل.»[٨٥]

وأعلن شمعون بيريس، في حينه، ان «تأخير اعادة الانتشار لن يفيد، كما ان ثمن ذلك سيستمر في الارتفاع.»[٨٦] وقال ان كل يوم يمر يعزز صحة الاقتراح الذي تقدم به ووافق عليه المعراخ، والذي يدعو الى انسحاب الجيش الاسرائيلي من جانب واحد من لبنان. وأضاف انه «يجب، قبل كل شيء، التوصل الى وضع لا يعود جنود الجيش الاسرائيلي يتعرضون فيه للأذى، لأن هذا الجيش لم يشكل من اجل تسوية نزاعات بين الطوائف في لبنان.» ودعا الى العمل من اجل «اللبننة» في الجنوب اللبناني لا من اجل هيمنة الجيش الاسرائيلي.[٨٧]

ولم يكن قرار حزب العمل بالانسحاب من لبنان على مراحل هو المفاجأة، «وانما المفاجأة كانت في الاكثرية المطلقة التي ايدت القرار.» وأعلن مرجع كبير في حزب العمل «ان المواجهة في الحزب بشأن هذا الموضوع قد انتهت. ومن الواضح اليوم ان السوريين غير مستعدين للموافقة على الاتفاق مع لبنان. وقد توصلنا الى انه يجب المطالبة علانية بالانسحاب.»[٨٨]

ودعت «حركة السلام الآن» الى الانسحاب الاسرائيلي الفوري من لبنان، بمناشدة اعضاء الكنيست «رفع الصوت بسرعة من اجل الضغط على الحكومة لاتخاذ قرار فوري باخراج الجيش الاسرائيلي من لبنان»، وحذرت من ان «الرأي العام في اسرائيل لن يهدأ او يستكين حتى يعود ابناؤنا الى داخل حدودهم.»[٨٩] هذا النداء تضمنه بيان وزعته الحركة على اعضاء الكنيست الـ **١٢٠** كافة، بمناسبة مرور عام على شن حرب لبنان. وجاء في البيان: «ان الجيش الاسرائيلي يواصل مكوثه في لبنان بطلب من الاميركيين»، وأن «حكومة اسرائيل رضخت للطلب الاميركي بابقاء الجيش في عمق لبنان من اجل خدمة أهداف لا علاقة لها بسلامة الجليل او بأمن اسرائيل. ان دماء جنودنا

(٨٠) «معاريف»، ١٩٨٣/٢/٢٥.

(٨١) «هآرتس»، ١٩٨٣/٢/٢٥.

(٨٢) يهوشواع بيتسور، «معاريف»، ١٩٨٣/٤/٢٨.

(٨٣) «هآرتس»، ١٩٨٣/٥/١٩.

(٨٤) «دافار»، ١٩٨٣/٦/٣.

(٨٥) بينا بارزيل، «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/٦/٥.

(٨٦) «دافار»، ١٩٨٣/٦/٣.

(٨٧) يهودا تسور، «عال همشمار»، ١٩٨٣/٦/٦.

(٨٨) بينا بارزيل، «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/٦/٥.

(٨٩) «عال همشمار»، ١٩٨٣/٦/٦.

تسفك في لبنان بينما تخشى الادارة الاميركية ضغط الرأي العام في بلدها في حال اقترحت ارسال مزيد من الجنود الى هناك.» وأشار البيان الى ان حكومة بيغن، التي ألحقت الضرر بعلاقات اسرائيل بالولايات المتحدة في الماضي، «من اجل الاستيطان في المناطق»، تعمد اليوم الى تحسين علاقاتها بالادارة الاميركية «بالتضحية بجنودنا». وتعهدت الحركة العمل «بالسبل المشروعة كافة للضغط على الحكومة من اجل الانسحاب من لبنان.»[٩٠]

وفي اثر تنفيذ خطة اعادة نشر الجيش الاسرائيلي على خط نهر الاولي في لبنان، اعلنت سكرتاريا الامانة العامة لحزب «مابام» ان التطورات السياسية الاخيرة «تشهد على خيبة الحرب في لبنان»، وأن هذا الامر الذي تقوم فيه سورية بدور رئيسي، يستدعي «ان يخرج الجيش الاسرائيلي من لبنان على مرحلتين، ومن دون ربط ذلك بانسحاب السوريين.» وأكدت الامانة العامة للحزب ان الاهداف الاسرائيلية في لبنان، كما يراها الحزب، لم تتغير:

«١ ــ ضمان سلامة مستعمرات الجليل.

«٢ ــ عودة جنود الجيش الاسرائيلي الى ديارهم.

«٣ ــ تجنب صدام مع السوريين.»[٩١]

ودعت امانة «مابام» الى اتخاذ الخطوات التالية من اجل تحقيق هذه الاهداف:

«أ ــ يخرج الجيش الاسرائيلي من جبال الشوف ومن منطقة بيروت في الايام القليلة القادمة.

«ب ــ يُقترح ان يحل الجيش اللبناني والقوة المتعددة الجنسيات محل الجيش الاسرائيلي.

«أما انسحاب الجيش الاسرائيلي فسيكون الى قطاع امني، وينفذ بالتفاهم مع الولايات المتحدة وحكومة لبنان، بهدف منع انتشار سوري وانتشار لقوات م. ت. ف. في اعقاب انسحاب الجيش الاسرائيلي من القطاعين الشرقي والشمالي، وهذا الامر من شأنه ان يؤدي الى التسليم بالوضع.

«ج ــ تجري في القطاع الامني، بالتنسيق مع الجيش الاسرائيلي، عملية انتشار قوات تشمل قوات لبنانية (بما فيها قوات حداد) وقوات دولية (للدفاع عن مخيمات اللاجئين).

«وهكذا يتم وضع ترتيبات امنية من شأنها ان تبعد التهديد العسكري عن الحدود الشمالية، وتضمن سلامة الجليل، وتمكن الجيش الاسرائيلي من العودة الى الحدود الدولية في غضون ثلاثة اشهر.»[٩٢]

وحددت اللجنة المركزية لحزب «مابام» موقفا من مجمل المسائل المتعلقة بحرب لبنان في جلسة عقدتها في تل ابيب بتاريخ ٢٣ آب/اغسطس ١٩٨٣، فأعلنت ان الحزب يعتبر «قرار الحكومة، القاضي بانتشار الجيش الاسرائيلي على طول نهر الاولي بعد انسحابه من جبال الشوف، خطأ فادحا، ومعناه تقسيم واقعي للبنان، حتى لو كان رئيس الحكومة لا ينوي ذلك.» وقالت: «ان ابقاء الجيش الاسرائيلي في الوحل اللبناني الى اجل غير مسمى سيؤدي الى اطالة امد الحرب بثمن من الدم لا يحتمل. وليس هناك ما يبرر استمرار تعرض جنودنا للأذى على طول نهر الاولي وفي الجنوب اللبناني بعد الانسحاب من جبال الشوف، وذلك من اجل ديمومة حكم الاحتلال العسكري الذي يسيطر على نحو ٧٠٠ ألف لبناني وفلسطيني. يجب ترك لبنان للبنانيين.»[٩٣] كما دعت اللجنة المركزية حكومة الليكود «الى تجاهل الاعتبارات التي تتعلق بالهيبة، واصدار الاوامر الى الجيش الاسرائيلي بالعودة الى الحدود الدولية. وسيواصل الجيش الاسرائيلي حراسة هذه الحدود. ان الحرب في لبنان لم تكن ضرورية منذ البداية، فهي لم تكن قادرة على حل مشكلة الارهاب، ولم تفعل. ان ضمان امن مستعمراتنا في الجليل يجب ان يتم بانتشار قوات لبنانية والقوة المتعددة الجنسيات ووحدات اليونيفيل في قطاع الامن على طول حدودنا الشمالية.»[٩٤] وانتهت اللجنة المركزية لمابام الى المطالبة باستقالة الحكومة، فقالت: «ان السياسة المغامرة التي انتهجتها حكومة الليكود في لبنان تداعت كبنيان من ورق، وكلفتنا ثمنا باهظا من الارواح واستنزافا حادا للموارد القومية وتدهورا خطرا في المجتمع الاسرائيلي. لقد

(٩٠) المصدر نفسه.
(٩١) المصدر نفسه، ١٩٨٣/٧/٢٢.
(٩٢) المصدر نفسه.
(٩٣) المصدر نفسه، ١٩٨٣/٨/٢٤.
(٩٤) المصدر نفسه.

ألحقت بدولة اسرائيل ضررا لا يمكن تقديره. ان مابام يطلب من رئيس الحكومة اخذ العبر من فشله وتقديم استقالته الى الرئيس.»[٩٥]

وألحت لجنة الرد التابعة لحزب العمل في ضرورة «تسريع المرحلة الاولى من انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، وتقليص المنطقة التي يحتفظ بها الجيش الاسرائيلي هناك، وتقريب موعد خروج الجنود الاسرائيليين الكامل من لبنان كله، الى اسابيع معدودة.» وأشارت الى «ان هذه الخطوات ملحة وضرورية من اجل منع سقوط الضحايا عبثا وبلا مبرر، ومن اجل توفير الموارد القومية الضرورية لانقاذ الاقتصاد الاسرائيلي.» ودعت اللجنة حكومة اسرائيل الى «التمسك بمصلحة اسرائيل الحيوية والملحة في ضمان امن الجليل وعودة الجنود الاسرائيليين الى بلدهم.»[٩٦] وطالبت اللجنة حكومة الليكود «بالكف عن [اقامة] التحصينات الخطرة التي لا لزوم لها عند خط الاولي، وتكريس الموارد كافة لتحسين ترتيبات الامن في الجنوب اللبناني، التي من شأنها ان تفسح لقوات الجيش الاسرائيلي مجال العودة فورا الى الحدود الشمالية.» وقالت انه «لا يوجد اي سبب ولا اي هدف لمواصلة الغوص في الوحل اللبناني، وان نهاية وجودنا في الشوف ــ بحد ذاتها ــ تظهر لنا ما ينتظرنا في صيدا ايضا.» وأعربت اللجنة عن قلقها العميق من تقاعس رئيس حكومة اسرائيل ووزرائه عن القيام بما يلزم القيام به، «بينما تستمر الحرب في لبنان وتستمر مطالبتنا بالتضحيات.»[٩٧]

وأعلن رئيس حزب العمل، بيريس، ان «على الجيش الاسرائيلي ان ينسحب فورا من كل لبنان، لأن الوضع السياسي في هذا البلد يستمر في التدهور في كل لحظة. وهذه الامور كانت متوقعة منذ البداية، ولهذا السبب لم يؤيد المعراخ دخول بيروت وعارض تأخير الانسحاب من جبال الشوف.»[٩٨]

وانتقد احد زعماء حزب العمل، عضو الكنيست حاييم بار ــ ليف، الانسحاب الى خط الاولي، فقال في لجنة الخارجية والامن:

«قررتم اتخاذ خطوة وليس لديكم خطة لمواصلة الخطى، او جدول زمني او تحرك. خلّدتم في خط الاولي وضعا خطرا يمكنه ان يستمر نظريا حتى قدوم المسيح. ان وضعا كهذا، تقيدون فيه الجيش الاسرائيلي في منطقة ذات اهمية ثانوية، يؤذي معنوياته وكفاءته.

«ان هذا يفرض علينا ثلاثة ارباع مليون عربي آخرين، وهذا في موقع خطر وملتصق كثيرا بالسوريين. لو كان الجانبان لا يرغبان في تسخين المنطقة فاننا سنبقى غارقين هناك حتى تقع الكارثة، او حتى تتغير وجهة نظركم. لِمَ كل هذا؟ من اجل ألا تعود الحكومة الى ديارها حاملة الحد الادنى من الانجازات. . . . ان الاقامة هناك ليست مطلوبة من اجل منع قصف مستعمرات الشمال، واذا كانت من اجل منع انتشار المخربين فمن غير الضروري العودة الى الاولي بل يجب تقوية حداد واستقدام يونيفيل الى المنطقة الواقعة ما وراء منطقة سيطرة حداد. ان هذا ليس بالحل الامثل، لكن في هذه التعقيدات لا يوجد حل كامل.»[٩٩]

وتعرض رئيس حزب العمل، شمعون بيريس، لسياسة حكومة الليكود ازاء لبنان، وذلك في مقال بعنوان «استنفار سياسي وانتشار عسكري»، اتهم فيه هذه الحكومة بنسيان الهدف الحقيقي في لبنان والانزلاق وراء الاوهام، ودعا الى استنفار لمواجهة سورية المدعومة من الاتحاد السوفياتي، والى التركيز على الجنوب اللبناني. قال بيريس:

«لا يمكن اصلاح خطأ بخطأ آخر. ان الخطأ العسكري في تحويل عملية «سلامة الجليل» الى حرب لبنان، لن يصحح بخطأ سياسي كوضع أهداف في لبنان لم تدرج ضمن أهداف العملية، ولا يمكن تحقيقها بعدها ايضا.

«هل قمنا بعملية سلامة الجليل من اجل طرد السوريين من لبنان؟ هل قمنا بها لنبقي الجيش الاسرائيلي على أراضي لبنان؟ ام اننا نفذنا هذه العملية لنؤمن سلامة الجليل؟

«ينبغي لنا ألا ندير عملية سياسية او عسكرية من دون ان تكون أهدافها واضحة، ولا ان ننحرف عنها بسبب خيال فارغ عارض. ان انطباعي هو ان حكومتنا فتنت كثيرا بفرص عابرة (وخيالية) الى حد انها نسيت الهدف الحقيقي للعملية في لبنان. لقد غرقت في احلام ذهبية، واستصعبت الاستيقاظ منها في الوقت الملائم: المهمة التي خصت بها بشير الجميل مهمة لم يكن قادرا في رأيي على تنفيذها حتى لو بقي حيا؛ الاعلان انه «حتى نهاية السنة ستكون هناك معاهدة سلام مع لبنان»؛ الاعلان الذي تجاهل صعوبات لبنان عقب احتضاره في

(٩٥) المصدر نفسه.
(٩٦) المصدر نفسه، ١٩٨٣/٨/١٢.
(٩٧) المصدر نفسه، ١٩٨٣/٩/١٥.
(٩٨) «دافار»، ١٩٨٣/٩/١٢.
(٩٩) المصدر نفسه، ١٩٨٣/٨/١٨.

العالم العربي؛ الثقة الكاملة بأن انتشارنا قبالة القوات السورية سيضغط عليها للانسحاب، من دون ان نأخذ في الحسبان ان انتشارنا هذا قد يفسر في نظرها كاغراء للبقاء؛ الادعاء اننا «قدمنا لبنان على طبق من فضة» للولايات المتحدة، من دون ان نأخذ في الحسبان ان سورية ايضا قادرة على تقديم سياسة الولايات المتحدة في لبنان على «طبق من فضة» للاتحاد السوفياتي.

«لقد آن الاوان لتستيقظ حكومة اسرائيل من احلامها، وتلقي نظرة واقعية سريعة على الاستنفار السياسي والعسكري الذي نشأ في لبنان في اعقاب الحرب، وتحاول ايجاد استنفار مضاد.

«اننا نقف اليوم في لبنان في مواجهة استنفار سوري، وروسي، و[فلسطيني]. هذا الاستنفار يهدف، من ناحية سورية، الى: تأمين مكانتها المسيطرة في لبنان؛ تقويض مكانة اسرائيل في لبنان؛ تقويض مكانة حكومة لبنان التي وقعت اتفاقا مع اسرائيل؛ ارباك مسارات السلام مع اسرائيل في الشرق الاوسط؛ التخلص من عرفات وتحويل م. ت. ف. الى أداة سياسية ــ سورية في العالم العربي، كي تمنع دولا عربية اخرى من التحاور مع اسرائيل (مثل محاولة الحوار التي كانت بين عرفات وحسين).

«من ناحية روسيا، كان الهدف من الاستنفار: منع الاضرار بـ «زبونها»؛ اعادة الهيبة الى تكنولوجيتها؛ قصقصة اجنحة نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، وتجريدها من مهمة «صانعة سلام» من دون اشتراك الاتحاد السوفياتي.

«اعتقد ان سورية وروسيا، على السواء، تفضلان تحقيق أهدافهما هذه من دون مواجهة عسكرية مباشرة وفورية: سورية بسبب خشيتها من قوة اسرائيل؛ والاتحاد السوفياتي بسبب وجود قواعد بين الدولتين العظميين تتعلق بالامتناع عن مواجهة مباشرة بين الدول العظمى. ويحتمل ايضا انهما تؤمنان بقدرتهما على تحقيق هذه الاهداف من دون عمل عسكري.

«في مقابل هذا الاستنفار مطلوب استنفار اسرائيلي وأميركي ولبناني، لكبح اتجاه التوسع السوري: مساعدة حكومة لبنان على الصمود، بعد انتخابها؛ تمكين الولايات المتحدة من الاستمرار واستخدام قوتها الصانعة للسلام في المنطقة؛ وطبعا ــ ومن ناحية اسرائيل هذا هو الاساس ــ تأمين سلامة الجليل.

«وكما للسوريين والروس، لا شأن لنا وللولايات المتحدة ايضا بتصعيد يؤدي الى جولة ثالثة في حرب لبنان. لا شك في انه بجولة كهذه ستحظى اسرائيل بانتصار عسكري آخر، لكن هناك شك في ان يكون ممكنا ترجمته الى انتصار سياسي. والقواعد المطبقة على روسيا مطبقة ايضا على الولايات المتحدة. في الوضع الذي نشأ يجب ان يستند الاستنفار السياسي، وفي اعقابه الانتشار العسكري، الى اربعة أهداف رئيسية: (أ) كبح الجيش السوري في الخطوط الحالية. (ب) سيطرة حكومة لبنان على جبال الشوف ومنطقة بيروت. (ج) تنظيم شبكة دفاع في الجنوب اللبناني تضمن امن الجليل وأمن جنود الجيش الاسرائيلي في آن. (د) الاحتفاظ بخيار مواصلة السلام في الشرق الاوسط، كي تمكن الوسيط الاميركي من الثبات والاستمرار.

«ان الطريقة الافضل اليوم لكبح الجيش السوري في خطوطه الحالية هي باعلان واضح ان هذه الخطوط ستعتبر خطوطا حمرا. وعلى حكومة الولايات المتحدة وحكومة اسرائيل ان توضحا للسوريين والروس ان كل تجاوز لهذه الخطوط سيعتبر في نظرهما تجديدا للعمليات العدائية. اكثر من ذلك، على الحكومتين ان توضحا لسورية انها ليست فقط بمثابة «مضيفة» لقوات م. ت. ف.، بل انها ايضا ستتحمل مسؤولية عمليات هذه القوات، الموجودة في مجالها او الخاضعة لحمايتها.

«على حكومة لبنان ان تستمر في المطالبة، وتستمر في العمل لاجلاء القوات السورية عن أراضيها. وبدلا من ان تتودد الولايات المتحدة الى سورية وتتوسل اليها كي تستقبل ممثليها، فان عليها وعلى حلفائها، سوية مع اسرائيل، ان تحذر سورية من تغلغل آخر داخل لبنان، ومن تصعيد آخر بسبب سيطرتها على م. ت. ف.

«لقد تعلمت سورية وتجيد قراءة حبر احمر. وقد احترمت في الماضي خطوطا حمرا حتى من دون اقتراب القوات الاسرائيلية من خطوط انتشارها اقترابا مباشرا. ان تحذيرا من الجيش الاسرائيلي بمساندة اميركية، حتى عندما لم يجتز الجيش الاسرائيلي حدود لبنان، كان كافيا آنذاك لكبح الانتشار السوري في لبنان، وسيكفي ايضا بالنسبة الى المستقبل.

«لا يجوز ان تحتقر سورية الولايات المتحدة. ولا يجوز ايجاد الانطباع انه من دون مشاركة سوفياتية في المفاوضات لن يحدث شيء. لا يجوز ايضا ان تتمسك سورية بالانطباع المغلوط فيه، وكأن النقاش الدائر في اسرائيل سيستمر وأنها ستتمكن من اشعال النيران من جديد. كل محاولة سورية لتجديد النيران ستصطدم بموقف اسرائيلي موحد وصلب. من اجل ذلك، على اسرائيل ان توجد اجماعا داخليا، ومثل هذا الاجماع لا يمكن ان يكون مبنيا على تورط الجيش الاسرائيلي في لبنان. ولذا، على اسرائيل والولايات المتحدة التوصل الى

استراتيجية مشتركة لا تستند الى وجود عسكري موقت لقوات اسرائيلية او قوات اميركية في مقابل القوات السورية والروسية. مطلوب هنا سياسة وليس بالضبط انتشارا حربيا، وتحذير لا توسلات، وسياسة واضحة لا انتشار عسكري موقت، سياسة تشهد على الثقة الذاتية للولايات المتحدة واسرائيل اكثر من كل الخطوط السياسية الحالية المتعرجة.

«وبموازاة كبح الجيش السوري يجب تهدئة النزاع الطائفي العنيف الدائر في جبال الشوف وفي منطقة بيروت. هذه المهمة ملقاة، اولا وأخيرا، على حكومة لبنان، وهو ايضا محك اختبارها؛ فإما ان يكسرها هذا النزاع وإما ان تضع هي نهاية له. ليس في قدرة قوات الانزال الاميركية او جنود الجيش الاسرائيلي الوصول الى تفاهم بين المسيحيين والمسلمين والدروز. البديل الوحيد لمواجهة بينهم هو علاقات تفاهم، وائتلاف بين القوى الحقيقية الموجودة على الارض.

«ان دباباتنا غير مؤهلة ــ ولا مطلوبة ايضا ــ لتأمين سيطرة مسيحية او لتأمين جزء اكبر من كعكة السلطة للأقلية الدرزية. العكس هو الصحيح، فقد يسبب وجود الجيش الاسرائيلي في هذه المناطق الانطباع المغلوط فيه (وتلقائيا التوقعات التي لا يمكن تحقيقها) وكأنه يهدف الى ذلك. صحيح ان اسرائيل معنية بوجود حكومة لبنان الشرعية وتعزيزها. لكن هناك أمورا تستطيع حكومة لبنان فقط ان تفعلها: ان تتحلى، من اجل تهدئة نزاع داخلي، بحكمة سياسية هي البديل الصحيح الوحيد لوجود عسكري اجنبي على أراضيها.

«ان الاتفاق الذي وقع بين لبنان واسرائيل، بمشاركة الولايات المتحدة، يعترف بخصوصية الوضع القائم في الجنوب اللبناني، وبالقلق الاسرائيلي من ان تصبح هذه المنطقة من جديد قاعدة اطلاق نار على شمال اسرائيل. لا مصلحة لاسرائيل في احتلال الجنوب اللبناني، واسرائيل وقعت اتفاقا يبرهن استعدادها لاخلاء هذه المنطقة ايضا.

«لا معنى اليوم لاشتراط تنظيم الامن في الجنوب اللبناني، بهذا الموقف السوري او ذاك. السوريون مهتمون بالعرقلة، ونحن بالتوضيح. ينبغي لنا ان ننظم هذه المنطقة وعلى الفور، بحيث تستند حمايتها الى حد اقصى من الوجود اللبناني، والى حد ادنى من التدخل الاسرائيلي، كي نثبت استقلال لبنان ونؤمن سلامة الجليل.

«علينا ان نؤمن سلامة الجليل من دون ان يأخذ الجيش الاسرائيلي على عاتقه ادارة شؤون حياة ما يفوق ٧٠٠ ألف مواطن لبناني يعيشون في هذه المنطقة. لا مصلحة لاسرائيل في تقسيم لبنان، ولا مصلحة لاسرائيل في تقسيم الجيش الاسرائيلي بين لبنان واسرائيل (لم يثبت، مثلا، ان توزيع قوات سورية على جبهتين، هضبة الجولان ولبنان، عزز فعلا وضعها الاستراتيجي).

«الطريقة الصحيحة، وأيضا الطريقة التي اقيم عليها الدليل على تنظيم منطقة الامن، هي ان نعود ونستند الى قوات حداد، وأن نوسع المنطقة التي ستكون مسؤولة عنها.

«لقد اثبت حداد قدرة على السيطرة على الوضع من وجهة نظر لبنانية ــ في نطاق مسؤوليته لا يوجد تقريبا عنف طائفي. وأثبت حداد قدرة امنية من وجهة نظر اسرائيلية؛ ففي منطقة سيطرته لا توجد منطقة ثابتة لـ م. ت. ف. في الامكان تنويع هذا الانتشار بوضع جيش لبناني شمالي المنطقة، طبقا للاتفاق الموقع مع لبنان، وبوضع وحدات يونيفيل عند مداخل مخيمات اللاجئين لنمنع تكرار أحداث صبرا وشاتيلا.

«ان الجيش الاسرائيلي سيواصل القيام بالدوريات الجوية في سماء لبنان وعلى امتداد شواطئه، وهذا ايضا طبقا للاتفاق. وطبعا سيواصل الجيش الاسرائيلي دعم قوات حداد لتنتظم وتراقب ما يجري في لبنان لجهة الاخطار على اسرائيل. لكن عندما تنظم المنطقة كما يجب، ستنسحب قوات الجيش الاسرائيلي الى وطنها، وسيضطر العالم العربي الى ان يقرر ويثبت انه قادر على تنفيذ قراره بأن يكون لبنان مستقلا ام لا.

«أخيرا، ان ما يحدث في م. ت. ف. يتطلب من اسرائيل والولايات المتحدة بناء خيار فلسطيني آخر ــ لا من [جماعة] عرفات ولا من [جماعة] ابو موسى. وليس هناك ما يمنع الآن بالذات من بدء محادثات في المناطق، وايجاد محاورين فلسطينيين لا ينتسبون الى م. ت. ف.، من اجل هذه المحادثات. في اثناء الحرب، ولدى الاخلاء، علينا ان نعود فنبحث في استمرار خطوات السلام، لأنه اذا ما سدت منافذ السلام فان الولايات المتحدة ستخسر، وستجد ان الروس يحاولون احتلال مكانها. وستقف اسرائيل من جديد امام جبهة رفض حربية عربية، ستشتري المزيد من الاسلحة، وستكون هذه الاسلحة اكثر تطورا كثيرا.

«يجب ان نعرف لا كيف نبدأ حربا فحسب بل ايضا كيف ننهيها. ان الحرب في لبنان يجب ان تنتهي. وينبغي لنا ان نضع سياسة

تمنع اولئك الذين دُمروا في الحرب من الحصول على ميزات بعدها.»[١٠٠]

ومن الملفت ان احد زعماء حزب العمل ومنافس بيريس الرئيسي، عضو الكنيست يتسحاق رابين، اعتبر مقترحات بيريس هذه بمثابة مخطط لمواجهة عسكرية شاملة مع السوريين، كما اعتبر آراءه مناقضة لمقررات حزب العمل. وقد رد عليه في مقال استهله بايضاح اسباب موافقته على اقتراح بالرد على بيريس، وحددها كما يلي:

«أ — السياسات والمواقف المقترحة في مقال بيريس لا تعكس قرارات حزب العمل، وتعبر عن رأيه الشخصي فقط.

«ب — مقترحاته العملية تعكس فقدان اتجاه وطريقة لحل الازمة في لبنان.

«ج — سياسة «الخطوط الحمر» في لبنان، كما هي مقترحة في المقال المذكور اعلاه، تشكل صيغة مضمونة لمواجهة عسكرية اسرائيلية — سورية شاملة في لبنان.»[١٠١]

وأضاف رابين فقال:

«في بلورة سياسة امنية يجب، اولا، تحديد الاهداف الحيوية التي يجب تحقيقها، وبعد ذلك طريقة تحقيقها ومراحله. هنا يطرح السؤال الاول: ما هي الاهداف التي يجب ان نحددها الآن لسياسة اسرائيل في لبنان؟ يقترح بيريس الاهداف التالية: ‹في الوضع الذي نشأ يجب ان يستند الاستنفار السياسي، وفي اعقابه الانتشار العسكري، الى اربعة أهداف رئيسية: (أ) كبح الجيش السوري في الخطوط الحالية. (ب) سيطرة حكومة لبنان على جبال الشوف ومنطقة بيروت. (ج) تنظيم شبكة دفاع في الجنوب اللبناني تضمن امن الجليل وأمن جنود الجيش الاسرائيلي في آن. (د) الاحتفاظ بخيار مواصلة مسار السلام في الشرق الاوسط، كي نمكن الوسيط الاميركي من الثبات والاستمرار›.

«ان هذه التعريفات لأهداف السياسة في لبنان لا يمكن إلا ان تثير الدهشة، ان لم يكن اكثر من ذلك. هل الهدف الاكثر اهمية لاسرائيل في لبنان هو كبح الجيش السوري في الخطوط الحالية؟ هل الهدف الثاني، من حيث الاهمية، هو تأمين سيطرة حكومة لبنان على جبال الشوف ومنطقة بيروت؟ هل لاسرائيل اية مصلحة في ربط حل الازمة في لبنان بالحل الشامل للنزاع العربي — الاسرائيلي؟ ان أهداف سياسة اسرائيل في لبنان، كما يعرفها بيريس، هي تعبير عن فقدان الاتجاه والطريق فيما يتعلق بحل الازمة في لبنان، وبناء عليه ينبغي لنا ان نرفض ايضا مقترحاته العملية والموجهة لتحقيق هذه الاهداف.

«أكد حزب العمل، في قراراته قبل الحرب في لبنان وخلالها وبعدها، ان هناك هدفا واحدا فقط يبرر عملية عسكرية محدودة في لبنان، هو: امن مستعمرات الجليل وسكانه. ان اي هدف آخر، مهما يكن مرغوبا فيه، لم يبرر استخدام الجيش الاسرائيلي في الماضي لتحقيقه، او استمرار بقاء الجيش الاسرائيلي في لبنان لتحقيقه الآن.

«لقد انتقدنا سياسة الحكومة التي سعت لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية بعيدة المدى، مثل تحقيق سلام بين لبنان واسرائيل، واتفاق رسمي لتطبيع العلاقات بين دولتينا. لقد ادركنا انه، من اجل تحقيق هذه الاهداف، من الضروري تغيير النظام السياسي الداخلي في لبنان، الامر الذي لم يكن ممكنا تحقيقه بعملية عسكرية اسرائيلية. كذلك اوضحنا انه لم نكن لنشن الحرب من اجل ابعاد الجيش السوري و م. ت. ف. عن كل أراضي لبنان. من هنا، فانه في الظروف التي نشأت في لبنان الآن، خصوصا في ضوء فشل الولايات المتحدة في التوصل الى موافقة سورية على اجلاء قواتها عن لبنان، ينبغي لنا ان نعود فنؤكد مركزية ووحدانية الهدف الامني، كمرشد لسياسة اسرائيل وانتشار الجيش الاسرائيلي في لبنان.

«بناء عليه ينبغي لنا ان نحدد الاهداف التالية لسياسة اسرائيل في لبنان:

«أ — تحقيق الامن لمستعمرات الشمال وسكانه، وذلك بايجاد منطقة امن بعرض ٤٠ — ٥٠ كلم شمالي الحدود الدولية. في منطقة الامن هذه، ستتحدد ترتيبات تمنع منظمات الارهاب التابعة لـ م. ت. ف. من العودة اليها وتجديد العمليات الارهابية، والقصف والهجوم ضد أهداف في اسرائيل.

«ب — اعادة الجيش الاسرائيلي من لبنان بالسرعة الممكنة، لكن بمرونة لتحقيق الهدف الاول فقط. لا يوجد اي هدف آخر يبرر

---

(١٠٠) «هآرتس»، ١٩٨٣/٧/٥.

(١٠١) المصدر نفسه، ١٩٨٣/٧/١٢.

اطالة اقامة الجيش الاسرائيلي في لبنان.

«ج — لا نشرط تحقيق الهدفين الاولين بموافقة سورية.

«د — يجب ان نفصل حل الازمة في لبنان عن حل النزاع العربي — الاسرائيلي. وذلك كي نحرم سورية امكان مطالبة الولايات المتحدة بتعهدات بالنسبة الى مواقف الاخيرة من موضوعات هضبة الجولان، ومستقبل يهودا والسامرة وقطاع غزة، وما شابه.

«ان موقف حزب العمل يقضي الآن بوجوب التركيز على تحقيق الهدف الامني، عبر تقصير اقامة الجيش الاسرائيلي في لبنان، ودون اشتراط تحقيق هذه الاهداف بموافقة سورية. وذلك في مقابل موقف الحكومة القاضي باعادة الانتشار حتى المنطقة الامنية. لكن البقاء في المنطقة الى ان توافق سورية على اجلاء قواتها عن لبنان، معناه اشتراط حل ازمة لبنان بموافقة سورية.

«من هنا، وبالنسبة الى الخطوات على الارض، فان على اسرائيل ان تعلم الولايات المتحدة ولبنان انها تنوي تنفيذ الاتفاق اللبناني — الاسرائيلي على مرحلتين، وبصورة وحيدة الجانب. وذلك في ضوء الموقف الواضح لسورية بعدم قبولها للاتفاق، وعدم استعدادها لاجلاء قواتها. في المرحلة الاولى، تنسحب اسرائيل الى المنطقة الامنية كما حددتها هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي (خط الزهراني، او الاولي). تقترح اسرائيل على لبنان والولايات المتحدة ان تضعا يدهما على المناطق التي سيخليها الجيش الاسرائيلي، لكن اذا لم يتمكن الجيش اللبناني او القوة المتعددة الجنسيات من تنفيذ الامر خلال اسبوع او اسبوعين، فلن يرتبط انسحاب الجيش الاسرائيلي الى منطقة الامن بذلك.

«ان الجهد الاسرائيلي يجب ان يركز على تحديد ترتيبات امنية فعالة في منطقة الامن بالجنوب اللبناني، كي يتاح للجيش الاسرائيلي بعد عدة اشهر الانسحاب ايضا من هذه المنطقة من دون الإضرار بتحقيق الامن للجليل. ان الطريق الى تحقيق ترتيبات امنية فعالة هي، مبدئيا، بتقسيم المنطقة الامنية الى قطاعي عرض، شبيهة بما تشكل في اعقاب «عملية الليطاني» وحتى نشوب حرب لبنان. اي اقامة قطاع عرض جنوبي تحت سيطرة قوات حداد، وقطاع عرض شمالي قطاع حداد حتى حدود منطقة الامن، تحت سيطرة قوات الامم المتحدة، التي يستحسن ان يزاد عددها بما يتجاوز السبعة آلاف جندي الذين يخدمون فيها. سيتسع قطاع حداد حتى ٢٥ — ٣٥ كلم شمالي الحدود الدولية وعلى امتدادها. وسيمتد قطاع اليونيفيل على عرض ١٠ — ١٥ كلم. ستدعى حكومة لبنان الى ارسال جيش الى هذه المنطقة، لكن المسؤولية عن تثبيت الامن ومنع عودة منظمات الارهاب التابعة لـ م. ت. ف. ستلقى، بوضوح، على قوات حداد وقوة الامم المتحدة.

«بدا لي، في وقت سابق، ان من الافضل ان تأخذ قوة متعددة الجنسيات على عاتقها مهمة مركزية في منطقة الامن في الجنوب اللبناني. أما الآن، فقد غيرت رأيي في ضوء القيود المفروضة على هذه القوة في منطقة بيروت، وعدم فعالية نشاطاتها ضد المخربين، حتى بالمقارنة مع قوات الامم المتحدة. اكثر من ذلك، يبدو لي ان طلب اسرائيل من الولايات المتحدة ارسال جنودها لحماية مستعمرات الشمال، عن طريق وضعهم في الجنوب اللبناني، هو امر اشد خطورة على مستقبل العلاقات بين دولتينا. ليس من الصعب تصور ما سيحدث في الولايات المتحدة اذا ما سقط او جرح جنود الولايات المتحدة في تأدية مهمة ستبدو في نظر الجمهور الاميركي انها حماية لمستعمرات الجليل وسكانه. وبناء عليه، فان قوات الامم المتحدة افضل من المارينز الاميركيين. يجب تنفيذ الاتفاق اللبناني — الاسرائيلي بصورة وحيدة الجانب من قبل اسرائيل، عن طريق السعي للتحادث مع الولايات المتحدة ولبنان، لكن من دون اعطاء هاتين الجبهتين حق الفيتو. ان تنفيذ انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان على مرحلتين، وضمان امن مستعمرات الشمال وسكانها، هما الحل المعقول الوحيد لمأزق اسرائيل في لبنان.

«فيما يتعلق بسياسة ‹الخطوط الحمر› في لبنان، التي يقترحها بيريس، فانني لا اعرف صيغة اكثر دقة تؤدي الى مواجهة عسكرية اسرائيلية — سورية. يدعي بيريس ان ‹سورية تعلمت وتجيد قراءة حبر احمر، وقد احترمت في الماضي خطوطا حمرا حتى من دون اقتراب القوات الاسرائيلية من خطوط انتشارها اقترابا مباشرا›.

«ان كلمات بيريس هذه ابعد ما تكون عن الدقة. ولدي رغبة في ان اقرر ان سورية لم تحترم اي «خط احمر» لم يتفق عليه معها قبل ذلك، بصورة رسمية او غير رسمية. ولا اذكر اية حالة حددت فيها اسرائيل، بصورة وحيدة الجانب، «خطا احمر» لسورية، وهذه ارتدعت عن تجاوزه اذا كان الامر حيويا لها. ان مغزى «خط احمر» هو بمثابة سبب لشن الحرب، اي اذا ما اعلنا الخطوط السورية الحالية خطوطا نهائية يجب عدم تجاوزها واذا ما تجاوزها السوريون فعلا، فانه يترتب على ذلك ان تعمل اسرائيل ضدهم عسكريا. لا ورطة اشد خطرا على اسرائيل الآن في لبنان من وقوع صدام عسكري اسرائيلي — سوري. ان عضو الكنيست بيريس يوسع مفهوم «الخطوط الحمر» ويطبقه على

نشاطات المخربين. فهويكتب انه ينبغي لنا ان نوضح لسورية «انها ليست فقط بمثابة «مضيفة» لقوات م. ت. ف.، بل انها ايضا ستتحمل مسؤولية عمليات هذه القوات». اي انه حتى اذا نفذ المخربون هجمات ضد أهداف اسرائيلية فستتحمل سورية مسؤولية ذلك، والمقصود ان تتوقع عملية عسكرية اسرائيلية. انني افضل موقف حكومة الليكود القاضي، حتى في الوقت الحاضر، بأن ننتشر في الخطوط الحالية ولا نتخذ الموقف الذي يقترحه بيريس ونصل الى مواجهة عسكرية مع سورية في اثر هجمات من منظمات الارهاب الفلسطيني.

«اذا لم يكن قصد بيريس بسياسة «الخطوط الحمر» كما هو مكتوب في مقاله، بل تحقيقها بموافقة سورية مسبقة، فانه يشرط كل تحرك للجيش الاسرائيلي في لبنان بالسوريين. وبذلك يعيدنا بيريس الى الجمود السياسي الذي نعيشه الآن. لأن من الواضح ان سورية غير مستعدة لأي تغيير في مواقفها ما دام الاتفاق اللبناني ــ الاسرائيلي ساري المفعول، وما دام الجيش الاسرائيلي في لبنان. باختصار: انها صيغة تؤمن جمودا مطلقا في لبنان.

«يستهل بيريس مقاله بـ: ‹لا يمكن اصلاح خطأ بخطأ آخر›، بينما يشير مقاله الى كيف يمكن ان نفعل ذلك حقا.»[١٠٢]

وحدد عميرام غولدبلوم («يديعوت احرونوت») رؤية «حركة السلام الآن» لحل مشكلة الامن في الجليل، وشرح اسباب إقدام الحركة على رفع شعار الخروج الاسرائيلي الفوري من لبنان، فقال:

«كثيرون يطلبون من «[حركة] السلام الآن»، بعد ان دعت في تظاهرتها الشعبية بتل ابيب الى خروج فوري من لبنان، ان تفصل مطلبها وتشرح كيف ترى الحركة حل مشكلة الامن في الجليل الآن وفي الماضي.

«الآن، حيث يوجد شبه اجماع قومي على الخروج من لبنان، بقيت لدى جزء من الجمهور شكوك تجاه مسألة ما هي الشروط المطلوبة للانسحاب ــ وإن تكن الاصوات المطالبة في البلد بالانسحاب لا تعرقل نشوء هذه الشروط. لا يمكن ان نجيب عن هذه الاسئلة من دون ان نعرض الموقف الشامل لـ «حركة السلام الآن»، ومن دون ان نذكر ــ مرة اخرى ــ ان الحركة دعت عشية الحرب وفي السنة التي سبقتها الى عدم شنها؛ لو أخذوا بنصيحتنا لما وصلت الحكومة الى التورط الذي تعيشه اليوم.

«كان موقفنا دائما ان مشكلات امن الجليل في مقابل عمليات ارهابية من م. ت. ف. لن تحل بوسائل عسكرية، خلافا للموقف الذي اتخذته الحكومة ــ الموقف الذي كان «كهنته» الرئيسيون اريئيل شارون ورفائيل ايتان. ان سلامة الجليل وسلام دولة اسرائيل سيحلان، في نهاية الامر، فقط بمفاوضات مع الدول العربية ومع الفلسطينيين عبر استعداد لحل اقليمي وسط في المناطق المحتفظ بها، وذلك استعدادا لاتفاقات سلام ولحل المشكلة الفلسطينية. من المفهوم انه مطلوب للمفاوضات شركاء ربما لم يوجدوا حتى الآن. لكن من اجل قبول نهجنا لا حاجة بعد الى التحليق على اجنحة الخيال والامل، كما كان الامر قبل مجيء السادات الى القدس وتوقيع اتفاق السلام مع مصر. ان اعمالنا واستعداداتنا للصلح ستقرر، الى حد كبير، ما اذا كان سيصبح ممكنا الاحتفال بعيد استقلال اسرائيل في عواصم عربية اخرى غير القاهرة.

«من الممتع ان حكومة الليكود ادركت الحاجة الى مفاوضات عندما وقعت مع م. ت. ف.، في تموز/يوليو ١٩٨١، اتفاقا لوقف اطلاق النار في الشمال لقد عارض الاتفاق، كما هو معروف، اريئيل شارون لأن هذا الاتفاق لم يتضمن وقف العمليات الارهابية في كل مكان. لقد حافظت م. ت. ف. بشدة على الاتفاق، وكان هناك هدوء في الجليل في السنة التي سبقت الحرب. لقد اثبت هذا الاتفاق نفسه اكثر من كل العمليات العسكرية التي سبقته. لقد اخفت حكومة الليكود زمنا طويلا عن الجمهور أمر توقيعها الاتفاق، وقد كُشف فقط عندما اثيرت خلافات في الرأي بين اسرائيل والولايات المتحدة بشأن تفسيره.

«منذ انضمام شارون الى الحكومة، بعد الاتفاق مع م. ت. ف.، تم القيام بخطوات من دون توقف، بهدف شن حرب شاملة ضد منظمة الارهاب. ان حربا كهذه كانت تعني الاندماج في أهداف اخرى لحكومة بيغن: كسر المعارضة في المناطق لسيطرة اسرائيل الثقيلة والمتمادية؛ ايجاد «انقطاع زمني» في الضغوط الدولية لحل مشكلة المناطق؛ تحقيق «حرية عمل» في هذه المناطق لضمها الى اسرائيل. هنا بحثت الحكومة عن ذريعة للحرب فوجدتها، أخيرا، عندما اغتالت منظمة منسحبة من م. ت. ف. سفير اسرائيل في لندن:

«اليوم نعرف جميعا ان حرب لبنان كانت فشلا تاما ــ حتى من وجهة النظر الضيقة للحكومة. ان تدمير «المخازن الضخمة» لمنظمة ليس لديها حتى طيار او طائرة واحدة (والتي يمكن ملؤها في وقت قصير)، والانشقاق الذي وقع في م. ت. ف. وفي «فتح» (حيث قد يؤدي

---

(١٠٢) المصدر نفسه.

بالضبط الى تزايد الارهاب)، يساعدان الحكومة في تبرير التضحية الغالية: مئات من القتلى، وآلاف من الجرحى. ان حكومة خرجت الى معركة وفي عنقها سلامة الجليل، وصلت بعد سنة حرب الى اتفاق يتضمن امنا اقل للجليل مما في الترتيبات غير الرسمية التي سبقت الحرب. ان الانجاز الوحيد ــ تحسين علاقاتنا بادارة ريغان ــ كان في الامكان تحقيقه بوقف الاستيطان، ومن دون ان نقدم ضحايا كي نقوي حكم الجميل ونحرر لبنان من ضغط السوريين. حتى الانتشار الجديد المقترح لن يحل مشكلات امن الجليل او[امن] جنود الجيش الاسرائيلي في لبنان.

«لذلك، نحن نواصل دعوة الحكومة الى اعادة جنودنا من لبنان فورا. ان الحكومة حرة في ان تقرر لمصلحتنا ما اذا كانت ستستخدم ترتيبات امنية طبقا للاتفاق الذي وضعته مع اللبنانيين او بأية طريقة اخرى. سيستمر الارهاب في الجليل وفي اماكن اخرى ما لم تنتهج الحكومة طريق المفاوضات لحل وسط سياسي. سيستمر الارهابيون في وضع عبوات ناسفة، وصواريخ كاتيوشا او ألغاما، وسيواصلون ضرب جنود الجيش الاسرائيلي داخل لبنان؛ مزيد من الضحايا المجانية في هذه الحرب غير اللازمة، الى ان تفهم ان مجدها سيكون عن طريق المفاوضات فقط. تستطيع الحكومة تحذير السوريين بألا يعبروا هذا الخط او ذاك ــ كما كان قبل حرب لبنان. بالمناسبة، لسنا مقتنعين بأن بقاء السوريين في لبنان، حتى في الوضع القائم، يعرض امن اسرائيل للخطر. ان سيطرة السوريين على م. ت. ف. اقوى بالتأكيد مما لأية حكومة لبنانية محتملة. اذا كان السوريون يصغون الى أصوات الاحتجاج في اسرائيل، فانهم يعرفون بالتأكيد انهم بالهجوم على اسرائيل سيجدوننا متحدين جميعا كما كنا قبل حرب لبنان.

«بعد سنة حرب في لبنان نبدو كمن احرق منزله لينتقم من البق. ان الكثيرين يقولون اليوم لـ «حركة السلام الآن» ان الحرب كانت ضرورية ليقتنع الجمهور بعدالة مواقفها. ولم يعد امامنا سوى ان نتألم لهذا الثمن الباهظ من اجل كشف مغامرة الحكومة.»[١٠٣]

ج ــ الموقف الاميركي

عندما طرحت اسرائيل على الادارة الاميركية اول مرة فكرة تنفيذ انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية في لبنان، اتخذت واشنطن موقفا معارضا للفكرة، بحجة ان خطوة اسرائيلية من هذا النوع ستشكل عقبة امام التحرك الدبلوماسي الاميركي في المنطقة، الذي يتوخى تعزيز نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الاوسط.[١٠٤] وفي ضوء رغبة حكومة اسرائيل في تسكين التوتر الذي نشأ بينها وبين ادارة الرئيس ريغان، في سياق حرب لبنان ومرحلة المفاوضات الاسرائيلية ــ اللبنانية ــ الاميركية، ظل الاعتبار الاسرائيلي للموقف الاميركي المعارض لخطوة من هذا القبيل، يشكل عقبة سياسية اساسية امام حكومة مناحم بيغن واتخاذها قرارا في هذا الاتجاه.[١٠٥] وانعكس الامر حالة من التردد استمرت حتى ٢٠ تموز/يوليو ١٩٨٣، عندما حزمت هذه الحكومة امرها واتخذت قرار اعادة نشر القوات الاسرائيلية في لبنان على طول نهر الاولي.[١٠٦]

لقد كان وزير الدفاع الحالي، موشيه آرنس، اول من طرح على الاميركيين فكرة الانسحاب الاسرائيلي من جانب واحد في لبنان، في أواخر سنة ١٩٨٢، وكان يومها لا يزال سفيرا لاسرائيل لدى الولايات المتحدة. آنذاك، كان الاقتراح «بمثابة عملية جس نبض غير رسمية»، ايدتها اوساط مختلفة في الحكومة الاسرائيلية (وعارضها وزير الدفاع في حينه، اريئيل شارون). وقد طرح آرنس الفكرة آنذاك، وكانت اقرب الى تعريف «فصل القوات»، وذلك كسبيل «يقلص الاحتكاكات بين الجيش الاسرائيلي والقوات السورية، ويبعد احتمال نشوب حرب جديدة.»[١٠٧]

ان تقنية فصل القوات شكلت، وأكثر من مرة، جزءا من مبادرات اميركية لحل او تسكين نزاعات مسلحة بين اسرائيل ودول عربية متاخمة. لكن بالنسبة الى لبنان، «كان الاميركيون هم بالذات الذين رفضوا هذا الاقتراح كخطوة لا إشكال فيها.» كذلك، فان مصطلح الانسحاب من جانب واحد شهد تقلبات عـدة وبات، «في شكله الحالي، ينطوي على خيار تقسيم لبنان تقسيما واقعيا بين اسرائيل وسورية

---

(١٠٣) «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/٧/١٠.

(١٠٤) أليكس فيشمان، «عال همشمار»، ١٩٨٣/٦/٢٤.

(١٠٥) زئيف شيف، «هآرتس»، ١٩٨٣/٧/٤.

(١٠٦) ايلان كفير، «معاريف»، ١٩٨٣/٧/٢٠.

(١٠٧) أليكس فيشمان، «عال همشمار»، ١٩٨٣/٦/٢٤.

والحكم المنتخب في لبنان.» وراحت اسرائيل تستخدم مصطلح الانسحاب من جانب واحد في لبنان «مهمازا» من اجل الاسراع في التوصل الى تسوية معه.(١٠٨)

فخلال جلسات اللجنة الاسرائيلية ـ اللبنانية ـ الاميركية، كانت اسرائيل حريصة على تهديد الاميركيين «بأن التأخير في توقيع الاتفاق سيؤدي الى خطوة اسرائيلية فورية من جانب واحد.» وكان الاميركيون يردون طالبين الانتظار، مراهنين على احتمال انسحاب القوات السورية من لبنان،(١٠٩) ويحذرون تل ابيب من ان انسحابا جزئيا اسرائيليا «سوف يؤدي، في الواقع، الى تقسيم لبنان.»(١١٠)

وبعد توقيع الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني، لم تخف اسرائيل رغبتها في الانسحاب من جانب واحد، لكنها اضافت الى المصطلح عبارة تقول بالتنسيق مع الولايات المتحدة ولبنان، وذلك «للحؤول دون حدوث ثغرة في الجبهة الاميركية ـ الاسرائيلية التي نشأت بعد توقيع الاتفاق.» وأجرى ضباط الجيش الاسرائيلي «الذين اعتبروا انفسهم متحررين من اية التزامات سياسية»، المداولات اللازمة بشأن الانسحاب الى خط نهر الاولي ـ وهذا الخط هو نفسه الذي كان رئيس حكومة اسرائيل قد حدده، خلال زيارته لواشنطن بعد فترة وجيزة من نشوب الحرب، كخط توقف للجيش الاسرائيلي الغازي. وكانت ردة الفعل الاميركية ايجابية آنذاك. فقد ابلغ الرئيس ريغان زائره بيغن «بأن هذا الخط ينطوي على ضمانة للأهداف الثلاثة للحرب كما يراها الاميركيون: انسحاب القوات الاجنبية، واعادة السيادة اللبنانية، ووقف اعمال الارهاب على حدود اسرائيل الشمالية.»(١١١)

لكن الموقف الاميركي تبدل، وأصبحت واشنطن تعارض انسحاب الجيش الاسرائيلي من جانب واحد، «ما لم يتم توسيع اطار القوة المتعددة الجنسيات بصورة يسيطر فيها جنود هذه القوة على المنطقة التي ستنسحب منها القوات الاسرائيلية.» وبات وجود القوات الاسرائيلية في منطقة الشوف، بالنسبة الى الاميركيين، «يشكل حاجزا فعالا بين القوات السورية و م. ت. ف. من جهة وبين قوات البحرية الاميركية في بيروت من جهة اخرى. وان انسحابا اسرائيليا من جانب واحد من جبال الشوف، وانتشار الجيش الاسرائيلي في قطاع الامن جنوبي نهر الاولي، سوف يعرضان جنود البحرية الاميركية لهجمات المخربين ويحملانهم مهمات شرطة بين الطوائف، ينفذها الجيش الاسرائيلي في الوقت الحاضر، فضلا عن ان مثل هذا الانسحاب سيشكل مبررا لسورية للامتناع عن اجلاء قواتها عن البقاع اللبناني ومنطقة طرابلس.»(١١٢)

وكانت كل الدلائل، بعد توقيع الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني، تشير الى استعداد الولايات المتحدة لـ «تلبية كل طلبات اسرائيل في مجالات التعاون الاستراتيجي، وتنسيق المواقف عسكريا، وطلبات الجيش الاسرائيلي من الاسلحة»، وذلك في مقابل ان تلتزم اسرائيل «عدم الانسحاب من لبنان، او في لبنان، من جانب واحد.»(١١٣)

ان رغبة اسرائيل في «تقليص الخطر الكامن في استمرار بقاء الجيش الاسرائيلي في لبنان الى اقصى الحدود»، كانت «تثير تخوفا في اوساط صانعي السياسة في واشنطن.» ويعود هذا التخوف الى التقدير القائل «ان مثل هذا الانسحاب اليوم سيؤدي الى فراغ في منطقة جبال الشوف، وعلى طريق بيروت ـ دمشق، وفي وسط لبنان بأسره. وتستطيع ملء هذا الفراغ قوتان: السوريون والمخربون من جهة، او جنود القوة المتعددة الجنسيات وعلى رأسهم البحارة الاميركيون من جهة اخرى. ان دخول السوريين المنطقة التي يتم الجلاء عنها سيؤدي الى سقوط بيروت، مرة اخرى، في ايدي السوريين والمخربين. ومن اجل تحاشي ذلك، ستضطر القوة المتعددة الجنسيات الى استلام المنطقة التي ستجلو عنها اسرائيل. وهذا يعني نشوء جبهة بين القوة الاميركية وقوات سورية المعادية، تكون معرضة لهجمات مخربي م. ت. ف.، وربما ايضا ايجاد جبهة خطرة من الجنود الاميركيين في مواجهة الجنود السوفيات.»(١١٤)

لكن في ضوء إصرار اسرائيل على مسألة اعادة نشر قواتها في لبنان، اجرت تل ابيب وواشنطن «مشاورات في ‹العمق› فيما يختص

(١٠٨) المصدر نفسه.
(١٠٩) المصدر نفسه.
(١١٠) يوسف حاريف، «معاريف»، ١٩٨٣/٤/١.
(١١١) أليكس فيشمان، «عال همشمار»، ١٩٨٣/٦/٢٤.
(١١٢) شموئيل سيغف، «معاريف»، ١٩٨٣/٤/٢٩.
(١١٣) يوسف بريئيل، «دافار»، ١٩٨٣/٥/٢٧.
(١١٤) المصدر نفسه.

بامكان ان يقيم الجيش الاسرائيلي خطا دفاعيا جديدا في الجنوب اللبناني.» وذكرت مصادر من الطرفين الاميركي والاسرائيلي «ان المقصود، كما يبدو، هو اعادة انتشار على خط نهر الاولي، تبعد الجيش الاسرائيلي عن جبال الشوف، مع انها لا تقود بالضرورة الى فصل تام للقوات عن السوريين. وبحسب الترتيب المقترح، سيتم الفصل بين الجيش الاسرائيلي والجيش السوري في معظم القطاعات، في حين تبقى قوات الفريقين متمركزة في القطاع الشرقي قبالة بعضها بعضا، وخصوصا في البقاع اللبناني.»(١١٥)

غير ان تلك المشاورات لم تنته آنذاك الى موافقة اميركية. بل ان الاميركيين شعروا بضيق شديد نتيجة الزيارة التي قام بها لواشنطن مدير عام الخارجية الاسرائيلية (ورئيس الوفد الاسرائيلي المفاوض الى المفاوضات الاسرائيلية ـ اللبنانية ـ الاميركية)، دافيد كمحي، الذي «اوضح لوزير الخارجية شولتس ان حكومة اسرائيل لا تستطيع البقاء في لبنان في الخطوط الحالية بسبب الضحايا الكثيرة التي تتطلبها هذه الخطوط، وستضطر ـ خلال وقت قصير ـ الى اعادة نشر قوات الجيش الاسرائيلي في لبنان في خط جنوبي اقصر.»(١١٦) فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها في مأزق: «كيف يمكن اكل الكعكة والمحافظة عليها. كيف يمكن الاستجابة لمطلب اسرائيل والابقاء عليها في لبنان؟»(١١٧)

مع ذلك، فقد اكد رئيس الحكومة مناحم بيغن، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان الاتصالات الجارية بين القدس وواشنطن تظهر ان الولايات المتحدة تقترب من وجهة النظر الاسرائيلية القائلة بأن السوريين لا ينوون الجلاء عن لبنان.(١١٨) وقد بدا هذا الامر في المسعى الذي بذله وزير الخارجية الاميركية جورج شولتس، في دمشق، لاستحصال تعهد الرئيس السوري بألا تحاول القوات السورية وقوات م. ت. ف. «التسلل الى المناطق التي ستخليها اسرائيل خلال عملية اعادة الانتشار الجديد للجيش الاسرائيلي»، ولا اجتياز «خطوطها الحالية».(١١٩)

على الرغم من ذلك، فقد نجحت الضغوط الاميركية على حكومة اسرائيل مرتين في تأجيل تنفيذ اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في لبنان. فقد كتبت صحيفة «دافار»، بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٨، تعلن على صفحتها الاولى «تأجيل انسحاب الجيش الاسرائيلي من الشوف والانتشار الجديد، بضغط اميركي.» وفي ١٩٨٣/٨/٣١، كتب يوسف بريئيل في «دافار» يعلن ان «بيغن يؤجل ثانية الانتشار العسكري الجديد في لبنان استجابة لطلب ريغان.» وزعم طوبيا مندلسون ان الرئيس الاميركي قام بمحاولة ثالثة قبل ساعات معدودة من بدء العملية، لكنها باءت بالفشل.(١٢٠)

وردت الولايات المتحدة على تنفيذ الانسحاب الجزئي الاسرائيلي بالاعراب عن «الامل بأن يؤدي الانتشار الجديد للجيش الاسرائيلي في لبنان الى توسيع سيطرة حكومة لبنان على الاراضي التي اخلتها اسرائيل.» وجاء في بيان الناطق باسم الخارجية الاميركية: ان الولايات المتحدة ترى ضرورة ان تكون هذه الخطوة هي «الاولى نحو انسحاب كامل لكافة القوات الغريبة عن لبنان، واعادة سيادة حكومة لبنان المركزية على أجزاء الدولة كافة.»(١٢١)

وبينما رفضت الخارجية الاميركية التعليق على توقيت عملية اعادة الانتشار الاسرائيلي في لبنان، اجاب الرئيس ريغان عن سؤال عما اذا كان يشعر بالقلق ازاء التوقيت الاسرائيلي لتنفيذ العملية، بالتشديد على «ضرورة التذكير» بأن اسرائيل قد اجلت انسحابها الجزئي مرتين استجابة لطلب واشنطن.(١٢٢)

وكشف مسؤولون في الادارة الاميركية ان اسرائيل ابلغت واشنطن، يوم تنفيذ انسحابها الى خط نهر الاولي، بأنها ستفعل ذلك في غضون ساعات. فكان ان عقد مجلس الامن القومي الاميركي اجتماعا فوريا ناقش فيه مسألة الوضع الذي سينشأ في اعقاب هذا

(١١٥) آرييه تسيموكي، وزئيف براك، «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/٦/١٧.
(١١٦) يوسف بريئيل، «دافار»، ١٩٨٣/٦/٢٤.
(١١٧) المصدر نفسه.
(١١٨) دان مرغليت، «هآرتس»، ١٩٨٣/٦/٢٨.
(١١٩) عوديد زراي، ويهودا ليطاني، «هآرتس»، ١٩٨٣/٧/٧.
(١٢٠) «دافار»، ١٩٨٣/٩/٥.
(١٢١) يوسف بريئيل، «دافار»، ١٩٨٣/٩/٥.
(١٢٢) المصدر نفسه.

الانسحاب، وتقرر بألا يناشد الرئيس ريغان اسرائيل، مرة اخرى، تأجيل تنفيذ العملية بسبب «حساسية الوضع السياسي الداخلي في اسرائيل»، وأيضا لأنه اتضح للأميركيين ان «رد اسرائيل على مثل هذا الطلب سيكون سلبيا.» لذلك استقر الرأي على «الاكتفاء بالطلب الذي قدمه مساعد ماكفرلين، ريتشارد فيربانكس، الى وزير الدفاع الاسرائيلي باسم حكومة لبنان وليس باسم الولايات المتحدة، لتعويق الانسحاب او تنفيذه بصورة بطيئة وبالتدريج.» ولم تتلق واشنطن بقلق الرد الاسرائيلي السلبي على طلبها، بل تقبلته على انه مجرد «حقيقة من حقائق الحياة.»[١٢٣]

وقد سبق تنفيذ خطة اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في لبنان ستة اشهر تقريبا من المشاورات الاميركية ــ الاسرائيلية. كما ان رجالات الادارة الاميركية وكبار موظفيها كافة كانوا على علم بمخطط اسرائيل. لكن واشنطن كانت على ثقة، طوال هذه الفترة، «بأن سورية ستتعاون من اجل سحب قواتها من لبنان في مقابل انسحاب اسرائيلي»، في ضوء ما كان ينقله اليها الموفدون الاميركيون، فيليب حبيب وموريس درايبر ونيكولاس فيليوتس، قبل ان يفقد مستشار الامن القومي الاميركي، وليم كلارك، ثقته بهم ويبعدهم وتقتنع ادارة ريغان بأن «السوريين غير معنيين بالتعاون مع الولايات المتحدة»، وايضا بأن «فهم اسرائيل للسياسة اللبنانية افضل من فهم خبرائها [الخبراء الاميركيين] لها.»[١٢٤]

---

(١٢٣) المصدر نفسه.
(١٢٤) زئيف براك، «يديعوت احرونوت»، ١٩٨٣/١٠/٣.

ملفات محدودة التوزيع

صدر منها:

١ ــ «امن اسرائيل في الثمانينات».

٢ ــ «العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠ ــ ١٩٨١»، إعداد سمير جبور.

٣ ــ «تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية خلال ٣٥ عاما»، إعداد سمير جبور، إشراف محمود سويد.

٤ ــ «الازمة الاقتصادية في اسرائيل: مراحلها وانعكاساتها»، إعداد سمير جبور.

٥ ــ «الغزو الاقتصادي الاسرائيلي للبنان، ١٩٨٢»، إعداد يولا البطل، إشراف محمود سويد.

٦ ــ «يوميات الحرب الاسرائيلية في لبنان (حزيران / يونيو ــ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢)»، إعداد قسم الشؤون الاسرائيلية، إشراف محمود سويد.